نُزهَةُ الطَّرْف

في

الجَارِّ وَالمجرُورِ وَالظَّرْف

للعلاّمة / صلاح بن حسين الأخفش الصنعاني
(ت ١١٤٢هـ)

ويليه شرحه المسمّى:

إحكام العقد الوسيم
في أحكام الظرف والجار والمجرور
وما لكلٍّ منهما من التقسيم

للعلامة / عبد القادر بن أحمد الكوكباني
(١١٣٥ - ١٢٠٧هـ)

تحقيق:
عبد الرحمن بن عبد القادر المعلمي

مكتبة الإرشاد
دار ابن حزم

الطَّبْعَةُ الأولى

١٤٢٧هـ - ٢٠٠٦م

أودع بدار الكتب برقم (٢٠٦) لسنة ٢٠٠٥م

مكتبة الإرشاد

شارع ٢٦ سبتمبر - صنعاء - ص.ب: ٣٠١٩
هاتف: ٢٧٢١٩٠ - ٢٧١٦٧٧ - ٢٧٩٢٨٩
الجمهورية اليمنية

دار ابن حزم للطباعة والنشر والتوزيع

بيروت - لبنان - ص.ب: 14/6366

هاتف وفاكس: 701974 - 300227 (009611)

بريد إلكتروني: ibnhazim@cyberia.net.lb

نُزهة الطَّرف
في
الجارِّ والمجرورِ والظَّرف

بسم الله الرحمن الرحیم

Republic of Yemen
MINISTRY OF CULTURE & TOURISM
Books House

SANA'A 2004
صنعاء عاصمة للثقافة العربية
Sana'a 2004 the arab cultural capital

بسم الله الرحمن الرحيم

الجمهورية اليمنية
وزارة الثقافة والسياحة
دار الكتب

No. : (٢٠٦) :الرقم
Date : ٢٠٠٥/٥/٨ :التاريخ

شهادة منح رقم إيداع

تشهد دار الكتب بصنعاء بأن الأخ/ الأخت عبد الرحمن عبد القادر المعلمي

قد سجل كتاب/ نزهة الطرف في الجار والمجرور والظرف وشرحه: إحكام العقد الوسيم للعلامة عبد القادر بن أحمد الكوكباني.

للمؤلف/

للمحقق/ عبد الرحمن عبد القادر المعلمي

للمترجم/

برقم (٢٠٦) لسنة ٢٠٠٥م

وقد التزم بإيداع خمس نسخ بحسب قانون الصحافة والمطبوعات رقم (٢٥) لسنة ١٩٩٠م المادة (٩٦، ٩٧) عند الانتهاء من طباعته.

الجمهورية اليمنية
وزارة الثقافة والسياحة
الهيئة العامة للكتاب
دار الكتب

مدير عام الدار	مدير إدارة التزويد	رئيس قسم الإيداع
زيد صالح الفقيه	وفاء عبده طيبة	عبدالجبار صالح الوجيه
٢٠٠٥/٥/١٢	٢٠٠٥/٥/٨	

صنعاء - شارع القصر الجمهوري - دار الكتب - تلفون ٢٧٣٤١٣ - ٢٧١٢٨٢ - فاكس ٤٩٤١٨٨ - ص.ب ٣١٢٣
Sana'a - Al Kasr Al Gumhoori Street - Dar El Kotob Public Library - Tel.: 273413 - 271282 - Fax 494168 - P.O Box 3123

بسم الله

إن يداً علقت على هذا الكتاب
الجليل والخرجته إلى الوجود بعد أن
كان مطموراً لا يعرفه غالب الناس
لجديرة بالتقدير وجميل الشكر
وتلك هي يد الشيخ العلامة الفاضل
عبدالرحمن بن عبدالقادر المعلمي جزاه الله
خيراً ونفع بعلومه في شوال ١٤٢٤

[illegible]

(صورة كلمة قصيرة لفضيلة مفتي الجمهورية اليمنية القاضي محمد بن أحمد الجرافي)

بسم الله الرحمن الرحيم

القاضي
محمد بن إسماعيل العمراني

التاريخ: / / ١٤٢هـ
الموافق: / / ٢٠٠م

بسم الله

هذا كتاب (نزهة الطرف في أحكام الجار والمجرور والظرف للسيد العلامة الزاهد صالح بن حسين الأخفش الصنعاني) رحمه الله تعالى قرأته ونقلته بخطي قبل أكثر من ثلثي قرن وكم تمنيت أن يطبع مع شرحه الذي للسيد العلامة عبد الهادي عبد بن أحمد الكوكبي في جزء له ويحقق حتى يستفيد به طلبة العلم حتى قيض الله الولد العلامة عبد الرحمن بن عبد الهادي المعلمي للفوائد لعلومهم فأخرجه في هذا الثوب القشيب ولا عجب فقد تخرج هذا العالم النشيط على مؤلفات فرضي الله عنه وجزاه خيراً وزاد في العلماء من أمثاله آمين وحسبي الله وكفى سبحان الله العظيم بتاريخ شوال ١٤٢٤ الموافق ديسمبر ٢٠٠٣م

محمد بن إسماعيل العمراني

مقدمة التحقيق

إنَّ الحمد لله نحمده ونستعينه ونستغفره، ونعوذ به من شرور أنفسنا وسيئات أعمالنا، وأشهد أن لا إلٰه إلا الله وحده لا شريك له، وأشهد أن محمداً عبده ورسوله صلّى الله عليه وسلم وعلى آله وصحبه.

أما بعد؛ فإن اللغة العربية من أشرف اللغات فضلاً، وأجملها بياناً، وأوضحها نطقاً، وأحسنها نظماً ونثراً وتركيباً.

وإعجابي بها شديدٌ منذ عهد الصِّبا، ذلك العهد الذي عشته لا في شظف العيش وضيق الحال، والمعاناة من لسعات الفقر فحسب، فهذا محمودٌ في نشأة الرجال، ولكن الشظف والضيق في تلقي العلم في تلك القرية التي نشأت فيها وترعرعت، وخلوّها من العلماء، هي وما جاورها من تلك القرى، وخلوّها من التعليم المنشود.

كأنْ لم يكن بين الحجون إلى الصفا أنيسٌ ولم يسمر بمكة سامرُ

ومما حال بيني وبين تلقي العلم في تلك الفترة من الصّبا تشبّث والدي - رحمه الله - بي، وخوفه من أن أفارقهُ مسافراً لطلب العلم، وإشفاقاً منه فيّ وحناناً.

وفي ذلك الحين كنت قد عثرت على أوراقٍ متناثرةٍ مطبوعةٍ في منزل شيخ القرية، حين كان الخدم يكنسون غرف المنزل، فتناولتها، فتصفحتها لا أدري من أي كتابٍ هي ووقفت مندهشاً وقت العثور عليها، وطفقت أبحث

عن أوراقٍ أخرى مثلها، فجمعت من تلك الأوراق ما تيسّر لي والخدم لا يشعرون بشغفي بها وحملتها إلى منزلنا، وكرّرت القراءة في الأوراق مراراً، وأنا في سنّ (١٦ ـ ١٨) من السنين تقريباً.

وبعد لأيٍ وفترةٍ مرَّت من الأيام ومن الزمن تبيَّن لي أن تلك الأوراق من كتاب «مجموع مهمات المتون» وفيه من متون النحو والصرف الكافية لابن الحاجب، وألفية ابن مالك وغيرها. وكنت كلما كررت القراءة في تلك الأوراق تفتَّقَتْ لي شجرة الفهم الجرداء بأوراقٍ صغيرةٍ خضراءٍ، ودأبت في السير أقرأ هذا المتن والآخر وأستعير ما أمكن من كتب هذا الفن حتى يسّر الله تعالى ما شاء لي.

واليوم ها أنذا أقحم نفسي في تحقيق بعض الرسائل لم أكن أهلاً لهذا الميدان الواسع والسير فيه، فكم أرى في المنام في أوقاتٍ متعددةٍ أني أصعد في جبالٍ وعرةٌ طرقها، جبالٌ شاهقةٌ، قد أبلغُ في بعضها إلى قمَّتها، وبعضها ما أزال في الصعود إلى رأسها، وأحياناً أرى أني أسير في طرقٍ متعرجةٍ ذات مسافاتٍ بعيدةٍ.

وتيسَّر لي العثور على الرسالة «نزهة الطرف في الجار والمجرور والظرف» للعلاّمة الزاهد سيبويه زمانه صلاح بن حسين الأخفش الصنعاني رحمه الله، في مكتبة الجامع الكبير بصنعاء وكنت قد قرأت بأن لهذه الرسالة شرحاً وافياً في كتاب «البدر الطالع» للإمام الشوكاني لشيخه العلاّمة المحدِّث عبدالقادر بن أحمد الكوكباني رحمهما الله، وتيسّر لي العثور على هذا الشرح من دار المخطوطات بجوار الجامع الكبير، وبعد الحصول على المطلوب والتصوير وقفت كما قال القائل:

فقلت للنفس بلا تنخيس إِحْدَى لياليكِ فَهِيْسي هِيسِي
لا تَنْعَمي اللَّيْلَةَ بِالتَّغْرِيْسِ

خَلِيلَيّ هيَّا طالما قد رقدتُما ألا تذكرانِ العهد ما قد عهدتُما

فشمرت عن ساعد الجد، ونهضت نهضة غشمشمٍ، وبادرت إلى

التحقيق، وواصلت السير، أودّعُ الأمس وأعيش اليوم وأنتظر الغد، أَخبُّ تارةً، وأفتر عزماً وسيراً تارةً أخرى، حتى حان ـ بفضل الله تعالى ـ وقت تبييض هذا العمل في التحقيق، وكان يساورني القلق في البطء والتأخير.

وأعترف أني لم أكن من أهل هذا الشأن، ولكن أنادي الواقفين على عملي هذا الضئيل؛ من العلماء وأهل الاختصاص وطلاب العلم، والباذلي جهودهم في فهم العربية والراغبين فيها، أن يغضوا الطرف عن عيوبٍ وقعت فيها، وعن زللٍ وخطلٍ ارتكبته، فمن شيم أهل الفضل والعلم والنُّبل الترفُّع عن تتبُّع الهفوات، وأن يعترفوا لي ولو قليلاً أن جهدي في هذا التحقيق لا يُنْكر، وأنَّ حقي فيه لا يُغْمَط، ويقابلونني بشيءٍ من الاحترام والقبول ولو بإخراج المخطوطتين من الرفوف إلى نور الطبع والنشر، وأن يظهروا لي قدراً ولو يسيراً من الإعجاب بهذا العمل إن أمعنوا النظر فيه ونالوا من العناء في جهودهم العلمية بعض ما عانيت، وأسأل الله تعالى أن يتقبّل عملي هذا ويكون نافعاً لي ولمن اطلع عليه وقرأه من المسلمين، والحمد لله ربّ العالمين، وهو حسبي ونِعْم الوكيل نِعْم المولى ونِعْم النصير، وصلّى الله على رسوله محمد وعلى آله وصحبه وسلّم.

صنعاء ـ الحصبة

ضحوة الأحد ٢٤ من شهر رجب ١٤٢٤هـ ـ ٢٠٠٣/٩/٢١م

الفقير إلى ربه

عبدالرحمن بن عبدالقادر المعلمي

فضل العربيّة

قال تعالى: ﴿إِنَّآ أَنزَلْنَٰهُ قُرْءَٰنًا عَرَبِيًّا لَّعَلَّكُمْ تَعْقِلُونَ ۝٢﴾ [يوسف: ٢].

وقال: ﴿وَكَذَٰلِكَ أَنزَلْنَٰهُ حُكْمًا عَرَبِيًّا...﴾ [الرعد: ٣٧].

وقـــــال: ﴿لِّسَانُ ٱلَّذِى يُلْحِدُونَ إِلَيْهِ أَعْجَمِىٌّ وَهَٰذَا لِسَانٌ عَرَبِىٌّ مُّبِينٌ﴾ [النحل: ١٠٣].

﴿وَكَذَٰلِكَ أَنزَلْنَٰهُ قُرْءَانًا عَرَبِيًّا...﴾ [طه: ١١٣].

وقـــــال: ﴿وَإِنَّهُۥ لَتَنزِيلُ رَبِّ ٱلْعَٰلَمِينَ ۝١٩٢ نَزَلَ بِهِ ٱلرُّوحُ ٱلْأَمِينُ ۝١٩٣ عَلَىٰ قَلْبِكَ لِتَكُونَ مِنَ ٱلْمُنذِرِينَ ۝١٩٤ بِلِسَانٍ عَرَبِىٍّ مُّبِينٍ ۝١٩٥﴾ [الشعراء: ١٩٢ ـ ١٩٥].

﴿تَنزِيلٌ مِّنَ ٱلرَّحْمَٰنِ ٱلرَّحِيمِ ۝٢ كِتَٰبٌ فُصِّلَتْ ءَايَٰتُهُۥ قُرْءَانًا عَرَبِيًّا لِّقَوْمٍ يَعْلَمُونَ ۝٣﴾ [فصلت: ٢ ـ ٣].

* «لأَن أقرأ فأُسْقِط أحبّ إليّ من أن أقرأ فألحن».

أبو بكر الصديق

* «تعلّموا العربية فإنها من دينكم».

عمر بن الخطّاب

وعن عمر بن الخطاب رضي الله عنه قال: «لا يُقرئ القرآن إلا عالمٌ باللغة».

وقال ابن عباس رضي الله عنهما: «إذا سألتم عن شيءٍ من غريب اللغة فالتمسوا في الشعر؛ فإن الشعر ديوان العرب».

قال بعضهم: القرآن كلام الله وتنزيله فصّل فيه مصالح العبادِ في معاشهم ومعادهم مما يأتون ويذرون، ولا سبيل إلى علمه، وإدراك معانيه إلا بالتبحُّر في علم هذه اللغة.

وقال بعض أهل العلم:

حفظ اللغات علينا ... فرض كفرض الصلاة
فليس يضبط دينٌ ... إلا بحفظ اللغاتِ[١]

وقال عمر بن الخطّاب: «تعلّموا إعراب القرآن كما تتعلمون حفظه»[٢].

وقال الشاطبي:

«إن الشريعة عربيةٌ، وإذا كانت عربيةً فلا يفهمها حقَّ الفهم إلا من فهم اللغة العربية حق الفهم؛ لأنهما سِيّان في النمط، ما عدا وجوه الإعجاز، فإذا فرضنا مبتدئاً في فهم العربية، فهو مبتدئ في فهم الشريعة، أو متوسّطاً فهو متوسط في فهم الشريعة، والمتوسط لم يبلغ درجة النهاية، فإن انتهى إلى درجة الغاية في العربية كان كذلك في الشريعة، فكان فيها حجةً، كما كان فهم الصحابة وغيرهم من الفصحاء الذين فهموا القرآن حجةً، فمن لم يبلغ شأوهم فقد نقصه من فهم الشريعة بمقدار التقصير عنهم، وكل من قصر فهمه لم يعد حجةً، ولا كان قوله فيها مقبولاً...»[٣].

وقال شيخ الإسلام ابن تيمية: «واعلم أن اعتياد اللغة يؤثر في العقل

---

(١) «المزهر» للسيوطي (٢/١٩٢، ١٩٣).
(٢) «إعراب القرآن» للنحاس (١/٣).
(٣) «الموافقات» (٤/١١٥).

والخلق والدين تأثيراً قويّاً بيّناً، ويؤثر أيضاً في مشابهة صدر هذه الأمة من الصحابة والتابعين، أو مشابهتهم تزيد العقل والخلق. وأيضاً فإن فهم الكتاب والسنّة فرضٌ، ولا يفهم إلا بفهم اللغة العربية، وما لا يتم الواجب إلا به فهو واجبٌ، ثم منها ما هو واجبٌ على الكفاية، وهذا معنى ما رواه أبو بكر بن أبي شيبة: حدثنا عيسى بن يونس عن ثورٍ عن عمر بن يزيد، قال: كتب عمر إلى أبي موسى الأشعري رضي الله عنه: «أما بعد، فتفقهوا في السنّة، وتفقَّهوا في العربية، وأعربوا القرآن؛ فإنه عربيٌّ». وفي حديثٍ آخر عن عمر رضي الله عنه: «تعلّموا العربية فإنها من دينكم، وتعلّموا الفرائض، فإنها من دينكم». وهذا الذي أمر به عمرٌ رضي الله عنه من فقه العربية وفقه الشريعة، يجمع ما يحتاج إليه؛ لأن الدين فيه فقه أقوالٍ وأعمالٍ، ففقه العربية هو الطريق إلى فقه أعماله»[1].

وقال شيخ الإسلام أيضاً: «وما زال السلف يكرهون تغيير شعائر العرب حتى في المعاملات، وهو التكلم بغير العربية إلا لحاجةٍ؛ وذلك لحفظ شعائر الإسلام؛ فإن الله تعالى أنزل كتابه باللسان العربي، وبعث به نبيّه العربي، وجعل الأمة العربية خير الأمم، فصار حفظ شعارهم من تمام حفظ الإسلام»[2].

وقال مالكٌ رحمه الله: «من تكلم في مسجدنا بغير العربية أُخرج منه».

وقال ابن خلدون: «ومعرفة اللغة العربية ضروريةٌ على أهل الشريعة، إذ مآخذ الأحكام الشرعية كلها من الكتاب والسنّة، وهي بلغة العرب، ونَقَلَتُها من الصحابة والتابعين عربٌ، وشرح مشكلاتها من لغاتهم، فلا بدَّ من معرفة العلوم المتعلقة بهذا اللسان لمن أراد علم الشريعة».

---

(١) «اقتضاء الصراط المستقيم» ص٢٠٧.

(٢) «الفتاوى» (١٥٩/٣٢).

قال الشاعر:

أحِبب النحو من العلم فقد ... يدرك المرءُ به أعلى الشَّرفْ
إنما النحويُّ في مجلسه ... كشهاب ثاقب بين السُّدَفْ
يُخرج القرآنُ مِن فيهِ كما ... تُخرج الدّرّةُ من بيْنِ الصَّدَفْ

وأنشد أبو الحسن الكسائي:

إنما النحو قياسٌ يُتَّبَعْ ... وبه في كل أمرٍ يُنتفَعْ
فإذا ما أبصر النحو الفتى ... مرَّ في المنطق مَرّاً فاتَّسَعْ
واتّقاه كلُّ من جالسهُ ... من جليسٍ ناطقٍ أو مستمعْ
وإذا لم يبصر النحو الفتى ... هاب أنْ ينطق حِيناً فانقَمَعْ
فتراه ينصب الجرَّ وما ... كان من نصبٍ ومِن جَرٍّ رَفَعْ
يقرأ القرآن لا يعرف ما ... صرَّف الإعرابُ فيه وطبَعْ
وإذا يبصره يقرؤه ... وإذا ما شكَّ في حرفٍ رجَعْ
ناظراً فيه وفي إعرابه ... فإذا ما عرف الحقَّ صدَعْ[1]

ولقد كان كثيرٌ من الخلفاء والولاة وأكابر العلماء يحرصون كل الحرص على التحدث الفصيح بالعربية ويعتبرون بها ويتجنبون اللغو ويعتبرونه عاراً وعيباً شنيعاً، ويعكفون على تعلُّم العربية حتى يزول عنهم ذلك اللحن، وسنورد بعض المواقف، وإن كان الحديث في هذا الخصوص يطول:

عبدالعزيز بن مروان واللحن في الحديث:

كان عبدالعزيز بن مروان، والد عمر بن عبدالعزيز، يلحن في حديثه، ثم تعلّم العربية فأتقنها وأحسنها، فكان من أفصح الناس، وكان سبب ذلك أنه دخل عليه رجلٌ يشكو خَتَنَهُ.

(١) «إعراب القرآن» المنسوب إلى الزجاج (١/٨، ٩).

فقال له عبدالعزيز: من خَتَنَكَ؟

فقال الرجل: خَتَنَنِي الخاتن، الذي يختِن الناس.

فقال لكاتبه: ويحك بماذا أجابني؟

فقال الكاتب: أيها الأمير، كان ينبغي أن تقول: «من خَتَنُك؟».

فآلى على نفسه ألا يخرج من منزله حتى يتعلم، فمكث جمعةً واحدةً (أسبوعاً) فتعلّمها، فخرج وهو من أفصح الناس، وكان بعد ذلك يجزل عطاء من يعرب كلامه، وينقص عطاء من يلحن، فتسارع الناس في زمانه إلى تعلّم العربية، قال عبدالعزيز يوماً لرجل: ممّن أنت؟

فقال: مِنْ بنو عبد الدار!

فقال: تجدها في جائزتك، فنقصت جائزته (١٠٠) دينار[١].

سبب تعلُّم سيبويه علم العربية:

كان سيبويه يستملي على حمادِ بن سلمة، فقال حمادُ بن سلمة بن دينار البصري: قال رسول الله ﷺ: **«ما من أحدٍ من أصحابي إلا مَنْ لو شئت لأخذت عنه علماً»** ليس أبا الدرداء.

فقال سيبويه: ليس أبو الدرداء.

فقال حمّاد: لحنت يا سيبويه، ليس أبا الدرداء.

فقال: لا جرم، لأطلبنّ علماً لا تلحنني فيه أبداً، فطلب النحو، ولزم الخليل بن أحمد[٢]. وينقل لنا الحافظ السخاوي[٣] عن الإمام حماد بن سلمة أنه لا يلحن، وذلك أنه قال لرجلٍ: إن لحنتَ في حديثي فقد كذبتَ عليَّ؛ فإني لا ألحن، عقب الحافظ السخاوي على قول حمّاد فقال: وصدق

(١) «البداية والنهاية» (٥٧/٩).
(٢) «إرشاد الأريب» لياقوت الحموي (٢٥٥/١٠).
(٣) «فتح المغيث» للسخاوي (١٥٩/٣).

رحمه الله فإنه كان مقدَّماً في ذلك بحيث إن سيبيويه شكى إلى الخليل بن أحمد أنه سأله عن حديث هشام بن عروة عن أبيه في رجلٍ «رعُف»، بضم العين على لغةٍ ضعيفةٍ، فانتهره، وقال له: أخطأت؛ إنما هو: «رَعَف» يعني: بفتح العين، فقال له الخليل: صدق، أتلقى بهذا الكلام أبا سلمة حمّاد بن سلمة، وهو (أي سيبويه) مما ذكر في سبب تعلُّم سبيوبه العربية، ويقال: إن هذه اللفظة أيضاً كانت سبباً لتعلم ثابت البُنَاني أحد التابعين من شيوخ حماد هذا لها. كما روينا في العلم للموهبي عن محمد بن زيَاد، قال: سأل ثابت البناني الحسن البصري.

فقال: يا أبا سعيدٍ ما تقول في «رعُف»؟

فقال: وما رعُفَ؟ أتعجز أن تقول: «رَعَفَ»، فاستحيا ثابتٌ وطلب العربية حتى قيل له من انهماكه فيها: ثابت العربي، وكذا سبب اشتغال أبي زيدٍ النحوي به لفظةٌ، فإنه دخل على جعفر بن سليمان، فقال له: ادنه.

فقال: أنادني؟!

فقال: يا بني لا تقل: أنادني ولكن قل: أناداني، ثم قال السخاوي: وألحق بعض المتأخرين من العلماء في الدخول في الوعيد من قرأ الحديث بالألحان.

الإمام الكسائي وسبب تعلُّمه النحو:

العالم اللغوي النحوي أبو الحسن علي بن حمزة الكسائي الكوفي (ت١٨٩هـ) قال الفراء: إنما تعلّم الكسائي النحو على كِبَر، لزم معاذاً الهرّاء مدّةً، ثم خرج إلى الخليل، وسبب تعلّمه أنه جاء يوماً، وقد مشى حتى أُعْيي، فجلس إلى قوم منهم فضل، وكان يجالسهم كثيراً.

فقال: عييت، فقالوا: إن كنت أردت من التعب فقل: «أُعْيِيْتُ»، وإن كنت أردت من انقطاع الحيلة والتحير في الأمر، فقل: «عَيِيْت» مخففةً،

فأَنِفَ مِن هذه الكلمة، وقام من فوره، فسأل عمن يعلّم النحو، فأرشدوه إلى معاذ الهرّاء، فلزمه حتى أنفد ما عنده[(١)].

كان لا يحدّث أحداً لحن عنده:

كان الإمام العلاّمة المحدِّث عبدالله بن إدريس الأودي، إذا لحن رجلُ عنده في كلامه لم يحدِّثه[(٢)]، والعلاّمة أبو عبدالله محمد بن أبي جنوان (ت٦٨٢هـ) قرأ مسند أحمد، وشيخ الإسلام ابن تيمية والحافظ المِزِّي يسمعان، فلم يضبط عليه لحنة متفقاً عليها، علَّق الحافظ ابن كثير على هذا فقال: وناهيك بهذين ثناءً على هذا، وهما وهما[(٣)].

القاضي يحتقر الأمير اللحّان:

قال القاضي القاسم بن معن: دعاني الأمير عيسى بن موسى ليولِّيَني القضاء، فدخلت عليه وأنا هائبٌ له، فسلَّمت عليه بالإمرة، فأشار إلى موضعٍ فجلست فيه.

فقال لي: دعوتك لخبراً؟!

قال: فهان عليَّ - والله - حتى صار في عيني أدقّ من شعرةٍ، لما رأيت من لحنه، فاحتبيت.

فقال: تحتبي في مجلسي؟ يا غلام، أطلق حبوته، ففعل الغلام.

فقلت: لا عَدِمْنا تأديب الأمير.

فقال: إني أريد أن أولِّيك القضاء.

فقلت: لا أستقيم.

قال: إن أبيت ضربتك خمسة وسبعين سوطاً.

---

(١) «سير أعلام النبلاء» (١٣٥/٩، ١٣٦).

(٢) «فتح المغيث» للسخاوي (١٣٥/٢).

(٣) «البداية والنهاية» (٣١٢/١٣).

قال: فقلت في نفسي: ما يجي بعد الخير إلاّ شرٌ منه.

قلت: وتفعل إن لم نفعل؟

قال: نعم.

قلت: فإنّي قبلت، فوليت القضاء[1].

الأمير يلحن مرةً أخرى:

قال القاضي القاسم بن معن: لما دخلت على الأمير عيسى بن موسى هِبْتُه، فقال: إنك امرؤٌ ذا شرفٍ، فهان عليَّ حتى كان كالأرض التي يطؤها[2].

القاضي اللحّان:

كان القاضي أبو شيبة بن إبراهيم بن عثمان لحّاناً.

فقال يوماً: حدثنا أبي إسحاق عن هبيرة.

فقال له رجل: يا أبا شيبة، لو كان لحنك من الذنوب لكان من الكبائر.

قال: وأتى أبا شيبة رجل يستفتيه، فقال: بأي شيء يكفرالرجل يمينه؟

فقال: بخبزاً بدقيقاً بسويقاً!

فقال له الرجل: يا أبا شيبة، ترك الكفارة أيسر من هذا اللحن[3]!

من خصائص العربية:

إنّ خصائص العربية ومزاياها كثيرةٌ لا يتسع لها هذا الفصل، ومن أراد

---

(١) «أخبار القضاة» لابن وكيع (١٧٧/٣).

(٢) المصدر نفسه (١٨٠/٣).

(٣) المصدر نفسه (٣٠٨/٣).

المزيد من الاطلاع عليها فليرجع إلى كتاب «نحو وعي لُغَوِي» للدكتور مازن المبارك، ولكن سنقتطف بعض الخصائص فيما يأتي:

١ ـ الإيجاز والإعراب:

إننا في العربية قد نستغني بالإدغام عن كتابة حروفٍ بكاملها، وقد نلجأ إلى حذف حروفٍ، فنقول ونكتب (عمَّ) عوضاً عن (عن ما) و(ممَّ) عوضاً عن (مِن ما) (وبِمَ) عوضاً عن (بما)، ومثلها (لِمَ) على حين نقول في الإنجليزية مثلاً:

with what?	في مقابل: بِمَ؟
what for? أو why?	في مقابل: لِمَ؟
what about?	في مقابل: عمَّ؟
until when?	في مقابل: إلامَ؟
what of?	في مقابل: مِمَّ؟

وأما الإيجاز في الكلمات فراجعٌ إلى أن العربية ذات أصولٍ يشتق منها وليست لغةً تركيبيةً تعتمد على إضافة حروفٍ في أول الكلمة أو آخرها على نحو ما نعرف في غيرها من سوابق (prefix) ولواحق (suffix) والأصول التي تشتق العربية منها ثلاثيةً في أكثرها، وأقصى ما تصل إليه قبل الزيادة خمسة، وقد تصل بعدها إلى سبعةٍ، ولو أخذنا عدداً من الكلمات العربية ونظرنا في عدد حروفها وحروف الألفاظ التي تقابلها في لغةٍ أجنبيةٍ لرأينا الفرق واضحاً بين اللغتين، وإليك مثلاً هذه الكلمات[(١)]:

العربية	حروفها	الفرنسية	حروفها	الإنجليزية	حروفها
أُمّ	٢	Mère	٤	Mother	٦
أب	٢	Frère	٤	Father	٦

---

(١) «نحو وعي لغوي» د. مازن المبارك، ص٥٥، ٥٦، فارجع إليه تجد أمثلة كثيرة.

أبوّة	٤	Paternité	٩	Fatherood	١٠
أخوّة	٤	Fraternité	١٠	Brotherhood	١١

٢ ـ حركات الإعراب معناها وقيمتها في لغة العرب:

الحركات التي هي الفتحة والضمة والكسرة أصواتٌ سهلةٌ قصيرةٌ مقابلةٌ في اللغة العربية لحروف المد التي هي الألف والواو والياء، أو هي أبعاضها كما يقول النحاة.

وهذه الحركات في اللغة العربية قسمان: قسمٌ يدخل في بنية الكلمة لا يتحول ولا يتبدّل، كحركة الجيم في جعفر وجميل، وكحركة الراء في فرح وحركات أواخر المبنيات. وقسمٌ ينفصل عن الكلمة، يدخل عليها ويتحول عنها، ويتبدّل تبعاً للوظيفة النحوية للكلمة في الجملة كحركة الدال في: حضر زيدٌ وكتاب زيدٍ...[(١)].

موضوع الكتاب:

إن موضوع هذا الكتاب سواءٌ كلٌّ من المتن أو الشرح هو موضوعٌ واحدٌ عند علماء العربية في أحكام الظرف والجار والمجرور، وإفراد هذا الباب بالتصنيف من قِبَل العلاّمة صلاح بن حسين الأخفش تصْنيفٌ لم يسبقه أحدٌ من علماء العربية حسب علمنا، أما علماء العربية الذين سبقوا العلاّمة الأخفش فقد أفردوا باباً خاصاً ضمن كتبهم ومصنفاتهم في علم النحو سواءٌ في المتون أو الشروح عليها باباً خاصاً هو باب «المفعول فيه وهو المسمى ظرفاً» فابن الحاجب في الكافية أفرد له بابين: باباً للمفعول فيه، وباباً للظروف وتبعه شرّاحها، وكذلك ابن مالكٍ في ألفيته[(٢)] وتبعه شرّاح الألفية، والعلاّمة ابن هشام أفرد لهذا الباب في «مغني اللبيب» باباً خاصاً سماه «باب أحكام ما يشبه الجملة» وهو الظرف والجار والمجرور، وقد اعتمد الأخفش صاحب المتن كثيراً على «شرح الكافية» للرضي وعلى «المغني» لابن هشام،

---

(١) المصدر السابق، ص٦٢، فارجع إليه فقد أفرد له فصلاً.

وكذلك الشارح العلاّمة عبدالقادر بن أحمد الكوكباني، وإذا عدنا إلى تفصيل مواضع هذا الباب في المصنفات النحوية فهو في «شرح الرضي على الكافية» (١٨٣/١ ـ ١٩٠) و(١٠١/٢ ـ ١٢٧)، وفي «مغني اللبيب» الباب الثالث (ص٥٦٦ ـ ٥٨٧)، و«أوضح المسالك» (٤٨/٢ ـ ٥٣)، و«شرح ابن عقيل» (١٩١/٢ ـ ٢٠٠) وابن مالك في «شرح التسهيل»، وفي «شرح عمدة الحافظ وعدة اللافظ»[١] (٢٩٨/١ ـ ٣٠٣)، وفي «همع الهوامع» للسيوطي (١٠٢/٢ ـ ١٧٠)، وفي «شرح شذور الذهب» لابن هشام (ص٢٣٠ ـ ٢٣٦)، وفي «جامع الدروس العربية» للشيخ مصطفى الغلاييني (٤٨/٣ ـ ٥٧)، وغيرها من المصنفات النحوية.

شرح هذا المتن:

العالم الذي انفرد بشرح المتن «نزهة الطرف...» واشتهر لدى علماء اليمن هو المسمى بـ «إحكام العقد الوسيم..» للعلاّمة عبدالقادر بن أحمد الكوكباني رحمه الله، وهو ما ذكره الشوكاني[٢] في ترجمة شيخه الشارح، وذكره العلاّمة زبارة في ترجمة الشارح المذكور في كتابه «نشر العرف»[٣]، وهذا هو الرأي الذي نرجحه أي انفراد العلاّمة عبدالقادر بن أحمد بهذا الشرح بدون مشاركة عالم آخرٍ له في هذا الشرح، إلا أن العلاّمة زبارة في «نشر العرف»[٤] ذكر له شَرحاً آخر للقاضي أحمد بن محمد قاطن، وربما أن القاضي قاطن لم يصنّف الشرح أصلاً، إلا إذا قوي عزمه لتصنيف الشرح بعد اطلاعه على هذا الشرح الذي صنّفه العلاّمة عبدالقادر بن أحمد، فقد أشار الشارح المذكور أنه بعد إتمامه لهذا الشرح عرضه على العلاّمة أحمد قاطن فأظهر إعجابه به واستحسنه[٥]، ولا ندري هل تمكن العلاّمة أحمد

(١) وفي «شرح التسهيل» أيضاً.
(٢) «البدر الطالع» (١١٤/١).
(٣) «نشر العرف» (٢٣٩١/٢).
(٤) نفس المصدر والصفحة.
(٥) انظر: «مقدمة الشارح» لهذا الكتاب الآتية في هامش ص٦١ برقم (٤).

قاطن بعد اطلاعه على هذا الشرح من كتابة شرحٍ آخرٍ مثل هذا أم لا؛ لأن أحمد قاطن كان في أخريات عمره، فكان وقت عرض هذا الشرح عليه من العلّامة الشارح عبدالقادر في سنة ١١٨٩هـ، ووفاة العلّامة أحمد قاطن في سنة ١١٩٩هـ، ولعل شرح القاضي أحمد قاطن - إن وجد - تكون له ميزةٌ خاصةٌ؛ لأنه قرأ المتن على صاحبه العلّامة الأخفش والعلم عند الله.

ترجمة العّلامة صلاح الأخفش[1]

هو العّلامة الورع الزاهد صلاح بن الحسين بن علي الأخفش الحسني اليمني الصنعاني، أخذ العلم عن جماعةٍ من علماء عصره منهم: العبالي المشهور، والقاضي محمد بن إبراهيم السحولي، والقاضي علي بن يحيى البرطي، وبرع في النحو والصرف والمعاني والبيان وأصول الفقه، وكان لا يأكل إلا من عمل يده، وله في إنكار المنكر مقاماتٍ محمودةٍ، وله مع الإمام المتوكل القاسم بن الحسين وولده المنصور بن الحسين بن القاسم من إنكار المنكر أمورٌ يطول شرحها، وكان لا يخاف في الله لومة لائم، ومن أمثلة إنكاره في ذلك: إنكاره على المزامير المعروفة بالنوبة، وكأن يتفق ضربها بعد العصر في باب الجامع الكبير بصنعاء حال القيام إلى الصلاة، وكان الإمام المتوكل إذ ذاك في داره المعروفة بدار الجامع، وصاحب الترجمة كان إمام الجامع، فغضب غضباً شديداً، وخرج في بعض الأيام يرجم أهل النوبة بالحجارة، وقال قصيدته المشهورة منها:

ناصر دين الإله قد عدمَا وباب إعزاز أهله ردما

ومنها:

مذ كتم العالمون علمهمو لم يعبأِ الظالمون بالعلما
فأضحت المنكرات شاهرةً على عيون اللئام والكرما

(١) «البدر الطالع» (١/٢٩٦، ٢٩٧)، و«نشر العرف» لزبارة (٢/٧٨٩، ٧٩٦).

لم تحترم هذه مساجدنا ولا رَعَوْا لا رُعُوا لها حرما

الطبل والزمر باب جامعنا ظهراً وعصراً وتارةً عتما

على لحون الغناء مصطنع كأنه من أشاطب الزنما

قل لبني أحمد الألى اطرحوا طريق آبائهم ومَنْ كرُمَا

واستبدل الزمر من تعلّمهم للعلم والدين بعدما ختما

فالزمر مِنْ دأب من تمسكه بالشرع مستمسكاً لما حكما

فإنما ذاك دأب طنطنة علج من الترك يعبد الصنما

تظاهر النقل عَنْ نبيكمو أن المزامير والغنا حرما

باللعن والحمق والفجور قضى على المزامير سيد الكرما

الزمر والنوبة التي معه تصغون آذانكم ولا صمما

والمصطفى سدَّ أذنه ضجراً من زمر راعٍ يراقب الغنما

كم بين فعل النبي وفعلكمو يا مشبهينَ العلوج والعجما

وكان صاحب الترجمة زيدي وهادوي المذهب، ثم نظر بعد ذلك في كتب السنّة، ومال إلى الترجيح، واطلع على الهدي النبوي عند البدر محمد بن إسماعيل الأمير، فاشتغل به وعمل بما أداه إليه نظره. قال الشوكاني: وكان طلبة العلم في عصره يتنافسون في الأخذ عنه ومنهم الإمام العّلامة: محمد بن إسماعيل للأمير. وله مُؤَلفٌ في النحو سماه «نزهة الطرف...»، وله شعرٌ رائقٌ، وقد أورد له المؤلف زيادة مقطعات، وله قصيدةٌ طويلةٌ ذكر فيها علوم الاجتهاد ما يرجحه، وتزييف قول من قال: إنَّ عِلم المنطق من علوم الاجتهاد ومطلع القصيدة:

بتحميدك اللَّهم في البدء أنطقُ وإن لم يقم مني بحمدك منطقُ

ولم يزل مستمراً على حاله الجميل في نشر العلم وعمارة معالم العمل وإشادة ربوع الزهد حتى توفاه الله في يوم الأربعاء سابع وعشرين من رجب سنة ١١٤٢هـ، وازدحم الناس على جنازته، وغلقت الأسواق في صنعاء

ودفن في خزيمة، ورثاه الشعراء منهم: الأديب أحمد بن حسين الرقيحي، كما رثاه العلّامة محمد بن إسماعيل الأمير بقصيدةٍ طويلةٍ قال فيها:

أجابت دموع العين وامتنع الصبرُ ... وهيهات أين الصبر إن عظم الأمرُ
أتى فادحٌ ليس الروابي تقلُّهُ ... يضيق به بحر البسيطة والبَرُّ
وحادثٌ خطبٌ والحوادث جمةٌ ... تمور به العلياء وتنطمس الزُّهْرُ
أناعي المعالي والمعارف والهدى ... تأنّ فمما قلت ينقصم الظهرُ
أتدري بمن تنعى وما أنت قائلٌ ... فيا ليت سمعي من نداك به وَقْرُ

ومنها:

ثوى في الثرى من لا يقاس به الورى ... فيا عجباً من ذا الذي ضمّه القبرُ

ومنها:

وكان صلاح الدين للدين كاسمه ... ولا غرو إن مسّ الهدى بعده الضُّرُّ[1]

(١) «ديوان ابن الأمير» ص١٦٥ ـ ١٦٧.

ترجمة العَلامة
عبدالقادر بن أحمد الكوكباني[1]

هو العَلامة المحدِّث الحافظ المجتهد عبدالقادر بن أحمد بن عبدالقادر بن عبدالقادر الكوكباني (١١٣٥ ـ ١٢٠٧هـ)، ولد في كوكبان[2] في شهر ذي القعدة سنة ١١٣٥هـ ونشأ بها، فقرأ على من بها من العلماء، ثم ارتحل لطلب العلم، حيث قام برحلاتٍ داخليةٍ ورحلةٍ خارجيةٍ خارج اليمن.

رحلاته الداخلية في اليمن:

لما كانت اليمن في أيام نشأته مزدهرةً بالعلماء في مدنها وهِجَرها، فقد رحل صاحب الترجمة من كوكبان إلى عدد من المدن اليمنية، وفي مقدمتها مدينة صنعاء وهذه المدن والهجر التي رحل إليها كما يلي: (صنعاء، ذمار، هجرة الكبس بخولان، مدينة السَّودة، شهارة، ذيبين، زبيد. . .).

مشائخه في اليمن:

صنعاء:

من مشائخه الذين أخذ عنهم في صنعاء، الإمام الكبير ناصر السنّة

---

(١) «البدر الطالع» (١/٣٦٠ ـ ٣٦٨)، و«نيل الوطر» لزبارة (٢/٤٤ ـ ٥٢).

(٢) كذا في «البدر الطالع»، وفي «نيل الوطر» لزبارة (٢/٤٥)، أنه ولد في صنعاء فارجع إليه.

وقامع البدعة محمد بن إسماعيل الأمير، وناهيك بهذا العالم العَلَم الجليل إمام السنّة في عصره، فلقد تأثر به صاحب الترجمة ولازمه سبع سنين، ووجد ضالته في هذا العالم .

ومن مشائخه:

في صنعاء:

- السيد هاشم بن يحيى الشامي.
- القاضي أحمد بن حسين الهبل.
- العلّامة أحمد بن عبدالرحمٰن الشامي.
- العلّامة الحسن بن زيد الشامي.

في ذمار:

- الفقيه الحسن بن أحمد الشبيبي.
- الفقيه عبدالله بن حسين دلامة.

في هجرة الكبس بخولان:

- العلّامة يحيى بن أحمد الكبسي.

في ذيبين:

- الفقيه أحمد بن علي سلامة.
- القاضي عبدالله بن علي حنش.

في زبيد:

- عبدالخالق بن أبي بكر المزجاجي وغيره.

رحلته إلى الحرمين:

لما كان صاحب الترجمة ذا همّةٍ عاليةٍ في تحصيله العلمي لم يكتفِ بالرحلات الداخلية في قطر اليمن وأَخْذِه عن علمائها، بل شمَّر عن ساعد

الجد وعزم على السفر إلى مكة والمدينة، وهذان الحرمان الشريفان غاصّان بالعلماء في تلك الفترة الزمنية، ومهوى أفئدة العلماء من أنحاء بلاد المسلمين صانهما الله من كل مكروه، فحينئذ عزم على السفر إلى الحرمين، ولعلَّ سبب قوة عزمه على السفر إلى مكة والمدينة كان بتوجيه من شيخه الإمام العّلامة محمد بن إسماعيل الأمير رحمه الله، وتمَّ لصاحب الترجمة السفر إلى مكة والمدينة وأقام فيهما لمدة حولين.

مشائخه في مكة والمدينة:

يحدثنا العّلامة زبارة في ترجمة صاحب الترجمة أنه بلغ عدد مشايخه هناك نحو (٤٠) شخصاً منهم:

- محمد بن علاء الدين المزجاجي.
- عبدالله شريف.
- الفقيه إسماعيل بازي.
- الشيخ محمد حيوة السندي.
- الشيخ عطاء الله بن أحمد بن عطاء الأزهري الشافعي.
- الشيخ أبو الحسن السندي.
- الشيخ عمر الحلبي.
- الشيخ يحيى بن صالح بن الحباب الحنفي.

وقد عثرت على اسم عالمٍ كبيرٍ من مشايخه في المدينة المنورة وهو:

- العّلامة اللغوي ابن الطيب المغْربي(١).

هذا العالم لم يذكره الشوكاني في «البدر الطالع» ولا زبارة في «نيل الوطر» بل ذكره صاحب الترجمة في هذه الرسالة «إحكام العقد الوسيم» كما

---

(١) ستأتي ترجمته في ص١٧٥، هامش رقم (١).

سيأتي موضع ذكره له إن شاء الله، وذكر ترجمة له وافية خلال عملي في تحقيق هذه الرسالة، أما العلوم التي أخذها صاحب الترجمة عن علماء الحرمين فيلخصها زبارة بقوله: حيث قرأ في الحرمين النحو والصرف، والمعاني والبيان والبديع واللغة، والوضع والحديث ومصطلح الحديث، والتفسير والفقه، والمنطق والفرائض، والحساب والمساحة والجبر والمقابلة. وكانت مدة إقامة صاحب الترجمة في الحرمين مدة عامين وقد مرّ.

عودته من مكة والمدينة:

عاد صاحب الترجمة من هذه الرحلة إلى بلدته كوكبان واستقر فيها يُفيد الطالبين، وطار صيته في جميع الآفاق اليمنية، وأقرّ له بالتفرد في جميع أنواع العلوم والفنون كل أحدٍ من علماء عصره.

تلامذته:

١ ـ الإمام محمد بن علي الشوكاني.

٢ ـ ابنه العّلامة إبراهيم بن عبدالقادر الكوكباني.

٣ ـ أحمد بن محمد بن الحسين.

٤ ـ العّلامة عيسى بن محمد بن الحسين.

٥ ـ يحيى بن إبراهيم بن محمد.

٦ ـ العّلامة علي بن عبدالله الجلال.

٧ ـ علي بن إسماعيل النهمي.

٨ ـ الحسين بن أحمد السياغي.

٩ ـ الحسين بن يحيى السلفي.

١٠ ـ الحسين بن يحيى الديلمي.

١١ ـ الحسن بن علي حنش.

١٢ ـ عبدالله بن محمد الأمير.

١٣ ـ علي بن محمد بن يحيى.

١٤ ـ إبراهيم بن محمد بن يحيى.

١٥ ـ إبراهيم بن عبدالله الحوثي.

وحَسْبَ العَلامة عبدالقادر بن أحمد صاحب الترجمة فخراً ويكفيه رفعة أنه نبغ من بين هؤلاء العلماء من تلاميذه: الإمام الكبير إمام السنّة وعلم أعلام اليمن القاضي محمد بن علي الشوكاني، ومن شهرة صاحب الترجمة ومكانته العلمية أنه كان يقوم في بعض الأيام بالانتقال من كوكبان إلى صنعاء فيجتمع به علماؤها ويتلقونه بالاحترام والإكرام، ويشهدون له بالفضل، بل أكابر علماء صنعاء بالرغم من أن صاحب الترجمة حينذاك كان أصغرهم سنّاً:

بَلَغْتَ لِعَشْرٍ مَضَتْ مِنْ سِنِيْكَ　　مَا بَلَغَ السيّدُ الأَشْيَبُ

ثم غادر صاحب الترجمة كوكبان متجهاً إلى صنعاء فاستقر بها مشتغلاً بالتدريس.

ولأن الإمام الشوكاني كان في سن الشباب في بدء طلبه العلم وكانت همته العالية تكاد تناطح السحاب بشموخها، فقد وجد الشوكاني في هذا العالم الكبير ضالته، فاغترف من بحر علمه خصوصاً علم السنّة النبوية، يقول الشوكاني رحمه الله: فقرأت عليه في «صحيح مسلم» من أوله إلى آخره بلا فوت مع بعض شرحه للنووي، وبعض «صحيح البخاري» مع بعض شرحه «فتح الباري» وبعض «جامع الأصول» لابن الأثير، و«سنن الترمذي» من أولها إلى آخرها بلا فوت، وبعض «سنن ابن ماجه»، وبعض «الموطأ»، وبعض «المنتقى» لابن تيمية، وبعض شفاء القاضي عياض، وسمعت منه كثيراً من الأحاديث المسلسلة، وقرأ عليه في علم الاصطلاح بعض منظومة «ألفية العراقي» وشرحها وغير ذلك.

وإذا كان كتاب «نيل الأوطار» للإمام الشوكاني قد طار صيته في أنحاء

العالم الإسلامي منذ تمَّ تصنيفه إلى عصرنا هذا وأصبح مرجعاً هاماً في أدلة الأحكام، وصارت له أهميته وقيمته العلمية الراقية في العلوم الشرعية لدى العلماء والطلاب في الجامعات والمدارس والمعاهد الشرعية وأصبح مرجعاً للباحثين، إذا كان ذلك كذلك فإن سبب تصنيف الإمام الشوكاني لهذا الكتاب والسفر الجليل كان بمشورة علي الشوكاني من شيخه الجليل هذا صاحب الترجمة وبإشرافه على الشوكاني وتوجيهاته له.

ولما قطع الإمام الشوكاني شوطاً كبيراً في تصنيف كتابه «نيل الأوطار» عرضه على شيخه المترجم له، ولما تأمله نصح الشيخ تلميذه الشوكاني بتعديل الكتاب، قال الشوكاني: فقال لي: إذا كمل الكتاب على هذه الكيفية كان في (٢٠) مجلداً، وأهل العصر لا يرغبون فيما بلغ من التطويل إلى دون هذا المقدار، ثم أرشدني إلى الاختصار ففعلت.

وبعد إرشاد العّلامة صاحب الترجمة وتوجيهاته لتلميذه الشوكاني رحمهما الله، تمّ إخراج كتاب «نيل الأوطار» بهذا الثوب القشيب، بحيث صار سفراً جليلاً، وغضّاً للعلماء وطلاب العلم يؤتي أكله كل حين بإذن ربه حتى عصرنا هذا إلى ما شاء الله.

مؤلفاته:

إن المترجم له بالرغم من تبحُّره الواسع في العلم لم يكن له اهتمام كبير في التأليف والتصنيف، وقد أشار الشوكاني إلى ذكر هذا السبب فقال: ولم يكن له كثرة اشتغال بالتأليف، ولو أراد ذلك لكان له في كل فن ما لا يقدر عليه غيره.

ولعلَّ رغبته كانت تنصبُّ في التدريس وكان شغفه الأهم هو في التدريس، وقد سبقه علماء فطاحل أعلام ذاع صيتهم وانتشر علمهم لا في مجال التصنيف بل في مجال التدريس ولم تكن لهم رغبة في التأليف، وعلى سبيل المثال: إمام اللغة الجليل الخليل بن أحمد الفراهيدي (ت١٧٠هـ) فإنه لم يشتهر بالتأليف وإن كان كتابه المسمى «العين» لم يبق

على أصله الصحيح من مؤلفه، ولكن علم الخليل بن أحمد ظهر في تلميذه سيبويه (ت١٨٠هـ)، ومنهم العالم الجليل الفقيه الشافعي المحدث عمر بن رسلان البلقيني[1] (ـ٨٠٥هـ) اشتهر بعلمه وتدريسه لا بمؤلفاته.

مؤلفاته:

١ ـ شرح «نزهة الطرف في الجار والمجرور والظرف» المسمى بـ «إحكام العقد الوسيم فيما للظرف والجار والمجرور من التقسيم» وهو هذا الكتاب الذي بين يديك. قال فيه الإمام الشوكاني: وهو شرح نفيس مفيد في مجلد لطيف.

٢ ـ «فلك القاموس» في كراريس، حاشية على القاموس، قاله الشوكاني، ويفيد زبارة أنه مدخل للقاموس.

٣ ـ حاشية على «ضوء النهار» سماها: «رفع حجب الأنظار فيما بين المنحة وضوء النهار» قال الشوكاني: لو جمعت لكانت حاشية مستقلة، وقد كان ولده العّلامة إبراهيم شرع في جمعها، وضمَّ إليها أنظاراً له ولم أقف على شيء منها. انتهى كلام الشوكاني.

٤ ـ رسالة في «صوم يوم الشك».

٥ ـ رسالة في «أن الذبيح هو إسماعيل عليه السلام».

٦ ـ رسالة في «تحقيق الحيلة وأقسامها».

٧ ـ رسالة في «تحقيق عقاقير طبية».

٨ ـ رسالة في «معنى المذكورين في الصلاة من الآل».

٩ ـ رسالة سماها: «إيضاح قصور المخلوق الضعيف عن إدراك حكمة الخالق اللطيف».

١٠ ـ «فتح القريب في وجه تأكيد ﴿إِنَّ هَٰذَا لَشَيْءٌ عَجِيبٌ﴾ [هود: ٧٢]».

---

(١) انظر ترجمته في: «ذيل تذكرة الحفّاظ» للحسيني ص٢٠٦ ـ ٢٠٩.

١١ ـ «درر النظام لبيتي الزمام».

١٢ ـ رسالة في «صلح أهل الذمة».

١٣ ـ شرحٌ على أبيات مجد الدين صاحب «القاموس» وشرف الدين المقرئ.

شعره:

كان صاحب الترجمة يجيد كتابة الشعر وبينه وبين شيخه العلّامة الإمام محمد بن إسماعيل الأمير مراسلات، فقد نظم قصيدة طويلة لابن الأمير يشكو فيها من البعاد والفراق، قال في مستهلّها:

لو تراني يوم الرحيل ودمعي ... في خدودي يسيل سيل الوادي
فترى وابلاً ورعداً وبرقاً ... من جفوني وزفرات فؤادي
قُتِل البَيْن كم أبان من الأتراح ... بعد الأفراح في كل نادِي

ومنها:

بل تجلى الصباح إذ لاح نورٌ ... لإمام الأعلام والأمجادِ
من أحالت علومُه ظُلَم البد ... عة في العالمين صبح رشادِ
لا عجيبٌ أن يقلب العين من نجـ ... ـلي به عين مهجة وسوادِ
كل حرف من علمه فهو إكسير ... ضلالات ذي الهوى والعِنَادِ
وكأن الذي يفوه به رو ... ح علوم التحقيق والاجتهادِ
لو رآه يحيى لقال به يحيـ ... ـى صحيح الحديث والإسنادِ
وكذا أحمدٌ يقول أنا أحـ ... ـمدُ آثاره لدى النقّادِ
وبه كل عالم قد رأينا ... في قديم الأعصار والآبادِ
قد أتى بعدهم فذلك لا يفـ ... ـقد منهم فرداً لدى التعدادِ
إن تقضّى محمد نجل إسما ... عيل راوي الصحيح والإرشادِ
فكفاهم محمد نجل إسما ... عيل عن كل عالم نقّادِ
مَن إذا قال خاطِباً أو خطاباً ... في خطوبٍ أبصرت قِسّ إيادِ

لــســت أدري إن قــال شــعــراً أذُرٌّ مِــن خِـضَـمٍّ أم الــدراري بــوادي

وأجاب عليه الإمام ابن الأمير رحمه الله بقصيدة طويلة هي من آخر شعره في سنة ١١٨٢هـ في السنة التي مات ابن الأمير[1].

وكتب الإمام الشوكاني لشيخه صاحب الترجمة قصيدة من غرو الشعر يستهلها بمقدمة غزلية فائقة، ويتخلص من الغزل إلى شكوى لشيخه من وقاحة أصحاب الجمود المذهبي وفئة التعصب الذين لا يتقيدون بالدليل من الكتاب والسنّة في عصره في اليمن خصوصاً غير المنصفين من أتباع المذهب الهادوي، ويرمون من تمسَّك بالدليل والإنصاف بشتى الشتائم والإفك والافتراء والنصب. يقول الشوكاني فيها:

مِن دونها ـ يا عمرو ـ وخز الرماخ وعندها ـ فاعلم ـ صليل الصفاخ
لا يـسـمـع الـسـامـع فـي حـبّـهـا غـيـر جـلادٍ مـفـزعٍ أو كـفـاخ
فـسِـرْ إلـيـهـا غـيـر مـتـهـوّرٍ مـستـبـدلٍ فـيـهـا الـحـيا بـالـوقـاخ
مـشـمّـراً قـد صـمّ لا يـنـثـنـي عـن حـبّـهـا تـعـاذلٍ أو لِـلاَخ
فـلا يـهـاب الـعـتـب مـن فـاز مِـنْ غـايـة أمـنـيّـتِـهِ بـالـنـجـاخ
سـعـى فـلـمـا ظـفـرت بـالـمُـنَـى يـمـيـنُـه ألـقـى الـعـصـا واسـتـراخ
قـد أتـعـب الـسـيـرُ رحـالـي وقـد آنَ لـهـا بـعـد الـوجـى أن تـراخ
فـقـد أقـامـتْـنـي ـ عـداهـا الـردى ـ بـربـع طَـوْدِ الـعـلـم بـحـر الـسـمـاخ
مَـنْ هـزَّ لـلـعُـلْـيَـا قـنـاةً ومَـنْ حـمـى حـمـاهـا فـهـي لا تُـسـتـبـاخ
مَـنْ شـاد لـلـسـنّـة أعـلامـهـا مـن كـافـح الـبـدعـةَ كـلَّ الـكـفـاخ

ومنها:

يـا عـالـم الـسـنّـة فـي دَهْـرِنـا وقـطـب أربـاب الـنُّـهَـى والـصَّـلاخ
مـا بـال مَـنْ أنـصـف فـي عـصـرنـا ومـال نـحـو الـمـسـنـداتِ الـصّـحـاخ

(١) «نيل الوطر» لزبارة (٢/٥٠).

واطّرح التقليد من حالقٍ ... مقطّعاً ربقتَه والوشاحْ
يُرمَى بداءِ النصب في قومِهِ ... وما على الرامي له مِنْ جُنَاحْ
يمزّقون العرض منه إذا ... جاء بمُرّ الحقّ فيهم وراحْ
يَلْقى لديهم من صنوف الأذى ... كلّ قبيحٍ في المسا والصباحْ
أبِنْ فزند البُهْت منهم غَدَا ... منقدحاً في القلب أيّ انقداحْ

فأجابه شيخه صاحب الترجمة بقوله:

دع قول واشٍ فعذولٍ فلاحْ ... فليس فيما نمَّقوهُ فلاحْ
وفارقِ الروضَ وما راقَ مِنْ ... طيّب عيشٍ فاقَ إن لاحَ لاحْ
نفسي فدا أحمد والآل مَنْ ... في حبِّهم نيْلَ النجا والنجاحْ

ومنها:

تَغساً لمن عاداهم يدَّعي ... تشيّعا وهو عدوٌّ براحْ
ويقصر الحق على خمسة ... وقول باقيهم لديه مُبَاحْ
وكلّ مَنْ عاصره منهُمُ ... يَودُّ لو قطّعه بالصفاحْ
كأنهم ليسوا بني المصطفى ... لديه تبّاً لبغيض وقاحْ
تقليدهم قد أجمعوا أنه ... لعالم بالنصّ لا يستباحْ
وأوجبوا المشي مع النص إنْ ... لم يكُ للعالِم بُدٌّ سجاحْ
فمن أبى هذا فدعه ولا ... تلقاه يوماً غدوةً أو رواحْ[(١)]

وفاته:

توفي صاحب الترجمة رحمه الله في يوم الاثنين خامس ربيع الأول سنة ١٢٠٧هـ، ورثاه الشعراء بمراثٍ حِسَان هي مجموعة في كراريس، ومنهم تلميذه الإمام الشوكاني فقد رثاه بقصيدة قال فيها:

---

(١) «البدر الطالع» (١/٣٦٦، ٣٦٧).

تـهـدّم مـن ربـع الـمـعـارف جـانِبُـه　　وأصبح في شغل عن العلم طالبُهْ
وأكـسـف بـدر الـتـم بـعـد طـلـوعـه　　وأُكـدر مـنـه صـفـوُهُ ومـشـارِبُـهْ
وقـطّـع أنـسـاعَ الـرواحـلِ راجـلٌ　　وكـسَّـر أقـتـابـاً مِـنَ الـرّحْـل راكِـبُـهْ
وأقسَـمَ لا يـعـلـو عـلـى ظـهـر أنـجـبُ　　وقـد قـام فـيـنـا لابـن أحـمـدَ نـادِبُـهْ
إمـامٌ إذا الإشـكـالُ عَـنَّ وأعـضَـلَـتْ　　غـرائـب عـلـمِ فـرَّجـتـهـا غـرائِـبُـهْ
إمـامٌ رقـى فـي داره الـعـلـم مـنـزلاً　　يـقـصّـر عـنـه عـمـجـمُـهُ وأعـارِبُـهْ

ومنها:

لـتـبـك بـمـلء الـعـيـن سـنّـة أحـمـد　　فـطـالِـبُـهـا ضـاقـت عـلـيـهِ مـذاهـبُـهْ
لـتـبـكِ عـلـيـك الأمـهـات فـإنّـهـا　　أُصِـيـبَـتْ بـثُـكْـلٍ لـيـس ثـكـلٌ يـقـارِبُـهْ

ومنها:

أعينَيَّ جُـوْدَاً فـابـنُ أحـمـد قـد قـضـى　　وقد آن أن يجري من الدمع ساكِبُهْ[1]

---

(١) «أسلاك الجوهر»، ديوان الإمام الشوكاني، ص٦٥، ٦٦.

منهج صاحب المتن

لقد سلك مؤلف رسالة «نزهة الطرف. . .» العَلامة الأخفش رحمه الله في رسالته طريق الاختصار على أسلوب مصنفي عصره ومن سبقه من أصحاب المتون، وكثيراً ما كان يعتمد على «شرح الرضي على كافية ابن الحاجب»، وفي مواضع من «مغني اللبيب» لابن هشام، ولشدة اختصار المؤلف للرسالة لا يستطيع أن يفهمها بكاملها إلا من تمكن من هذا الفن فن النحو، أما الطالب المبتدئ فإنه يصعب عليه الفهم للمتن، ومما يزيد من صعوبة فهم الكتاب أن المؤلف رحمه الله استخدم أسلوب السجع كثيراً في مواضع من الكتاب، بل في مواضع لا ضرورة لاستخدام السجع فيها، وهذا يؤدي إلى غموض معاني بعض العبارات، وقد دفع المؤلف إلى تحمُّل عناء السجع والتكلف فيه هو أنه ربما كان ضرورياً في التأليف في ذلك العصر ومما يتباهى العلماء والكتَّاب في مؤلفاتهم ومراسلاتهم النثرية في عصر الأخفش.

منهج الشارح

إن مصنف الشرح العلّامة عبدالقادر بن أحمد رحمه الله قد اعتمد اعتماداً كاملاً في شرحه وكتابه «إحكام العقد الوسيم. .» على النقل والجمع من بعض كتب النحو خصوصاً من كتاب «شرح الرضي على الكافية» ومن كتاب «مغني اللبيب» لابن هشام(١)، وقد صرّح الشارح في حديثه في أواخر شرحه باعتماده على النقل والجمع والترتيب من كتب النحو. وقد مشى الشارح أيضاً في شرحه متابعاً لصاحب المتن في التقسيم والترتيب والتبويب، كما كان الشارح يكثر في مواضع من شرحه من الاستطراد والخروج عن موضوعات من الكتاب.

والعّلامة عبدالقادر بن أحمد رحمه الله عالم جمع بين الفقه والحديث واللغة، ولو أنه اهتم بالتأليف لترك ثروة هائلة من آرائه الفقهية المعتمدة على الدليل، ونبذه للجمود المذهبي والتقليد.

وقد أتحفنا في مواضع من كتابه ببعض آرائه الفقهية التي كان يتعرض لها مبيناً حكمها من السنّة، ولتمام الفائدة نورد بعضاً من هذه الأمثلة فنقول:

فمنها: في ص(٩٢) اعترض على العّلامة الأخفش صاحب المتن عند قوله: «وقال نجم الأئمة» ويعني الرضي شارح الكافية، فقال الشارح رحمه الله: «واعلم أن نجم الأئمة من الألقاب المبتدعة، وأقبح منه

(١) ومن «شرح التسهيل» لابن مالك.

نجم الدين وبدر الدين وشمس الدين ونحوها، لا سيّما إن أطلقت على مشهور بالعلم أو بالابتداع أو بأي عصيان. . » إلخ. فأنت ترى الشارح هنا كيف شنَّع على الذين يستخدمون هذه الألقاب مبيناً حكمها، ولا غرو فقد مشى حذو شيخه الإمام إمام السنّة محمد بن إسماعيل الأمير رحمهما الله.

ومنها: في ص(**٩٣**) ينتقد على المثل المشهور الذي يقدم كتهنئة للعروس بمناسبة النكاح، وهو المثل الذي أورده النحاة في مؤلفاتهم عند قول صاحب المتن نحو: «بالرفاء والبنين». فقد شرح المثل نحوياً ولغوياً ثم عقب عليه بقوله: «ولقد يسنّ غيره» وعند أبي داود والترمذي من حديث أبي هريرة رضي الله عنه: كان إذا رفا الإنسان إذا تزوج قال ﷺ: «**بارك الله لك وبارك عليك وجمع بينكما في خير**».

ومنها: في ص(**١٠٠، ١٠١**) في ذكر آية قرآنية استشهد بها النحاة ومنهم صاحب المتن في قوله تعالى: ﴿فَطَلِّقُوهُنَّ لِعِدَّتِهِنَّ. .﴾ [الطلاق: ١] وأقوالهم في اللام في ﴿لِعِدَّتِهِنَّ﴾، فقد شرح الشاهد النحوي في هذه الآية الكريمة ثم قال: «والمراد أن يطلقوهن في طهر لم يجامعن فيه كما بيَّن ذلك ما عند السنّة من حديث ابن عمر. . .» إلخ.

ومنها: في ص(**٢٥١**) في سياق كلامه في شهر رجب وتسميته عند العرب وجمعه في فصل التذييل عن الأيام والشهور، وقد تعرَّض لحكم صوم رجب، وإقبال كثير من العوام لتخصيصه بالصوم فقال: «وورد في صومه أحاديث هي ما بين منكر وموضوع»، وهكذا تجده يتعرض لبعض مسائل فقهية، ويتكلم فيها بكلام العالم الفقيه المحدث رحمه الله.

وصف المخطوطتين

أ ـ مخطوطة رسالة «نزهة الطرف في الجار والمجرور والظرف» للعلامة صلاح بن حسين الأخفش، نسخة خطية في مكتبة الجامع الكبير بصنعاء بخط نسخي واضح، عدد الصفحات (٢٣) صفحة، في الصفحة الواحدة (١٦) سطراً، طول الصفحة (١٠) سم وعرض الصفحة (٦) سم، والنسخة مطرزة بحواش ذات خط دقيق للغاية.

تسمية الرسالة:

في النسخة التي تمّ تصويرها من مكتبة الجامع الكبير عنوانها مكتوب كما جرت عادة القدماء على شكل مثلث هكذا (▽) مكتوب بداخله: «نزهة الطَّرف في الجار والظرف» وعلى يمين المثلث للغلاف مكتوب ما يلي:

«وهذه التسمية التي هي نزهة الطرف.. إلخ لم يكن المسمِّي لها السيد رضي الله عنه، لأنه لقي بعض السادة الأجلة فاستشاره بِمَ يسمي هذه الشذرة فقال: «نزهة الطرف في أحكام الجار والمجرور والظرف» ولم يعدل المؤلف رحمه الله إلى قوله والله أعلم».

وتحت المثلث من الغلاف مكتوب ما يلي:

«وافق الفراغ من هذه الشذرة يوم الاثنين خامس وعشرين شهر رجب سنة ١٣٠٤هـ بقلم الحقير إلى الله الكبير يحيى بن محمد بن يحيى بن

محمد بن يحيى حميد الدين غفر الله للجميع آمين اللهم آمين». ويتضح من هذا أن الناسخ لها هو الإمام يحيى حميد الدين أيام دراسته وطلبه للعلم.

وعلى يسار أسفل المثلث من الغلاف ذكر سماع الناسخ مكتوب ما يلي: «الحمد لله وحده وصلّى الله وسلم على سيدنا محمد وآله، وبعد فإنه تمَّ لي سماع هذه النزهة مع القصاصة والتصليح على الأم المنقولة منها على سيدي العَلامة عز الإسلام محمد بن سعد الشرفي عافاه الله، بتاريخه ٣ شهر جمادى أول سنة ١٣٠٥هـ، كتبه يحيى بن محمد بن يحيى حميدالدين».

وفي الصفحة الأخيرة من المخطوط ما يلي: «وافى الفراغ من تكميله ونقله إلى البياض وتحصيله في السدس الأول من النصف الثاني من اليوم الرابع من الشهر الخامس من شهر سنة ١١٣٥هـ».

ب ـ مخطوط كتاب «إحكام العقد الوسيم في أحكام الظرف والجار والمجرور وما لكل منهما من التقسيم» للعَلامة عبدالقادر بن أحمد الكوكباني، الذي هو شرح لنزهة الطرف، المخطوط في دار المخطوطات جوار الجامع الكبير نسخة خطية بخط نسخي جيد تمَّ تصويرها بالميكروفيلم وكلمات المتن باللون الأحمر والشرح باللون الأسود ضمن مجموع رقم (٢٥).

عدد صفحات الكتاب (١٥٤) صفحة.

في الصفحة الواحدة (١٧) سطراً.

مقياس الصفحة (١٢,٥) سم طولاً، و(٧) سم عرضاً.

ويتخلل بعض الصفحات تعليقات على جوانبها بخط دقيق، وفي آخر الصفحة الأخيرة من الكتاب ما يلي:

«قال مؤلفه عافاه الله تعالى: قد فرغ من الاستعداد لنقل هذا الشرح إلى البياض من السواد مؤلفه عفا الله عنه ضحوة يوم السبت لثمان ليال

خلون من صفر سنة **١١٨٩**هـ ختمها الله بكل خير وظفر سائلاً ممن وقف عليه إصلاح ما فيه من الخلل والدعاء لمؤلفه بالعفو عن جميع الخطأ والخطل».

عملي في التحقيق

١ ـ بدأت بنقل المخطوطتين من المخطوطتين المصورتين وواجهت كثيراً من الصعوبات خلال النقل لغموض معنى بعض الكلمات، ولصِغَر الحروف وخلو بعض الكلمات من النقط، حتى اضطررت إلى التفتيش عنها في الأصول كـ «شرح الرضي على الكافية» و«مغني اللبيب» لابن هشام[1]، ومشكلةٌ أخرى لقيت فيها عناءً كبيراً وهي استخراج الشواهد النحوية الواردة في الشرح من المراجع سواء في مكتبتي الخاصة أم في المكتبات الأخرى، وتمّ التغلّب على ذلك والحمد لله.

٢ ـ وضعت المتن كما هو في أول الكتاب، وأتبعته بالشرح.

٣ ـ وضعت عناوين بين معقوفتين هكذا [ ] تبيّن للقارئ وتدلّه على ما يتضمنه الباب أو الفصل أو الفقرة لِكلٍّ من المتن والشرح.

٤ ـ اكتفيت بوضع المتن كما هو بدون تعليق وخصّصت العناية بالشرح؛ لأنه شامل للمتن ومتضمن له.

٥ ـ قمت بتخريج الآيات القرآنية وذكر رقم كل آية واسم السورة التي تنسب الآية إليها وأحياناً أذكر أقوال بعض عُلماء العربية في الاستشهاد بالآية وإعرابها.

---

(١) و«شرح التسهيل» لابن مالك.

٦ ـ خرّجت الأحاديث الواردة في الشرح بالرجوع إلى بعض الأمهات المنسوبة إليها.

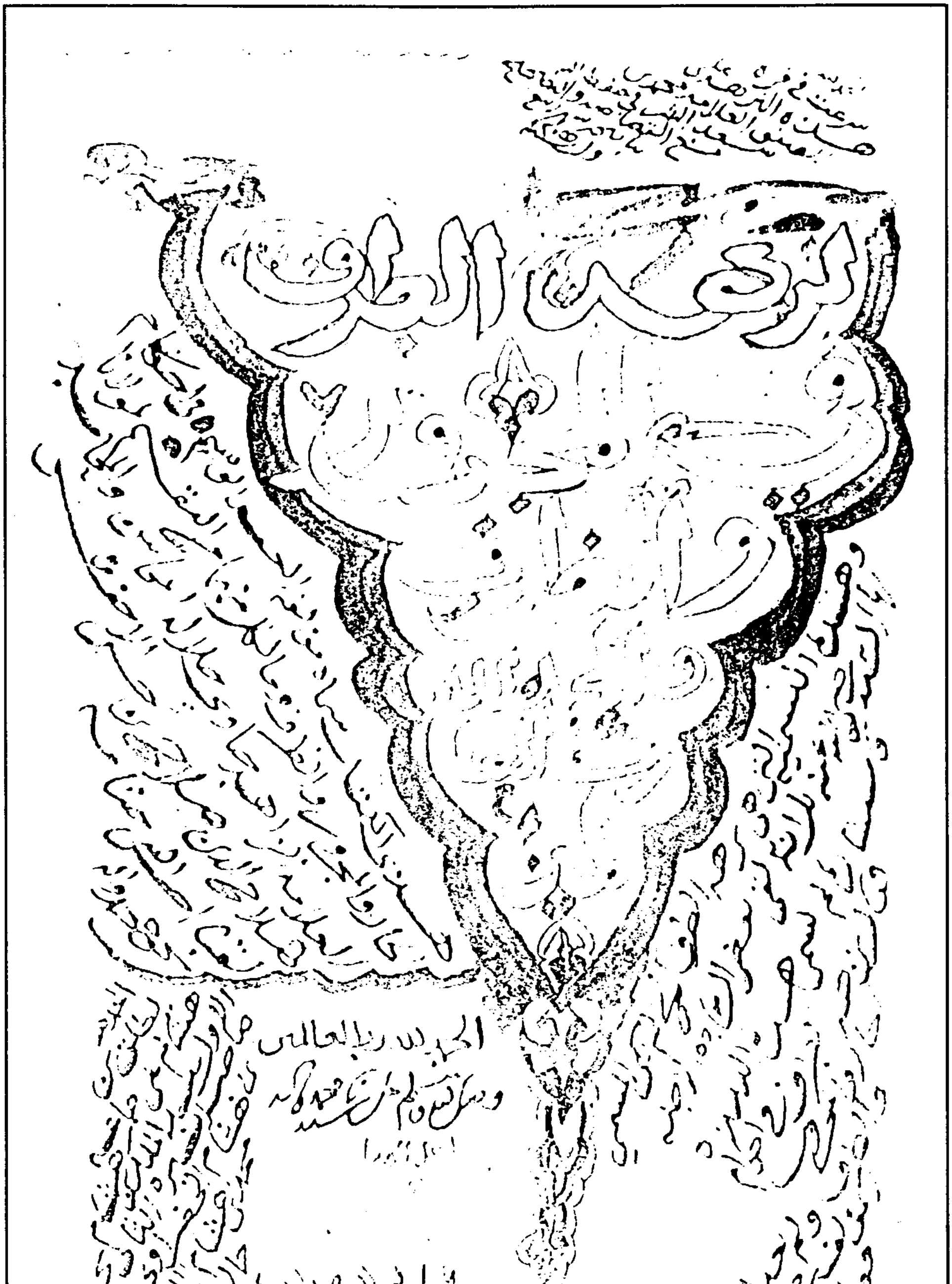
٧ ـ قمت بتخريج الشواهد النحوية من كتب النحو واللغة والشعر ونسبة البيت إلى قائله ما أمكن.

٨ ـ جمعت ترجمتين لكلٍّ من العّلامة الأخفش صاحب المتن وللعّلامة عبدالقادر بن أحمد صاحب الشرح.

٩ ـ أفردت باباً خاصاً في فضل العربية في أول الكتاب ترغيباً للطلاب وتذكيراً للعلماء؛ ليقوموا ما استطاعوا في تعليم العربية والمحافظة عليها.

١٠ ـ وضعت تراجم مختصرة للأعلام لتعريف القارئ بهم.

١١ ـ ختمت الكتاب بما أمكن من الفهارس للمراجع والشواهد والموضوعات.


الحمد لله رب العالمين
وصلى الله على سيدنا محمد وآله

بسم الله الرحمن الرحيم قال السيد ... الله ...

حمدا لله الرافع لذوي الدراية العلام، وشكرا للناصب
للهداية الاعلام، والصلوة والسلام على المعرب عن
الصواب في الكلام والافعال، وعلى آله نجباء نخبة
من الاصحاب والآل، وبعد فهذه عقد لا
يعرف نظيره في مؤلف، وسمط لا يوقف على مثله
لطارد في خزانة من الوف، شمل من احكام الجار
والمجرور والظرف، على ما ينزل منزلة السواد
من الطرف، المتشابه وارابده وناظمها الفقير
والمعصوم، فهذا زبدة التقاطها من درر بحور
بحوث تعبيره في التحقيق طويلة، وكثرة
وان تراءت قليلة، اعيذها بتمائم تواتم الكلام
من عين الحاسد، واجيرها برواجم النجوم من
ذي الدرر الفاسدة، والمقصود دونها اصطلاحا انشر
ومن الله التوفيق وبيده ازمة الامور

بسم الله الرحمن الرحيم

يا من فتح اكمام بنات الفصاحة عليه طروف. صل على افصح من نطق بحروف الاسماء والافعال والحروف. وعلى آله التابعين فاء كل منهم الى الحق في كل حال. فانهم لمبدا الاوصاف قاف اثاره في الاقوال والافعال. اما بعد فان العقد الوسيم في احكام الظرف والجار والمجرور وما يتعلق بهما من التقسيم. الذي نظم فرايده وقيد اوابده العلامه سيبويه العصر واويس الزمن. والشامة التي زانت قسمات الشام واليمن. من لو راه الحسن لوقف ببابه او ابن سيرين لتمسك [illegible] اعتابه. صلاح الدين بن الحسين اليحيوى الهادوى الحسني المعروف بالاخفش رفع الله درجاته. واعاد علينا من بركاته. كتاب لم يسبق الى مثله. وان كثرت مولفات النحاة مما حقق الغريب الامن بحثهم بثاقب [illegible] اسمه ومنهم ونجاه. لان ذرايد

او صفحة الحائط ... فاسكر ما يبرح من الحجر

فائدة المشهد الصحيح المعتلة ما طالسا وهو

معه السين المهملة واللام بينهما هاء ساكنة والنون مع التنوين وكسرها

الطاء واحد [illegible] على انواع قال في [illegible] البحار [illegible]

[illegible] القرن الشديد [illegible] وكانت العرب تزعم ان [illegible] المنجم

وطلوع [illegible] [illegible] ابنوا نوء نهض

وطلوع [illegible] منها بالمغرب قال الطالع ما شرق [illegible]

[illegible] النوء [illegible] من الاضداد التاسعة قال المصباح

القمر الشهر قيل [illegible] هو من الشهرة وقيل الشهر

الهلال سمي به لشهرته ووضوحه ثم [illegible] العلم ثم انتهى ما امكن

[illegible] هنا [illegible] من الشعراء [illegible] الشرح الى الناظر

[illegible] يوم السبت ثمان ليال خلون

من صفر سنة ١١٨٩ [illegible] الله [illegible] سا [illegible] عليه

[illegible] الخلل والعفو [illegible] العفو [illegible] الحاء

في الاعصار لمعيار لاولي الابصار وقد و
صلنا الى هذا الحد الطف الحسان دنا من
حسن خاتمة العقد الوسيم وحصلنا به الحسنا
وعدنا من الوفا ببيان معظم احكام الطرف و
التقسيم سائلين ذا الجلال من فضله ان يجعلنا
من المحلين في حضرة الجلالة المصلين على واسطة
عقد النبوة خاتم الرسالة واله

وافق الفراغ من تكميله وتقليله اى الناظر و
تحصيله في السير اوامر المعمل الثاني
من اليوم الرابع عشر من
الشهر الخامس من شهر
سنة خمس واثنين
ومية والف

وافق الفراغ من زبدة النفع يوم الاثنين خامس
وعشرين من شهر رجب سنة على يد الحقير الى الله الكبير
[illegible]

[illegible]

١٠٩

إحكام العقد الوسيم في أحكام
الظرف والجار والمجرور وما
لكل منهما من التقسيم
للمولى العلامة محمد الجادر
بن ابراهيم [illegible]
كمم تمم
ه

نزهة الطرف
في الجار والمجرور والظرف

بسم الله الرحمٰن الرحيم. قال السيد أعاد الله من بركاته: حمداً للرافع لذي الدراية العلّام، وشكراً للناصب للهداية الأعلام، والصلاة والسلام على المُغرِب عن الصواب في الكَلِمِ والأفعال، وعلى آله نُحَاة نهجه من الأصحاب والآل.

وبعد: فهذا عقد لا يعرف نظيره في مؤلَّف، وسمط[1] لا يوقف على مثل نُضَارِه[2] في خزانة من ألف. شمل من أحكام الجار والمجرور والظرف على ما يُنَزّل منزلة السواد من الطرف. إن شاب فرائده وناظمها القصر والقصور، فقد زانها التقاطها من درر بحور، فهي قصيرة في التحقيق طويلة. وكثيرة ـ وإن تراءت ـ قليلة. أعيذها بتمائم توام الكلم من الحاسد. وأجيرها برواجم النجوم من لسان ذي الدين الفاسد. والمقصود ضبط ما شرد. ومن الله التوفيق والمدد.

(١) القلادة.

(٢) الذهب أو الفضة. «ترتيب القاموس» (٣٨٧/٤)، وفي المخطوط: «النظار» بالظاء.

[تعريف الظرف]

الظرف: هو الاسم المذكور لإفادة وقوع حدث فيه. ولم أقل كالكافية ما فعل فيه فعلٌ مذكورٌ للسلامة عن الإيراد. والاستراحة من الرفع بالقيد المراد. ولا منصوباً بتقدير (في) لنحو ما اعتبره صاحبها في حدّ المُعْرَب، لا جَرْياً على اصطلاحه المستغرب. وكثيراً ما يُطلق على المجرور مع مايجره من الحروف.

قال الرضي: لأن كثيراً من المجرورات ظروف. وعلى ما شملهما وهو معروف. بحيث اقترنا أريد بكلٍّ معناه. وإن أفرد الظرف شمل شريكه وأخاه. وأما الاكتفاء بذكر أخيه. فلا يستغني الظرف عن النظر فيه. وقد قضى بذلك ظاهر من قال في القول النفيس. وقال كما قال في الفقير والمسكين ابن إدريس. وما أملاه بإملائه في مجالس التدريس: إن اجتمعا افترقا. وإن افترقا اجتمعا.

قلت: ما أبدع اجتماع الافتراق وافتراق الاجتماع معاً. تمَّ البحث ههنا عن معظم حكمه العام. وحكم أخيه المشارك له في الأحكام، وعن تقسيمه، وما لكِلٍّ من الأقسام. فانحصر في مقصدين:

المقصد الأول: [في الحكم العام]
المقصَد العام في الحكم العام
وفيه فصول:

❋ [الفصل الأول: العامل في الظرف]

لما كان لإفادة وقوع عامله فيه. والجار للإفضاء بفعل أو معناه إلى ما يليه. لم يكن لهما غالباً أبداً من متعلق. مصدر أو ما هو منه مشتق. أو ما تضمن معناه المحقق. وفي تعليقه بالناقص والجامد ومعنى النفي بحيث الأظهر يتعلق.

وقولنا: غالباً: للاحتراز الزائد، ولعل ولولا، قيل وكذا الكاف وحاشا وعدا وخلا، والمختار في «رُبَّ» أنَّها كذلك، وفاقاً لابن هشام، وخلافاً للجمهور، ثم المُتَعَلَّق إما عام فمستقر. لاستقرار الضمير فيه، أو معنى الفعل فيه. أو كون متعلَّقَهُ استقر، يجب على الأصح في متعلَّقِه ألاَّ يظهر. وموضوعه: الصلة. والصفة، والحال، والخبر، وعن أبي الفتح جواز إظهاره تمسُّكاً بـ ﴿مُسْتَقِرًّا عِندَهُۥ﴾ [النمل: ٤٠] [و] ردَّ بأنه خاص غير متحرك وليس بمستقر. وعن أبي البقاء إن حذف أولاً ونقل ضميره لم يجُزْ، وإن ذكر أو لا قيل وهو غريب. قلت: أما من القياس فقريب، وإما خاص فلغو.

قال نجم الأئمة: يجب في متعلَّقِه أن يذكر ويشتهر، هذا في الإطلاق بوجوب الحذف في مواضع بالاتفاق:

ـ ومنها: نحو: «بالرفاء والبنين» ونحو: «حينئذ» و«الآن».

ـ ومنها: المضمر عامله المفسَّر.

ـ ومنها: القسم بغير الباء، نحو: والله، وتالله، ولله لا يؤخر الأجل.

ـ ومنها: الرافع للفاعل، نحو: في الدار زيدُ، إلا أن يراد بالمذكور ما هو ملاحظ ومراد. كما هو في صُوَر الإيراد. إذ لولا ملاحظته فيها لما أفاد. ومن ثمّتَ لم يعدُّه البعض من مواضع وجوب الحذف؛ ولهذا أسماه بعضهم مغنياً [عن الخبر] ثم الحق أن الخاص في المواضع الأربعة يحذف للدليل، وذلك في كلامهم ليس بالقليل. من ذلك قولهم: «مَن لي»؟ أو «من لك بكذا؟» أي مَن يضمن؟ وعليه: «الحرُّ بالحرّ» أي مقتول، كالنفس بالنفس.. إلى آخرها[1]، أي مقتولة ومقلوعة ومجدوعة ومصلومة، فإن قدّر: قتله بقلته، وقتلها بقتلها، ونحوها، فالمقدر كائن، أو يكون، ومنه ﴿فَطَلِّقُوهُنَّ لِعِدَّتِهِنَّ﴾ [الطلاق: ١]، أي مستقبلات، قيل: ومنه: ﴿قُل لَّا يَعْلَمُ مَن فِي ٱلسَّمَٰوَٰتِ وَٱلْأَرْضِ ٱلْغَيْبَ إِلَّا ٱللَّهُ..﴾ [النمل: ٦٥] أي يذكر، حذراً من جمع الحقيقة والمجاز، والإبدال في المنقطع الممتنع في المجاز، وأجيب بفاعلية المستثنى، ومفعولية الموصول وإبدال الغيب منه.

قلت: لا يخفى البُعد عن الصواب، فيما ارتكبه المجيب والمجاب، وارتكاب ذلك المحذور أهون من هذا الارتكاب، وقد مشى على الانقطاع في كشافه إمام الإعراب. وقال بالجمع جمع من الأجلّة، حذف ما ليس عليه واحد من الأدلة، وههنا دُرر فرائد وغرر فوائد:

الأولى: [متى يقدّر العامل العام في الظرف؟]:

قال بعض الفضلاء: إنما يقدر العام إذا انتفت قرينة الخصوص، وإلا قدر الخاص؛ لأنه أفيد، نحو: «زيد على الفرس»، و«عمرو من العلماء» أي راكب ومعدود. إن أمكن توجيه الإعراب، واقتصارهم على العام بلا أطواد.

---

(١) أي: قوله تعالى: ﴿وَكَتَبْنَا عَلَيْهِمْ فِيهَآ أَنَّ ٱلنَّفْسَ بِٱلنَّفْسِ وَٱلْعَيْنَ بِٱلْعَيْنِ وَٱلْأَنفَ بِٱلْأَنفِ وَٱلْأُذُنَ بِٱلْأُذُنِ وَٱلسِّنَّ بِٱلسِّنِّ وَٱلْجُرُوحَ قِصَاصٌ فَمَن تَصَدَّقَ بِهِۦ فَهُوَ كَفَّارَةٌ لَّهُۥ وَمَن لَّمْ يَحْكُم بِمَآ أَنزَلَ ٱللَّهُ فَأُوْلَٰٓئِكَ هُمُ ٱلظَّٰلِمُونَ ﴿٤٥﴾﴾ [المائدة: ٤٥].

الثانية: [متى يقدر العامل الخاص في الظرف؟]:

قال ابن هشام: إذا قدر الخاص لم ينتقل إلى الظرف الضمير، فلا يكون له محل ولا عمل، بالاتفاق، وفي العام خلاف سيأتي فلا يسمى مستقراً الرافع للظاهر.

قلت: بناء على تعليل التسمية باستقرار الضمير، ومقتضى كلام سيد المحققين. إن المستقر ما استقر معنى عامله فيه لفهمه منه عاماً أو خاصاً، فلا يخرج عن الاستقرار، ولعل الأحسن أن يقال: إن أمكن تقدير العام معه، كما ذكر بمستقر، وإلا فلغو محذوف المتعلَّق، نحو: مَن لك، وما بعده.

الثالثة: [رأي السعد في الكون المقدر من كان التامة]:

قال التفتازاني: الكون المقدر من التامة، والظرف لغو بالنسبة إليه، وإلا كان في محل الخَبَر [فيتسلسل].

تنبيه: [محل تقديره من قبل الظرف]:

محل تقديره من قبل الظرف كسائر العوامل ما لم يكن في نحو: في الدار زيد، فيتعين.

قلت: تقدمه دليلُ تَقَدُّمِ عامله، وقد يترجح ويتعين تقدمه للمقتضي، كأين زيد، وعلى التمرة مثلهَا زبداً؛ أو لأنه يلزم الفصل بينهما بالأجنبي، وأيضاً فليس المقدر كالملفوظ.

***

* الفصل الثاني: [حكم الظرف والجار والمجرور]

حكمه حكم الجمل الخبرية في وقوعه بعد الأسماء أحد الأربعة، ومحتملاً لا يبين منها.

قلت: ويختصُّ بثالثٍ أشار إليه العلامة الثاني في شرح مقدمة البيان والمعاني. قوله:

مثالُها العلم الذي ربُّنا ... بمَن لديه الحفظ للعهدِ
ضلَّ حمار العلم بين الورى ... والخير بين الناس قد يُهْدِي
والحمدُ للهادي عباداً له ... لما له من واجب الحمدِ
إذ خصَّنا من بينهم بالهدى ... للفقه في نحو ذوي الرشدِ

وفي كونه هو الخبر ونحوه، أو متعلقه خلاف، فعن الفارسي وأتباعه الأول؛ لصيرورة المحذوف منسيّاً، وعن السيرافي الثاني؛ لأنه الأصل، وعلى الأول يلزم في: «رأيت الطائر على غصنٍ»؛ إما كونه لغواً وهو خلاف ما استقر، وإما اختلاف عامل التابع والمتبوع، وهو خلاف ما اشتهر. وعلى الثاني استتار الضمير فيه، وفيه بحث سيأتي.

❋ ❋ ❋

❋ الفصل الثالث:
[العامل في الظرف ما تضمن الفعل أو رائحته]

إنه لتضمنه معنى الفعل يعمل عمله فينصب ما يكفيه رائحة الفعل، ويرفع المضمر، والظاهر بشرط اعتماده على صاحبه، أو النفي، أو الاستفهام عند البصرية، ومطلقاً عند الكوفية، وهل هو العامل أو المتعلق؟ قيل: بالأول لامتناع تقدم الحال في نحو: «زيد في الدار جالساً»، وردّ بأنه لمراعاة الصورة، ولاستثناء الضمير فيه، وقد تقدم، وقيل بالثاني للأصالة.

قلت: فلا فائدة للاعتماد، وهل كونه فاعلاً واجب؟ أو راجح، أو مرجوح؟ قال الجمهور: وفي نقل ابن هشام الأول بالأول، وقال ابن هشام: الثاني بالثاني، وبعضهم بالثالث، فإن لم يعْتمد فما بعده مبتدأ لا غير عند البصريين، وجائز لوجهين في رواية ابن هشام عن الكوفية، وفاعل لا غير في رواية نجم الأئمة؛ لمنعهم تقديم الخبر، وتجويزهم العمل بلا اعتماد،

وأورد عليهم أن (في الدار زيداً)، ولزوم الإضمار في نحو: (في داره زيدٌ)، ووافقهم أبو الحسن في التجويز، وخالفهم في المنع، فعليه يجوز الوجهان كما رواه عنه وعنهم ابن هشام.

❋ ❋ ❋

❋ الفصل الرابع:
[الخلاف في متعلق الظرف، هل هو فعل أو اسم؟]

أن المستقر مؤول بجملة بالاتفاق في الصلة، وفي نحو: رجل في الصلاة، فله صلة، وكذا اللغو في القسم، وأما في غيرهما فكذا في الأكثر، وقيل: بمفرد، وقيل: بما كان في المقصود أظهر، قيل: على الأول يلزم في نحو: ﴿إِذَا لَهُم مَّكْرٌ فِىٓ ءَايَاتِنَا..﴾ [يونس: ٢١]، أو نحو: (أما في الدار فزيْدَ) دخولُ (إذا) وإمَّا على الفعل وتقديم الخبر الفعلي، وأجيب بأن دخول «إذا» على الاسمية غالب لا واجب، بدليل تجويزهم نصب الاسم بعدها في باب الاشتغال، وأيضاً فالاسمية باقية لكون النية به التأخير وفي «أما» عارض لضرورة التعويض كدخولها على الشرط: ﴿فَأَمَّآ إِن كَانَ مِنَ ٱلْمُقَرَّبِينَ ﴿٨٨﴾﴾ [الواقعة: ٨٨]، ومنع تقديم الخبر الفعلي لخوف اللبس المأمون هنا. وفي الأول نَظَر، وأما الجواب بتقديره مؤخراً فلا ينفع على أن فيه ما مر.

❋ ❋ ❋

❋ الفصل الخامس:
[حالات متعلَّق الظرف المحذوف]

أن الضمير ينتقل إليه من المحذوف، بدليل انتصاب الحال عنه في نحو: «زيد في الدار جالساً»، قيل: وتأكيده في «عندك الدهر أجمعُ»، والعطف عليه في: «عليك ورحمة الله»، والإبدال منه في ﴿وَٱلْوَزْنُ يَوْمَئِذٍ ٱلْحَقُّ..﴾ [الأعراف: ٨]، وفي الكل بحث، وفي كون الانتقال قبل الحذف

أو عنده، أو بَعْدَه، احتمالات، ولا يلزم خلوّ العامل منه على الأول حذف الفاعل على الثالث؛ لأنه تقديري غير مستمر.

❋ ❋ ❋

❋ الفصل السادس:
[فوائد تتعلق بالظرف]

في فوائد لطيفة لم يتضمنها تحرير، وزوائد شريفة لم يعها تحرير.

الأولى: [مثال جرى الخلاف في نصبه ورفعه] إنه في الدار زيداً، أو زيد في الدار مقيماً، بالنصب أرجح في الأول مستقر، وبالرفع إما لغو، أو مستقر حال فيهما، أو في الثاني خبر في نحو: (زيد في الدار مقيماً)، فيهما النصب الواجب عند الكوفيين، الراجح عند غيرهم مستقر، والثاني لغو، وبالرفع إما مستقر كذلك، والثاني لغو، والثاني تأكيد، وفي نحو: (فيك زيد راغب) بالرفع الواجب عند الأكثر لغو، وبالنصب الجائز عند البعض، على معنى فيك رغبة زيد مستقر، وفي نحو: (فيك زيد راغباً)، قيل: بالنصب، الثاني لغو. وبالرفع لغو، وتأكيد الثانية إذا تعدد مثنى فأكثر، فإما متفقين في اللغوية والاستقرار من جهة أو من جهتين، وإما مختلفين متعيناً أحدهما ومحوّلاً على القصد فيما يصلح لهما، وأمثلتهما: ﴿فَخَرَجَ عَلَىٰ قَوْمِهِۦ مِنَ ٱلْمِحْرَابِ..﴾ [مريم: ١١].

الثانية: زيد عندك بالباب، ما تعين الأول: ﴿فَخَرَجَ عَلَىٰ قَوْمِهِۦ فِى زِينَتِهِۦ..﴾ [القصص: ٧٩]، قال في ملكه لإخوته: ﴿لَا تَثْرِيبَ عَلَيْكُمُ ٱلْيَوْمَ...﴾ [يوسف: ٩٢]، هذا مثال لا يرى عند القوم مثله.

الثالثة: [بأيهما يبدأ في اختلافهما زماناً أو مكاناً وغير ذلك].

إما أن يختلفا زماناً، أو مكاناً، أو يتفقا، ففي الأول يبتدأ بأيهما نحو: أكرمتك أمس في الدار، «ويوم حنين»، متأول، والثاني إما أن يتغايرا حقيقة أو اعتباراً، أو يتداخلا، ففي الأول يتعاطفان نحو: يوم الخميس ويوم

الجمعة، دون الثاني، نحو: صليت خلفك أمام زيد، وفي الثالث يبدأ بأيهما بلا عطف فبالأعم المدخول تلاه ما هو أخص منه أو أعم من غيره منتهياً بأخصهما بتكرير «في» نحو: (في المسجد الجامع في الجانب الشرقي في نصفه العدني في الزاوية اليمنى في العام الأول من الشهر الثاني في الأسبوع الثالث في اليوم الرابع)، وبالأخص تلاه الأعم كذلك بتكرير «مِن» أو «في» نحو: (في الزاوية اليمنى من النصف العدني من الجانب الشرقي من المسجد الجامع في اليوم الرابع من الأسبوع الثالث من الشهر الثاني من العام الأول)، ويتخلل إلى الإضافي بالبداية في الأول كالآخر وفي الآخر كالأول، وكلها لغو في الأول والآخر، فالأول.

الرابعة: [الخلاف في تعيين الخبر في مثال: زيد عندك بالباب] يحتمل نحو: زيد عندك بالباب، كونهما خبرين، أو أحدهما، والآخر لغو أو حال على احتمال «في» حال، ومثله: ﴿لَا تَثْرِيبَ عَلَيْكُمُ ٱلْيَوْمَ . . .﴾ وإن اقتصر على الثاني والثالث الرضي فالقياس لبقائها يقتضي، وأما: ﴿لَا عَاصِمَ ٱلْيَوْمَ مِنْ أَمْرِ ٱللَّهِ. .﴾ [هود: ٤٣]، فالأول خبر «لا» والثاني خبر مبتدأ مقدر، أي العصمة، لعدم استقامة بمعناه، بتقدير واحد مما ذكرناه، ثم البناء للغوية الثاني يأباه، وأما: «لا مصلياً في الجامع في الدار» بالنصب فلغو، ومستقر لا بالبناء فمستقر ولغو، ومفاد الأول نفي حصل فيه عنها، والثاني مصلٍ عنه.

المقصد الثاني:
[تقسيم الظرف إلى ستة أقسام]

في الانقسام، تنقسم ستة باعتبارات الانقسام:

الأول: إلى معرب ومبني مطلقين، وهو كثير ومشروطين:

١ ـ أولهما، بالإضافة أو عدم نيتها، نحو: «قبل» و«بعد» وغيرهما مما تقطع.

٢ ـ وثانيهما، بها إلى الجملة، نحو: يوم وساعة بنيتها، وهو نحو: قبل، وبعد.

الثاني: إلى لازم الإضافة وهو حيث وإذْ وإذا ولدن ولدى وعند، والجهات الست، وما شابهها من الظروف النسبية، وغالب، وهو نحو: قبلُ وبعدُ، ولا أيهما، وهو ما عداهما.

ثم الإضافة، إما إلى جملة، هو ظرف مصدّر بها، أو غيرها.

١ ـ الأول: إما واجب الإضافة إليها مكاناً، وهو حيث، أو زماناً وهو: «إذْ» و«إذا»، وإما جائز، وهو المضاف من غيرها إلى فِعْلِيَّة، وهو أكثر، نحو: ﴿هَٰذَا يَوْمُ لَا يَنطِقُونَ ۝٣٥﴾ [المرسلات: ٣٥] أو اسمية مقيدة للزمان، نحو: ﴿يَوْمَ هُمْ عَلَى ٱلنَّارِ يُفْتَنُونَ ۝١٣﴾ [الذاريات: ١٣]. و«حين الحجاج أمير».

٢ ـ والثاني: إما إلى مفرد أو جملة مصدرة بحرف مصدري، نحو:

«من قبل أن..»، أو: «من بعد ما..» وحكم المصدر القائم مقام الزمان حكمه في الإضافة إلى الفعلية، نحو: «أنظرني ريث أخرج». أي مدة بطء خروجي، أي إلى أن أخرج، وأُجري مجراهُ «آية» بمعنى علامة.

[بـآيـةِ يـقـدمـون الـخـيـل شُـعْـثـاً ....]

والأغلب تصديرهما بالمصدري، نحو:

[بـآيــةِ مــا تــحــبُّــون الــطــعــامــا ....]

وانتظرني ريثما أخرج، وقيل: والمضاف إلى الجملة معرفة، نحو: جئتك يوم قدم زيد الحارّ، ونُظِر بأنه غريب غير مسموع ولا مطرد، وفي يوم قدم رجل.

قلت: بناءً على اشتراط السماع في هذه الأمثال، والتعريف مخصوص على خصوص المثال.

[لا وجه لإبراز ضمير الظرف]:

فائدة: قال الرضي: لا يُحتاج في الإضافة إلى ما هو ظرفه إلى ربط الضمير، فلا يقال: «يوم جاءك فيه زيد» لكفاية ربطها، قيل: كقوله:

[مـضـت سـنـة لـعـامِ ولـدت فـيـه ....]

وفيه بحث.

تنبيه: من المشكل إضافة الزمان إلى «إذ» في: يومئذ وحينئذ، فقيل: مضاف إلى: «إذ» كشجر الأراك، والتنوين للتعويض عما أضيف إليه، والكسرة لالتقاء الساكنين.

وقيل: للإضافة لإعرابها، ورُدَّ بأنه لا وجه له.

وقيل: مضاف إلى الجملة، و«إذْ» بدل منه ليلحق به التنوين، وفي تمام تحقيقه بسط.

الثالث: [من أقسام الظرف الستة ظرف ممنوع من الصرف] إلى ممنوع الصرف للعلمية مع التأنيث، وهو: «غدوة» و«عشية» المعيّن، أو العدل كسحر، ومصروف، وهو كثير معروف.

الرابع: [زمان يقبل تقدير: «في»] مطلقاً، أو مكان، فلا يقبل منه إلا المبهم، وهو الجهات الست، وما أشبهها غالباً مما استبهم، وما ألحق به من نحو: الفرسخ والبريد، وكل مشتق مما فيه معنى الاستقرار معمول لما اشتق منه ذلك، كجلست مجلسك، ﴿وَٱقْعُدُواْ لَهُمْ كُلَّ مَرْصَدٍ. .﴾ [التوبة: ٥]، ولفظ مكان منصوب بذلك، وما بعد نحو: «دخلت»، ويُجَرُّ ما سوى ذلك، وأما نحو: زنة الجبل، وقدر كذا، ومقداره، فالأظهر أنها صفات مصادر محذوفة، وقد شذ: «هو مني مزجر الكلب»، و«مناط الثريا»، لكنه كثير، ونحو: ذهبت الشام، قليل.

تنبيه: [من الظرف ما يجر بفي أو بالباء]، كثير مما يقبل النصب فيجر بفي أو بالباء بمعناها، نحو: ﴿فِيٓ أَيَّامٍ مَّعْلُومَٰتٍ . . .﴾ [الحج: ٢٨] و﴿مَّعْدُودَٰتٍ. .﴾ [البقرة: ٢٠٣]، ﴿وَسَكَنتُمْ فِي مَسَٰكِنِ ٱلَّذِينَ ظَلَمُوٓاْ. .﴾ [إبراهيم: ٤٥] وبمعناه نحو: «من قبلهم. .» و«من بعدهم»، ولا يقال: «في عندك»، ولا: «في قبلك»، ويتفقان في الصلاحية للغوية والاستقرار، ويفترقان في الصلوح للأخبار، فلا يخبر بالزمان عن الأعيان إلا متجددة كـ «لليلة الهلال» أو معلوماً إضافة معنى إليها كـ «اليوم خمر»، أو عامة، وهو خاص، نحو: «لا كوكب الليلة» أو مسؤول به عنه، نحو: «في أي ليلة لا كوكب»، وأما عن المعاني الحادثة فيصح، فإن كان مستغرقاً بها أو أكثره، وهو نكرة فمرفوع، كـ «الصوم يومٌ»، و«السير شهرٌ»، وهو في أكثره، وجاز النصب والجر بفي، أو معرفة فالثلاثة، والنصب أرجح، وقال الكوفيون: لا ينجر فيهما؛ لإفادته التبعيض، ولا يفيد، فإن لم يستغرق، فالأخيران أغلب وفاقاً.

فإن قيل: ﴿ٱلْحَجُّ أَشْهُرٌ مَّعْلُومَٰتٌ. .﴾ [البقرة: ١٩٧] أجيب بالمبالغة للتأكيد في الأمر، أو بتقدير: أشهر الحج، وبالمكان فعنهما مطلقاً، وهو إما

غير متصرف «كزيد عندك»، فالرفع ممتنع، أو متصرف معرفة «كخلفك فمرجوح»، أو نكرة، نحو: «أنت مني مكان قريب» فراجح أي مكانك مني، أو ذو مكان، أو متصرف مؤقت مخبريه عن العين لتقدير المسافة فلازم، والزمان في الأخير مثله، نحو: «دارك مني فرسخ» أو ذو سرى ليله، وأما: «داري خلف دارك فرسخين» بالنصب فتمييز، أي تباعدت، أو مصدر «كدنوت أنملةً»، وبالرفع خبر، وما قبله ظرفه، أو كلاهما خبر، ويجوز من خلف دارك، والعمل بحاله في الأصح، وأما: أنت مني - أي من أشياعي - فرسخين، أو ما سرنا فرسخين، فمنصوب، أي ذو فرسخِين، أو ما سرنا فرسخين، وإذا أخبرت باليوم عن الجمعة أو السبت فرفعه أولى، وجاز النصب لملاحظة معنى الاجتماع، أو السكون كاليوم العيد والفطر، وعن باقيها تعين خلافاً للفراء وهشام، وقد يقام المصدر مقام الزمان بإضمار المضاف، وقيل: لا، نحو: «انتظرني جزر جزورين»، أي مثل زمان، وآتيك خفوق النجم، ومقدم الحاج، بمعنى القدوم، أي وفيه، كالمكان، في نحو: مشيت غُلْوة سهم، ورمية سهم، وأقطعه حُضْر فرسهِ، أي مسافة كل، وربما أقيم العين مقام المصدر المذكور، نحو: لآتيك الشمس والقمر، أي مدة طلوعه، قيل: ومنه:

[بَاكَرْتُ حَاجَتَهَا الدَّجَاج بسحرةٍ ....]

الخامس: [من أقسام الظرف الستة المتصرف] إلى متصرف، وهو ما لا يلزم النصب والجر، وغير متصرف وهو ما لزمهما، ومنه أكثر الظروف المبنية كـ«إذْ» و«إذا» وحيث ومتى وصباحَ مساءَ و«يومَ يومَ»، وربما تصرف حيثُ، و«إذْ» و«متى»، ومنه «بُعَيْدَاتِ بَيْنَ»، و«ذات مرة» و«ذات يوم»، وأخوات لها، وذا صباح، وذا مساء، وذا صبوح، وذا غبوق، وأما قوله:

[عزمت على إقامةِ ذي صباحِ ....]

فخثعمية، ولا يقال: ذات شهر، وذات ستة، ومنه نحو: غدوةً وبكرةً وعتمةً وصباحاً ومساءً وليلاً ونهاراً، معيّنات بالعناية، وفي الأولَيْن علميّة

الجنس المحققة، وفي «سحر» علمية الشخص المقدر فيمنع الظرف لا في الباقي لانصراف ضحوة وعتمة وعشية في الأشهر، فإن لم يعيّن تصرفت فتدخلها لام التعريف، ومنها: «فوق» و«تحت» و«مع» و«بينَ بينَ» و«حول» وأخواته، ومكان بمعنى بدل، لا يمين وشمال وذات اليمين وذات الشمال، ولفظة: «بين» غير مركب، فكثيرة التصرف، وما بقي من الجهات فمتوسط، وأما «وَسَط» ـ بالتحريك ـ فمتصرف، لا بالسكون فنادر كدونَ بمعنى قُدّام، لا بمعنى أسفل فتُصرف، أو بمعنى غير فلا.

ـ ومنها عند سيبويه ـ صفة زمان، أقيمت مقامه، كقديماً وحديثاً وقريباً، فلا يلزم، وعدّ منها عند قوم، ولبعضهم فيه نظر، وافقه تفسير ابن هشام وقد يتوسع في الظرف فيجعل مفعولاً به، متصلاً ضميره بالفعل، ولو لازماً أو متعدياً إلى اثنين، لا ثلاثة، نحو: يوم الجمعة صمته، أو قمته، أو علمته زيداً قائماً، ويضاف إليه المصدر، نحو: «مكر الليل»، أو الصفة، كـ [سارقَ الليلة أهل الدار].

السادس: [ظرف يقع جواباً لكم وجواباً لمتى] إلى ما يقع جواباً لكم وجواباً لمتى.

فالأول: المعدود معرفة، أو نكرة، فيستغرق الظروف إن أمكن، نحو: سرت شهراً، وشهر رمضان، أي ليلاً ونهاراً، لا للمبالغة، وإلا فما أمكن، نحو: صمت أو سريت ليلاً.

والثاني: المختص، وإن لم يكن معدوداً، ولا معرفة، كيوم الجمعة، ويوم ما قدم فيه زيد، فما اقتضى الاستغراق فللجميع أو عدمه فللبعض، أو لأيهما، احتمل، كيوم الجمعة في: متى صمت؟، أو خرجت، أو سرت، فاجتمعا في نحو: ثلاثة أيام ويوم الجمعة.

نكتة: [فيما يختص بكَمْ وما يختص بمتى]:

قال سيبويه: أو نحو الدهر والليل والنهار، أي مع النهار، يختص بكم، وكذا المحرم وصفر، في رواية النجم الرضي، وصالح لهما في رواية

ابن هشام، لا شهر المحرم وغيره فمتى باتفاق، نقل الأعلم، قال نجم الأئمة: إن كان هذا رواية عنهم فحبذا، وإن كان رأياً فأيّ فرق؟ أي لا يتغير المحرم بدخول الشهر، كما لا يتغير بدخول الأيام عليه الدهر.

قلت: هذه الريبة في الإمام المشهور، مما يلحق بلسعة العقرب والزنبور، ولقد خيّل الريب في ابن عثمان تشيعه لعلي بن الحسين، كما خيّل البدر بن مالك تشيّعه لسعيد أبي الحسن في النفي عن «كيف» ظرفية المكان والزمان، وهو عند الإنصاف من القوة بمكان؛ لعدم ظهور معنى الزمن فيها والمكان، والعجب أنها غدت ظرفاً للحال؛ لتأويلها بما لا تعدّ على أي حال. وقد عُرِض مَنْ حكم بذلك لذلك كل مجرور مع ما يجره من الحروف. للتطفل على الدخول في الظروف. ونقول: على أي حال، كيف تعدّ، وأنا أطرف، وبزمان الظرف ومكانه، والذي عندي، وإن كنت ممن لا عند له، أنها شقيقة أول نوعي «كم»، وإن شاققتها في كونها عن الكيف، وتلك عن الكم وقد كفاهما في المعنى الكسائي التنازع، وكفهما عن التباين في الغرض الاستفهامي في التواضع؛ فإن اعترض من لا يسلم للخالق الحكم فيمن خلق، ولم يسلم من الداء المستعاذ منه في «الفلق» كيف سبق لاحق من الخلف، إلى ما لا يدركه سابق من السلف؟ قلنا: عليك إذا كنت ممن إذا جاءته البيّنات آمن، أن ينظر في الحقائق إلى من قال لا من، وليس التقدم في الأعصار بمعيار لأولي الأبصار. وقد وصلنا إلى هذا البحث اللطيف، إلى ما أردنا من حسن خاتمة العقد الوسيم، وحصّلنا به إلى ما وعدنا من الوفاء ببيان معظم أحكام الظرف والتقسيم، سائلين ذا الجلال من فضله أن يجعلنا من المُجَلِّين في الخضوع لجلاله، المصلين على واسطة عقد النبوّة خاتم الرسالة وآله، وافى الفراغ من تكميله، ونقله إلى البياض وتحصيله، في السدس الأول من النصف الثاني من اليوم الرابع عشر من الشهر الخامس من شهور سنة ١١٣٥هـ، ختمت بخير.

خطبة شارح نزهة الطرف

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَٰنِ الرَّحِيمِ.

يا من [جميع][١] الكائنات للدلالة عليه ظروف[٢]، صلّ على أفصح من نطق بحروف الأسماء والأفعال والحروف، وعلى آله الذين فاءَ[٣] كلٌّ منهم إلى الحق في كل حال، فما منهم أحد إلا وهو قافٍ[٤] آثاره في الأقوال والأفعال.

أما بعد: فإن (العقد الوسيم في أحكام الظرف والجار والمجرور وما لكلٍّ منهما من التقسيم)، الذي نظم فرائده[٥]، وقيد أوابده[٦]، العلامة سيبويه[٧] العصر وأويس الزمن[٨]، والشامة التي زانت قسمات الشام واليمن من لو رآه الحسن[٩]

---

(١) لفظة غير واضحة، وبعد تأمل رأيت أنها لفظة «جميع» كما ترى بين المعقوفتين.

(٢) ظروف: جمع ظرف، أي: أوعية محتوية للدلالة على وحدانية الله ووجوده سبحانه وتعالى.

(٣) رجع.

(٤) قاف: اسم فاعل من قفا يقفو إذا تبع، أي: تابع.

(٥) الفرائد: جمع فريدة، وهي كبار الدر. «مختار الصحاح»، ص٤٩٦.

(٦) الأوابد: الوحوش، لأنها لم تمت حتف أنفها. «ترتيب القاموس» (١٠١/١).

(٧) ستأتي ترجمته.

(٨) أويس بن عامر بن جزء بن مالك القرني، من قبيلة مراد من اليمن، أحد الزهّاد العبّاد، من سادات التابعين (ت٣٧هـ). «الأعلام» (٣٢/٢).

(٩) هو الإمام التابعي الحسن بن أبي الحسن يسار البصري (ت١١٠هـ). «تذكرة الحفّاظ» (٧١/١).

لوقف لبابه، أو ابن سيرين[1] [. . .][2] أعتابه، صلاح الدين بن الحسين اليحيوي الهادوي الحسني المعروف بالأخفش، رفع الله درجاته، وأعاد علينا من بركاته.

كتاب لم يسبق إلى مثله، وإن كثرت مؤلفات النحاة، فما حقق العربية إلا مَن أمَّه[3] بثاقب ونحاه؛ لأن فرائد هذا الباب كانت مفرقة قبله في مغاصات كل كتاب، فنظمها ـ رحمه الله ـ عقداً فريداً، وقلّد به من تحقيق علوم العربية جيداً[4]:

وإذا شكرت البحر في إنعامه بالدُّرّ فاشكر حيلة الغوَّاصِ

لكنه أوجز عباراته غاية الإيجاز، حتى كادت تلحق بالمعميات[5] والألغاز، وربما تجد في مواضع منها القصور ما يصون عن الغير هذا الكتاب، على أنه لا يخلص عن الخطأ إلا ما كان من عند رب الأرباب[6]، وقد أوضحت بهذا الشرح خفياته، وكملت به ما قصر من عباراته[7]، فجاء

---

(١) هو الإمام التابعي محمد بن سيرين العالم الرباني، ولد لسنتين بقيتا من خلافة عثمان (ت١١٠هـ). «تذكرة الحفّاظ» (١/٧٧).

(٢) ما بين المعقوفتين لفظتان ضرب عليهما بخط وهماً «لتمسك بتراب» بعد الضرب.

(٣) قصده.

(٤) الجِيد: العنق.

(٥) هذا الجمع الذي أورده الشارح رحمه الله كأنه قصد أن مفرده «معمّية» أو «معمّى» أو «معمّاة»، لكن أصحاب المعاجم لم يتعرضوا لمثل هذا الجمع الذي ذكره الشارح فقد حصروه في الشعر لا في النثر، كما في «القاموس» تبعاً للصحاح، وفي «لسان العرب»، مادة (عمي) (٤/٣١١٨). وعمّى عليه الأمر: التبس به. ومنه قوله تعالى: ﴿فَعَمِيَتْ عَلَيْهِمُ ٱلْأَنۢبَآءُ﴾. والتعمية: أي تعمى على الإنسان شيئاً فتلبسه عليه تلبيساً، وعمّيت معنى البيت: تعمية، ومنه المعمّى من الشعر.

(٦) في هامش الشرح المخطوط ما يلي: وقد كان القاضي العلامة شمس الإسلام أحمد بن محمد قاطن نفع الله بفوائده سمعه على مؤلفه، وعزم على شرحه، وشغل الأيام تصده عن ذلك المرام، فرأيت أن أتصدى لِشرحه بشرح وجيز يوضح معانيه مع شغل تصدّى بها ذهن كل نبيه، ولما كملته عرضته على القاضي العلاّمة شمس الإسلام فاستحسنه، ولعله في عقب ذلك شرع في شرح تشرق به الأيام.

(٧) في الأصل في الهامش: وأضفت إليه فوائد يجلّ حلّها أن يدنو لغير نبيه، ويقبح بالعالم والأديب جهلها ويعدّ نقصاً فيه.

كما يروق الناظر، ويرقّ ناضر[1] روض للنواظر.

على أني أعلم أنه غير خال عن الخطأ والخطل[2]، فعلى من تيقّن ذلك إصلاح ما شانه[3]، فشأن الكرام ستر الزلل، وجميع ما في هذا الشرح ما عدا جلّ العبارة والتنبيه على ما فيها[4] مَنْقُول بأكثر اللفظ من عدة كتب في النحو واللغة والبيان، فليس لي في ذلك غير الترتيب والتبيان، فمن شكّ في شيء من أبحاثه، فليراجع مظانه، وحسبنا الله ونِعم الوكيل، وسميته «إحكام [نظم][5] العقد الوسيم في أحكام الظرف والجار والمجرور وما لكلٍّ منهما من التقسيم».

[تعريف الظرف]:

(الظرف هو الاسم المذكور لإفادة وقوع حدث فيه) هذا الحد، إما أن يكون شاملاً عنده للظرف والجار والمجرور معاً؛ لصدق الظرف عليهما، كما يأتي، فيكون غير جامع لخروج، نحو: «ضربت بالعصا»، وإما أن يكون عنده للظرف وحده[6] فيكون غير مانع لدخول، نحو: «زيد في الدار»، لا يقال: فلا بدَّ من حدّهما بحدّ صحيح، أو حدّين؛ لأن الكتاب موضوع لهما[7].

---

(١) في المخطوط: «ناظر»، والصواب ما أثبتناه وهو من إضافة الصفة للموصوف.

(٢) خطل في منطقه ورأيه: أخطأ. المصباح (١/١٧٤).

(٣) من شان يشين الشيء: التغيير والتقبيح.

(٤) في هامش الأصل: ولو بأدنى إشارة.

(٥) ما بين المعقوفتين في الأصل فوق لفظة «إحكام».

(٦) في الأصل: كما هو ظاهر قوله: «لم أقل كما في الكافية» إلى قوله: «وكثيراً ما يطلق...».

(٧) في الأصل في الحاشية: لأنا نقول الجار والمجرور لا يسمى ظرفاً إلا مجازاً، كما يأتي فلا يمكن أن يشمله مع الظرف حدّ واحد، ولا يحتاج أيضاً إلى حدّ مستقل لوضوحه، وإن شئت قلت: هو معمول فعل أو شبهه بواسطة حرف يفضي إليه معنى أحدهما.

(ولم أقل كقول ابن الحاجب[1] في الكافية[2]: ما فعل فيه فعل مذكور للسلامة عن الإيراد) كتب في الحاشية ما حاصله: الإيراد الذي أورد على قول الكافية دخول، نحو: «يوم الجمعة طيب» فإنه فعل فيه فعل مذكور في الجملة، نحو قول القائل: «صمت يوم الجمعة» فدفع بأن المراد بالمذكور في تركيبه، فلو ورد عليه، نحو: «شهدت يوم الجمعة»؛ فإنه في تركيبه، فأجيب بأن المراد بالمذكور، المذكور من حيث إنه فُعِل فيه، وهو ههنا مذكور من حيث إنه وقع عليه، انتهى، فقيد الحيثية مراد، فلذا قال: والاستراحة، أي وللاستراحة من الدفع للإيراد المتقدم بالقيد المراد وهو قيد الحيثية، وإلا قلت مفعول بتقدير «في» كما هو رأي غير ابن الحاجب، من النحاة، في المفعول فيه؛ فإن الظرف «في»: «زيد في الدار» عندهم ليس من المفعول فيه، بخلاف عند ابن الحاجب، فإنه منه، ولما كان مراد المصنف حدّ الظرف وحده لا حدّ الجار والمجرور، حدَّه مع الجار والمجرور، كما يظهر من سياق كلامه هو الظرف الاصطلاحي عند غير ابن الحاجب، ومختار المصنف هو المنصوب بتقدير «في» لا الزمان والمكان الذي خرج كل منهما عن الظرفية أو كانا غير مركبين كان عليه ذكر قيد (منصوباً) بتقدير (في) لكنه تركه بنحو ما اعتبره أي الدور، نحو الدور الذي اعتبر لزومه (صاحبها) أي صاحب الكافية في حدّ المعرب[3]، فإن ابن الحاجب عدل من الحدّ المشهور للمعرب أعني قولهم: «المعرب ما اختلف آخره باختلاف العوامل..» إلى قوله: «المعرب المركب» للزم الدور[4]

---

(١) ابن الحاجب أبو عمرو، وعثمان بن عمر بن أبي بكر (٥٧٠ ـ ٦٤٦هـ) فقيه، مالكي، من كبار العلماء بالعربية، كردي الأصل. «الأعلام» (٢١١/٤).

(٢) عبارة ابن الحاجب: «هو ما فعل فيه فعل مذكور من زمان أو مكان». «مجموع مهمات المتون»، ص٢٦٠.

(٣) في «متن الكافية» المطبوع: «فالمعرب المركب الذي لم يشبه مبني الأصل».

(٤) الدور: هو توقف الشيء على ما يتوقف عليه، ويسمى الدور المصرح، كما يتوقف (أ) على (ب) وبالعكس، أو بمراتب، ويسمى الدور المضمر كما يتوقف (أ) على (ب)، و(ب) على (ج) و(ج) على (أ)، والفرق بين الدور وبين تعريف الشيء بنفسه هو أن في الدور يلزم تقدمه عليها بمرتبتين إن كان صريحاً، وفي=

الوارد[1] على الحدِّ المشهور وقد أبانه الجامي[2] وغيره، فأراد ترك القيد المشهور[3] (لا جرياً على اصطلاحه) أي على اصطلاح الكافية (المستغرب) في جعله الجار والمجرور في نحو: «زيد في الدار» من المفعول فيه، (وكثيراً ما يطلق) لفظ الظرف أيضاً على معنيين غير المعنى الأول:

أحدهما: (على المجرور مع ما يجره من الحروف قال الرضي)[4]: إنما سمي الجار والمجرور ظرفاً؛ (لأن كثيراً من المجرورات ظروف زمان) ومكان فسمَّى الكل باسم البعض، كتب في الحاشية: إنما نسب ذلك إلى الرضي مع أن الكثير أو الأكثر من هذا العقد منقول منه لما في ذلك من كثرة التجوّز. انتهى. فيه أن تسمية البعض باسم الكل في تسمية الجار والمجرور ظرفاً مجازاً لا يوصف بالكثرة إلا باعتبار الأفراد التي هي ما صدق الجار والمجرور، وذلك غير قادح، وأيضاً فلم يشترط أحد اطراد علة التسمية.

والمعنى الثاني: (على ما شملهما) أي على ما اشتمل الظرف والجار والمجرور (وهو) أي هذا الإطلاق (معروف) فيكون لفظ الظرف مشتركاً بين ثلاثة معان، وأما لفظ الجار والمجرور فيطلق على معناه الأصلي، ويطلق عند بعضهم أيضاً على ما يشمله هو والظرف فيكون مشتركاً عند بعضهم بين

= تعريف الشيء بنفسه يلزم تقدمه على نفسه بمرتبة واحدة. «التعريفات» للجرجاني، ص١٠٥.

(١) في هامش الأصل: فلو زاد قيد «منصوباً بتقدير في» لتوقفت معرفة الظرف على معرفة نصبه بتقدير (في) على معرفة الظرف فتدور منه.

(٢) الجامي نور الدين عبدالرحمٰن بن أحمد الجامي (٨١٧ ـ ٨٩٨هـ) مفسر، فاضل، له مصنفات منها: «شرح الكافية» لابن الحاجب وهو أحسن شروحها سمّاه: «الفوائد الضيائية» مطبوع. «الأعلام» (٣/٢٩٦).

(٣) في هامش الأصل: لئلا يلزم الدور لأنه لا يعرف الاسم المذكور . . .إلخ، إلا بعد معرفة كونه منصوباً بتقدير (في) ولا يعرف المنصوف بتقدير (في) إلا بمعرفة الاسم المذكور. .

(٤) الرضي: هو محمد بن الحسن الأسترابادي (ت٦٨٦هـ) نجم الدين، عالم بالعربية، كان شيعياً إمامياً. «الأعلام» (٦/٨٦)، و«بغية الوعاة» (١/٥٦٧).

معنيين، وقد أبان ذلك أيضاً رحمه الله بقوله: (بحيث اقترنا) وفي نسخة [ ][1] في الذكر بأن قيل: الظرف والجار والمجرور (أريد بكل) واحد (معناه وإن أفرد الظرف) بالذكر بأن قيل: ـ مثلاً ـ: والخبر قد يكون ظرف (شمل) لفظ الظرف (شريكه وأخاه) يعني به الجار والمجرور وزيادة لفظ «شريكه» لئلا تقصر الفقرة الثانية عن الأولى، وهو في السجع غير الأولى، ومعنى الأخ والشريك هنا واحد، وإن كان بينهما فرق فهو حشو لم يتعين فيه الزائد كقوله:

١ ـ وَأَلْفَى قَوْلَهَا كَذِباً وَمَيْنَا[2] ....

(وأما الاكتفاء) عنه أي عن الظرف (بذكر أخيه) بأن يقال: ـ مثلاً ـ: الخبر قد يكون جاراً ومجروراً، ويراد به ما يشملهما معاً فلا يستغنى (الظرف) أي صاحب الظرف، وهو بفتح ظاء معجمة فسكون راء: الكياسة من البراعة، وذكاء القلب، أو مِن الحذق، وقيل: غير ذلك (عن النظر فيه) أي في صحّة هذا الإطلاق، كتب في الحاشية: لما فيه من البُعْد، انتهى. وقد ورَّى بلفظ: «الظرف» عن الظرف الاصطلاحي وأُسْنِد استغناءَ إليه

---

(١) بياض بالأصل.

(٢) عجز بيت وصدره: [وقدمت الأديم لراهِشَيه] وهو لعدي بن زيد العبادي، وهو من «شواهد مغني اللبيب» (٦٦٣)، و«شرح شواهد المغني» للسيوطي (٧٧٦/٢)، و«شرح شواهد المغني» للدرة (٦٦٦) (٤٠٥/٣)، و«همع الهوامع» (١٥٨٨) (١٥٧/٣)، و«الشعر والشعراء» (٢٣٣/١).
والبيت من قصيدة خاطب بها النعمان بن المنذر حين حبسه فوعظه بها وحذَّره من تقلُّب الدهر به، يذكِّره بمصير جذيمة مع الزباء وقبله:
فدسَّتْ في صحيفتها إليه ليملِكَ بُضْعَها ولأنْ تَدِينَا
فغرَّتْه ورَغْبُ النفس يُرْدِي ويُبْدي للفتى الحَيْنَ المَبِينَا
فَفاجأها وقد جمعت جيوشاً على أبواب حِصنٍ مُصْلِتِينَا
المفردات: **دسَّت**: أرسلت. **بضعها**: الزواج، **والبضع**: الفرج. **تدين**: تخضع. **غرَّته**: خدعتَه. **رغب النفس**: رغبتها. **يُرْدي**: يهلك. **الحين**: بفتح الحاء: الموت والهلاك. **فاجأها**: أتاها. **الأديم**: الجلد المدبوغ. **الراهشان**: عروق ظاهر الكف. **ألفى**: وجد. **المَين**: الكذب. الشاهد في البيت: أن الواو عطفت (ميناً) على مرادفه.

مجازاً، فلا يستغنى الظرف عن النظر فيه هل يعمّه لفظ الجار والمجرور أم لا؟ وفيه لطف (وقد مضى بذلك) أي بصحة إطلاق لفظ الجار والمجرور على ما شمل الظرف (ظاهر) قول (من قال في) تشبيههما (القول النفيس) كتب في الحاشية وهو الشيخ عبدالرحيم بن حسّان[1] شيخ ابن علان المكي[2]، وكذا ذكر نحوه السيوطي[3] (وقال كما قال في الفقير والمسكين) الإمام محمد (ابن إدريس) الشافعي[4] (بإملائه في[5] مجالس التدريس)[6]، كتب في الحاشية جملة (وما أملاه) معترضة[7]، والقول الذي قال الشافعي في الفقير والمسكين (إن اجتمعا) في اللفظ فقيل: الفقراء والمساكين (افترقا)

---

(١) في ترجمة ابن علان في كتاب «معجم الأفعال المبنية للمجهول»، ص٣، بتحقيق يسري عبدالغني عبدالله، ذكر ذلك في ترجمة ابن علان نقلاً من «خلاصة الأثر» للمحبِّي، قال: وهو من شيوخ ابن علان في النحو، واسمه عبدالرؤوف الحساني.

(٢) ابن علان: هو العلامة محمد بن علي بن محمد علان البكري، الصديقي، الشافعي، المكي. المصدر السابق (٩٩٦ ـ ١٠٥٧هـ).

(٣) السيوطي جلال الدين عبدالرحمٰن بن أبي بكر بن محمد السيوطي (٨٤٩ ـ ٩١١هـ) إمام حافظ، مؤرخ، أديب، له نحو ٦٠٠ مصنف. «الأعلام» (٣/٣٠١).

(٤) هو الإمام محمد بن إدريس بن العباس القرشي (١٥٠ ـ ٢٠٤هـ) إمام من الأئمة الأربعة، مناقبه جمّة. «الأعلام» (٦/٢٦).

(٥) في الأصل في الحاشية: وما أملاه بإملائه.

(٦) في الأصل في الحاشية: (في موقف).

(٧) في هامش الأصل: يريد أنها معترضة بين جملة (قال) ومقول القول، وهو إن اجتمعا، والواو في مثله اعتراضية لا عاطفة ولا حالية، وكثيراً ما يلتبس مثل ذلك بالحال، والفرق دقيق، أشار إليه صاحب «الكشاف» في قوله تعالى: ﴿ثُمَّ اتَّخَذْتُمُ الْعِجْلَ مِنْ بَعْدِهِ وَأَنْتُمْ ظَالِمُونَ﴾. إن قوله: ﴿وَأَنْتُمْ ظَالِمُونَ﴾ حال، أي: عبدتم العجل وأنتم واضعون العبادة غير موضعها، أو اعتراض أي: وأنتم قوم عادتكم الظلم. انتهى. قال ابن مالك في «شرح التسهيل»: تمييز الاعتراضية من الحالية امتناع قيام المفرد مقامها، وجواز اقترانها بالفاء، ولن وحرف التنفيس وجواز كونها طلبية، والحالية تخالف الاعتراضية في جميع ذلك، ومن المفارقات اللفظية جواز اقتران الاعتراضية بالواو مع تصدير الجملة بالمضارع المثبت، وأما الفروق المعنوية فهي أن الحال قيد لعاملها، ووصف له في المعنى بخلاف الاعتراضية فإن لها تعلّقاً بما قبلها، لكن ليست بهذه الرتبة.

فصار كل معنى فالفقير[1] (وإن افترقا) في اللفظ بأن قيل للفقراء مرة والمساكين أخرى، (اجتمعا) أي عمّ كل لفظ منهما كلا النوعين، فكذلك الظرف والجار والمجرور.

قلت: ما أبدع كل من اجتماع الافتراق وافتراق الاجتماع معاً، ولبعضهم عفى الله عنه:

إذا غبت عن عيني فإنك حاضرٌ بقلبي وكم من حاضر غير حاضرِ
وإنَّ النَّوَى قُربٌ مع الودِّ والقِلَى مع الوصل بُعْدٌ عند أهل البصائرِ

ولبعض العارفين:

رُبَّ دانٍ غـيـر دانٍ قـلـبُـهُ وبـعـيـدٍ قـلـبُـهُ مـنـك قـرِيـبُ

(ثم البحث ههنا) أي في هذا العقد (عن معظم حكمه) أي حكم الظرف الصادق عليه وعلى الجار والمجرور (العام) لا يختص البحث بحكم نوع منه (وعن تقسيمه) وعن (ما) أي ومن حكم ثابت (لكل) قسم (من الأقسام) يخصه واللام مغنٍ عن المضاف إليه، أو عوض عنه على اختلاف الرأيين، أي من أقسامه (فانحصر) البحث (في مقصدين: المقصد الأول: في الحكم العام) للظرف (وفيه فصول) ستة.

❋ ❋ ❋

❋ الفصل الأول: [العامل في الظرف]

(لما كان) الظرف موضوعاً (لإفادة وقوع عامله فيه) الذي في شرح

(١) في هامش الأصل: الذي لا شيء له، والمسكين الذي لم يقض ما يكفيه، وإليه ذهب الشافعي، وقيل فيهما بالعكس، وإليه ذهب بعض أئمتنا وأبو حنيفة، والفقير مبني على فقر قياسي، ولم يُقَل فيه إلا افتقر مفتقر فهو فقير. قال محقق هذه الرسالة عفا الله عنه: انظر قول الشافعي رحمه الله فيما نقله عنه القرطبي في «تفسيره» (٨/ ١٧٠)، في تفسير قوله تعالى: ﴿إِنَّمَا ٱلصَّدَقَٰتُ لِلْفُقَرَآءِ وَٱلْمَسَٰكِينِ. . .﴾ [التوبة: ٦٠]، فقد ذكر عنه قوله: إن الفقير والمسكين سواء لا فرق بينهما في المعنى وإن افترقا في الاسم.

الرضي في بحث المفعول فيه: إذا قلت: «ضربت أمس» فقد فعلت اليوم لفظ ضرب ـ بفتحتين ـ أي تكلمت به، والضرب الذي هو مضمونه فِعليُّهُ أمس، فأمس ما فُعِل الضرب لـ «ضربت»[1] انتهى. فكذا إذا قلت: «صليت أمامك في المسجد»، فإن لفظ أمام والمسجد ظرفا مكان للصلاة، لا لِـ «صليت»، فصواب العبارة؛ لإفادة وقوع معنى «في»، نحو: «أعجبني ضرب زيد يوم الجمعة».. عامله فيه أو بعض معناه، في نحو: «ضربت زيداً في الدار يوم الجمعة» وكان الحرف (الجار للإفضاء بِفعل أو معناه إلى ما يليه) الإفضاء: الوصول، والباء للتعدية، أي لإيصال فعل، أي مفعولاً لذلك الفعل فيكون منصوب المحل فلذا جاز العطف عليه بالنصب في قوله تعالى: ﴿وَأَرْجُلَكُمْ[2]...﴾ الآية [المائدة: ٦] ويسميها بعضهم حروف الإضافة لهذا المعنى، أي تصنيف الأفعال إلى الأسماء، أو توصلها إليها، والأظهر أنه قيل لها حروف الجر؛ لأنها تعمل إعراب الجر كما سميت بعض الحروف حروف الجزم، وحروف النصب، وأراد بمعنى الفعل ما يعم معنى الفعل وشبهه من حيث اللغة، إذ معنى الفعل موجود في شبهه، فمعنى الفعل الظرف والجار والمجرور نحو قولك: «زيد عندك، أو في الدار لإكرامك» فاللام في «لإكرامك» يعدي الظرف إلى إكرامك، وهو في الحقيقة معدٍّ للفعل المقدر أو شبهه؛ لأن التقدير: زيد استقر، أو مستقر، لكن لما سدّ الظرف أو شبهه مقام الفعل أو شبهه جاز أن يقال: إن الجار معدٍّ للظرف، وكذا في «يا لزيد» فإن «يا» قائم مقام: أنادي، وكذا قولهم: «أين أنت منّي؟»؛ لأن معنى: «أين أنت»: بَعُدْتَ.

وأما شبه الفعل فهو اسم الفاعل واسم المفعول والصفة المشبهة واسم

---

(١) «شرح الرضي على الكافية» (١/١٨٣).

(٢) قال تعالى: ﴿يَٰٓأَيُّهَا ٱلَّذِينَ ءَامَنُوٓاْ إِذَا قُمْتُمْ إِلَى ٱلصَّلَوٰةِ فَٱغْسِلُواْ وُجُوهَكُمْ وَأَيْدِيَكُمْ إِلَى ٱلْمَرَافِقِ وَٱمْسَحُواْ بِرُءُوسِكُمْ وَأَرْجُلَكُمْ إِلَى ٱلْكَعْبَيْنِۚ وَإِن كُنتُمْ جُنُبًا فَٱطَّهَّرُواْۚ وَإِن كُنتُم مَّرْضَىٰٓ أَوْ عَلَىٰ سَفَرٍ أَوْ جَآءَ أَحَدٌ مِّنكُم مِّنَ ٱلْغَآئِطِ أَوْ لَٰمَسْتُمُ ٱلنِّسَآءَ فَلَمْ تَجِدُواْ مَآءً فَتَيَمَّمُواْ صَعِيدًا طَيِّبًا فَٱمْسَحُواْ بِوُجُوهِكُمْ وَأَيْدِيكُم مِّنْهُۚ مَا يُرِيدُ ٱللَّهُ لِيَجْعَلَ عَلَيْكُم مِّنْ حَرَجٍ وَلَٰكِن يُرِيدُ لِيُطَهِّرَكُمْ وَلِيُتِمَّ نِعْمَتَهُۥ عَلَيْكُمْ لَعَلَّكُمْ تَشْكُرُونَ ۝٦﴾ [المائدة: ٦].

التفضيل. والمصدر (لم يكن لهما) أي للظرف والجار والمجرور مع مجروره (غالباً أبداً من متعلق) معنى لا بدّ: لا فرق، ولا محالة (مصدر) بدل من متعلق، وكذا قوله: (أو ما يتضمن معناه) بدل أي معنى المصدر، وأراد به الظرف والتمني والترجي والتنبيه والإشارة والتشبيه، فإن الظرف يتعلق بكل من الستة، وسيأتي قريباً عن ابن مالك جواز تعلقه بما فيه معنى الفعل من بين الستة، كالضمير إذا تضمن معنى الفعل، ووصف المعنى بقوله: (المحقق) للسجع (وفي تعليقه) أي تعلق الظرف (بـ)الفعل (الناقص) لكان وأخواتها، والفعل، (الجامد) كنعم وبئس (ومعنى النفي)، نحو: ﴿مَآ أَنتَ بِنِعۡمَةِ رَبِّكَ بِمَجۡنُونٖ ۝٢﴾[1] [القلم: ٢] (بحيث الأظهر) من أقوال ذلك

---

(١) هذه الآية محل خلاف في إعرابها بين النحاة خصوصاً في متعلَّق الجار والمجرور في قوله: ﴿بِنِعۡمَةِ رَبِّكَ﴾، وقد جرى الخلاف بين ابن عطية والزمخشري وأبي حيان، والسمين، ولتمام الفائدة ألخص الخلاف الذي جرى بينهم فأقول: يرى الزمخشري أن الجار والمجرور يتعلقان في ﴿بِنِعۡمَةِ﴾ باسم المفعول الذي بعدهما فيقول: فإن قلت: بمَ يتعلق الباء في ﴿بِنِعۡمَةِ رَبِّكَ﴾ وما محلّه؟ قلت: يتعلق بمجنون منفياً كما يتعلق بعاقل مثبتاً في قولك: أنت بنعمة الله عاقل، مستوياً في ذلك الإثبات والنفي استواءهما في قولك: ضرب زيد عمراً، وما ضرب زيد عمراً، فعمل الفعل منفياً ومثبتاً إعمالاً واحداً ومحله النصب على الحال، كأنه قال: ما أنت مجنون منعماً عليك بذلك، ولم تمنع الباء أن يعمل مجنون فيما قبله، لأنها زائدة لتأكيد النفي.

لكن أبا حيان اعترض عليه في «البحر المحيط» (٨/٣٠٧، ٣٠٨)، فقال: وما ذهب إليه الزمخشري من أن الباء تتعلق بمجنون، وأنه في موضع الحال، يحتاج إلى تأمل، وذلك أنه إذا تسلط النفي على محكوم به، وذلك له معمول ففي ذلك طريقان:

أحدهما: أن النفي يتسلط على ذلك المعمول فقط، والآخر: أن يتسلّط النفي على المحكوم به، فينتفي معموله لانتفائه، بيان ذلك تقول: ما زيد قائم مسرعاً، فالمتبادر إلى الذهن أنه منتف إسراعه دون قيامه، فيكون قد قام غير مسرع.

والوجه الآخر: أنه انتفى قيامه فانتفى إسراعه، أي: لا قيام فلا إسراع، وهو الذي قررناه، لا يتأتى معه قول الزمخشري بوجه بل يؤدي إلى ما لا يجوز أن ينطق به في حق المعصوم. انتهى. واختار أبو حيان أن يكون ﴿بِنِعۡمَةِ﴾ قَسَماً معترضاً به بين المحكوم عليه والحكم على سبيل التأكيد والتشديد والمبالغة في انتفاء الوصف الذميم.
وقال ابن عطية: ﴿بِنِعۡمَةِ رَبِّكَ﴾ اعتراض كما تقول لإنسان: أنت بحمد الله فاضل. قال العلاّمة السمين: ولم يبيِّن ابن عطية ما تتعلق به الباء في ﴿بِنِعۡمَةِ﴾، واستدرك السمين=

البحث أنه (يتعلق) بكل من الثلاثة، ولنذكرها حاصل البحث، فنقول: أما تعلق الظرف بالفعل الناقص فمن زعم أنه لا يدل على الحدث[(١)]، ومع ذلك زعم المبرد[(٢)] والفارسي[(٣)] والرضي والجرجاني[(٤)] وابن برهان[(٥)] والشلوبين[(٦)]، قال ابن هشام[(٧)]: والصحيح أنها كلها لفظية إلا (ليس) فقول المصنف رحمه الله: الأظهر يتعلق إطلاق تقييده بما عدا (ليس)، واستُدِلَّ لمثبتي التعلق بقوله تعالى: ﴿أَكَانَ لِلنَّاسِ عَجَبًا أَنْ أَوْحَيْنَآ[(٨)]..﴾ [يونس: ٢]، فاللام لا تتعلق بعجباً، لأنه مصدر مؤخر، ولا بأوحينا لفساد المعنى، وقال أبو السعود[(٩)] وغيره: اللام متعلقة بمحذوف وقع حالاً من عجباً، وقيل:

= عليه فقال: والذي يتعلق به الباء في هذا النحو معنى مضمون الجملة نفياً وإثباتاً كأنه قيل: انتفى عنك ذلك بحمد الله، والباء سببية، وثبت لك الفضل بحمد الله تعالى، وأما المقال الذي ذكره فالباء تتعلق فيه بلفظ: «فاضل» وقد نحا صاحب «المنتخب» إلى هذا فقال: انتفى عنك الجنون بنعمة ربك. وقيل: معناه: ما أنت مجنون، والنعمة قولهم: سبحانك اللّهم وبحمدك، أي: الحمد لله، ومنه قول لبيد:

وأفردت في الدنيا بفقد عشيرتي   وفارقني جار بأَرْبَدَ نافِعُ

وقد حاولت ذكر هذا لأن الشارح رحمه الله لم يُشِر إليه. انتهى ملخصاً من «الدر المصون» (٦/٣٥٠) للعلاّمة السمين.

(١) «مغني اللبيب»، ص٥٧٠، ٥٧١.

(٢) أبو العباس محمد يزيد (ـ٢٨٦هـ) إمام أهل البصرة في العربية وصاحب كتاب «الكامل» في اللغة والنحو والتصريف.

(٣) أبو علي الحسن بن أحمد (٢٨٨ ـ ٣٧٧هـ) إمام العربية في عصره، اتصل بسيف الدولة وعضد الدولة، وصنف كتباً منها: «الإيضاح»، و«التذكرة» في النحو، و«الحجة» في القراءات.

(٤) أبو بكر عبدالقادر بن عبدالرحمٰن الجرجاني (ـ٤٧١هـ) إمام البلاغيين عالم في النحو واللغة، له: «دلائل الإعجاز»، و«أسرار البلاغة» وغيرهما.

(٥) عبدالواحد بن علي (ـ٦٤٥هـ) عالم بغدادي، برع في العربيّة والأدب.

(٦) عمر بن محمد، (٦٤٥هـ) من أئمة النحو واللغة في الأندلس.

(٧) جمال الدين بن هشام الأنصاري (ـ٧٦١هـ) إمام العربية في عصره، صاحب «مغني اللبيب»، و«شذور الذهب»، و«قطر الندى»، وغيرها من المصنفات المفيدة.

(٨) قوله تعالى: ﴿أَكَانَ لِلنَّاسِ عَجَبًا أَنْ أَوْحَيْنَآ إِلَىٰ رَجُلٍ مِّنْهُمْ أَنْ أَنذِرِ ٱلنَّاسَ وَبَشِّرِ ٱلَّذِينَ ءَامَنُوٓا۟ أَنَّ لَهُمْ قَدَمَ صِدْقٍ عِندَ رَبِّهِمْ ۗ قَالَ ٱلْكَٰفِرُونَ إِنَّ هَٰذَا لَسَٰحِرٌ مُّبِينٌ ۝٢﴾ [يونس: ٢].

(٩) محمد بن محمد بن مصطفى العمادي أبو السعود (٨٩٨ ـ ٩٨٢هـ) مفسر، شاعر، من علماء الترك.. «الأعلام» (٧/٥٩).

بعجباً على التوسع المشهور في الظروف، وقيل: المصدر إذا كان بمعنى اسم الفاعل أو اسم المفعول جاز تقديم معموله عليه(١)، وأما تعلق الظرف بالفعل الجامد فزعم الفارسي في قوله:

٢ ـ ونِعْمَ مَزْ كَأُمَنْ ضَاقَتْ مَذَاهِبُهُ   ونِعْمَ مَن هُوَ فِي سِرٍّ وَإِعْلَانِ(٢)

إن «مَنْ» نكرة تمييزاً لفاعل «نِعْمَ» مستتراً، كما قاله هو وطائفة في «ما» من نحو قوله تعالى: ﴿فَنِعِمَّا هِيَ(٣)..﴾ الآية [البقرة: ٢٧١] وأن الظرف متعلق بـ «نِعْمَ» وزعم ابن مالك(٤) أنَّ «مَا»(٥) موصولة فاعل

---

(١) «تفسير أبي السعود» (١١٦/٤). تمام عبارة أبي السعود: «وقيل: متعلقة بكاف وهو مبني على دلالة كان الناقصة على الحدث». زاد السمين في «الدر المصون» (٣/٤) وجهاً آخر فقال: وقيل: متعلق بمحذوف على التبيين، والتقدير في الآية: أكان أيحاؤنا إلى رجل منهم عجباً لهم، و«منهم» صفة لِـ «رجلٍ».

(٢) البيت من «شواهد المغني» (٢٠٩/٣) رقم (٤١٣)، ومغني اللبيب» (٦٠٩) ص٤٣٣، ٥٧٢، و«خزانة الأدب» (٧٦٧) (٤١٣/١٣)، و«همع الهوامع» (٣٠٤) (٣٠٠/١)، و«شرح الأشموني» (٧٠/١)، و«لسان العرب» (زكأ)، و«شرح شواهد المغني» لمحمد طه الدرة (٨٠٣)، و«شرح الأشموني مع حاشية الصبان» (١٥٥/١)، ونُسِب للفرزدق ولا يوجد في ديوانه وقبله:

وكيف أرهب أمراً وأُرَاعُ له   وقد زكأت إلى بِشرِ بن مروان

وبشر بن مروان أخو عبد الملك بن مروان ولي لأخيه، وكان سمحاً جواداً ممدَّحاً (ت٧٥هـ)، وهو أول أمير مات بالبصرة. وقد زكأت: لجأت، ومزكأ: ملجأ.

(٣) الآية بتمامها: ﴿إِن تُبْدُوا الصَّدَقَاتِ فَنِعِمَّا هِيَ وَإِن تُخْفُوهَا وَتُؤْتُوهَا الْفُقَرَاءَ فَهُوَ خَيْرٌ لَّكُمْ وَيُكَفِّرُ عَنكُم مِّن سَيِّئَاتِكُمْ وَاللَّهُ بِمَا تَعْمَلُونَ خَبِيرٌ ﴿٢٧١﴾﴾ [البقرة: ٢٧١].

(٤) محمد بن عبدالله بن مالك، ولد في الأندلس وقيل: بدمشق (٦٠٠ ـ ٦٧٢هـ) إمام في العربية، مشهور، صاحب «الألفية»، و«تسهيل الفوائد»، و«شواهد التوضيح» وغيرها.

(٥) في المخطوط: «مَنْ» بدل «ما» وهو خطأ، أما رد الشارح رحمه الله على ابن مالك أنه قال: إن (ما) موصولة فاعل «نعم» في الآية السابقة، فإن كان نقل ذلك من «شرح ابن مالك» للتسهيل، فهذا وهم من الشارح؛ لأن ابن مالك رحمه الله تكلم في شرحه كلاماً طويلاً (١٢/١ ـ ١٤)، وليس في كلامه الإشارة إلى أن «ما» موصولة في الآية بل قال: إنها موصوفة وأن تكون معرفة، وناقش بإسهاب قول الزمخشري ونقل عن سيبويه والسيرافي وغيرهم ممن سبقوه، وإن كان الشارح رحمه الله نقل هذا من كتاب آخر لابن مالك فالله أعلم، وعلى الراغب فيما قاله ابن مالك في هذه المسألة أن يرجع إلى كلامه في «شرح التسهيل» (١٢/١ ـ ١٤).

«نِعْم» وأنَّ «هو» مبتدأ خبره «هو» أخرى مقدرة على نحو قوله:

٣ ـ أنا أبو النجم وشعري شعري[(١)]

وأن الظرف متعلق بهو المحذوفة، لأن فيها معنى الفعل أي: ونعم الذي هو بأقسط ردّه في سرّه وإعلانه، وأن المخصوص محذوف، أي: بشر بن مروان، قال ابن هشام: وعندي أن تقدير المخصوص هو ثالثه لتقدم ذكر بشر في البيت قبله وهو:

وكيف أرهب أمراً أراع له وقد زكأت إلى بشر بن مروان[(٢)]

يبقى الذي في جيشه مَن هو هو هو ثلاثاً. وأما تعلق الظرف بمعنى النفي فقال بعضهم في قول كعب:

٤ ـ وَمَا سُعَادُ غَدَاةَ البينِ إذْ رَحَلُوا إلا أغضُّ غضيضُ الطَّرْفِ مَكْحُولُ[(٣)]

---

(١) هو من الرجز وهو في «الخزانة» (٧١) (١/٤١٨)، و«همع الهوامع» (١٤١) (١/٢٠١)، و«الخصائص» لابن جني (٣/٣٣٧)، و«المغني» (٦١٠) ص٤٣٤، و«شرح شواهد المغني» للسيوطي (٨٣٨)، و«شرح شواهد المغني» للدرة (٨٠٦)، وفي «شواهد الكشاف» عند الآية: ﴿وَٱلسَّٰبِقُونَ ٱلسَّٰبِقُونَ ١٠﴾ [الواقعة: ١٠]، وقائله: أبو النجم العجلي، وبعده:

لـلّـه درّي مـا أجـنّ صـدري مـن كـلـمـاتٍ بـاقـيـاتِ الـحـرّ

تـنـام عـيـنـي وفـؤادي يـسـري مـع الـعـفـاريـت بـأرض قـفـرِ

قال أبو النجم للعُدَيل بن الفرخ: أرأيت قولك:

فـإن تـك مـن شـيـبـان أمـي فـإنـنـي لأبـيـضُ عـجـلـيٌّ شـديـد الـمـفـارقِ

أكنت شاكاً في نسبك حتى قلت هذا؟ فقال له العديل: أفشككت أنت في نفسك وشعرك حيث قلت:

أنـا أبـو الـنـجـم وشـعـري شـعـري لـلّـه درّي مـا يـجـنّ صـدري

فأمسك أبو النجم واستحيا.

(٢) «مغني اللبيب»، ص٥٧١، ٥٧٢.

(٣) البيت من البسيط لكعب بن زهير وهو في «ديوانه»، ص٦٠، و«مغني اللبيب» (٨٠٦) ص٥٧٢، و«شرح شواهد المغني» للسيوطي (٢/٥٢٥)، و«شرح شواهد المغني» للدرة (٨٠٩)، و«همع الهوامع» (٣/٩١) رقم (١٥١٥)، و«الشعر والشعراء» (١/١٦٠)، =

غداة البين ظرف النفي أي: انتفى كونها في هذا الوقت إلا كأغن، وقال ابن الحاجب في قوله تعالى: ﴿وَلَن يَنفَعَكُمُ ٱلْيَوْمَ إِذ ظَّلَمْتُمْ..﴾ [الزخرف: ٣٩]: إذ بدل من اليوم، واليوم إما ظرف للنفع المنفي، وإما لما في «لن» من معنى النفي، أي: انتفى في هذا اليوم النفع، فالمنفي نفع مطلق، وعلى الأول نفع مقيد باليوم.

وقال أيضاً: إذا قلت: ما ضربته للتأديب، فإن قصدت نفي ضرب معلَّل بالتأديب فاللام متعلقة بالفعل، والمنفي ضرب مخصوص، والتأدب تعليل للضرب المنفي، وإن قصدت نفي الضرب على كل حال فاللام متعلقة بالنفي والتعليل له أيضاً، أي: أن انتفاء الضرب كان لأجل التأديب؛ لأنه قد يؤدب بعض الناس بترك الضرب، ومثله في النطق بحرف النفي: ما أكرمت المسيء لتأديبه، وما أهنت المحسن لمكافأته، إذ لو علق هنا بالفعل فَسَدَ المعنى المراد، ومن ذلك قوله تعالى: ﴿مَآ أَنتَ بِنِعْمَةِ رَبِّكَ بِمَجْنُونٍ ۝﴾ [القلم: ٢][(١)]، الباء في بنعمة متعلقة بالنفي، إذ لو علقت بمجنون لأفاد نفي جنون خاص، وهو الجنون الذي يكون من نعمة الله تعالى، وليس في الوجود جنون هو نعمة، ولا المراد نفي جنون خاص[(٢)]، انتهى، ملخصاً. قال ابن هشام: وهو كلام بديع، إلا أن جمهور النحويين لا يوافقون على صحة المتعلق بالحروف، ينبغي على قولهم أن يقدر أنَّ التعلق بفعل دلّ عليه النافي، أي: انتفى ذلك بنعمة ربك، وقد ذكر ابن هشام لبيت كعب وجهاً آخر هو أن المختار تعلق الظرف بمعنى التشبيه الذي تضمنه البيت

= و«لسان العرب» (غنن)، و«شرح بانت سعاد» لابن هشام، ص٥٩، ٧٧.
هذا وكعب بن زهير بن أبي سلمى كان من فحول الشعراء، وهذا البيت من قصيدته «بانت سعاد» وأبوه كان شاعراً كبيراً.
البين: مصدر بان يبين: بَعُدَ. أغنّ: صفة لموصوف محذوف، أي: ظبي أغن.
غضيض الطرف: الغض عبارة عن ترك التحديق، وقيل غير ذلك.
الشاهد في البيت قوله: «غداة البين» حيث نصب «غداة» بمعنى النفي تقديره: انتفى كونها في هذا الوقت.

(١) تقدم ما قيل في إعراب الآية في هامش رقم (١)، ص٧٧.
(٢) «مغني اللبيب»، ص٥٧٣.

وذلك أن الأصل وما سعاد إلا ظبي على التشبيه المعكوس للمبالغة[1] وهو اختيار ابن عمرون[2].

تنبيه: [دخول النفي على مقيّد لوجوه]:

النفي إذا دخل على مقيد بقيد احتمل عنه أوجه:

الأول: نفي المقيد وثبوت القيد.

الثاني: عكسه وهو الأكثر.

الثالث: نفيهما معاً.

الرابع: نفي الفعل من غير اعتبار نفي القيد أو إثباته.

الخامس: عكسه نفي القيد من غير اعتبار نفي الفعل أو إثباته، فإن قامت قرينة على إرادة أحدِهَا (أحد الخمسة) تعين النفي له، وإلا كان مجملاً إن لم يكن ظاهراً في الثاني لأنه الأكثر استعمالاً.

اعلم أن القيد نعت أو حال سواء كان كل منهما ظرفاً أو غيره، وكذا العدد نحو قوله تعالى: ﴿فَٱجۡلِدُوهُمۡ ثَمَٰنِينَ جَلۡدَةٗ..﴾ [النور: ٤] والعلة، نحو: «ضربته تأديباً»، ولا يخلو إما أن يكون قيداً للنفي دون المنفي، أو لما دخله النفي.

الأول: وهو حيث يكون قيداً للنفي دون المنفي، بحيث يثبت القيد فيه، وينتفي الفعل مطلقاً؛ لأن القيد ليس له، بل للنفي عمن أدّب ولده بعدم الضرب؛ لأن بعض الناس قد يؤدب به، يقول: ما ضربته للتأديب، أي: نفي الضرب مطلقاً، لا إثبات للتأديب، فاللام حينئذ متعلقة بالنافي أو بما دلّ عليه النافي، على اختلاف الرأيين، ونظيره: ما أكرمت المسيء لتأديبه، ولا أهنت المسيء لمكافأته، ولا شتمته لإعزازه، وما جئتك لاشتغالي بأمورك.

---

(١) انظر شرح ابن هشام لقصيدة «بانت سعاد»، ص٦٤، ٦٥ مطبوع.

(٢) جمال الدين محمد بن محمد (ـ٦٤٩هـ) نحوي، حلبي، أخذ عن ابن يعيش وجالس ابن مالك، كان بارعاً في العربية.

والثاني: وهو حيث يكون قيداً لما دخله النفي؛ فإنه يحتمل بقية الأقسام الأربعة.

الأول منها: أن يرجع النفي إلى القيد فقط، مع ثبوت أصل الفعل، فمن قال عقب ضربه عبده لغرض غير التأديب: ما ضربته للتأديب يعني: بل لغرض آخر، فقد نفى التأديب الحاصل بالضرب؛ إذ معناه: ما أدبته بالضرب، وأثبت الضرب في الجملة، أعني: ضرب غير التأديب، لا مطلق الضرب، فإن ضرب التأديب منفي، وقرينة الفعل هنا ناطقة بذلك، واللام متعلقة بضرب لا بالنفي، ولا بما دلّ عليه النافي، فظهر أن مرادهم بإثبات الفعل المقيد رفع السلب الكلي الصادق بالإيجاب للبعض، والسلب عن البعض، كما يصدق بالإيجاب الكلي، قال السعد[1] وغيره: وهذا المعنى هو الأكثر انتهى. يعني: فيحمل اللفظ عليه عند عدم القرينة، فيكون هذا القسم الرابع قسماً واحداً. قال الزمخشري[2] في قوله تعالى: ﴿لَمْ يَخِرُّواْ عَلَيْهَا صُمًّا وَعُمْيَانًا. .﴾ [الفرقان: ٧٣] إنه نفي للصمم والعمى وإثبات الخُرور[3] وأن النفي إذا ورد على ذات مقيدة بالحال يكون إثباتاً للذات ونفياً للحال، انتهى. يعني: أن الأصل ذلك عند عدم القرينة على خلافه، ونظيره: ما ضربته إهانة بل تأديباً، وما جئت راكباً، بمعنى: بل جئت غير راكب.

الثاني: أن يرجع النفي إلى القيد والمقيّد معاً؛ بمعنى بنفي كل من الأمرين، فمن لم يضرب ولده قط وكان لا يتأدب بغير الضرب يقول متأسفاً على عدم تأديبه بالضرب: ما ضربته تأديباً، أي: لم أضربه فلم يتأدب،

---

(١) مسعود بن عمر بن عبدالله التفتازاني، إمام في العربية والبلاغة (٧١٢ ـ ٧٦١هـ)، له مؤلفات كثيرة. «بغية الوعاة» (٢/٢٨٥).

(٢) جار الله محمود بن عمر (٥٣٨هـ) إمام في اللغة والنحو والتفسير والأدب والبلاغة، معتزلي المذهب، له: «الكشاف»، و«أساس البلاغة»، و«المفصل» وغير ذلك.

(٣) «الكشاف» (٣/١٠٢)، وعبارته: «ليس بنفي للخرور وإنما هو إثبات له ونفي للصمم والعمى كما تقول: لا يلقاني زيد مسلِّماً هو نفي للسلام لا للقاء».

القرينة التأسف، واللام متعلقة بضربت أيضاً، ونظيره: لم يَعْلَم المسألة لعدم التأمل، أي: لم يتأمل فلم يعلم.

الثالث: أن يرجع النفي إلى الفعل من غير اعتبار نفي القيد أو إثباته، وإن كان المقيَّد في نفس الأمر منفيّاً، بل ذكر القيد لِيُفِيد نفي فرد من أفراد الفعل المطلق لمزيد له على سائر أفراده، فمن نسب إليه ضرب عبده، وما ضربه قط، يقول[1]: ما ضربته للتأديب، يعني: ولا ظلماً بالأَوْلى، بمعنى: إن عدم الضرب متحقق البتة، وإنما نصّ على فرد من أفراده وهو ضرب التأديب؛ لأنه الذي لا ينبغي تركه، وأما غيره فقبحُه مُغْنٍ عن نفسه، فكأن القيد معدوم، والمنفي مطلق الضرب من غير اعتبار ثبوت التأديب بغير الضرب أو نفيه، واللام متعلقة بضربت، وينبغي أن يحمل على هذا الوجه قوله تعالى: ﴿وَلَمْ يُصِرُّواْ عَلَىٰ مَا فَعَلُواْ وَهُمْ يَعْلَمُونَ﴾ [آل عمران: ١٣٥] أي: لم يصروا عالمين، فالمعنى: إن عدم الإصرار متحقق البتة سواء كان مصاحباً للعلم بقبح المعصية، أو الجهل به، فليس القيد معتبراً بنفي ولا إثبات، وإما نص على نفي فرد من أفراد الإصرار وهو حال كونه مع العلم؛ لأن ترك الإصرار معه هو الترك المعتد به، فلذا تكلف السعد، وحمل عبارة الزمخشري على هذا الوجه، وبيّن بطلان حملها على باقي الوجوه فراجعه.

فإن قلت: قال السعد ما حاصله: إن ثبوت الأجر والجزاء لترك الإصرار مع الجهل هو الترك المعتدّ به، وهو خلاف ما تقدم؟

قلت: قد منعه السمرقندي[2]، ولا يخفى أن الأمر بالعكس كما لمح

---

(١) «مَنْ» في قوله: «فمَن نسب إليه..» شرطية وجواب الشرط «يقول» بحذف الفاء المقترن جواب الشرط بها، والتقدير: فيقول.. وحذف الفاء المقترنة بجواب الشرط سائغ عند جماعة من علماء العربية على حد قول الشاعر:

مَن يفعل الحسنات الله يشكرها   والشر بالشر عند الله سيان

أي: فالله يشكرها. ويجوز أن تكون (مَن) موصولة وحينئذٍ فالعبارة صحيحة بدون الفاء، والله أعلم.

(٢) لم أجد ترجمته.

إليه الزمخشري حيث قال: لأن الجهل قد يعذر صاحبه[١]، ثم إن السعد جعل هذا الوجه لاحقاً بالوجه الذي قبله؛ لأن القيد والمقيد هنا مشتركان في كونهما غير مثبتين كذلك، وإن كان الفرق بينهما ظاهر، وقد أشار رحمه الله إلى هذه الأقسام جميعاً عند الكلام على تفسير الآية المذكورة، وأما عكس هذا القسم فإنه يظهر بالمقايسة عليه ولا يقال: إن السعد تركه لذلك بل لما يأتي فلا بدَّ من إيضاحه فنقول:

الرابع: حيث يرجع النفي إلى القيد من غير اعتبار نفي الفعل المقيد أو إثباته، فمن ترك تأديب عبده بالضرب وكان لا يتأدب إلا به، يقول متأسفاً على فوات تأديبه: ما ضربته للتأديب، فنفى القيد؛ إذ معناه: ما أدَّبه بضرب ولا قرينة قائمة على إثبات الفعل وهو الضرب لغير التأديب ولا على نفيه بل سكت عنه، ولا يتم للمتكلم السكوت عنه إذ أراده إلا بذكر القيد، فلو حذفه انتفى الضرب نفياً مطلقاً، وهو خلاف مراده، وإلى إثبات هذا الوجه. قال بعض محققي الأصول: وعند الأكثر أن هذا الوجه لاحقٌ بالأول من الأربعة ولذا تركه السعد، فإن قامت قرينة عليه، فلا نزاع فيه، واللام فيه متعلقة بضربت أيضاً، ونظيره: ما ضربت جميع عبيدي، بمعنى: لم أضرب كل فرد منهم من غير نظر إلى أنه وقع الضرب على بعضهم أو لا، وهذا مراد من قال: إن رفع الإيجاب الكليّ والسلب عن البعض مع الإيجاب للبعض، وقد طال الكلام هنا؛ لأني لم أقف على تحقيق هذا البحث على هذا النمط في كتاب قط...[٢] غالباً في حرف من حرف الجر الزائد، فإنه لا يتعلق شيء كالباء في قوله تعالى: ﴿كَفَىٰ بِٱللَّهِ شَهِيدًا﴾[٣] [النساء: ٧٩].

وكـ «مِـن» فـي قـولـه تـعـالـى: ﴿هَلْ مِنْ خَٰلِقٍ غَيْرُ ٱللَّهِ..﴾[٤]

---

(١) عبارة الزمخشري في «الكشاف» (٤٦٤/١): لأنه قد يعذر من لا يعلم قبح القبيح.

(٢) بياض بالأصل.

(٣) قوله تعالى: ﴿مَّآ أَصَابَكَ مِنْ حَسَنَةٍ فَمِنَ ٱللَّهِ وَمَآ أَصَابَكَ مِن سَيِّئَةٍ فَمِن نَّفْسِكَ وَأَرْسَلْنَٰكَ لِلنَّاسِ رَسُولًا وَكَفَىٰ بِٱللَّهِ شَهِيدًا ﴿٧٩﴾﴾ [النساء: ٧٩].

(٤) قوله تعالى: ﴿يَٰٓأَيُّهَا ٱلنَّاسُ ٱذْكُرُوا۟ نِعْمَتَ ٱللَّهِ عَلَيْكُمْ هَلْ مِنْ خَٰلِقٍ غَيْرُ ٱللَّهِ يَرْزُقُكُم مِّنَ ٱلسَّمَآءِ وَٱلْأَرْضِ لَآ إِلَٰهَ إِلَّا هُوَ فَأَنَّىٰ تُؤْفَكُونَ ﴿٣﴾﴾ [فاطر: ٣].

[فاطر: ٣]، وذلك أن معنى التعلق الارتباط المعنوي، والأصل أن إعمالها قصرت عن الوصول إلى [الأسماء فأُعِينت][(١)] على ذلك، بحروف الجر، وإما دخل في الكلام تقوية له وتأكيداً أو لم يدخل للربط، نعم صح في اللام المقوية أن يقال: إنها متعلقة بالقليل المقوّي، ونحو: ﴿مُصَدِّقًا لِّمَا مَعَكُمْ﴾[(٢)] [البقرة: ٩١]، و﴿فَعَّالٌ لِّمَا يُرِيدُ. . .﴾ [البروج: ١٦]، و﴿إِن كُنتُمْ لِلرُّءْيَا تَعْبُرُونَ﴾[(٣)] [يوسف: ٤٣]؛ لأن التحقيق أنها ليست زائدة محضة لما يحصل في العامل من الضعيف الذي ينزل منزلة القاصر، ولا متعدية محضة لاطراد إسقاطها، فلها منزلة بين المنزلتين.

تنبيه: [معاني اللام الجارة]:

اللام الجارة تأتي لاثنين وعشرين معنى[(٤)]، منها: لام التأكيد وهي الزائدة، وهي أنواع، منها: لام التقوية، وهي المزيدة لتقوية عامل ضعيف، إما لتأخره، نحو: ﴿هُدًى وَرَحْمَةٌ لِّلَّذِينَ هُمْ لِرَبِّهِمْ يَرْهَبُونَ﴾[(٥)] [الأعراف: ١٥٤]، ونحو: ﴿إِن كُنتُمْ لِلرُّءْيَا تَعْبُرُونَ﴾ [يوسف: ٤٣] أو بكونه فرعاً في العمل، نحو: ﴿مُصَدِّقًا لِّمَا مَعَهُمْ. .﴾ [البقرة: ٩١]، و﴿فَعَّالٌ لِّمَا يُرِيدُ﴾ [البروج: ١٦]، ﴿نَزَّاعَةً لِّلشَّوَىٰ ﴿١٦﴾﴾ [المعارج: ١٦]، ونحو: «ضربي لزيد حسنٌ» و«أنا ضارب لعمرو»، وقد اجتمع التأخر والفرعية في قوله تعالى: ﴿وَكُنَّا لِحُكْمِهِمْ

---

(١) بين المعقوفتين لفظتان غامضتان لم أهتدِ لحلِّهما ثم وجدتُهُما في «مغني اللبيب» فللّه الحمد.

(٢) قوله تعالى: ﴿وَإِذَا قِيلَ لَهُمْ ءَامِنُوا بِمَآ أَنزَلَ ٱللَّهُ قَالُوا نُؤْمِنُ بِمَآ أُنزِلَ عَلَيْنَا وَيَكْفُرُونَ بِمَا وَرَآءَهُۥ وَهُوَ ٱلْحَقُّ مُصَدِّقًا لِّمَا مَعَهُمْ قُلْ فَلِمَ تَقْتُلُونَ أَنۢبِيَآءَ ٱللَّهِ مِن قَبْلُ إِن كُنتُم مُّؤْمِنِينَ ﴿٩١﴾﴾.

(٣) الآية بتمامها: ﴿وَقَالَ ٱلْمَلِكُ إِنِّىٓ أَرَىٰ سَبْعَ بَقَرَٰتٍ سِمَانٍ يَأْكُلُهُنَّ سَبْعٌ عِجَافٌ وَسَبْعَ سُنۢبُلَٰتٍ خُضْرٍ وَأُخَرَ يَابِسَٰتٍ يَٰٓأَيُّهَا ٱلْمَلَأُ أَفْتُونِى فِى رُءْيَٰىَ إِن كُنتُمْ لِلرُّءْيَا تَعْبُرُونَ ﴿٤٣﴾﴾.

(٤) «مغني اللبيب»، ص٢٧٤ ـ ٣٠٠.

(٥) الآية بتمامها: ﴿وَلَمَّا سَكَتَ عَن مُّوسَى ٱلْغَضَبُ أَخَذَ ٱلْأَلْوَاحَ وَفِى نُسْخَتِهَا هُدًى وَرَحْمَةٌ لِّلَّذِينَ هُمْ لِرَبِّهِمْ يَرْهَبُونَ ﴿١٥٤﴾﴾ [الأعراف: ١٥٤].

شَٰهِدِينَ﴾[1] [الأنبياء: ٧٨]. قال ابن مالك: ولا تزاد لام التقوية مع عامل يتعدى لاثنين؛ لأنها إن زيدت في مفعوليه فلا يتعدى لاثنين بحرف واحد، وإن زيدت في أحدهما لزم ترجيح من غير مرجِّح، وهذا الأخير ممنوع؛ لأنه إذا تقدم على العامل أحدهما دون الآخر، وزيدت اللام في المقدمة لم يلزم من ذلك[2]، وقد قال الفارسي في قراءة من قرأ: ﴿وَلِكُلٍّ وِجْهَةٌ هُوَ مُوَلِّيهَا..﴾ [البقرة: ١٤٨] بإضافة «كل» إنه من هذا، وأن المعنى: الله يولي كل ذي وجهة وجهته، والضمير في موليها على هذا للتولية، وإنما لم يجعل كَلاًّ والضمير مفعولين، ويستغنى عن حذف ذي ووجهته لئلا يتعدى العامل إلى الضمير وظاهره معاً، وقد دخلت اللام المقوية على أحد المفعولين مع تأخرهما في قول ليلى:

٥ ـ أَحَجَّاجُ لاَ تُعْطِي العُصَاةَ مُنَاهُمُ ... ولاَ اللَّهُ يُعْطِي لِلْعُصَاةِ مُنَاهَا[3]

وهو شاذ؛ لقوة العامل[4]، أو للاحتراز عن «لولا»؛ فإنها لا تعلق

---

(١) الآية بتمامها: ﴿وَدَاوُۥدَ وَسُلَيْمَٰنَ إِذْ يَحْكُمَانِ فِي ٱلْحَرْثِ إِذْ نَفَشَتْ فِيهِ غَنَمُ ٱلْقَوْمِ وَكُنَّا لِحُكْمِهِمْ شَٰهِدِينَ ۝٧٨﴾ [الأنبياء: ٧٨].

(٢) في هامش المخطوط: وإنما تزاد لام التقوية في غير عَلَم وحرف وجزاء وجهل، أما في اسم الفاعل المشتق من هذه الأفعال لتتقوى بالباء، فيجب زيادة الباء للتقوية في هذه الأفعال نفسها مع تقدمها على معمولها، نحو: «علمت بأن زيداً قائماً».

(٣) البيت لليلى الأخيلية بنت عبدالله تخاطب الحجاج بن يوسف، والبيت من «شواهد مغني اللبيب» (٣٩٨) ص٢٨٨، و«شرح شواهد المغني» للسيوطي (٣٥٢) (٢/٥٨٨)، و«الأمالي» للقالي (١/٨٦)، و«سمط اللآلي» ص٢٧٦ ـ ٢٧٨، و«همع الهوامع» (١١٢٠) (٢/٣٧٢)، و«شرح شواهد المغني» للدرة (٤٠٠) (٢/٣١٠)، وقبله:

أحجاج إن الله أعطاك غاية ... يقصر عنها من أراد مداها
أحجاج لا يُفلَلْ سلاحك إنما ... المنايا بكفّ الله حيث تراها

وبعده:

إذا هبط الحجاج أرضاً مريضةً ... تتبّع أقصى دائها وشفاها
شفاها من الداء العضال الذي بها ... غلام إذا هزَّ القناة سقاها

(٤) في الأصل في الهامش: تنبيه: اتفاق النحاة على أنه لا يتعدى الفعل بحرفين متماثلين مقيد بما إذا كان الاسمان اللذان تعدى إليهما من نوع، فلا يقال: جلست في الدار=

بشيء فيمَنْ قال: «لولاي ولولاك ولولاه» على قول سيبويه: لولا جارة للضمير فإنها أيضاً بمنزلة «لعل»، في أن ما بعدها مرفوع المحل بالابتداء، فإن لولا الامتناعية تستدعي جملتين كسائر أدوات العلوم، وزَعَم أبو الحسن[1] أن لولا غير جارة، وأن الضمير بعدها مرفوع، ولكنهم استعاروا ضمير الجر فكان ضمير الرفع كما عكسوا في قولهم: «ما أنت كأنت». وهذا كقوله في: «عساي» ويردهما أن نيابة ضمير عن ضمير يخالفهُ في الإعراب، إنما يثبت في الكلام في المنفصل، وإنما جاءت النيابة في المتصل بثلاثة شروط:

١ ـ كون المنوب عنه منفصلاً.

٢ ـ وتوافقهما في الإعراب.

٣ ـ وكون ذلك في الضرورة، كقوله:

٦ ـ ألاَّ يــجــاورَنــا إلاَّكِ دَيَّــارُ[2] . . . .

وخرّج عليه أبو الفتح[3] قوله:

= في الصحراء، أو يقال: جلست في الدار في اليوم، نعم لو صح كما يقال: جلست في البلد في الدار، فيبدل البعضُ من الكل، قاله الرضي عند قول ابن الحاجب: «مفضل باعتبار الأول على نفسه باعتبار غيره».

(١) في هامش الأصل: لعله سعيد بن مسعدة الأخفش. قلت: وهو أبو الحسن سعيد بن مسعدة (ـ٢١٠هـ) تلميذ سيبويه، وأحد علماء البصرة في الفقه والأدب.

(٢) البيت وصدرهُ:

[ومــا نُــبــالــي إذا مــا كــنــت جــارتَــنَــا]

وهو من «شواهد المغني» (٨١٠) ص٥٧٧، و«شرح شواهد المغني» للسيوطي (٦٨٠) (٨٤٤/٢، ٨٤٥)، و«الخزانة» (٤٠٥/٢)، قال السيوطي: لا يعرف قائله، و«شرح شواهد المغني» للدرة (٨٠٣)، ونقل السيوطي عن العيني قوله: أنشده الفراء ولم يعزه لأحد، والمبالاة بالشيء: الاكتراث به. ودَيّار بمعنى: أحد، وقوله: إلاك: فيه وقوع المتصل موقع المنفصل ضرورة.

(٣) أبو الفتح عثمان بن جني (ـ٣٩٢هـ) عالم بارع في اللغة والصرف، له: «الخصائص»، و«المنتصف»، و«المحتسب في علوم البلاغة».

٧ ـ نَحْنُ بِغَرْسِ الوَدِيِّ أَعْلَمُنَا مِنَّا بِرَكْضِ الْجِيَادِ فِي السَّدَفِ(١)

الوَدِيّ: صغار الفسيل، والفسيل: صغار النخل، والسَّدَف جمع سدفة يطلق على اخْتِلاط الظلمة والنور، ويقال: هو من الأضداد، فادعى أبو الفتح أن «نا» مرفوع مؤكِّد للضمير في «أعلم» وهو نائب عن «نحن»، فيتخلص من الجمع بين إضافة الفعل وكونه ضميراً في «أعلم»، وهو نائب عن «نحن»، فيتخلص من الجمع بين إضافة أفعل، وكونه بـ «مِنْ» إكمال الثلاثة الشروط [ح](٢) وهذا البيت أشكل على أبي علي فجعله من تخليط الأعراب، وللاحتراز مِن «لعلَّ» في لغة عُقَيل؛ لأنها بمنزلة الحرف الزائد، ألا ترى أن مجرورها في موضع رفع بالابتداء بدليل ارتفاع ما بعده بالخبرية قال:

٨ ـ لَعَلَّ أَبِي الْمِغْوَارِ مِنْكَ قَرِيبُ(٣) ....

---

(١) البيت من «شواهد المغني» (٨١١) ص٥٧٧، و«شرح شواهد المغني» للسيوطي (٦٨١) (٨٤٥/٢)، و«الخزانة» (٢٢٢/٩)، و«شرح شواهد المغني» للدرة (٨١٤)، و«شرح الأشموني مع حاشية الصبان» (٤٧/٣)، وبعده ـ كما في «شرح شواهد المغني» للسيوطي ـ:

يا لهف نفسي وكيف أطعنُهُ مستمسكاً واليدان في العُرُفِ
قد كنت أدركته وأدركني للصيد عِرفُ من معشرٍ عَنِفِ

والبيت لسعد القرقرة، وقيل: لقيس بن الحطيم. الوَدِيّ والسدف: شرحهما الشارح رحمه الله. والجياد: جمع جواد وهو الفرس.

(٢) الرمز بالحرف (ح) في اصطلاح الشارح رحمه الله يعني كلمة «حينئذٍ».

(٣) البيت من «شواهد مغني اللبيب» (٨٠٩) ص٥٧٦، وصدره:

[فقلت ادعُ أخرى وارفع الصوت جهرةً]

و«شرح شواهد المغني» للسيوطي (٤٥٢) (٦٩١/٢)، والبيت من قصيدة لكعب بن سعد الغنوي وقبله:

وداع دعا يا من يجيب إلى الهدى فلم يستجبه عند ذاك مجيبُ

وبعده:

يجبك كما قد كان يفعل أنه يجيب لأبواب العَلاَء طلوبُ

والبيت في «شرح شواهد ابن عقيل» للشيخ عبدالمنعم الجرجاوي وبهامشه «فتح الجليل بشرح شواهد ابن عقيل» ص١٣٩، و«شرح شواهد المغني» للدرة (١٠٤/٣)، والبيت استشهد به من النحاة، مَن قال إن الحرف «لعل» من حروف الجر فهو من الشواهد المشهورة المتداولة عند علماء النحو.

ولأنها لم تدخل لإيصال عامل إلى معموله بل لإفادة معنى التوقع، كما دخلت «ليت»؛ لإفادة التمني، ثم إنهم جروا بها منبهة على أن الأصل في الحروف المختصة بالاسم أن تعمل الإعراب المختص به كحروف الجر، ذكر ذلك ابن هشام[١]، قال صاحب «المنهل الصافي»[٢]: «لكن يبقى بيان وجه اختصاصهم «لعل» بذلك دون سائر أخواتها.

تنبيه: [هل للحروف الزائدة تعلُّق؟]:

(قيل وكذا) أي: كالزائد وما بعده (الكاف) أي: كاف التشبيه؛ فإنه لا يتعلق بشيء قاله الأخفش، وابن عصفور[٣] مستدلين بأنه إذا قيل: زيد كعمرو، فإن كان المتعلق أشبه، فهو متعدٍّ بنفسه لا بالجر، والحق أن جميع الحروف الجارة الواقعة في موضع الخبر ونحوه، تدل على الاستقرار، ولذا أشار المصنف رحمه الله إلى ضعف عدم تعلق كون فقط بقوله: (قيل و)لك الاحتراز عن (حاشا وعدا وخلا) فإنَّ الثلاثة عطف على «لولا»، على المكان، فإن القول بعدم تعلُّقِها هو الحق، وهذه الثلاثة حروف استثناء، فإذا خفضت لا يتعلق بشيء؛ فإنها لتنحية الفعل بما دخلت عليه، كما أن «إلا» كذلك، وذلك عكس معنى التعدية الذي هو إيصال معنى الفعل إلى الاسم.

قال ابن هشام: «لو صحَّ أن يقال: إنها متعلقة لصح ذلك في «إلا»،

---

(١) «المغني» ص٥٧٦.

(٢) اسم كتاب قال في «كشف الظنون» (١٨٨٤/٢): «المنهل الصافي في شرح الوافي في النحو» ولم يذكر مؤلف المتن ولا اسم الشارح لكنه في (١٩٩٧/٢) قال: «الوافي في النحو» لمحمد بن عثمان بن عمر البلخي (بدون ذكر وفاته) وشرحه محمد بن أبي بكر الدماميني (ت٨٣٨هـ)، لما سافر إلى الهند ورأى أن أهل كجرات مشغولون به فأهداه لملك الهند شهاب الدين أحمد، ألَّفه بجزيرة (مهابور) من الهند وسماه «المنهل الصافي» وألفه في مدة يسيرة أولها آخر رمضان سنة ٨٢٥هـ، وآخرها ذي الحجة من السنة. انتهى.

(٣) أبو الحسن علي بن مؤمن (ـ٦٦٣هـ) نحوي أندلسي، له: «الممتع في التصريف»، و«المقرن في النحو»، و«شرح الجُمَل» وغيرها.

وإنما يخفض بهن المستثنى، ولم ينصبه كالمستثنى بـ «إلاَّ» لئلا يزول الفرق بينهن أفعالاً وأحْرُفاً»[1].

(والمختار في «رُبَّ» أنها كذلك) أي: كالزائد، لا يتعلق بشيء في نحو: (رُبّ رجل صالح عندي أو لقيته)؛ لأن مجرورها مبتدأ في الأول مفعول في الثاني، ومبتدأ في الثالث، على حدّ: «زيداً ضربته» ويقدر الناصب به بعد المجرور، لا قبل الجار؛ لأن «رُبَّ» لها الصدر من بين حروف الجر، وإنما دخلت في المثالين لإفادة التكثير والتقليل، لا لتَعْدية عامل، هذا قول الرُّمَّاني[2]، وابن طاهر[3][4]، (وفاقاً لابن هشام وخلافاً للجمهور)؛ فإنهم قالوا: هي فيهما حرف جر معدٍّ. قال ابن هشام: «فإن قالوا إنها عدّت العامل وحينئذ فلا تصح نسبة الاستدلال لابن جني بقوله: (تمسُّكاً) بظهوره في قوله تعالى: ﴿فَلَمَّا رَءَاهُ مُسْتَقِرًّا عِندَهُۥ..﴾ [النمل: ٤٠][5]؛ لأن الآية من أمثلة الجار، كما في «المغني»، وإنما الخلاف في جواز ظهوره في الخبر وغيره لابن عطية، فقال: إن (مستقراً) في الآية هو المتعلَّق الذي يقدر في أمثاله قد ظهر، نقله عنه ابن هشام، ثم قال في «المغني»[6]: وربما ظهر المتعلَّقُ في الخبر في الضرورة كقوله:

---

(١) «المغني» ص٥٧٨، وفي المخطوط: «حروفاً» وتمَّ تصحيحه من «المغني».

(٢) الرماني أبو الحسن علي بن عيسى (ـ٣٨٤هـ) عالم في اللغة والنحو والبلاغة والتفسير، وضع كتباً كثيرة منها: «شرح كتاب سيبويه»، و«الألفاظ المتقاربة»، و«معاني الحروف والحدود»، وغيرها.

(٣) انظر: «مغني اللبيب». وابن طاهر: هو أبو بكر محمد بن أحمد بن طاهر الإشبيلي (ـ٥٨٠هـ) نحوي، بارع، درّس الكتاب، وله عليه تعليقات أخذ عنه ابن خروف.

(٤) في هامش المخطوط: ومجيئها للتكثير كقوله ﷺ: **«يا رب كاسية في الدنيا، عارية في الآخرة»**، وكذا مجيئها للتقليل كقولك: «رُبّ ولد لا والدَ له». انتهى.

(٥) الآية بتمامها: ﴿قَالَ ٱلَّذِى عِندَهُۥ عِلْمٌ مِّنَ ٱلْكِتَٰبِ أَنَا۠ ءَاتِيكَ بِهِۦ قَبْلَ أَن يَرْتَدَّ إِلَيْكَ طَرْفُكَ ۚ فَلَمَّا رَءَاهُ مُسْتَقِرًّا عِندَهُۥ قَالَ هَٰذَا مِن فَضْلِ رَبِّى لِيَبْلُوَنِىٓ ءَأَشْكُرُ أَمْ أَكْفُرُ ۖ وَمَن شَكَرَ فَإِنَّمَا يَشْكُرُ لِنَفْسِهِۦ ۖ وَمَن كَفَرَ فَإِنَّ رَبِّى غَنِىٌّ كَرِيمٌ ﴿٤٠﴾﴾ [النمل: ٤٠].

(٦) «المغني» ص٥٨٠ ـ ٥٨١.

٩ ـ لَكَ العِزُّ إنْ مَوْلاَكَ عَزَّ وإنْ يُهَنْ فَأَنْتَ لَدَى بُحْبُوحَةِ الْهُوْنِ كَائِنُ[١]

كتب في الحاشية: فيه لطف، يريد أنه ورَّى بمعنى آخر في قوله: (تمسكاً بمستقراً عنده) وهو أن ميل ابن جنّي إلى هذا القول لتمسُّكه في ذلك بدليل حاصل مستقر عنده يعني به الآية، لكن حكاية (مستقراً) بالنصب بخطه تدفع ذلك، ورُدَّ قول من استدل بالآية على جواز ظهور المتعلق العام (بأنه) أي: لفظ «مستقراً» (غير متحرك وليس) الظرف [ح][٢] (بمستَقر) بفتح القاف بخط المصنف رحمه الله، (وعن أبي البقاء[٣]: إن حذف) المتعلق (أولاً، ونقل ضميره) الذي فيه إلى الظرف فقيل ـ مثلاً ـ: «زيد عندك» (لم يجز) إظهارهُ بعد؛ لأنه قد صار أصلاً مرفوضاً، (وإن ذكر) المتَعلّق (أولاً فقيل) «زيد استقر عندك» لم ينتفع ذلك، قيل: (وهو غريب) القائل الاستغراب هو ابن هشام، لكن لم ينقل في «المغني» عن أبي البقاء إلا التأويل المذكور، وهو أن معنى (مستقراً) في الآية غير متحرك، وإنما نقل هذا التفصيل من شرح ابن يعيش، كتب في الحاشية ما حاصله: وجه الغرابة تفرُّدُهُ به (إما من المقياس فقريب) كسائر العوامل، نحو: ما أضمر عامله في نحو: ﴿وَإِنْ أَحَدٌ مِّنَ ٱلْمُشْرِكِينَ ٱسْتَجَارَكَ...﴾ [التوبة: ٦][٤].

المذكور خطأ؛ لأن يتعدى بنفسه ولاستيفائه معموله في المثال الأول، وإن قالوا: عدت محذوفاً تقديره «حصل» أو نحوه، كما صرح به جماعة،

---

(١) البيت من «شواهد المغني» (٨١٦) ص٥٨٢، و«الخزانة» (٨٧٧) (١٠/٤٥٣)، و«شرح شواهد المغني» للسيوطي (٦٨٥) (٢/٨٤٧)، ولم يسمّ قائله، وقيل: قائله خالد بن جعفر من قصيدة مرثية جيدة لكعب بن سعد الغنوي، رثى بها كعب أخاه شبيباً. و«أمالي القالي» (٢/١٤٨ ـ ١٥١)، و«شرح شواهد المغني» للدرة (٨١٩) (٤/٦٦). ويُهَنْ: بالبناء للمجهول، وبَحْبَحَ: تمكن، والهون: الذل والهوان.

(٢) الرمز بحرف الحاء قد مرَّ ذكر مدلولها.

(٣) عبدالله بن الحسين العكبري (ـ٦١٦هـ) عالم في اللغة والأدب والفرائض، عاش في بغداد، وألف كتباً منها: «شرح ديوان المتنبي»، و«شرح اللمع» لابن جني، و«إعراب القرآن».

(٤) الآية بتمامها: ﴿وَإِنْ أَحَدٌ مِّنَ ٱلْمُشْرِكِينَ ٱسْتَجَارَكَ فَأَجِرْهُ حَتَّىٰ يَسْمَعَ كَلَٰمَ ٱللَّهِ ثُمَّ أَبْلِغْهُ مَأْمَنَهُۥ ذَٰلِكَ بِأَنَّهُمْ قَوْمٌ لَّا يَعْلَمُونَ ۝٦﴾.

ففيه تقدير لما معنى الكلام مستغن عنه، ولم يلفظ به في وقت[1].

ثم المتعَلّق بصيغة اسم المفعول، إما متعلَّقٌ (عام) كاستقر، فالظرف اسمه مستقَر ـ بفتح القاف ـ في ذلك لأحد وجوه ثلاثة:

١ ـ (لاستقرار الضمير) المستتر والمتعلق.

٢ ـ (أو لاستقرار معنى الفعل) المقدر.

٣ ـ أو فيهما، ومعناه (فيه)، أي: في الظرف بدليل أنه يعمل عمل الفعل فهو بهذين الاعتبارين الغالب لفظ (استقر) مكانهُ مكانٌ لتقدير هذا الفعل، والظرف المستقر، (يجب على الأصح) صوابه على الصحيح؛ ليقابله الضعيف، وهو قول ابن جني، وابن عطية[2]، وأما الأصح فيقابله الصحيح، وليس قوله بصحيح، ويحتمل أنه جرد الفعل من الزيادة (في متعلقه) العام أن يقدر (ولا يظهر وموضوعه الصلة والصفة والحال والخبر)، والظرف الرافع للفاعل كما يأتي تحقيقه، (وعن أبي الفتح) عثمان بن جني (جواز إظهاره) أي: إظهار المتعلق العام، وفي هذا الإطلاق عن ابن جني نظر، فظاهر كلام «المغني» أنه لا يخالف إلا في الظرف الواقع خبراً فقط، ولفظه: «وفي شرح ابن يعيش: الظرف الواقع خبراً صرح ابن جني بجواز إظهاره»[3]. انتهى.

(وإما) متعلق (خاص) فالظرف اسمه (لَغْو) بفتح لام وسكون غين معجمة (قال نجم الأئمة) هو الرضي، قال السيوطي في طبقاته: يلقب نجم الأئمة، فرغ من تأليف شرحه[4] على الحاجبية سنة ٦٨٣هـ، ولم يؤلف عليها مثله، بل ولا في غالب كتب النحو مثله جمعاً وتحقيقاً، مات سنة

---

(١) «مغني اللبيب» ص٥٧٧.

(٢) عبدالحق بن غالب الغرناطي (ـ٥٤٢هـ) فقيه عالم بالأحكام والأحاديث، له تفسير في عشر مجلدات.

(٣) عبارة «المغني» ص٥٨٢: «وفي شرح ابن يعيش متعلق الظرف الواقع خبراً، صرح ابن جني بجواز إظهاره». انتهى.

(٤) «بغية الوعاة» للسيوطي (٥٦٧/١، ٥٦٨).

أربع أو ست وثمانين، ولم أقف على اسمه، انتهى ملخصاً، وسماه المجد الفيروزآبادي[(١)] في «البلغة»[(٢)] في آخرها أبو العباس أحمد بن محمد، قال: ومات سنة ٧٢٧هـ انتهى، واعلم أن نجم الأئمة من الألقاب المبتدعة، وأقبح منه: نجم الدين وبدر الدين وشمس الدين، ونحوها، لا سيّما إن أطلقت على مشهور بالعلم، أو بالابتداع، أو بأي عصيان، وقد بيّن ذلك ابن الحاج في المدخل[(٣)] وغيره، وهو واضح (يجب في متعلقه) أي: متعلق اللغو (أن يذكر ويشتهر هذا في الإطلاق بوجوب الحذف) لمتعلق اللغو (في مواضع) أربعة (بالاتفاق).

[مواضع متعلق اللغو]:

الأول: (منها) التركيب الذي حذف فيه متعلق النحو، ثم صار مثلاً، أو شبهه أوجب لذلك بقاؤه محذوفاً (نحو: «بالرفاء والبنين»)[(٤)]، بضم الراء وفتح وبعد الفاء ألف ممدودة، وزنه «فُعَال» ووهم الهروي[(٥)]، فَذَكَرَهُ في المعتل، ولم يذكره في المهموز، وهو الاتفاق والالتئام والبركة[(٦)]، وأصله مصدر والتقدير: أعرست بالرفاء والبنين. قال الزمخشري في (مستقصاه) مثاله يضرب في الدعاء للنكاح. انتهى. ولم يزد على ذلك.

واعلم أنه قد نهي عن هذا القول، قال في «النهاية»[(٧)]: كراهيته له؛

---

(١) محمد بن يعقوب الفيروزآبادي (٧٢٩ ـ ٨١٧هـ) عالم في اللغة، بارع، له: «القاموس»، «بصائر ذوي التمييز»، وغير ذلك.

(٢) اسمه «البلغة في تراجم أئمة النحاة واللغة».

(٣) ابن الحاج أبو عبدالله محمد بن محمد العبدري الفاسي المالكي (ت٧٣٧هـ) واسم كتابه: «مدخل الشرع الشريف على المذاهب الأربعة». «كشف الظنون» (١٦٤٣/٢).

(٤) انظر: «مجمع الأمثال» للميداني (١٠٦/١).

(٥) أحمد بن محمد بن عبدالرحمٰن الباشاني صاحب الغريبين أبو عبيد الهروي، عالم في اللغة، وله كتاب: «ولاة هراة» (ت٤٠١هـ)، «بغية الوعاة» (٣٧١/١).

(٦) وفي هامش «المغني» ص٥٨٢: الالتحام والاتفاق.

(٧) «النهاية في غريب الحديث والأثر» للإمام مجد الدين أبي السعادات المبارك بن محمد الجزري ابن الأثير (٥٥٤ ـ ٦٠٦هـ) وعبارة «النهاية» (٢٤٠/٢): (وهو من قولهم: =

لأنه من عادتهم، ولقد سنَّ فيه غيره، انتهى. وعند أبي داود[(١)] والترمذي[(٢)] من حديث أبي هريرة[(٣)] رضي الله عنه، كان إذا رفأ الإنسان إذا تزوج قال ﷺ: **«بارك الله لك، وبارك عليك، وجمع بينكما في خير»**[(٤)]، (ونحو: حينئذٍ والآن) كذا بخط المصنف، وفي «المغني» بغير واو عطف، يقال ذلك لمن ذكر أمراً قد تقادم عهده، وأصله: «كان[(٥)] ذلك حينئذ واسمع الآن [ذكره][(٦)]».

الثاني: (ومنها) الظرف (المضمر عامله المفسَّر) لكنّ هذا عند القليل، فلا معنى لقوله: (بالاتفاق)، نحو: «يوم الجمعة صمت فيه، وزيد مررت به»[(٧)] عند من أجازه مستدلاً بقراءة بعضهم: ﴿وَالظَّالِمِينَ أَعَدَّ لَهُمْ عَذَابًا أَلِيمًا﴾[(٨)] [الإنسان: ٣١]، والأكثرون يوجبون في ذلك إسقاط الجار، وأن يُرفع الاسم بالابتداء، أو ينصب بإضمار «جاوزت» أو نحوه، وبالوجهين قُرِئَ في الآية،

= رفأت الثوب رفأ ورفوته رفواً، وإنما نهى عنه كراهية؛ لأنه كان من عادتهم، ولهذا سنَّ في غيره).

(١) الإمام أبو داود سليمان بن الأشعث السِّجِسْتاني صاحب «السنن» (٢٠٢ ـ ٢٧٥هـ)، له: «السنن» المشهورة من الأمهات الست في الحديث، «تذكرة الحفّاظ) (٢/٥٩١ ـ ٥٩٣).

(٢) الإمام الحافظ محمد بن عيسى بن سورة السلمي صاحب «السنن» (ـ٢٧٩هـ)، له: «السنن» وهي إحدى الأمهات الست في الحديث. «تذكرة الحفّاظ» (٢/٦٣٣ ـ ٦٣٥).

(٣) أبو هريرة: الصحابي الجليل عبدالرحمٰن بن صخر، روى أحاديث كثيرة عن رسول الله ﷺ، ومناقبه كثيرة، وأخرج له أصحاب الكتب الستة وغيرها. «تذكرة الحفّاظ» (١/٣٢ ـ ٣٧).

(٤) الحديث رواه أحمد والنسائي (٦/١٢٨)، والدارمي (٢/١٣٤)، وابن ماجه (١٩٠٦)، و«شرح السنّة» للبغوي (٩/١٣٥)، والحديث في «صحيح الجامع» (٢/٣٣٣)، ولفظ ابن ماجه: أن عقيل بن أبي طالب تزوج امرأة من جُشَمَ فدخل عليه القوم فقالوا: بالرفاء والبنين، فقال: لا تَفْعَلوا ذلك، فإن رسول الله ﷺ نهى عن ذلك، قالوا: فما نقول؟ قال: قولوا: بارك الله... الحديث.

(٥) في هامش المخطوط: «كان تامة».

(٦) ما بين المعقوفتين لفظة «ذِكْرَهُ» لا توجد في «المغني» ص٥٨٢.

(٧) في «المغني» نفس الصفحة السابقة: «أيوم الجمعة صمت فيه، وبزيد مررت به؟».

(٨) الآية بتمامها: ﴿يُدْخِلُ مَن يَشَآءُ فِي رَحْمَتِهِۦ ۚ وَالظَّالِمِينَ أَعَدَّ لَهُمْ عَذَابًا أَلِيمًا ﴿٣١﴾﴾.

والنصب قراءة الجماعة، ويرجّحها العطف على الجملة الفعلية[1]، انتهى.

الثالث: (ومنها: القَسَم بغير الباء، نحو: «والله، وتالله، ولله لا يؤخر الأجل»[2])، ونحو: قوله:

١٠ ـ لِلّه يَبْقَى عَلَى الأَيَّامِ ذُو حِيَدٍ[3] ....

والتقدير: أقسمُ، ولام الجر مكسورة مع غير الضمير مفتوحة معه تختص بالقسم باسم الله، لا تستعمل إلا في التعجب، أي: في أمر عظيم

---

(١) قال الدسوقي في حاشية «المغني» (٢/٥٤٠): «والأكثرون يوجبون في ذلك إسقاط الجار، أي: لأن في بقائه توكيد الحرف بإعادته داخلاً عل ضمير ما دخل عليه المؤكَّد، وهو ممنوع عند الأكثر، قوله: «وبالوجهين قرئ في الآية» يريد قوله تعالى: ﴿يُدْخِلُ مَن يَشَآءُ فِى رَحْمَتِهِۦ وَٱلظَّٰلِمِينَ أَعَدَّ لَهُمْ عَذَابًا أَلِيمًۢا ﴿٣١﴾﴾.
الوجه الأول: رفع الظالمين، وهي قراءة شاذة.
والثاني: نصبه وهي قراءة السبعة، وقوله: (ويرجِّحها العطف على الجملة الفعلية)، أي: وهي قوله: ﴿يُدْخِلُ مَن يَشَآءُ فِى رَحْمَتِهِۦ﴾، قوله: (أي: ويعذِّب): إنما قدّره من جنس العذاب؛ لأنه مناسب للاستقبال بخلاف الإعداد، فإنه ليس مستقبلاً، وقوله: (أي: وعذب) إنما لم يقل: وأعدّ، مع أنه المفسّر؛ لأن «أعدّ» لا يتعدى إلا باللام لا بنفسه. انتهى كلام الدسوقي.

(٢) في المخطوط: «والله لا يؤخر..» بزيادة الألف قبل اللام من لفظ الجلالة وتمَّ تصحيحه من حاشية «المغني» ومن «المغني» مع حاشية الدسوقي.

(٣) تمام البيت:
[بِـمُـشْـمَـخِـرٍّ بِـهِ الـظَّـيَّـانُ والآسُ]
وينسب البيت لمالك بن خالد الخناعي وقيل: لغيره، والبيت من «شواهد المغني» (٣٨٨) ص٢٨٣، و«شرح شواهد المغني» للسيوطي (٢٤٣) (٢/٥٧٣)، و«شرح شواهد المغني» أيضاً للدرة (٣٨٩) (٢/٢٩٥)، و«لسان العرب» (ظين) ومادة (حيد)، و«جواهر الأدب» ص٧٢، و«همع الهوامع» (١١١١) (٢/٣٦٧)، و«شرح الأشموني مع حاشية الصبان» (٢/٢١٦). الحِيَد: جمع حيد، وهو العقدة في قرن الوعل. المشمخر: الجبل. الظيان والآس: نباتان جبليان زكيان.
في البيت شاهدان:
١ ـ مجيء اللام للقسم مع التعجب في (لله).
٢ ـ حذف «لا» النافية في جواب القسم وهذا سائغ قبل «يبقى» أي: (والله لا يبقى..).

يستحق أن يتعجب منه، فلا يقال: «بالله لقد قام زيد»، بل يستعمل في الأمور العظام، نحو: «لله لتبعثُنَّ»، قال ابن هشام: وتستعمل في التعجب المجرد عن القسم في النداء، نحو: «يا للماءِ»، و«يا للدواهي»[1]، إذا تعجبوا من كثرتهما، وقول امرئ القيس:

١١ - فَيَا لَكَ مِنْ لَيْلٍ كَأَنَّ نُجُومَهُ ... بِكُلِّ مُغَارِ الْفَتْلِ شُدَّتْ بِيَذْبُلِ[2]

وفي غير النداء كقولهم: «لله درّه فارساً» و«لله أنت» وقوله:

١٢ - شَبَابٌ وَشِيبٌ وَافْتِقَارٌ وثَرْوَةٌ ... فَلِلَّهِ هَذَا الدَّهرِ كَيفَ تَرَدَّدَا[3]

قال الرضي[4]: وقيل: إن اللام في ﴿لِإِيلَٰفِ قُرَيْشٍ﴾ [قريش: ١]،

---

(١) في «المغني» ص٢٨٤: كقولهم: «للماء ويا للعشب».

(٢) البيت من «شواهد المغني» (٣٨٩) ص٢٨٤، و«الخزانة» (١/٥٥٩)، و«شرح شواهد المغني» للسيوطي (٣٤٤) (٢/٥٧٤)، و«شرح شواهد المغني» للدرة (٣٩٠) (٢/٢٩٦)، والبيت لامرئ القيس في معلقته بشرح الزوزني، ص٣٠، والشطر الثاني من المعلقة بلفظ: [بأمراس كتّانٍ إلى صمِّ جندلِ].
الأمراس: جمع مرس وهو الحبل، وقد يكون المُرس جمع مرسة، وهو الحبل أيضاً، فتكون أمراس حينئذٍ جمع الجمع. والأصم: الصلب، وتأنيثه الصماء. والجندل: الصخر، والجمع: جنادل. ومغار الفتل: محكم الفتل، المراد منه الجبل. شدت: ربطت. يذبل: جبل بعينه. الشاهد فيه: قوله: «يا لك» حيث جاءت اللام الجارة للتعجب المجرد عن القسم.

(٣) البيت من «شواهد المغني» (٣٩٠) ص٢٨٤، و«شرح شواهد المغني» للسيوطي (٣٤٥) (٢/٥٧٥)، و«شرح شواهد المغني» للدرة (٣٩١) (٢/٢٩٧)، و«شرح الأشموني بحاشية الصبان» (٢/٢١٧)، والبيت من قصيدة للأعشى ميمون يمدح بها النبي ﷺ، وقد أتى إليه بمكة ليسلم فاعترضه بعض كفار قريش، فقال: إنه يحرم الربا فقال الأعشى: لا أرب لي فيه، قال: إنه يحرم الخمر، قال الأعشى: أرجع فأتزوّى منها عامي هذا ثم آتيه فأسلم، فرجع على هذا الأمل الكاذب فمات من عامه ولم يَعُدْ.
وقبله:
ولكن أرى الدهر الذي هو خائنٌ ... إذا أصلحت كفّاي عاد فأسدا
وبعده:
وما زلت أبغي المال إذ أنا يافِعٌ ... وليداً وكهلاً حين شبتُ وأمردا

(٤) «شرح الكافية» (٢/٣٢٩).

﴿لِلْفُقَرَاءِ الَّذِينَ أُحْصِرُوا فِي سَبِيلِ اللَّهِ..﴾[1] [البقرة: ٢٧٣] للتعجب، والأولى أن يقال: إنها للاختصاص، ولم يثبت لام التعجب إلا في القسم. انتهى.

قلت: إذا سلم أن اللام في الآيتين ليست للتعجب، فلا يمتنع مجيئها للتعجب في غير القسم لما تقدم[2]، وأما القسم بالباء فيجوز فيه ذكر الفعل، نحو: «أقسم بالله» وأما:

الرابع: (منها) الظرف (الرافع للفاعل) وسيأتي في الفصل الثالث تحقيق شرطه، (نحو: «في الدار زيد»)، فلا وجه لعَدِّهِ في ما نقض به كلام الرضي في مواضع وجوب حذف المتعلَّق الخاص، وهو ما اعتذر به المصنف في الحاشية من أنه ذكره؛ لاستقصاء مواضع الحذف، وليس بعذر إذ يجعل الاستقصاء بعده مع الأربعة التي يكون المتعلق فيها عاماً، أو متعلَّقَه عام إلا أنه يمكن أن يجاب على الإشكال الوارد على إطلاق الرضي[3] بأن يراد[4] بالمتعلق (المذكور) وهو الخاص الذي يجب ذكره عنده (ما هو ملاحظ ومراد) وإن لم يذكر فإنه يعدّ مذكوراً كما هو ملاحظ (في صور الإيراد) الثلاث (لما أفاد) التركيب فيها بخلاف معنى المتعلّق العام فليس بملاحظ بل قد تحوَّل إلى الظرف، فاستغنى الكلام عنه، ومن ثَمَّ أي: ومن هنا لم يعدّه البعض، أي: لم يعدّ البعض المتعلّق الخاص المراد

---

(١) تمام الآية: ﴿لَا يَسْأَلُونَ النَّاسَ إِلْحَافًا وَمَا تُنفِقُوا مِنْ خَيْرٍ فَإِنَّ اللَّهَ بِهِ عَلِيمٌ﴾. وإتماماً للفائدة ذكر العلاّمة السمين في «الدر المصون» (١/٦٥٣، ٦٥٤)، كلاماً مفصلاً عن اللام في «للفقراء» وذكر لها خمسة أوجه فيما تتعلق به، وردَّ أن تكون متعلقة بفعل تعجب وهو قول أبي البقاء، ورجّح تعلقها بفعل تقديره «أعطوا للفقراء» وهو قول مكي بعد لأي فارجع إليه.

(٢) كما في الشاهد السابق رقم (١٠).

(٣) في هامش المخطوط: تنبيه: لام الجحود لا تنصب الفعل بأن مضمرة وجوباً إلا إذا تقدمها كون منفي، نحو: «وما كان الله ليعذبهم..» والظرف متعلق بالخبر المحذوف، والتقدير؛ وما كان الله مريداً تعذيبهم. ولعله لا يجب حذفه كما هو وصفة كلام المصنف حيث لم يذكره.

(٤) في هامش المخطوط: أي بأنَّ الرضي.

الملاحظ حال حذفه في الصور الثلاث (من مواضع وجوب الحذف)؛ لأنه بإرادته كالمذكور (وسماه بعضهم مغنياً عن الخبر)؛ لأن الخبر هو الخاص المحذوف وجوباً، ولم ينتقل معناه إلى الظرف كما انتقل معنى العام إليه حتى صار هو الخبر، هذا ما أمكن من حلِّ عبارة المصنِّف رحمه الله، والله أعلم.

(ثم ألحق) خلافاً لأبي حيان[(١)]، أن المتعلِّق (الخاص) المحذوف وجوباً (في المواضع الأربعة) صوابه الثلاثة لما عرفت، إنما (يحذف للدليل وذلك) أي: حذف الخاص الدليل (في كلامهم ليس بالقليل، من ذلك قولهم: «مَن لي، أو مَن لك بكذا»، أي: مَن يضمن»)[(٢)] وعليه قوله تعالى: (﴿ٱلْحُرُّ بِٱلْحُرِّ..﴾[(٣)] [البقرة: ١٧٧] أي: الحر مقتول) بالحر، وكقوله تعالى: ﴿ٱلنَّفْسَ بِٱلنَّفْسِ﴾[(٤)] [المائدة: ٤٥] إلى آخرها، أي: النفس مقتولة بالنفس و)السِّن (مقلوعة) بالسن (و)الأنف (مجدوع) بالأنف (و)الأُذن (مصلومٌ) بالأذن، الصواب: مصلومة؛ لأن الأذن بضم فسكون، وبضمتين مؤنثة، والإسناد إلى ضمير مؤنث، وتأنيثه غير حقيقي يوجب تأنيث المسند، وسقط على المصنف رحمه الله، (مفقوءة) هي العين بالعين، وقد قدرها ابن

---

(١) أثير الدين محمد بن يوسف (ـ٧٤٥هـ) عالم أندلسي، من أشهر أئمة عصره في اللغة والنحو والحديث والتفسير، رحل إلى المشرق ومات بالقاهرة، له: «البحر المحيط في التفسير والتذييل والتكميل»، و«ارتشاف الضرب»، ونحوها في النحو.

(٢) في هامش المخطوط: وذلك كقوله:

مـن لـك بـالـمـهـذَّب الـنـدب الـذي ... لا يـجـد الـعـيـبُ إلـيـه مـدخـلا

وكقول أبي الطيب:

قـالـت وقـد رأت اصـطـبـاري مَـنْ بِـهِ ... وتـنـهّـدت فـأجـبـتُـهـا الـمُـتَـنَـهِّـدُ

أي: من فُتِنَ به. انتهى. وفي «شرح الديوان» لأبي البقاء (٣٢٨/١)، المعنى: يقول لما رأت تغيّر وجهي واصفراره، قالت: مَنْ بِهِ؟ أي مَن قتله؟ ...إلخ.

(٣) قوله تعالى: ﴿يَٰٓأَيُّهَا ٱلَّذِينَ ءَامَنُواْ كُتِبَ عَلَيْكُمُ ٱلْقِصَاصُ فِى ٱلْقَتْلَى ٱلْحُرُّ بِٱلْحُرِّ وَٱلْعَبْدُ بِٱلْعَبْدِ وَٱلْأُنثَىٰ بِٱلْأُنثَىٰ..﴾ الآية.

(٤) مـن الآيـة: ﴿وَكَتَبْنَا عَلَيْهِمْ فِيهَآ أَنَّ ٱلنَّفْسَ بِٱلنَّفْسِ وَٱلْعَيْنَ بِٱلْعَيْنِ وَٱلْأَنفَ بِٱلْأَنفِ..﴾ الآية.

هشام[1]، ولم يرتب المصنف المتعلقات كترتيب الآية، وما يحذف من هذا النوع للدليل، قوله تعالى: ﴿ٱلشَّمۡسُ وَٱلۡقَمَرُ بِحُسۡبَانٖ ۝٥﴾ [الرحمٰن: ٥] أي: يجريان (فإن قدر) في الآية الأولى على جهة التكلف أربع كلمات مصدران وما علاهما كل من المصدرين، مضاف إلى مفعوله، فقيل: (قَتْله) بفتح فسكون، أي: قتل الحرِّ (بقتله) أي: يقتل الحر بموحّدة بعدها فتح فسكون أيضاً، وقدر في الآية الثانية أربع كلمات أيضاً (قتلها) أي: قتل النفس (بقتلها) أي: بقتل النفس (ونحوها) وهو فقؤها بفقئِها وجدعُها بجدعِها، وصَلْمُها بصلْمِها، وقلعُها بقلعِها، وهو في الآية الثالثة، كلمة واحدة، وهي مصدر مضاف إلى قوله، فيقال: جَرْيُ[2] الشمس والقمر، وهذا التقدير أنك لا تعلم معنى المضاف الذي تقدره مع المبتدأ إلا بعد تمام الكلام وإنما حسُن الحذف أن يُعْلَم عنه موضع تقديره، نحو: ﴿وَسۡـَٔلِ ٱلۡقَرۡيَةَ﴾ [يوسف: ٨٢][3]، قال ابن هشام: «والمتعلّق (المقدر) عام، وهو كلمة خامسة في الآيتين الأوليين، وثانية في الثالثة، إذ التقدير: قتل الحر كائن، أو يكون بقتل الحر، كذا البواقي، وفيه لطف بالتلميح إلى ما عند أبي نعيم[4] من حديث خالد بن رافع[5] وهو مختلف في صحبته، وعند الأصبهاني[6] في ترغيبه من حديث مالك بن عمر المعافري مرسلاً، وعند البيهقي[7] في «السنن» من حديث مالك بن عبادة[8]، وفي «الشعب» من حديث ابن

---

(١) «مغني اللبيب» ص٥٨٦.

(٢) في «المغني» نفس الصفحة السابقة: «جريان».

(٣) تمام الآية: ﴿وَسۡـَٔلِ ٱلۡقَرۡيَةَ ٱلَّتِي كُنَّا فِيهَا وَٱلۡعِيرَ ٱلَّتِيٓ أَقۡبَلۡنَا فِيهَاۖ وَإِنَّا لَصَٰدِقُونَ ۝٨٢﴾.

(٤) أبو نعيم محدِّث العصر، أحمد بن عبدالله الأصبهاني (٣٣٦ ـ ٤٣٠هـ) له: «حلية الأولياء» وغيرها.

(٥) لم أجد له ترجمة.

(٦) الأصبهاني المحدث شيخ الإسلام إسماعيل بن محمد الأصبهاني (٤٥٧ ـ ٥٣٥) له: «الترغيب والترهيب»، «سير أعلام النبلاء» (٢٠/٨٠ ـ ٨٨).

(٧) البيهقي الإمام المحدِّث، أحمد بن الحسين شيخ خراسان (٣٨٤ ـ ٤٥٨هـ) له: «السنن»، و«دلائل النبوة» وغيرها. «تذكرة الحفّاظ» (٣/١١٣٢ ـ ١١٣٥).

(٨) سيأتي ذكره.

مسعود[1]، كلهم بلفظ: «لا يكثر همك، ما قدر يكن، وما ترزق يأتك»[2] ويكثر بالياء التحتية المفتوحة، مع ضم المثلثة في التمييز، وبالفوقية المضمومة مع كسر المثلثة، في الجامع الصغير، (ومنه) أي ومن حذف الخاص للدليل قوله تعالى: ﴿فَطَلِّقُوهُنَّ لِعِدَّتِهِنَّ..﴾[3] [الطلاق: ١]، العِدَّة: اسم لمجموع الأقراء، كما صرح به الزمخشري[4]، فيجب بالأمر أن يستقبل مجموع العدة بالطلاق، والمراد أن يطلقوهن في طهر لم يُجَامَعْنَ فيه، كما بيَّن ذلك ما عند الستة من حديث ابن عمر[5] فاللام للاستقبال، كقولك: أتيت لليلة بقيت من المحرم، أي: مستقبلاً لها، فلذا قال المصنف: (أي مستقبلات) لعدتهن، وهكذا فسّره جماعة من السلف، وعوّل عليه الزمخشري، قال ابن هشام: وردَّه أبو حيان توهماً منه أن الخاص لا

---

(١) عبدالله بن مسعود، صحابي جليل، صاحب رسول الله ﷺ وخادمه، وأحد السابقين (ـ١٩هـ). «تذكرة الحفاظ» (١/١٣ ـ ١٧).

(٢) الحديث في «الجامع الصغير» مع «فيض القدير» (٦٨٥٨) بلفظ: **«لا تكثر همك...»** بالتاء، ومالك بن عمر المعافري صوابه: «مالك بن عبادة الغافقي مصري» له صحبة. قال المناوي (٦/٤١٩): وكأن المصنف ـ أي السيوطي ـ ذهل عنه، أي: لم ينسبه إلى البيهقي في (القدر) واكتفى بنسبته إلى الشعب، ثم قال: قال العلائي: حديث غريب، فيه يحيى بن أيوب احتجّا به، وفيه مقال لجمع، ورمز له السيوطي بالضعف. قال الحافظ في «تهذيب التهذيب» (٤/٣٤٢): في يحيى بن أيوب عن أحمد: سيئ الحفظ، وقال ابن معين: صالح، وقال مرة: ثقة، وقال ابن سعد: منكر الحديث. وقال الدارقطني: في بعض حديثه اضطراب، وقال الإسماعيلي: لا يحتج به، وذكره العقيلي في «الضعفاء»، وقال الحافظ في «التقريب» (٢/٣٤٣): صدوق ربما أخطأ، ووثقه آخرون.

(٣) الآية بتمامها: ﴿يَٰٓأَيُّهَا ٱلنَّبِيُّ إِذَا طَلَّقْتُمُ ٱلنِّسَآءَ فَطَلِّقُوهُنَّ لِعِدَّتِهِنَّ وَأَحْصُوا۟ ٱلْعِدَّةَ وَٱتَّقُوا۟ ٱللَّهَ رَبَّكُمْ لَا تُخْرِجُوهُنَّ مِنۢ بُيُوتِهِنَّ وَلَا يَخْرُجْنَ إِلَّآ أَن يَأْتِينَ بِفَٰحِشَةٍ مُّبَيِّنَةٍ وَتِلْكَ حُدُودُ ٱللَّهِ وَمَن يَتَعَدَّ حُدُودَ ٱللَّهِ فَقَدْ ظَلَمَ نَفْسَهُۥ لَا تَدْرِى لَعَلَّ ٱللَّهَ يُحْدِثُ بَعْدَ ذَٰلِكَ أَمْرًا ۝١﴾.

(٤) «الكشاف» (٤/١١٧).

(٥) ابن عمر: هو الصحابي الجليل عبدالله بن عمر بن الخطاب، شهد الخندق وهو من أهل بيعة الرضوان (ت: ٦٥هـ) مناقبه كثيرة، توفي على إثر ضربة بسيف مسمومة من قِبَل الحجاج بن يوسف. «تذكرة الحفاظ» (١/٣٧ ـ ٤٢، والحديث الذي أشار إليه الشارح رحمه الله رواه البخاري (٤٩٥٣)، ومسلم (١٤٧١)، والموطأ (٢/٥٧٦).

يحذف، وقد بيّنا فساد شبهته[١]. انتهى. يعني: مثل اللام في قوله تعالى: ﴿لِدُلُوكِ..﴾[٢] [الإسراء: ٧٨]، وأن الأصل: استقبال عدتهن، أي: حاصلاً لاستقبال عدتهن، أي: حاصلات لاستقبال عدتهن[٣].

قلت: ويؤيد تأويل أبي حيان قراءة رسول الله ﷺ: «**فطلقوهن لقُبُل عدتهن**»[٤].

فائدة: قال الرضي: قيل: تجيء اللام بمعنى «في» وبمعنى «بعد» وبمعنى «قبل» في قوله تعالى: ﴿جَامِعُ ٱلنَّاسِ لِيَوْمٍ..﴾ [آل عمران: ٩][٥]، أي: في يوم وكتبته لثلاث خلون، أي: بعد ثلاث ولثلاث بقين، أي قبل ثلاث، والأولى بقاء الثلاثة على الاختصاص[٦]. (قيل): القائل ابن مالك، (ومنه) أي: وَمَنْ حَذْفِ الخاص للدليل قوله تعالى: ﴿قُل لَّا يَعْلَمُ مَن فِي ٱلسَّمَٰوَٰتِ وَٱلْأَرْضِ ٱلْغَيْبَ إِلَّا ٱللَّهُ..﴾[٧] [النمل: ٦٥]. قال ابن مالك: إن الظرف ليس متعلقاً بالاستقرار لاستلزامه، أما الجمع بين الحقيقة والمجاز فإن الظرفية المستفادة (مِن) «في» بالنسبة إلى غير الله تعالى حقيقة، وبالنسبة إلى الله تعالى مجازاً، وأما حمل قراءة السبعة على لغة مرجوحة أي: على إبدال الاستثناء المنقطع كما زعم الزمخشري فإنه زعم أن الاستثناء منقطع والمخلص من هذين المحذورين أن يقدر المتعلق خاصاً،

---

(١) «المغني» ص٥٨٥، ٥٨٦.

(٢) الآية بتمامها: ﴿أَقِمِ ٱلصَّلَوٰةَ لِدُلُوكِ ٱلشَّمْسِ إِلَىٰ غَسَقِ ٱلَّيْلِ وَقُرْءَانَ ٱلْفَجْرِ إِنَّ قُرْءَانَ ٱلْفَجْرِ كَانَ مَشْهُودًا ﴿٧٨﴾﴾ [الإسراء: ٧٨].

(٣) في هامش المخطوط: فقدر الوقت المستقبل بعد اللام ليفيد أن معناها ذلك، وقدر العام قبلها على الأصل تقدير المتعلق.

(٤) هو في «صحيح مسلم» (١٤٧١) من حديث ابن عمر وفيه: «قال الله عز وجل: ﴿**يا أيها النبي إذا طلقتم النساء فطلقوهنَّ في قُبُل** - بضمتين - **عدتهن** - أو **لقُبُل عدتهن**﴾. وانظر: «شرح السنّة» للبغوي (٩/٢٠٣) برقم (٢٣٥٨)، وفي هامش المخطوط: وسيجيء في التاريخ أن اللام تجيء بمعنى «قبل» ومعنى «بعد».

(٥) الآية بتمامها: ﴿رَبَّنَآ إِنَّكَ جَامِعُ ٱلنَّاسِ لِيَوْمٍ لَّا رَيْبَ فِيهِ إِنَّ ٱللَّهَ لَا يُخْلِفُ ٱلْمِيعَادَ﴾.

(٦) «شرح الكافية» (٢/٣٢٩).

(٧) تمام الآية: ﴿وَمَا يَشْعُرُونَ أَيَّانَ يُبْعَثُونَ﴾.

نحو: «يذكر»[1]. انتهى. فعرفت أنه: ما تكلف هذا التقدير (حذراً من جمع الحقيقة والمجاز والإبدال في)[2] الاستثناء (المنقطع الممتنع) الإبدال فيه (في) لغة أهل (الحجاز وأجيب) عن وقوعه: تقدر اللام تقدير العام بغير الوجهين المذكورين، والمجيب ابن هشام[3]، فقال: يمكن تقدير العام بغيرهما وهو الحكم (بفاعلية المستثنى ومفعولية الموصول) وهو: «مَن» (وإبدال الغيب منه) أي: من الموصول بدل اشتمال، والاستثناء مفرغ، والتقدير: لا يعلم غيب من في السماوات والأرض إلا الله. (قلت: لا يخفى البُعْد عن الصواب فيما ارتكبه المجيب) يعني: ابن هشام (والمجاب) عليه، يعني: ابن مالك (وارتكاب ذلك المحذور) وهو الجمع بين الحقيقة والمجاز أو الإبدال في الاستثناء المنقطع (أهون من هذا الارتكاب) البعيد عن الصواب (وقد مشى) مشى على الإبدال مع (الانقطاع في كشافه إمام الإعراب) الزمخشري وبيَّن وجهه فيه، ولا يظن به أن يفسّر كتاب الله بغير فصيح؛ لتقدمه في العربية وعدالته (وقال) بجواز (الجمع) بين الحقيقة والمجاز (جمع من الأجلّة) أي: أهل الأصول منهم، وجميع أهل الأصول ما عدا الحنفية والغزالي[4]، وأبي حنيفة[5] و[الغزالي][6]، وأبي الحسن البصري[7]، وإن وافق الحنفية البيانيون، فقد قال ابن أبي

---

(١) «شرح التسهيل» باب الاستثناء (٢٨٨/٢، ٢٨٩).

(٢) في هامش الأصل: المخطوط: وهو أن يراد باللفظ الواحد حقيقته ومجازه، كما في قولك: «رأيت الأسد» تريد الحيوان المفترس، والرجل الشجاع، ويكون هذا الاستعمال مجازاً عند البعض، وحقيقة ومجازاً بالاعتبارين عند البعض، وهو ما يظهر عند التحقيق، ويجري عليه أسلوب المحققين.

(٣) «المغني» ص٥٨٧.

(٤) محمد بن محمد الغزالي أبو حامد (٤٥٠ ـ ٥٠٥هـ) فقيه شافعي، له نحو (٢٠٠) مؤلف «الأعلام» (٢٢/٧).

(٥) أبو حنيفة النعمان بن ثابت التيمي (٨٠ ـ ١٥٠هـ) أحد الأئمة الأربعة الأعلام، الفقيه، المجتهد. «الأعلام» (٣٦/٨).

(٦) ما بين المعقوفتين تكرر في المخطوط ولعله سبق قلم، والله أعلم.

(٧) محمد بن علي الطيب أبو الحسين (ـ٤٣٦هـ) البصري، أحد أئمة المعتزلة، له مؤلفات.

الحديد[1] في «الفلك الدائر»: «ونعم ما قال: «إذا اختلف البيانيون والأصوليون، فالأصوليون أعرف لشدة تتبُّعهم الكتاب والسنّة اللذين هما أصل لا يُغْلَب المتمسك به». هذا معنى كلامه.

واحتجوا بـ «القلم أحد اللسانين»[2]، وغيره، دون (حذف ما ليس عليه واحد من الأدلة)، وهو الخاص الذي قدره ابن مالك (وههنا درر فرائد، وغرر فوائد) بالإضافة فيهما بخط المصنف، والفرائد جمع فريدة، وهي الجوهرة العظيمة، والدرر: جمع درة، وهي اللؤلؤة العظيمة، والفوائد: جمع فائدة، وهي ما يستفيده الإنسان من علم أو مال، والغُرَر: جمع غُرّة: وهو بياض في وجه الفرس استعير للواضح الظاهر من الفوائد، والإضافة فيهما بمعنى «مِنْ».

[متى يقدَّر العامل العام في الظرف؟]:

(الأولى: قال بعض الفضلاء) كتب في الحاشية: هو الفاضل اليمني قاله في حواشي «الكشاف» (إنما يقدر) المتعلَّق (العام إذا انتفت قرينة الخصوص، وإلاَّ) تنتفي (قدِّر الخاص؛ لأنه أفيد، نحو: زيد على الفرس[3]، وعمرو من العلماء؛ أي: راكب ومعدود) فإنه يقدر الخاص (وإن أمكن) تقدير العام (بتوجيه الإعراب و)اقتصارهم (على) تقدير (العام للاطراد) أي: للاطراد في جميع المواضع.

[تقدير العامل العام في الظرف]:

(الثانية: قال ابن هشام رحمه الله: (إذا قدر، المتعلَّق (الخاص) لظرف، نحو: زيد بالباب، أي: واقف (لم ينتقل) منه (إلى الظرف الضمير)

(١) عبدالحميد بن هبة الله بن أبي الحديد (٥٨٦ ـ ٦٥٦هـ) من أدباء عصره، معتزلي، وكتابه الذي أشار إليه الشارح «الفلك الدائر على المثل السائر» مطبوع، «الأعلام» (٢٨٩/٣).

(٢) «شرح التسهيل» لابن مالك (٢٨٩/٢، و«مجمع الأمثال» للميداني (٧٦/٢)، وفيه زيادة القلم أحد الكاتبين»، و«مغني اللبيب» ص٥٨٧.

(٣) بعد هذه الجملة في نسخة الشرح المخطوط: «أي راكب» ثم ضرب عليه بخط.

لما مرَّ أن الخاص المحذوف ملاحظ ومراد، فكأنه مذكور بضميره [وح][1] فلا يكون له، أي: الظرف (محل) من الإعراب، ولا يكون له (عمل بالاتفاق) بل العامل الخاص المقدر المحل له، وسيأتي قريباً ما ينقض الاتفاق (وفي) المتعلَّق (العام خلاف سيأتي) في الفصل الثاني، هل الظرف الخبر - مثلاً - محله الرفع؟ أم الخبر - مثلاً - المتعلَّق العام، فلا محل للظرف؟، وفي الفصل الثالث، هل العامل الظرف؟ أم العامل المتعلَّق العام؛ قيل: (فلا يسمى) ما قدر متعلقه خاصاً (مستقراً)؛ لأنه لم يستقر فيه الضمير، ولا معنى الفعل، ولا قدر متعلقه في الغالب لفظ: «استقر»، كالظرف الذي متعلقه عام (الرافع للظاهر)؛ فإنه لا يسمى مستقراً؛ لأنه لما رفع الظاهر لم يستقر فيه ضمير نسب هذا القول في الحاشية لابن مالك، وفيه أن الظرف الذي متعلَّقُه عام إذا رفع الظاهر فإنه يقدر متعلَّقُه في الغالب لفظ: «استقر»، يسمى مستقراً لذلك، وأيضاً فإنه لا يرفع الظاهر إلا وقد استقر فيه معنى الفعل عند من يقول: الظرف هو العامل لا المتعلَّق العام يسمَّى مستقراً لذلك أيضاً، ولهذا قال المصنف: (قلت): الظرف إذا قدر متعلَّقُه خاصاً، فلا يسمَّى مستقرّاً لما مرَّ، وأما كون الرافع للظاهر لا يسمى مستقرّاً فإن ما هو إلا (بناءً على تعليل التسمية باستقرار الضمير) فيه، وأما إذا عللت التسمية بالأمرين الآخرين فإنه يسمَّى مستقراً، (ومقتضى كلام سيد المحققين) الشريف[2]، كتب في الحاشية حكاه عنه ابن علان، وهو: (إن المستقر ما استقر معنى عامله فيه لفهمه منه عاماً) كان (أو خاصاً فلا يخرج) بتقدير الخاص (عن الاستقرار) فإذا استقر معنى المتعلَّق الخاص في الظرف عمل، فكيف نقل ابن هشام فيما من الاتفاق على أنه لا عمل له، ولا محل، (ولعل الأحسن أن يقال: إنْ أمكن تقدير) المتعلّق (العام منه) أي:

---

(١) قد تقدم مراد أن اصطلاح الشارح رحمه الله في الرمز بالحرف (ح) أنه يرمز إلى لفظة: «حينئذ».

(٢) علي بن محمد بن علي (٧٤٠ - ٨١٦هـ) الشريف الجرجاني، من كبار علماء البلاغة والعربية في عصره، له نحو خمسين مصنفاً منها: «التعريفات»، وهو منافس ومعاصر للتفتازاني. «الأعلام» (٥/٧).

مع المتعلّق الخاص كما ذكر من الأمثلة السابقة، هذا قلت بناء على تعليل التسمية، فإن متعلَّقه في الغالب لفظ: استقر.

[رأي التفتازاني في الكون المقدر من «كان» التامة]:

(الثالثة: قال) العلامة سعد الدين (التفتازاني) رحمه الله في حواشي «الكشاف»، قال المصنف رحمه الله نقل عنه الشمني[1] وابن علان (الكون المقدر) في قولنا: زيد في الدار، أي كائنٌ، مشتق (من) «كان» (التامة) وهذه العبارة إنما يصح حملها على المذهب الكوفي، وهو: أن الأصل الفعل (و)هذا (الظرف لغو بالنسبة إليه) أي: إلى الكون المقدّر لا بالنسبة إلى الاستقرار والثبوت، ونحوهما من سائر المتعلقات العامة، وفيه أن ابن الحاجب نص أنَّ «كان» العامة بمعنى ثبت، ولا شك أنَّ الظرف بالنسبة إلى الثبوت مستقر، وأنه لا يقدر الكون من التامة، بل قدّر من الناقصة (وإلا كان) الظرف (في محل الخبر) للناقصة، والظرف الواقع خبراً مقدراً بجملة، أو مفرد مقدر، له كون آخر من الناقصة أيضاً (فيتسلسل)، لكن يلزمه من هذا مخالفة ما مرَّ من أنَّ الحق جواز تعلق الظرف بالناقص ما عدا (ليس).

[تنبيه]: [في محل تقدير المتعلَّق من قَبْل الظرف]:

(محل تقديره) أي: تقدير المتعلَّق، سواء كان عاماً أو خاصاً (قَبْل الظرف)؛ لأنه عامل فيه (كسائر العوامل ما لم يكن) الظرف خبراً لمبتدأ (في نحو: في الدار زيد) فيترجح (تأخيره) أي: تأخير تقدير المتعلَّق، فيقدر بعد «زيد»، وهذا مبني على أنَّ المتعلَّق المحذوف هو الخبر، وأصل الخبر أن يؤخر عن المبتدأ، ذكر ذلك في «المغني»[2]، أو يكن الظرف خبراً في غير جملة مصدرة بـ «إنَّ»، نحو: (إن في الدار زيداً، فيتعين) تأخيره في التقدير، وهذا أيضاً مبني على أن المتعلّق المحذوف هو مرفوع «إنَّ» فيقدر

---

(١) أحمد بن محمد الشمني (٨٠١ ـ ٨٧٢هـ) الإسكندري أبو العباس، محدث، مفسّر نحوي، من كتبه: «شرح المغني» لابن هشام وغيره. «الأعلام» (١/٢٣٠).

(٢) «المغني» ص٥٨٧.

بعد «زيداً»؛ لأن مرفوعها لا يليها ذكر ذلك في «المغني»[1] أما عند مَن يرى أن خبر المبتدأ، أو مرفوع «إنَّ» هو الظرف، فلا يرى ذلك على تأخيره في المثالين.

[اعتراض على قول ابن هشام]:

قلت: فيما قاله ابن هشام نظر من وجوه أربعة:

الأول: أن الظرف في المثالين متقدم على المبتدأ وعلى اسم «إن»، وتقدمه على المبتدأ، ومنصوب «إنّ» دليل على تقدم عامله معه، إذ الظرف من توابع المتعلَّق.

الثاني: أن الخبر وإن كان أصله التأخير (فقد يترجح) تقدمه على المبتدأ، وعلى اسم «إنّ» تارة، وقد (يتعين) أيضاً (تقدمه تارة أخرى للمقتضي كأين زيد)، حيث كان الظرف وهو «أَين» خبراً متضمناً لما له صدر الكلام، وهو الاستفهام فإنه يتعين تقديمه على المبتدأ، ولابن هشام أن يقول: الخبر متعلق «أين» ويقدره مؤخراً لما يقول: (إن على التمرة مثلُها زبداً)، حيث اتصل باسم «إنَّ» ضمير يرجع إلى جزء الخبر، وهو المجرور هنا، فإنه يتعين تقدم الخبر حتى لا يلزم الإضمار قبل الذكر، ولو لم يلزم الإضمار قبل الذكر فلا يتعين تقديمه، نحو: «إن على الله عبده متوكل»، وللرضي بحث في أنه غير مجمع على تعين تقديم الخبر مع لزوم الإضمار قبل الذكر، فيمكن أن يكون مثالاً لترجح تقدّم المبتدأ و«أين زيد» مثال لتعيّنه.

الوجه الثالث: (أن يلزم الفَصْل بينهما) أي: بين الظرف ومتعلَّقه (بالأجنبي)، وإذا كان من متعلقات «أيّ» الذي هو المبتدأ؛ فإنه إذا كان الظرف متعلقاً في الخبر لم يجز الفصل بينهما بالمبتدأ، وإذا كان من متعلقات المبتدأ لم يجز الفصل بينهما بالخبر.

---

(١) المصدر نفسه، ص٥٨٧.

الوجه الرابع: قوله: (وأيضاً فليس المقدر كالملفوظ)؛ فإنه يتسامح في المقدّر ما لا يتسامح في الملفوظ فقد جوّز الرضي[1] في «كم رجلاً ضربته» تقدير الفعل الناصب للاسم قبل «كم» مع استحقاقها الصدارة نظراً إلى كونه محذوفاً فهو كالمعدوم.

تنبيه: اعلم أن ما ذكره من محلّ تقدير المتعلَّق هو الأصل سواء كان المتعلَّق محذوفاً أو مذكوراً، وقد يعرض ما يترجح به تقديم الظرف على المتعلَّق المذكور، كإفادة الاختصاص، كقولك: «بزيد مررت» جواباً لمن اعتقد أنك مررت بإنسان وأنه غير زيد، وكذلك: «يوم الجمعة سرت، وفي المسجد صليت»، جواباً لمن اعتقد أنك سرت في يوم غير الجمعة، وصليت في مكان غير المسجد، وكالتقديم للسجع أو الاهتمام. ومثلها قوله تعالى: ﴿ثُمَّ فِي سِلْسِلَةٍ ذَرْعُهَا سَبْعُونَ ذِرَاعًا فَاسْلُكُوهُ ﴿٣٢﴾﴾ [الحاقة: ٣٢]، وقوله تعالى: ﴿وَإِنَّ عَلَيْكُمْ لَحَافِظِينَ ﴿١٠﴾﴾ [الانفطار: ١٠]، ومن شواهد الاهتمام قوله تعالى: ﴿وَلَمْ يَكُن لَّهُۥ كُفُوًا أَحَدٌۢ ﴿٤﴾﴾ [الإخلاص: ٤]. قال الزمخشري: فإن قلت: الكلام العربي الفصيح أن يؤخر الظرف الذي هو

(١) في هامش المخطوط: لكن سأل الشيخ أبو الفتح ابن جني أبا الطيب عن فصله بين المبتدأ ومتعلقه بالخبر في قوله:

وفاؤكما كالربع أشجاه طاسمُهْ ... بأن تُسعدا والدمع أشفاه ساجمُهْ

فإن قوله: «وفاؤكما» مبتدأ وخبره «كالربع» وقوله: «بأن تسعدا» متعلق بالمبتدأ؛ لأن المعنى: وفاؤكما بالإسعاد كالربع. فأجاب عنه بنظائر أوردها من كلام العرب، ومثله قول ابن الفارض:

نسبٌ أقرب في شرع الهوى ... بيننا من نسب في أَبَوي

فإن: نسب مبتدأ، وبيننا صفته، وأقرب: خبره. قال البوريني: الحق أن كل ذلك للضرورة في الشعر كما قاله هو وسنشير إلى ذلك في آخر الشرح. قال محقق هذه الرسالة عفا الله عنه: قول المتنبي: «وفاؤكما كالربع» إلخ. قد تعرض له أبو البقاء العكبري في شرحه لديوان المتنبي فقال: وفاؤكما: مبتدأ وكالربع خبره والمبتدأ والخبر يؤذنان بتمام الكلام، ولا يجوز أن تتعلق الباء بالوفاء، ولكنها تتعلق بفعل يدل عليه الكلام، وقصة أبي الفتح مع المتنبي حين سأله: هل يصح أن تخبر عن اسم قبل تمامه، وقد بقيت منه بقية.. القصة. مفصلة، ذكرها أبو البقاء في «شرح الديوان» (٢١٨/٣، ٢١٩) فارجع إليه.

لغو غير مستقر، ولا يقدم، وقد نص سيبويه في كتابه على ذلك فما باله تقدم في أفصح كلام وأعربه؟

قلت: هذا الكلام إنما سيق لنفي المكافأة عن ذات الباريء سبحانه، وهذا المعنى مَصَبُّهُ ومركزه هو وهذا الظرف، فكان لذلك أهم شيء وأعناه وأحقُّه بالتقدم وأحراه[١]. انتهى. وقد يكون تقديم الظرف للتبرك أو موافقة كلام السامع، أو ضرورة الشعر، أو غيرها، وذلك مبسوط في المعاني.

❋ ❋ ❋

❋ (الفصل الثاني):
[حكم الظرف حكم الجملة الخبرية]

حكمه، أي: حكم الظرف (حكم الجملة الخبرية) هذه عبارة ابن هشام[٢]، وظاهرها أن الظرف ليس من الجمل، وإنما تجري عليه أحكامها؛ لأن الظرف يكون متعلَّقُه فعلاً مذكوراً، أو مقدراً، فيكون جملة، ويكون متعلَّقُه مشتقاً ومذكوراً، فإذا كان بعض الظرف جملة فليس كله بجملة مقدراً، فلا يكون جملة حكم الجملة في وقوعه بعد الأسماء، فإن الجمل بعد الأسماء في الغالب يكون أحد الأربعة[٣].

[أربعة أوجه للجمل بعد الأسماء]:

الأول: الصفة بعد النكرة المحضة، نحو قوله تعالى: ﴿حَتَّىٰ تُنَزِّلَ عَلَيْنَا كِتَٰبًا نَّقْرَؤُهُۥ..﴾[٤] [الإسراء: ٩٣].

والثاني: الحال بعد المعرفة المحضة، نحو: ﴿وَلَا تَمْنُن تَسْتَكْثِرُ ۝٦﴾ [المدثر: ٦].

---

(١) «الكشاف» (٤/٢٩٩).

(٢) «المغني» ص٥٧٨.

(٣) في نسخة الأصل المخطوط هكذا في العبارة اضطراب.

(٤) تمام الآية: ﴿قُلْ سُبْحَانَ رَبِّي هَلْ كُنتُ إِلَّا بَشَرًا رَّسُولًا﴾.

والثالث: الصلة بعد الموصول[1]، نحو: ﴿مَن يَعْمَلْ سُوٓءًا يُجْزَ بِهِۦ . .﴾ [النساء: ١٢٣].

والرابع: المبتدأ بعد الخبر[2]، نحو: ﴿ٱللَّهُ ٱلَّذِى خَلَقَ ٱلسَّمَٰوَٰتِ وَٱلْأَرْضَ﴾ [السجدة: ٤].

يعني بهذه الصفة والحال بعد المعرف الجنسية[3]، كما أن الحمل يحتمل ذلك، نحو: ﴿وَءَايَةٌ لَّهُمُ ٱلَّيْلُ نَسْلَخُ مِنْهُ ٱلنَّهَارَ . .﴾[4] [يس: ٣٧]، فإن المعرَّف الجنسي يقرب في المعنى من النكرة، وكذا بعد النكرة المحضة، نحو: ﴿وَهَٰذَا ذِكْرٌ مُّبَارَكٌ أَنزَلْنَٰهُ . .﴾[5] [الأنبياء: ٥٠] ويضعف الحال وجهان:

الأول: أن الإشارة إليه لم تقع حالة الإنزال.

الثاني: اقتضاؤه تقييد البركة بحالة الإنزال، واحترز بقيد الخبرية عن نحو: «هذا عبدٌ، أو عبدي بعتكه» يريد بالجملة إنشاء البيع؛ فإنّ المثالين مستأنفة؛ لأن الإنشاء لا يكون نعتاً ولا حالاً ولا صلةً؛ وإنما يكون خبراً

---

(١) هكذا في المخطوط وهو وهم من الشارح رحمه الله في نقله من «المغني» ص٥٦٠، ٥٦١، والصواب كما في «المغني»: «والثالث وهو المحتمل لهما بعد النكرة: «وهذا ذكر مبارك» . . . إلخ.

(٢) وهم آخر من الشارح رحمه الله في الفقرة الرابعة في نقله من «المغني» والصواب ـ كما في «المغني» ـ: «والرابع: وهو المحتمل لهما بعد المعرفة: «كمثل الحمار يحمل أسفاراً . .» إلخ. انظر: «المغني» ص٥٦٠، ٥٦١.

(٣) سبق التنبيه على الوهم في نقل الشارح من «المغني».

(٤) تمام الآية: ﴿فَإِذَا هُم مُّظْلِمُونَ﴾. والاستشهاد بهذه الآية صحيح للوجه الرابع كما في «المغني».

(٥) هما آيتان: الأولى: في سورة [الأنعام: ١٥٥]، وتمامها: ﴿وَهَٰذَا كِتَٰبٌ أَنزَلْنَٰهُ مُبَارَكٌ﴾، والثانية: في [الأنبياء: ٥٠]، وتمامها: ﴿أَفَأَنتُمْ لَهُۥ مُنكِرُونَ﴾. والاستشهاد بالآيتين تابع للوجه الثالث وهو «المحتمل لهما بعد النكرة» كما في «المغني».

تنبيه: ينبغي الرجوع إلى كلام ابن هشام في هذه الأوجه الأربعة وما أورد لها من شواهد قرآنية ومن الشعر في ص٥٦٠، ٥٦١.

بعد خبر[1]، فلا يتردد الإنشاء بين الأربعة، وإنما يصح أن يكون خبراً ثانياً في المثالين، قال ابن هشام[2]: إلا عند مَن منع تعدُّد الخبر مطلقاً، وهو اختيار ابن عصفور ومَن منع تعدُّده مختلفاً بالإفراد والجملة وهو أبو علي وعند مَن منع وقوع الإنشاء خبراً، وهم طائفة من الكوفيين بمعنى، ومن الجمل ما يحتمل الإنشائية والخبرية، فيختلف الحكم باختلاف التقدير، نحو قوله تعالى: ﴿قَالَ رَجُلَانِ مِنَ ٱلَّذِينَ يَخَافُونَ أَنْعَمَ ٱللَّهُ عَلَيْهِمَا..﴾[3] [المائدة: ٢٣]؛ فإن جملة: «أنعم الله عليهما» تحتمل الدعاء فتكون [معترضة][4]، وتحتمل الإخبار فتكون صفة ثانية، ويضعف من جهة المعنى أن تكون حالها، ولا يضعف من جهة الصناعة للوصف بالظرف. انتهى.

تنبيه: اعلم أن قوله: حكمه حكم الجملة الخبرية، لا يدل على أن الجمل الخبرية لا تقع بعد الأسماء إلا وهي أحد الأربعة كما يتوهمه بعض المعربين، وقد بسط ذلك ابن هشام[5]، فقال ما حاصله:

[تفصيل في ضابط الجمل بعد النكرات وبعد المعارف]:

يقول المعربون على سبيل التقريب: الجمل بعد النكرات صفات، وبعد المعارف أحوال، بل ذلك غالب، وشرح المسألة مستوفاة أن يقال: إن الجملة الخَبَرية التي لم يستلزمها ما قبلها إن كانت مرتبطة بنكرة محضة فهي صفة لها، أو بمعرفة محضة فهي حال منها، أو بغير المحض منهما فهي محتملة لهما، وكل ذلك بشرط وجود المقتضي وانتفاء المانع، وقد مرت أمثلة للجميع، وقد اشتمل هذا الضابط على قيود:

أحدها: كون الجملة خبرية، وقد تقدم ما خرج به من نحو: «هذا عبد أو عبدي بعتك».

---

(١) في المخطوط: «خبر بعد خبر».

(٢) «المغني» ص٥٦٢.

(٣) تمام الآية: ﴿ٱدْخُلُواْ عَلَيْهِمُ ٱلْبَابَ فَإِذَا دَخَلْتُمُوهُ فَإِنَّكُمْ غَٰلِبُونَ﴾.

(٤) ما بين المعقوفتين بياض في الأصل وقد أثبتناه من «المغني» ص٥٦٠.

(٥) «المغني» ص٥٦٠.

الثاني: التي لم يستلزمها ما قبلها بل تكون صالحة للاستغناء عنها، وخرج بذلك جملة الصلة وجملة الخبر، والجملة المحكية بالقول؛ فإن معقولية القول متوقفة عليها، وأشباه ذلك.

القيد الثالث: وجود المقتضي، وخرج به، نحو: «فعلُوه» في قوله تعالى: ﴿وَكُلُّ شَيْءٍ فَعَلُوهُ فِي الزُّبُرِ ۝٥٢﴾ [القمر: ٥٢]، غاية صفته لكل، أو لشيء، ولا يصح أن يكون حالاً من «كل» مع جواز الوجهين في نحو: «أكرم كل رجل جاءك»؛ لعدم ما يعمل في الحال ولا يكون خبراً؛ لأنهم لم يفعلوا كل شيء.

القيد الرابع: انتفاء المانع، والمانع أربعة أنواع:

أحدها: ما يمنع حالية متعينة لولا وجوده، ويتعين [ح][(١)] الاستئناف، نحو: «زارني زيد سأكافئه»، أو «لن أنسى له ذلك»؛ فإن الجملة بعد المعرفة المحضة حال، لكن السين، و«لن» مانعان؛ لأن الحالية لا تصدر بدليل استقبال.

الثاني: ما يمنع وصفية كانت متعينة لولا وجود مانع، ويمتنع فيه الاستئناف؛ لأن المعنى على تقييد المتقدم فيتعين الحالية بعد أن كانت ممتنعة، وذلك نحو: ﴿وَعَسَىٰٓ أَن تَكْرَهُوا۟ شَيْـًٔا وَهُوَ خَيْرٌ لَّكُمْ﴾[(٢)] [البقرة: ٢١٦]، والمانع الواو؛ فإنها لا تعترض بين الموصوف وصفته خلافاً للزمخشري ومن وافقه.

الثالث: ما يمنعهما معاً، نحو: ﴿وَحِفْظًا مِّن كُلِّ شَيْطَٰنٍ مَّارِدٍ ۝٧ لَّا يَسَّمَّعُونَ﴾ [الصافات: ٧، ٨]؛ فإنه قد يتبادر إلى الذهن أن جملة: «لا يَسَّمَّعون» صفة لكل شيطان مارد، أو حال منه، وكلاهما باطل؛ إذ لا معنى للحفظ من شيطان لا يسمَّع، وإنما هي استئناف نحوي، ولا يكون استئنافاً بيانياً لفساد المعنى أيضاً، وفي الآية توجيهان آخران ردهما صاحب «المغني»[(٣)].

الرابع: ما يمنع أحدهما دون الآخر، ولولا المانع لكانا جائزين، نحو: ما جاءني أحد إلا قال خيراً؛ فإن جملة القول كانت قبل وجود «إلاَّ»

---

(١) قد مرَّ ذكر ما يدل عليه الرمز بالحاء.

(٢) تمام الآية: ﴿وَعَسَىٰٓ أَن تُحِبُّوا۟ شَيْـًٔا وَهُوَ شَرٌّ لَّكُمْ وَٱللَّهُ يَعْلَمُ وَأَنتُمْ لَا تَعْلَمُونَ﴾.

(٣) «مغني اللبيب» ص٥٦٣.

محتملة الوصفية والحالية، فلما جاءت «إلا» امتنعت الوصفية خلافاً للزمخشري وأبي البقاء. انتهى.

(قلت: ويختص) الظرف (الثالث أشار إليه العلامة الثاني) يريد به السعد التفتازاني، وكأنه يريد بالأول الرازي[1] (في شرح مقدمة البيان والمعاني) جعله صفة مع اعتبار تعريفه، كما جوَّزه سعد الدين التفتازاني في قول التلخيص في الفصاحة في «المفرد».

[أقسام أربعة في الظرف والجار والمجرور منسوبة للتفتازاني]:

حيث قال في المطول، أي: في الحاشية في «المفرد»[2]، انتهى.

(مثالها) أي: مثال الأقسام في هذه الأبيات الأربعة الأولان في الظرف، والآخران في الجار والمجرور (العلم لدى ربنا) مثال للظرف الواقع بعد المبتدأ خبراً (بمن لديه الحفظ للعهد) لديه: مثال للظرف الواقع بعد المبتدأ خبراً (بمن لديه الحفظ للعهد) لديه: مثال للظرف الواقع بعد الموصول صفة[3] (ضلّ حمار

---

(١) محمد بن عمر (ـ٦٠٦هـ) إمام في التفسير والأصول، له كتب كثيرة بالعربية والفارسية منها: «التفسير الكبير»، و«شرح سقط الزند»، و«نهاية الإعجاز».

(٢) في هامش المخطوط: فاعتبر التعريف الجنسي، وهو في المعنى يقرب من النكرة. قال المحقق الغياث: يحتمل قوله: «وفي المفرد» أن يكون صفة للفصاحة على تقدير العامل معرفاً، أي الكائنة، وليس باللام في الكائنة موصولاً حتى يلزم حذف الموصول مع بعض الصلة، بل هو حرف تعريف؛ لأن اسم الفاعل هنا بمعنى الثبوت، فهي فيه بمنزلتها من «المؤمن» و«الكافر»، وهي فيهما حرف لا تعريف، كما ذكر في المطول في الباب الثاني عند قول المصنف في بحث التعريف باللام: «جمع الأمير الصاغة»، فلا يجوز جعلها صفة للفصاحة على تقدير جعل العامل نكرة، بناء على ما قال في «شرح المفتاح»: إن المعرف بـ(لا) لحقيقةٍ بمنزلة المعهود الذهني في أنه كالنكرة؛ لأن الاستعمال لا يساعده. وبعده في المخطوط ثلاثة سطور تمَّ الضرب عليها.
الأبيات الأربعة وردت في المتن ونسبها إلى التفتازاني وهي:

مثالها العلم الذي ربّنا	بمن لديه الحفظ للعهد
ضل حمار العلم بين الورى	والخير بين الناس قد يهدي
والحمد للهادي عباداً له	لما له من واجب الحمد
إذ خصنا من بينهم بالهدى	للفقه في نحو ذوي الرشدِ

(٣) في المخطوط بعد هذه العبارة سطران ونصف ضرب عليها بخط في الوسط.

العلم بين الورى) بين: مثال للحال الظرف، انتهى. كتب في الحاشية ما حاصله: ولم يمثل للظرف الواقع صفة لا غيره ولا للظرف الواقع حالاً لا غير، كما فعل في الجار والمجرور فيهما. ويحتمل الصفة؛ لأن اللام في العلم جنسية في حكم النكرة[1]. (والخير بين الناس قد يهدي) كتب في الحاشية «بين الناس» مثال للثلاثة، (والحمد للهادي) مثال للجار والمجرور الواقع خبراً (اعباداً له) مثال للجار والمجرور. والواقع بعد نكرة محضة صفة (لما له) مثال للصلة، أو الصفة بالجار والمجرور، (من واجب الحمد: إذ خصنا من بينهم بالهدى) من بينهم: مثال بالجار والمجرور للحال لا غير (للفقه في نحو ذوي الرشد) «في نحو»: مثال للمحتمل للثلاثة بالجار والمجرور[2] للحال الذي لا يحتمل الوصف والعكس كما في سائر الأمثلة (وفي كونه) أي: في كون الظرف الصادق على الظرف، وعلى الجار والمجرور (هو الخبر ونحوه) حقيقة، ونحو الخبر الصفة والصلة والحال (أو) كون الخبر ونحوه (هو ومتعلقه خلاف فعن الفارسي وأتباعه الأول) هو كون الظرف هو الخبر، ونحو: (لصيرورة المحذوف منسياً، وعن السيرافي[3] الثاني)، وهو كون الخبر ونحوهُ متعلق الظرف) (لأنه الأصل) ويرد على الأول، وهو كلام الفارسي أنه (يلزم) في نحو: (رأيت الطائر على غصن، أما كونه لغواً)؛ لأن الظرف حال محتمل للوصف كما مرَّ، فإذا لم يكن الحال المتعلق المحذوف فلا يخلو؛ إما أن يتعلق بـ «رأيت» ولا يقدر محذوفاً فيكون لغواً، (وهو خلاف ما استقر) أي الحكم المستقر عند النحاة، أو مستقر وفيه لطف، وإما أن يتعلق بعام محذوف فيلزم (اختلاف عامل التابع) وهو الحال هنا، والمتبوع (والمتبوع) وهو صاحبها (وهو خلاف ما اشتهر) بين النحاة المتقدمين، وخلاف بعضهم في جوازه ذلك غير مشهور (و)يرد (على الثاني) وهو مذهب السيرافي أنه يلزم اسْتِتَار الضمير فيه)

---

(١) بعد هذه العبارة في الأصل أيضاً سطران ضرب عليهما.

(٢) في هامش الأصل: وهي الحال والصفة مع تنكيره بناء على أن المعرّف الجنسي في حكم النكرة والصفة مع اعتبار تعريفه.

(٣) أبو سعيد الحسن بن عبدالله (ـ ٣١٨هـ) نحوي، متفقه، ورع، له: «أخبار النحويين البصريين»، و«شرح كتاب سيبويه».

أي: في الظرف بعد انتقاله من المحذوف العامل؛ فإنه والضمير لا يستتر في غير عامله (وفيه) أي: في استتاره وكونه غير محذوف مع المتعلَّق (بحث سيأتي مع جوابه في الفصل الخامس).

[يعمل في الظرف ما تضمن معنى الفعل أو رائحته]:

(الفصل الثالث: إنه) أي الظرف (لتضمنه معنى الفعل يعمل عليه عمله فينصب ما [فيه][1] رائحة الفعل ويرفع المضمر) مطلقاً[2]، يريد به المتصل، وأما المنفصل فهُو في حكم الظاهر، لكن يرفع المضمر المتصل (الظاهر) ويرفع (الضمير المنفصل إلا بالفاعلية، أما إذا ارتفع على الابتداء فليس هو الرافع له إلا على مذهب من قال: إن العامل في المبتدأ هو الخبر، ففي الإطلاق نظر (بشرط اعتماده على صاحبه) المراد بالصاحب ما يتقدم الظرف من موصوف أو موصول، أو صاحب خبر، أو حال، نحو: مررت برجل معه صقر، وجاء الذي في الدار زيد، (عند البصرية) مطلقاً (وعند الكوفية) وهو ظاهر هذه العبارة، ففيه الخلاف (وهل هو العامل أو المتعلق؟ قيل: الأول؛ لامتناع تقدم الحال في نحو: في الدار زيد جالساً) كتب في الحاشية: هكذا استدل في «المغني» قال: ولو كان العامل الفعل لم يمتنع. انتهى.

ولا يخفى ما فيه؛ إذ الكلام في العامل في الفاعل، وهو في المثال المذكور عامل في الحال؛ إلا أن الظاهر أن الخلاف في الجميع على [ ][3]، ولولا هذا الظاهر لكان الصواب؛ أفي الدار زيد جالساً، انتهى.

---

(1) في المخطوط: ما يكفيه والصواب ما أثبتناه.

(2) في حاشية الأصل: من الحال والظرف، في الظرف ما هو أبعد عن العمل ما فيه رائحة الفعل كمدلول اسم الإشارة في قوله تعالى: ﴿فَإِذَا نُقِرَ فِي النَّاقُورِ ﴿٨﴾ فَذَٰلِكَ يَوْمَئِذٍ يَوْمٌ عَسِيرٌ ﴿٩﴾...﴾ أي يوم النقر أو فالنقر يومئذٍ، وكذا عمل فيه لذلك معنى النفي كقوله: «وما الحرب إلا ما علمتم وذقتم»: وما هو عنها بالحديث المرقّم أي: ما حدثني عنها، وهو كلام المحقق الغياث في أول حواشي الشرح الصغير أنه لا ثالث للظرف والحال في اكتفائهما برائحة الفعل.

(3) ما بين المعقوفتين لفظة لم أفهمها.

واعلم أن الظرف والجار والمجرور إذا كانا عاملين في الحال ففي تقدمه عليهما خلاف؛ فسيبويه لا يجيزه أصلاً، وأجازه الأخفش بشرط تقدم المبتدأ على الحال في نحو: زيد قائماً في الدار، لا: قائماً في الدار زيد. وأما: زيد في الدار قائماً، وفي الدار قائماً زيد فجائزان اتفاقاً، ولعل سيبويه إنما منع لضعف الظرف؛ فإنه لا يعمل عنده إلا مع الاعتماد، والأخفش جوّزهُ بناء على مذهبه من قوة الظرف، حتى جاء أنه يعمل عنده بلا اعتماد (وردّ) هذا الدليل (بأنه) امتنع تقدم الحال (لمراعاة الصورة) وقيل: بالأول أيضاً (لاستثناء الضمير فيه، وقد تقدم) الضمير مستتراً أم لا، (وقيل بالثاني) وهو أن العامل المتعلق (للأصالة) أي: لأصالة المتعلق في العمل (قلت: فلا فائدة) إلى اشتراط (الاعتماد) إذا العامل قوي[1] (وهل كونه) أي: كون المرفوع بالظرف (فاعلاً واجب أو راجح أو مرجوح، قال الجمهور: وفي نقل ابن هشام الأول) وهو الخضراوي[2] (بأول) يعني: كونه واجباً (وقال) ابن مالك (وابن هشام الثاني) وهو الأنصاري (بالثاني) يعني: كونه راجحاً (وبعضهم بالثالث) يعني: كونه مرجوحاً (فإن لم يعتمد) الظرف على صاحبه، أو الهمزة، أو الاستفهام (فما بعده مبتدأ لا غير عند البصريين)، نحو: في الدار زيد. (وجائز الوجهين في رواية ابن هشام عن الكوفية، وفاعل لا غير، في رواية نجم الأئمة لمنعهم تقديم الخبر، وتجويزهم العمل بلا اعتماد) وأورد الرضي عليهم إيرادين:

الأول: نحو: (إن في الدار زيداً) بناء على أن العامل مستقر، فدخول (إنّ) على الفعل الرافع للفاعل قبل دخولها لا يجوز، ونصبها للفاعل غير مسموع (و)إلا يرد.

---

(١) في حاشية المخطوط: ويلزم أيضاً أن يجوز تقدم الحال على الظرف في نحو: زيد في الدار جالساً. انتهى. ولعل الشارح في هذه العبارة وهِمَ، والصواب في المثال: زيد جالساً في الدار.

(٢) هو ابن هشام غير صاحب «المغني»، وهو أبو عبدالله محمد بن يحيى بن هشام الخضراوي (ـ٦٤٦هـ) نحوي، أندلسي، أخذ عن ابن خروف وأخذ عنه الشلوبين، له كتب حسنة في النحو والتصريف والبلاغة.

الثاني: (لزوم الإضمار) قبل الذكر (في نحو: في داري زيد)، ولا يتم هذا الإلزام إلا إذا كان العامل الظرف، أما إذا كان العامل المتعلَّق فيكون نظيره «ضرب» علامة زيد، ولا ضير فيه، كتب في الحاشية ما حاصله: بنى الرضي هذا الإلزام على كونه فاعلاً في المثال، وقد حكى ابن هشام أنهم يوافقون في هذه الصورة فيجعلونه مبتدأ، حَذَواً من الإضمار قبل الذكر (ووافقهم) أي: وافق الكوفيين (أبو الحسن) الأخفش (في التجويز) أي: في تجويز العمل بلا اعتماد (وخالفهم في المنع) أي: مَنْعِهم تقديم الخبر (فَعَلَيْهِ) أي: على القول بموافقته وخلافه (يجوز) في نحو: في الدار زيد (الوجهان) كون زيد فاعلاً: لعدم اشتراط الاعتماد (وكونه مبتدأ) لعدم تقدم الخبر (كما رواه عنه وعنهم ابن هشام) وقد عرفت أنه خلاف ما رواه عنهم الرضي.

* * *

* (الفصل الرابع):
[هل متعلَّق الظرف فعل أو اسم؟]

(إن) الظرف (المستقر مؤول بجملة بالاتفاق في) موضعين:

الأول: في (الصلة)، نحو: ﴿فَيَطْمَعَ ٱلَّذِى فِى قَلْبِهِۦ مَرَضٌ..﴾(1) [الأحزاب: ٣٢] (وفي) المبتدأ الموصوف بظرف أو جار ومجرور (نحو: رجل في الصلاة، فله صلة) بدليل جوازها في نحو: رجل صالح فله درهم. وأما قوله:

١٣ ـ كلُّ أَمرٍ مُبَاعِدٌ أَوْ مُدَانِ فَمَنُوطٌ بِحِكْمَةِ الْمُتَعَالِي(2)

(١) الآية بتمامها: ﴿يَٰنِسَآءَ ٱلنَّبِىِّ لَسْتُنَّ كَأَحَدٍ مِّنَ ٱلنِّسَآءِ ۚ إِنِ ٱتَّقَيْتُنَّ فَلَا تَخْضَعْنَ بِٱلْقَوْلِ فَيَطْمَعَ ٱلَّذِى فِى قَلْبِهِۦ مَرَضٌ وَقُلْنَ قَوْلًا مَّعْرُوفًا ۝٣٢﴾ [الأحزاب: ٣٢].

(٢) البيت من «شواهد المغني» (٨١٧) ص٥٨٣، و«شرح شواهد المغني» للسيوطي (٦٨٦) (٨٤٧/٢)، و«همع الهوامع» (٣٤٢) (٣٥٠/١)، و«شرح شواهد المغني» للدرة (٨٢٠)، وشرح الأشموني مع حاشية الصبان (٢٠٢/١)، والبيت في هذه المراجع لم ينسب لقائل معين. =

فنادر، (وكذا اللغو في القسم)، نحو: «والله»، و«بالله»، و«تالله»، فإنه مؤول بجملة كالصلة، حكي عدم الخلاف في ذلك بحسب المَغْنَى[1]؛ لأن القسم والصلة لا يكونان إلا جملتين، وقيد اللغو وقوعي؛ فإن القسم لا يكون إلا لغواً إلا عند غير الشريف كما مر، (وأما في غيرهما) يعني: في غير الصلة والمبتدأ الموصوف بظرف، ولو لعدم الفارق، أبدل لفظ كذا بفي ثم قال: وأما في غيرهما لكان أحسن، (فكذا في الأكثر) أي: مؤول بجملة (وقيل) بل مؤول في غير الثلاثة (بمفرد) فيقدر المتعلَّق مصدراً أو مشتقاً إسناده غير أصلي (وقيل) القائل ابن هشام، بل يؤول في غير ما ذكر (بما كان في المقصود أظهر) قال: فيقدر كوناً مطلقاً «كائن» أو «مستقر» أو مضارعهما إن أريد الحال والاستقبال، نحو: «الصوم اليوم» أو «في اليوم» و«الجزاء غداً» أو «في الغد»، ويقدر «كان» أو «استقر» أو وصفهما، إن أريد الماضي (فإن) هذا هو الصواب (قيل) القائل ابن مالك وغيره (على الأول)، وهو قول (الأكثر) الذين أوّلوا الظرف بجملة (يلزم في نحو: ﴿إِذَا لَهُم مَّكْرٌ فِىٓ ءَايَاتِنَاۚ.﴾[2] [يونس: ٢١] أو نحو: «أما في الدار فزيد») ثلاثة إيرادات:

الأول: دُخول «إذا» الفجائية.

= المفردات: (مباعِد): بعيد. (مُدَان): مقرب. (منوط): معلّق. (الحكمة): العدل. (المتعالي): صاحب الذات القدسية.

المعنى: يقول: إن كل أمر مباعد من شيء أو مقرب منه معلّق بعدل البارئ سبحانه لا يعطي إلا بإرادته ومشيئته.

الشاهد في البيت: قوله: (فمنوط) حيث اقترن خبر المبتدأ بالفاء ندوراً؛ لأن الفاء إنما تدخل على الخبر لشبه الخبر بجواب الشرط، ولا يشبه الخبر الجواب إلا إذا وصف المبتدأ بجملة كما في قولك: (رجل يأتيني فله درهم) حتى يكون المبتدأ مثل فعل الشرط، ولا يكون الوصف جملة إلا إذا كان فعل بعد الموصوف، فلما وصف (كل) في البيت بقوله: (مباعِد أو مدانِ) وهو غير جملة كان دخول الفاء على الخبر نادراً.

(١) «المغني» ص٥٨٥.

(٢) الآية بتمامها: ﴿وَإِذَآ أَذَقْنَا ٱلنَّاسَ رَحْمَةً مِّنۢ بَعْدِ ضَرَّآءَ مَسَّتْهُمْ إِذَا لَهُم مَّكْرٌ فِىٓ ءَايَاتِنَاۚ قُلِ ٱللَّهُ أَسْرَعُ مَكْرًاۚ إِنَّ رُسُلَنَا يَكْتُبُونَ مَا تَمْكُرُونَ ﴿٢١﴾﴾ [يونس: ٢١].

الثاني: و«أما» على الفعل، لا يقع بعدها إلا مقروناً بحرف الشرط[1]، وقد وقع الفعل هنا بعدها بعد حرف شرط على القول الأول.

والإيراد الثالث: لزوم (تقديم الخبر الفعلي)، نحو: («في الدار زيد»)؛ لأن التقدير: استقر في الدار، واستقر فيه هنا ضمير، وهو خبر زيد (وأجيب) عن الإيراد الأول بجوابين:

الأول: (بأن مفعول «إذا») الفجائية (على) الجملة (الاسمية غالب لا واجب) ذكر ذلك المحقق الجامي، وغيره في الظرف وغيره (بدليل) ما ذكره ابن الحاجب باب «ما أضمر عَامِلُه من (تجويزهم نصب الاسم بعدها في باب الاشتغال)، نحو: خرجت فإذا زيداً يضربه عمرو. فإنه يجوز نصب زيداً، بتقدير يضرب، وإن كان المختار الرفع لغلبة الاسمية بعد «إذا».

الثاني: قوله: (وأيضاً فالاسمية باقية) في جملة: «في الدار زيد»؛ (لكون النية به) أي: بالخبر، وهو: استقر (التأخير)[2]، وأجيب عن الإيراد الثاني، إلزام دخول «أما» على الفعل نصب «أما» على الفعل بأن ذلك (عارض) مفتقر (لضرورة التعويض) في الحاشية: أي: جعله يعني: جعل الظرف عوضاً عن الفعل المحذوف، انتهى. ولم يظهر لي وجه الضرورة في المشبه والمشبه به أيضاً، وهو قوله: (كدخولها) أي: دخول «أما» (على الشرط) في نحو قوله تعالى: ﴿فَأَمَّآ إِن كَانَ مِنَ ٱلْمُقَرَّبِينَ﴾ [الواقعة: ٨٨]، ولم يظهر لي أيضاً المراد بالتعويض[3]، وأجيب عن الإيراد الثالث: بأن (منع تقديم الخبر الفعلي) في نحو: زيد قام، إنما كان (لخوف اللبس المأمون هنا) أي: في قوله: في الدار زيد، (وفي) الجواب (الأول نظر) كتب في الحاشية؛ لأنه حمل القرآن على الوجه المرجوح، انتهى. (وأما

---

(١) في هامش المخطوط: لأن: «أما» نائبة عن الفعل فكأنها فعل، والفعل لا يلي الفعل. انتهى.

(٢) في هامش المخطوط: أن تقديم الخبر لا يخرج الجملة عن كونها اسمية، ولا نسلم امتناع دخولها على الخبر المتولى به التأخير.

(٣) في حاشية الأصل: فائدة: قال ابن هشام، ونقل الشارح كلاماً من «المغني» ص٨٢.

الجواب) الثاني الواقع (بتقديره) أي: تقدير الفعل (مؤخراً) من الظرف لبقاء اسمية الجملة، كما أجاب به ابن هشام (فلا ينفع) في الجواب؛ لأن الظرف من معمولات الفعل فلم تدخل «إذا» على الاسمية، كما هو الواجب، والراجح (على أن فيه) أي: في الجواب الثاني (ما مر) للمصنف عند ردّه كلام ابن هشام في ترجيح تقدير العامل مؤخراً في خبر المبتدأ و«إن» حيث قال: قلت: تقدمه دليل تقدم عامله.

❋ ❋ ❋

❋ (الفصل الخامس):
[في عامل الظرف المحذوف]

(أن الضمير ينتقل إليه) أي: إلى الظرف (من) المتعلَّق العام (المحذوف) اتفاقاً، والخاص على أمر فيه من الخلاف (بدليل انتصاب الحال عنه) أي: عن الظرف (في نحو: زيد في الدار جالساً) كتب في الحاشية: فلو كان الضمير غير منفصل لجاز التقديم، وقد نوقش في هذا الاستدلال، انتهى. يعني بما مرَّ في الفصل الثالث من قوله: ورُدَّ بأنه لمراعاة الصورة ثم ذكر أقوالاً أُخَر أشار إلى ضعفها بقوله: (قيل: وتأكيده في) قوله:

١٤ ـ فَإِنْ يَكُ جُثْمَانِي بِأَرْضٍ سِوَاكُمُ فَإِنَّ فُؤَادِي عِنْدَكَ الدَّهرَ أَجْمَعُ(١)

---

(١) البيت من «شواهد المغني» (٨١٢) ص٧٩١، و«شرط شواهد المغني» للسيوطي (٦٨٢) (٨٤٦/٢)، و«شرح شواهد المغني» للدرة (٨١٥)، و«الخزانة» (٦٢) (٣٧٩/١)، و«أوضح المسالك» (٦٩)، و«شرح الأشموني مع حاشية الصبان» (٢٠١/١)، وهذا البيت لجميل بن معمر من أبيات تغزل بها أي بمبحوبته بثينة وقبله:

ألا تتقين الله فيمن قتلتِهِ فأمسى إليكم خاشعاً يتضرعُ

وبعده:

إذا قلت هذا حين أسلو وأجترى على هجرها ظلَّت لها النفس تشفعُ

وفي هامش المخطوط: وإنما يستعمل في بدن الإنسان (سواكم) على حذف مضاف، أي: سوى أرضكم، قاله السيوطي والبيت من قصيدة لجميل أولها: =

الجثمان: بضم الجيم: الجسم والشخص. والضمير المستتر في الظرف، قال ابن هشام: والضمير لا يستتر إلا في عامله، ولا يصح أن يكون تأكيداً لضمير محذوف مع الاستقرار؛ لأن التأكيد [والحذف متنافيان][(١)]، قال في «المغني»: والثالث يعني من شروط الحذف: أن لا يكون المحذوف مؤكداً، وهذا الشرط أول مَن ذكره الأخفش، منع في نحو: الذي رأيت زيد. أن تؤكد العائد المحذوف من «رأيت» بقولك «نفسه»؛ لأن المؤكد [مريد][(٢)] الطول والخاء في مريد الاختصار، وتبعه الفارسي فرد في كتاب «الإغفال» قول الزجاج في ﴿إِنَّ هَٰذَٰنِ لَسَٰحِرَٰنِ..﴾[(٣)] [طه: ٦٣] أن التقدير هما ساحران، فقال: الحذف والتأكيد متنافيان، وتبع أبا علي أبو الفتح، فقال ـ في كتاب «الخصائص»[(٤)] ـ: لا يجوز: الذي ضربت نفسه زيد، كما لا يجوز إدغام، نحو: «اقعنسس» لما فيهما جميعاً من نقص الغرض، وتبعهم ابن مالك، فقال: لا يجوز حذف عامل المصدر المؤكد؛ لأن المقصود به تقوية عامله، وتقرير معناه، والحذف مُنَافٍ لذلك، وهؤلاء كلهم مخالفُون للخليل وسيبويه؛

= أهاجكِ أم لا بالمداخل مربعُ ... ودار بأجراع الغديرين بلقعُ
إلى الله أشكو لا إلى الناس حبَّها ... ولا بدَّ من شكوى حبيب يودّعُ
(ألا تتقين الله). البيت.
(فإن يكُ جثماني..) إلخ. البيت.

المفردات: (المداخل): بفتح الميم، موضع. (والمربع): منزل القوم في الربيع خاصة. (والأجراع): جمع جَرَع، بفتح الجيم والراء، رملة مستوية لا تنبت شيئاً، وكذا الأجرع والجرعى. (وبلقع): بفتح الموحدة، الأرض القفر التي لا شيء فيها والشاهد في (أجمع). انتهى. و(الجثمان) بمنزلة الجسمان وهو هيكل الإنسان، يقال: ما أحسن جثمان فلان وجسمانه بمعنى: ما أحسن جسده، وهيكله. (الفؤاد): القلب. الشاهد في البيت: في قوله: (أجمع) فإنه مرفوع بدليل أن أبيات القصيدة كلها مرفوعة وهو من ألفاظ التوكيد.

(١) في المخطوط: لأن التأكيد يتنافيان، وتمَّ تصحيح الجملة من «المغني» ص٥٧٩.
(٢) في المخطوط: يريد، وتصحيحه تمَّ من «المغني» ص٧٩٣.
(٣) الآية بتمامها: ﴿قَالُوٓاْ إِنْ هَٰذَٰنِ لَسَٰحِرَٰنِ يُرِيدَانِ أَن يُخۡرِجَاكُم مِّنۡ أَرۡضِكُم بِسِحۡرِهِمَا وَيَذۡهَبَا بِطَرِيقَتِكُمُ ٱلۡمُثۡلَىٰ ۝٦٣﴾ [طه: ٦٣].
(٤) كتاب جليل (٣ أجزاء) يبحث في موضوعات في فقه اللغة وأصول النحو والصرف وغير ذلك.

فإن سيبويه سأل الخليل عن نحو: مررت بزيد، وأتاني أخوه نفسهما، فأجابه أنه يرفع بتقدير: هما صاحباي أنفسهما، وينصب تقديراً عنهما أنفسهما، ووافقهما على ذلك جماعة، واستدلوا بقول العرب: «وإن مالاً وإن ولداً»[١]، ثم تأول ابن هشام قول الأخفش فراجعه، ولا يصح أن يكون (أجمع) في البيت تأكيداً لاسم «إن» على محلّه من الرفع بالابتداء؛ لأن الطالب المحلي يعني: الابتداء قد زال، يريد بدخول «إنّ» انتهى. وبدليل (العطف عليه) أي: على الظرف (في) قوله:

١٥ ـ [أَلَا يَا نَخْلَةً مِنْ ذَاتِ عِرْقٍ (عَلَيْكِ وَرَحْمَةُ اللَّهِ) السَّلَامُ][٢]

---

(١) في حاشية المخطوط: وقول الأعشى: «إن محلاً وإن مرتحلاً» وإن في السَّفْر إذ مضوا مهلاً» أي: إن لنا حلولاً في الدنيا، وإن لنا ارتحالاً منها إلى الآخرة، وإن في الجماعة الذين ماتوا قبلنا إمهالاً لنا، إذ مضوا قبلنا، ولقينا بعدهم، و«إذ» هنا للتعليل فحذفوا الخبر مع أنه مؤكد بإن. انتهى. قال السعد: حذف لقصد الاختصار والعدول إلى أقوى الدليلين ولضيق المقام، أعني: المحافظة على الشعر، ولاتساع الاستعمال لاطراد الحذف في: «إنّ مالاً وإن ولداً» وقد وضع سيبويه في كتابه باباً فقال: «هذا باب إن مالاً وإن ولداً». انتهى.

(٢) البيت من «شواهد المغني» (٦٦٤) ص٤٦٧، و«شرح شواهد المغني» للسيوطي (٥٦٨) (٧٧٧/٢)، و«شرح شواهد المغني» للدرة (٦٦٧) و(١١٢٥) (٤٣١/٤)، و«همع الهوامع» (٦٦٦) (٣٠/٢)، و«لسان العرب» (شبع)، و«الخصاص» (٣٨٦/٢)، والبيت للأحوص وبعده:

سألت الناس عنكِ فخبّروني هناً من ذاك يكرهه الكرام
وليس بما أحلّ اللّهُ بأسٌ إذا هو لم يخالطه الحرامُ

المفردات: (يا نخلة): نادى النخلة وسلّم عليها، لأنها في معهد أحبابه ويحتمل أن يكون كنى عن محبوبته بالنخلة. (ذات عرق): موضع بالحجاز. (بأس): مؤاخذة. (الهنا): الرفث في القول.

الشاهد في البيت: قوله: (عليك ورحمة الله السلام) حيث عطفت الواو المقدم على متبوعه وهو مما اختصت به. وفي حاشية المخطوط: قال البطليوسي: وقال أبو الحسن الأخفش: إنه يجوز تقدم المعطوف على المعطوف عليه للضرورة؛ لأن السلام عنده فاعل (عليك) إذ لا يشترط الاعتماد بعد الظرف، وليس للظرف هنا محل عنده، والنخلة هنا كناية عن امرأة وكان عمر قد نهى الشعراء عن ذكر النساء في أشعارهم لما في ذلك من الفضيحة فكان الشعراء يكنّون عن النساء بالشجر وغيرها. قال حميد بن ثور الهلالي: =

ورحمة الله معطوفاً على المستكن في قوله: «عليك». قال الشلبي[1]: ففيه بُعْد للزوم العطف على الضمير المرفوع المتصل من غير تأكيد ولا فصل بين المعطوفين. انتهى. وفي أواخر الفصل السادس من «مغني اللبيب»[2]: أن عدم الفصل أسهل من تقدّم المعطوف على المعطوف عليه؛ لوروده في النثر، حتى قيل: إنه قياسي[3]، وأما ما ذكره بعضهم من أنّا لا نسلم عدم الفصل، فإن «عليك» فصل في الحقيقة لأن الضمير تقدم رتبة على ضمير الظرف، فالظرف فصل يجوز للعطف، فلا يخفى أنه تعسف، ويحتمل أن يجوز تقديم «السلام» بعد قوله: «عليك» فيكون «السلام» الثاني مفسراً له، ولن يجوز كون «ورحمة الله» جملة معترضة على أنه حذف خبرها، أي: «عليك ورحمة الله عليك السلام»[4] (و) بدليل (الإبدال منه)

= إلى الله إلا أن سرحة مالكٍ ... على كل أفنان العضاه يروقُ

وبعده:

«سألت الناس عنك. .» البيت السابق. قال الفقير إلى ربه محقق هذه الرسالة: البيت السابق الذي مطلعه: «إلى الله. . .» الذي أورده الشارح رحمه الله الحميدي ثور هو في «لسان العرب» (١٩٨٥/٣) مادة (سرح) وصدر البيت في «اللسان»: «أبى الله» بدلاً عن (إلى الله) وقال آخر مكنياً بالسرحة (الشجرة) عن المرأة:

يا سرحة الماء قد سدّت موارده ... أما إليك طريقٌ غير مسدودِ؟

لحائم حام حتى لا حِراك به ... محلأً عن طريق الورد مردودِ

كنى بالسرحة النابتة على الماء عن المرأة لأنها حينئذٍ أحسن ما تكون.

(١) لعله أحمد بن محمد ابن شيخ الإسلام أحمد بن يونس السعودي (ـ١٠٢١هـ) فقيه، حنفي، مصري، له كتاب: «درر الفوائد» في النحو، مخطوط وغيره. «الأعلام» (٢٣٦/١).

(٢) ص٨٦٦.

(٣) في «المغني» نفس الصفحة: «لوروده في النثر كـ «مررت برجل سواءٍ والعدمُ» حتى قيل: إنه قياسٌ، وقول الشارح: «ما ذكره بعضهم» هو ابن مالك. انتهى.

(٤) في هامش المخطوط: مثاله: ﴿كَذَٰلِكَ يَضْرِبُ ٱللَّهُ ٱلْأَمْثَالَ﴾ [الرعد: ١٧] زيادة خارجة تدفع التعسف وثبوت العلم، وإنما يزين الجاهل الموزون فكأنه قيل: إنا باللوم كل أحد بما له وما عليه، من باب نسبة المعقول والمحسوس للكل، وعلى مقدار ما تعرف الخلائق هنا. انتهى ما كتبه بعضهم. وفيه أن قوله تعالى: ﴿كَذَٰلِكَ يَضْرِبُ ٱللَّهُ ٱلْأَمْثَالَ﴾ فإنما يتناول نحو: ﴿ضَرَبَ ٱللَّهُ مَثَلًا . . .﴾ الآية. كما يدل عليه سياق الآية، =

أي: من الظرف (في) قوله تعالى: ﴿وَٱلْوَزْنُ يَوْمَئِذٍ ٱلْحَقُّ﴾[1] [الأعراف: ٨]، يعني: وزن الأعمال، وبرفع «الوزن» على الابتداء، وخبره: «يومئذ»، و«الحق» بدل اشتمال من ضمير الظرف، ونص الزمخشري وغيره على أنه صفة، أي: والوزن يوم يسأل الله الأمم ورسلهم الوزن الحق، أي: العدل، ثم وزن الأعمال، وزن صحفها، أو وزن أنفسها بعد انقلابها أجساماً بميزان له لسان وكفّتان تنظر إليه الخلائق تأكيداً للحجة، كشهادة الجلود، وقد تعسّف من قال: الوزن مجاز عن الحُكْم العدل، كما تعسّف في غيره من الصحف، والصراط مستدلاً باستغناء الله تعالى عنها[2]، والأدلة الثلاثة المحكية، بقوله: قيل: (في الكل) منها (بحث)، أما الأول فلما تقدّم، من أنه يبنى على خلاف مذهب الخليل[3] وسيبويه، ومن تبعهم وقد عرفت [ما فيه][4].

وأما الثاني: فلجواز تقدم المعطوف على المعطوف عليه، للضرورة، قاله المصنف رحمه الله وغيره[5]، وله تأويلان آخران.

وأما الثالث: فكتب في الحاشية: «الحق» في قوله تعالى: ﴿وَٱلْوَزْنُ يَوْمَئِذٍ ٱلْحَقُّ﴾ [الأعراف: ٨] خبر لا بدل، انتهى. وهو مبني على أن الوزن

= ولا يعمّ ما يسمّيه أهل البيان مثلاً وهو المجاز المركب، فإنه اسم اصطلاحي لا يفسر به القرآن، وأما الاستدلال بالاستغناء عن الوزن بالعلم يعارض بتأكيد الحجة وبأنه لو كان العلم مغنياً عن شهادة الجلود فلا ملجأ إلى ردّ صريح الكتابة والسنّة، بخيالات عقلية معارضة بمثلها.

(١) تمام الآية: ﴿فَمَن ثَقُلَتْ مَوَٰزِينُهُۥ فَأُو۟لَـٰٓئِكَ هُمُ ٱلْمُفْلِحُونَ﴾.

(٢) هذا القول قول المؤولة من المعتزلة والأشاعرة بصرف معاني القرآن عن صريح لفظه، والمؤلف هنا رحمه الله يرد عليهم وهو عين الصواب في ردّه وهو مذهب السلف الصالح.

(٣) الخليل بن أحمد الفراهيدي (ـ١٧٠هـ) أحد أذكياء العرب في اللغة والنحو والأدب، واضع علم العروض، وصاحب معجم العَيْن وشيخ سيبويه.

(٤) في المخطوط: ضرب بالقلم على ما بين المعقوفين، وكتب في الحاشية جملة: «أن السماع معهما» وزدنا لتوضيح المعنى لفظة «ما فيه».

(٥) في حاشية المخطوط: «وفيه ما مرّ من كلام «المغني» لكن قد تقدم».

مجاز عن الحق، وفيه تعسّف ظاهر؛ لأن سياق الآية يغيّر تفسير معنى الوزن، وفي (كون الانتقال) أي: انتقال الضمير من المتعلّق المحذوف (قبل الحذف) أي: حذف المتعلّق (أو عنده، أو بعده احتمالات) ثلاثة (ولا يلزم خلوّ العامل) أي: من الضمير، فيوجد عامل بلا معمول (من الأول)؛ لأن مع انتقاله انتقل معنى الفعل إلى الظرف فلا يسمى عاملاً (ولا حذف الفاعل على الثالث)، هكذا نقله المصنف رحمه الله عن ابن علّان، واعترضه بما حاصله: أنه لا معنى له، وهو اعتراض صحيح، وأظنه تصحيف من النساخ، وأصله: ولا يلزم حذف العامل يعني: مع بقاء ضمير مستتر في غير فعل ولا ظرف؛ (لأنه) أي: لأن حذف العامل قبل انتقال الضمير (تقديري) كتب في الحاشية: أي مقدر (غير) موجود. انتهى. فلم يقع الحذف قبل انتقال الضمير في وقت (مستمر) ذلك الوقت آنين فصاعداً من الآونة الاعتبارية، فلا معنى لما كتب في الحاشية؛ لأن مدة انتقاله من الفعل حتى يستقر في الظرف يسيرة. انتهى؛ لأنه لا يصلح عليه لواحد من الإيرادين؛ ولأن مدة الانتقال اعتبارية غير موجودة، وليست يسيرة.

❋ ❋ ❋

❋ (الفصل السادس):
[الظرف تام وغير تام]

(في فوائد لطيفة) يريد دقيقة (لم يتضمنها) يعني: لم يجمعها (تحرير) بمثناة فوقية بعدها مهملتين فمثناة تحتية بعدها راء، هو تقديم الكتاب وغيره. (وزوائد شريفة) زادها المصنف رحمه الله على أبواب الظرف المدونة في كتب النحو، لجمعه لعامة مواضع معرفة، وباستخراج تقسيمات استخرجها من قواعد الفن. (لم يَعِهَا) مجموعة مفصلة على هذا الترتيب (نِحْرِير) ولتفرقها في كتب النحو غير مفصّل أكثرها، والنِّحرير بِنُون مكسورة بعدها مهملتان، قبل آخرها مثناة تحتية، هو الحاذق الماهر العاقل المجرب المتقن الفطن البصير بكل شيء؛ لأنه ينحر العلم نحراً، ومثله: نِحْر ـ بكسر فسكون ـ.

(الأولى): [الظرف التام]:

إذا اجتمع مع المبتدأ ظرف واسم آخر، فإما أن يكون كلٌّ منهما صالح للخبرية بأن يحسن السكوت عليه، ويسمى الظرف تاماً، وإما أن يكون الظرف غير مستغنى عنه، بل لا بدَّ من ذكره مع الاسم، ويسمى الظرف ناقصاً، وعلى التقديرين، فإما أن يتكرر الظرف أولاً على الأربعة؛ وإما أن يتقدم الظرف على المبتدأ أولاً. فتلك ثمانية، فحيث كان كل منهما صالحاً للخبرية ولم يتكرر الظرف فإنه يترجح عند سيبويه والكوفيين نصبُ الاسم على الحال مع تقدم الظرف على المبتدأ، ورفعه على الخبرية مع تأخره عنه، حكاه الفاكهي(١)، وباقي الأقسام لا فرق بين تقدم الظرف على المبتدأ أو تأخّره عنه، حكاه الدماميني(٢) في «شرح التسهيل»، فأراد المصنف رحمه الله تفصيل ذلك، فجعل الأمثلة قيوداً؛ قيداً بالظرف والاسم الصالح لكلٍّ منهما؛ لخبرية المبتدأ، فذكر له صورتين:

الأولى: أنه أي الظرف التام وغير المتكرر في حالتي التقدم (في الدار زيد مقيماً) والتأخر في نحو (زيد في الدار مقيماً بالنصب) أي: نصب الاسم على الحال في المثالين، لكن (النصب) هو [الراجح في](٣) المثال (الأول)، والمرجوح في المثال الثاني، ويكون الظرف خبر المبتدأ فيهما، والخبر من مواضع الاستقرار الأربعة (مستقر) خبر، أي: أن الظرف فيما ذكر مستقر (بالرفع) أي: رفع الاسم على الخبرية في المثالين، لكن الرفع هو الراجح في المثال الثاني، والمرجوح في المثال الأول، والظرف (إما لغو) متعلق بالخبر (أو مستقر)، ومع رفع الاسم والحكم باستقراره، فالظرف حال فيهما، أي: في حالتي تقديم الظرف وتأخيره؛ لأن الحال من مواضع

---

(١) العلاّمة عبدالله بن أحمد الفاكهي نحوي (٨٩٩ ـ ٩٧٢هـ) عالم في النحو، له: «كشف النقاب شرح ملحة الإعراب» مخطوط، يسَّر الله للعبد الفقير محقق هذه الرسالة تحقيقه ونشره وطبعه. «النور السافر» ص٣٧٨.

(٢) الدماميني محمد بن أبي بكر بن علي الدماميني (٧٨٣ ـ ٨٥٦هـ) أديب مصري، له مصنفات منها: «رياض الألباب»، و«المرج النضر» وغير ذلك، و«شرح التسهيل».

(٣) ما بين المعقوفتين في مخطوط المتن هكذا: [الأرجح].

الاستقرار (أو) هو مع الرفع والحكم باستقراره في المثال (الثاني خبر) أول، ومقيم خبر ثان.

والثانية: أن الظرف التام المتكرر في حالتي تأخر الظرف، نحو: (زيد في الدار مقيماً فيها) أو تقدمه، نحو: «في الدار زيد مقيماً»، وإنما اكتفى بأحد المثالين لعدم الفرق بينهما في الحكم كما عرفت (بالنصب) أي: بنصب الاسم على الحال في المثالين، لكن النصب هو (الواجب عند الكوفيين) والراجح عند غيرهم، إما رجحان النصب مع تقدم الظرف، فمثل غير المتكرر المتقدم، وأما مع تأخره، فلوروده في القرآن، نحو: ﴿وَأَمَّا ٱلَّذِينَ سُعِدُواْ فَفِى ٱلْجَنَّةِ خَٰلِدِينَ فِيهَا...﴾(1) [هود: ١٠٨]، ﴿فَكَانَ عَٰقِبَتَهُمَآ أَنَّهُمَا فِى ٱلنَّارِ خَٰلِدَيْنِ فِيهَاۚ...﴾(2) [الحشر: ١٧]، (مستقر) خبر «أَنَّ» يعني: أن الظرف الأول من المتكرر مستقر وهو خبر المبتدأ، والخبر من مواضع الاستقرار، والظرف (الثاني لغو) متعلق بمقيماً، وبـ(الرفع) أي: رفع الاسم على الخبرية في حالتي تقدم الظرف وتأخره، لكن الرفع غير جائز عند الكوفيين، ومرجوح عند غيرهم، فأما أَنَّ الظرف الأول (مستقر)، حال، أو خبر، (كذلك) أي: كالظرف الأول في مثال نصب مقيماً؛ فإنه مستقر؛ لأنه خبر، (و)الظرف (الثاني) وهو فيهما لغو متعلق بمقيماً، (و)إمَّا أَن الظرف الأول (لغو)، (و)الظرف (الثاني) وهو فيهما لغو أيضاً (تأكيد) للأول متعلقان بالخبر وهو «مقيم».

[الظرف غير التام]:

ولما فرغ من الظرف التام شرع في غير التام، فذكر له أيضاً صورتين:

الأولى: قوله: (وإن) الظرف (غير تام) مع عدم تكرره، سواء تقدم المبتدأ على الظرف في (نحو: فيك زيد راغب) أو تأخر، نحو: «زيد راغب فيك» (بالرفع)، أي: مع الاسم على الخبرية في المثالين، لكن الرفع هو (الواجب عند الأكثر لغو) خبران، أي: أن الظرف فيما ذكر لغو متعلق بالخبر (وبالنصب) في

---

(١) تمام الآية: ﴿مَا دَامَتِ ٱلسَّمَٰوَٰتُ وَٱلْأَرْضُ إِلَّا مَا شَآءَ رَبُّكَۚ إِنَّ رَبَّكَ فَعَّالٌ لِّمَا يُرِيدُ﴾.

(٢) تمام الآية: ﴿...وَذَٰلِكَ جَزَٰٓؤُاْ ٱلظَّٰلِمِينَ ١٧﴾.

المثالين أي: نصب الاسم على التمييز الذي يرفع، أي: إما مستقراً عن جملة الظرف لكن النصب غير جائز عند الأكثر وهو (الجائز عند البعض على معنى: فيك رغبة زيد) وقوله: (مستقر) خبر أن، أي: إن الظرف فيما ذكر النصب مستقر، والثانية: أن الظرف غير التام مع تكرره سواء تقدم الظرف على المبتدأ (نحو: فيك زيد راغباً فيك) أو تأخر، نحو: «زيد فيك راغباً فيك» (بالنصب) أي: نصب الاسم على التمييز المذكور في المثالين الظرف الأول مستقر؛ لأنه خبر، ولم يذكره؛ لأنه يعرف بالمقايسة على ما قبله، والظرف (الثاني لغو) متعلق بالتمييز (وبالرفع) أي: برفع الاسم في المثالين على الخبرية، الظرف الأول (لغو) متعلق بالخبر، والظرف الثاني (تأكيد) له، وترك المصنف قسماً ذكره الفاكهي فقال: وإن اجتمع ظرفان تام وناقص جاز الرفع والنصب في الاسم، سواء بدأت بالتام، نحو: إن عبد الله في الدار بك واثقاً، أو «واثق» أو (با)لناقص، نحو: إن فيك عبد الله في الدار راغباً، أو «راغب».

[الصورة الثانية]:

الثانية: (إذا تعدّد) الظرف، أي: في عدة تراكيب ليصبح (مثنى) أي: اثنين اثنين (فأكثر، فإما) أن يكونا (متفقين في اللغوية) أي: في كونهما لَغْوَيْن (والاستقرار) أي: في كونهما مستقرين، فإما أن يكونا (من جهة) كالخبرية، (أو) من (جهتين) كالخبرية والحال (متعيناً أحدهما: أي: أحد الطرفين، الأول أو الثاني (ومعوّلاً على القصد) أي: قصد المتكلم تعيين أي: الذي[1] باعتبار كون التعيين الأول أو الثاني فهما مع الأربع المتقدمة ست صور، كما نصّ عليه المصنّف في الحاشية.

---

(١) في حاشية المخطوط للشرح: «نسلم إذا كان محتملاً غير متعين للغو، أو الاستقرار، ويفهم من السياق أنه إذا كان الظرف الآخر متعيناً كالأول فلا حاجة إلى تعيين القصد، وأنه إذا كان كلاهما محتملين للغوية والاستقرار إلى القصد في تعيينهما معاً، ولو صرّح المصنف بهذا لكان أولى، فهذه أيضاً ثلاث صور في هذا.

١ ـ **الصورة الأولى**: حيث يكون الأول متعيناً للغوية، والثاني متعيناً للاستقرار، أو محتملاً له، وكذا حيث يكون متعيناً للاستقرار والثاني للغوية، أو محتملاً لها، =

....

= والقياس يقتضي لهذه الصورة أربعة مثالات، مثل المصنف لواحد منها وترك الباقي لما سنذكره.

٢ ـ **الصورة الثانية**: عكسها، وهي من حيث يكون المتعين الثاني في جميع الوجوه الأربعة، واكتفي فيه المصنف رحمه الله بمثال واحد أيضاً لما سنذكره.

٣ ـ **الصورة الثالثة**: حيث يكون كل منهما محتمل للغوية والاستقرار، وعيَّنهما قصد المتكلم مختلفين، أما لو كان عينهما متفقين فإنه يكون الصور الثلاث الأول، وذكر المصنف رحمه الله من أمثلتها ستة حسبما ذكر المصنف في الحاشية.

١ ـ **المثال الأول**: حيث يكونا لَغْوَيْنِ، نحو: ﴿فَخَرَجَ عَلَىٰ قَوْمِهِۦ مِنَ ٱلْمِحْرَابِ﴾ [مريم: ١١]، هما مفعولا «خرج»، على أنه لا يتعين كلاهما للغوية، بل يحتمل أن يكون الثاني حالاً، أي: بارزاً من المحراب، فيكون مستقراً.

٢ ـ **المثال الثاني**: حيث يكونا مستقرين من جهة.

٣ ـ **المثال الثالث**: حيث يكونا مستقرين من جهتين، كتب في الحاشية الثاني والثالث، «زيد عندك بالباب»، هذا مثال من مثالين. انتهى. كلاهما خبران فيكون مثالاً للثاني، أو أحدهما، والآخر حال، فيكون مثالاً للثالث، وأيضاً فإن هذا المثال يحتمل وجهاً ثالثاً، فيكون في قوة ثلاثة أمثلة وهو أنه سيأتي في أول الرابعة أن كلاً من الظرفين فيه ما يحتمل اللغوية والاستقرار، فكان يغني عن المثال السادس حال تشويش نشر اللف.

٤ ـ **المثال الرابع**: وهو حيث يكون الأول متعيناً للغوية، والثاني محتملاً لها وللاستقرار، نحو: ﴿فَخَرَجَ عَلَىٰ قَوْمِهِۦ فِى زِينَتِهِۦ..﴾ [القصص: ٧٩]، الأول مفعول «خرج»، والثاني مفعوله، أو حالاً.

٥ ـ **المثال الخامس**: عكسه، نحو: قال يوسف في ملكه لإخوته: ﴿لَا تَثْرِيبَ عَلَيْكُمُ ..ٱلْيَوْمَ﴾ [يوسف: ٩٢].

٦ ـ **المثال السادس**: حيث يكون كل من الظرفين محتملاً اللغو والاستقرار، لكن عينهما قصد المتكلم مختلفين، نحو: ﴿لَا تَثْرِيبَ عَلَيْكُمُ ٱلْيَوْمَ﴾ [يوسف: ٩٢] إن قُدِّر أحدهما خبراً والآخر متعلق به، فالخبر مستقر، والمتعلَّق بالخبر لغو، وأما إذا قدّرا خبرين أو أحدهما جار، والآخر حال فهما مستقران من جهة، أو من جهتين، وليس من هذه الصورة بل من الثلاث الأول، وسيأتي تحقيق الاحتمال في هذه الآية في (الفائدة الرابعة).

فإن قلت: إن المصنف ذكر ست صور، وهي تقتضي عدة أمثلة، كما عرفت، ولم يمثل لها إلا ستة، وأيضاً فإن القسمة العملية تقتضي أنها خمس وأربعون صورة، لها خمسة وأربعون مثالاً؟ =

واعلم أن القسمة الفعلية في الظرفين المتواليين تبلغ باعتبار الجملة خمساً وأربعين صورة؛ لأنهما: إما أن يكونا لَغْوَيْنِ ولا يحملان غير اللغو، فأقسامهما باعتبار الجهة خمسة؛ لأنهما: إما أن يكونا واحدة، أو من جهتين، أو على الأول من جهة، أو للآخر محتمل لأن يكون منها، أو من جهة أخرى، أو عكسه، أو كل منهما محتمل لأن يكون في جهة الآخر، أو من غيرها، فتلك خمسة (و)سنذكر ما خص من (أمثلتها)، فمثال الأول: ﴿فَخَرَجَ عَلَىٰ قَوْمِهِۦ مِنَ ٱلْمِحْرَابِ﴾ [مريم: ١١] هما حالان، ومثال الثاني: ضربت زيد على الفرس بالعصا. الأول: حال، والثاني: مفعول، ومثال الثالث: خرج على قومه بثيابه، الأول: حال، والثاني: محتمل للحال

= فالجواب: أن كثيراً من الأمثلة للصور غير موجود، وأن الموجود منها لا يترتب على أكثره حكم، وأن ما لم يذكره فما يترتب حكم يُعرف بالمقايسة على الأمثلة الستة التي ذكرها، فاكتفي بها خيفة الإملال، أو بيان بلوغها إلى (٤٥) أن يقول: إن الصور باعتبار تعين اللغويّة والاستقرار واحتمالها تسع:

١ ـ أن يتعين الظرفان للغوية.
٢ ـ أن يتعينا للاستقرار.
٣ ـ أن يتعين الأول والثاني للاستقرار.
٤ ـ عكسها.
٥ ـ أن يتعين الأول للغوية، والثاني يحتمل اللغوية والاستقرار.
٦ ـ عكسها، وهو أن يتعين الثاني للغوية، والأول يحتملهما.
٧ ـ أن يتعين الأول للاستقرار والثاني يحتملهما.
٨ ـ عكسها.
٩ ـ أن يحتمل كل منهما اللغوية والاستقرار، ثم إن كل واحدة من هذه الصور التسع تقسم باعتبار الجهة إلى خمسة أقسام:

١ ـ أن يكون الظرفان من جهة.
٢ ـ أن يكونا من جهتين.
٣ ـ أن يكون الأول من جهة والثاني محتملاً لأن يكون منها، أو من خبرها.
٤ ـ عكسه.
٥ ـ أن يكون كلًّا منهما محتملاً لأن يكون من جهة الآخر، أو من غيرها، والحاصل من ضرب تسعة في خمسة، خمسة وأربعون، والله أعلم. انتهى ما قاله الشارح رحمه الله في حاشية المخطوط.

والمفعول، ومثال الرابع: عكسه؛ «خرج بثيابه على قومه»، ومثال الخامس: خرج من داره بثيابه. كل منهما يحتمل الحال والمفعول.

واعلم أن بعض الأمثلة في هذه المسألة مبني على أن تقدير الخاص مع إمكانه مانع من تقدير العام كما مرّ. وإما أن يكون الظرفان مستقرين، لا يحتملان غير الاستقرار، وأقسامه باعتبار الجهة خمسة كما تقدم، ولا أعرف من أمثلتها موجود غير الخامس، مثل: (زيد عندك بالباب) كل منهما محتمل للحال والخبرية، وإما أن يكون الأول لغو، والثاني مستقر، لا يحتملان غير ذلك، وأقسامهما باعتبار الجهة خمسة كما تقدم، ولا أعرف وجود أمثلتها؛ وإما أن يكون الأول مستقراً والثاني لغواً، لا يحتملان غير ذلك، وأقسامهما أيضاً باعتبار الجهة خمسة كما تقدم، ولا أعرف أيضاً وجود أمثلتها(١)، وإما أنَّ (هذا) الحصر (لا يرى مثله عند القوم).

[الفائدة] (الثالثة): [اختلاف الظرفين زماناً ومكاناً]:

الظرفان المذكوران في تركيب ينقسم حكمهما إلى قسمين: (إما أن يختلف زماناً ومكاناً) بأن يكون أحدهما ظرف زمان والآخر ظرف مكان (أو يتفقا) بأن يكونا زمانين أو مكانين (ففي) القسم (الأول) وهو حيث يختلفان زماناً ومكاناً (يبتدأ بأيهما ولم يعطف ثانيهما) على الأول الذي قبله؛ لعدم الجامع بين الزمان والمكان، نحو: (أكرمتك أمس في الدار) وأما قوله تعالى: ﴿لَقَدْ نَصَرَكُمُ ٱللَّهُ فِي مَوَاطِنَ كَثِيرَةٍ وَيَوْمَ حُنَيْنٍ﴾(٢) [التوبة: ٢٥]، فإن ظاهره عطف اليوم وهو زمان على «مواطن» وهو مكان، لكنه (متأوَّل) بأنه معطوف على زمان محذوف مضاف إلى مواطن، تقديره: (في أيام مواطن)، فيكون من عطف الزمان على الزمان، أو بأن المعطوف مكان محذوف مضاف إلى يوم حنين تقديره: وموطن يوم حنين، فيكون من عطف

(١) لقد زاد تكرار هذه الجملة من الشارح رحمه الله وهذا يدل على غموض هذه المسألة، كما يدل على تواضعه رحمه الله.

(٢) تمامها: ﴿إِذْ أَعْجَبَتْكُمْ كَثْرَتُكُمْ فَلَمْ تُغْنِ عَنكُمْ شَيْـًٔا وَضَاقَتْ عَلَيْكُمُ ٱلْأَرْضُ بِمَا رَحُبَتْ ثُمَّ وَلَّيْتُم مُّدْبِرِينَ﴾ [التوبة: ٢٥].

المكان على المكان، قال البيضاوي[1] مرجحاً لما منعه الزمخشري: ويجوز أن تفسّر المواطن بالوقت كمقتل الحسين، ولا يمنع إبدال قوله: ﴿إِذْ أَعْجَبَتْكُمْ كَثْرَتُكُمْ﴾ منه أن يعطف على موضع «في مواطن»؛ فإنه لا يقتضي تشاركهما فيما أضيف إليه المعطوف حتى يقتضي كثرتهم، وإعجابها إياهم في جميع المواطن[2]. انتهى. (و)في القسم (الثاني) وهو حيث يتفق الظرفان بأن يكونا زمانين أو مكانين ينقسم الحكم إلى ثلاثة أوجه: (إما أن يتغايرا حقيقة) بأن يكونا متباينين (أو) يتغايرا، أو تبايناً مجازاً (اعتباراً) بأن يكونا من المترادف؛ فإن لفظ أحد المترادفين من غير نظر إلى معناه مغاير ومباين للفظ (أو ابتداءً خلا) بأن يكون أحد الظرفين داخلاً في الآخر، بأن يكون أخصّ منه مطلقاً (ففي الأول) من القسم الثاني وهو حيث يتغايران حقيقة فإنهما (يتعاطفان)؛ لأن التغاير مع الجامع وهو الزمان والمكان يقتضي العطف (نحو) صمت (يوم الخميس ويوم الجمعة)، أي: وصمت يوم الجمعة (دون الثاني) من القسم الثاني، وهو حيث يتداخلان، فإنه يبدأ (بلا

---

(١) البيضاوي عبدالله بن عمر بن محمد الشيرازي البيضاوي (ـ٦٨٥هـ) قاض، مفسر، علاّمة، له: «التفسير المشهور» وكتب أخرى. «الأعلام» (١١٠/٤).

(٢) هذا المثال في هذه الآية في إعرابه عدة أوجه استوفاها العلامة السمين في «الدر المصون» (٤٥٦/٣، ٤٥٧)، وخصوصاً المعطوف في الآية وهو «يوم حنين» ففيه أوجه:

١ ـ أنه عطف على محل قوله: «في مواطن» عطف ظرف الزمان من غير واسطة «في» على ظرف المكان المجرور بها، ولا غرو في نسق ظرف زمان على مكان، أو العكس، تقول: «سرتُ أمامك يوم الجمعة» إلا أن الأحسن أن يترك العاطف في مثله.

٢ ـ اعترض السمين على ابن عطية القائل: يجوز أن يعطف على لفظ «مواطن» بتقدير «وفي» فحذف حرف الجر، ثم قال السمين: وهذا لا حاجة إليه.

٣ ـ نقل قول الزمخشري بأن عطف الزمان على المكان معناه: وموطن يوم حنين، أو في أيام مواطن كثيرة ويوم حنين.

٤ ـ أن يراد بالمواطن الأوقات، فحينئذٍ إنما عطف زمان على زمان، ونقل عن الزمخشري قوله: ويجوز أن يراد بالمواطن الوقت كمقتل الحسين، ونقل أيضاً عن الزمخشري كلاماً آخر، واستغرب بعضه واستحسن الآخر، وعلق عليه، فارجع إليه.

عطف) لثانيهما على الذي قبله لصدق العام على الخاص، فلا متغيره يقتضي العطف؛ فإنه بدئ (بالأعمِّ المدخول) فيه.

اعلم أن الاصطلاح المشهور في الأصول أن الأعمَّ من صفة المعاني كالأخص، وأن العام من صفة الألفاظ كالخاص، فالأولى أن يقال: فبالعام (تلاه ما هو أخص منه أو أعم من غيره)، فإن كانت الظروف أكثر من اثنين فإنه يقدم العام على الخاص، (مُنْتَهِياً بأَخصهما) أي: أخص الظروف (بتكرير في) فمثاله في المكان (نحو) صليت (في مسجد الجامع في الجانب الشرقي) أي: في جانبه الشرقي (في نصفه العدني) منسوب إلى عدن مدينة مشهورة بطرف اليمن[1]، يريد نصفه اليماني (في الزاوية اليمنى) ومثاله في الزمان (في العام الأول في الشهر الثاني في الأسبوع الثالث في اليوم الرابع) في الساعة الخامسة، وإن بدئ (بالأخص) صوابه: الخاص في العام (تلاه الأعم): منه الأخص من غيره (كذلك) أي: كالذي يبدأ فيه بالعام فيبدأ بالخاص منتهياً مع تعدد الظروف بأعم الجميع (بتكرير «مِن» أو «في») فيما عدا الأول منها اللازم فيه ذكر «في» لا غير، مثاله في المكان (نحو) صليت (في الزاوية اليمنى من النصف العدني من الجانب الشرقي من المسجد الجامع)، ومثاله في الزمان (في) الساعة الخامسة من (اليوم الرابع من الأسبوع الثالث من الشهر الثاني من العام الأول، ويتخلل) التركيب المسوقة فيه الظروف المذكورة ونحوها في القسمين (إلى) التركيب (الإضافي بالبداية في) القسم (الأول) الذي بدئ فيه (با)لظرف (الآخر) فيقال: في يمين زاوية عدني نصف شرقي جانب مسجد الجامع في خامس ساعات رابع يوم ثالث أسبوع ثاني شهر العام الأول والبداية (في) القسم (الآخر) الذي بدئ فيه بالخاص بالظرف (الأول) والأوضح أن يقال: وفي الآخر بالأول مضافاً كل طرف إلى صفته بتأويل فيقال: في يمنى زاوية عدني نصف شرقي جانب

---

(١) جرت عادة في اليمن في ذكر الجهات الأربع: الشرق والغرب والشمال والجنوب أنهم يسمُّون الجنوب بـ «عدن» لأن مدينة عدن اليمنية تقع جنوب اليمن، وهذا مذكور في كثير من الوثائق في بيع الأراضي حين يكتب في الوثيقة حدود الأرض التي تمَّ بيعها وتعيين حدودها وفي فصول تقسيم المواريث لدى المحاكم الشرعية.

مسجد الجامع في خامس ساعات رابع يوم ثالث أسبوع ثاني شهر العام الأول فصار بانحلال التركيب إلى تركيب إضافي غير مختلف في القسمة[1]، (وكلها لغو في) القسم (الأول) يعني: حيث يختلف الطرفان زماناً ومكاناً، وهو نحو: أكرمتك أمس في الدار (لا) في القسم (الآخر) يعني حيث يتفقان زماناً ومكاناً فإنه مستقر (فالأول) من أقسامه الثلاثة وهو حيث يتغايران حقيقة لغو، وهو نحو: «صمت يوم الخميس ويوم الجمعة»، لا في الثاني وهو نحو: «صليت خلفك أَمَامَ زيد»، والثالث نحو: «صليت في المسجد الجامع في الجانب الشرقي»... إلخ بمستقر يبيّنُه أن أول الظروف من الثاني والثالث يحتمل اللغو.

تنبيه: فإن قلت: لِمَ لا يحتمل أن تكون جميع الظروف في الثالث لغو؟ قلت: قد مرّ في المقصد الأول عند الكلام على عدم تعلق الزائد، نقل عن ابن مالك أن العامل لا يتعدى إلى اثنين بحرف واحد والله أعلم.

[الفائدة] (الرابعة):

(يحتمل، نحو: زيد عندك بالباب) الأول (كونهما خبرين) فيقدر لكل منهما متعلق عام، وهما مستقران، والثاني والثالث أشار إليهما بقوله: (أو أحدهما) خبر (والآخر لغو) يعني: أو يكون الأول خبراً مقدراً متعلَّقه استقر، والثاني لغو لتعلقه بالظرف الأول، فهو معمول له، وهذا هو الحال الثاني، وعكسه هو الحال الثالث، وأشار إلى الرابع والخامس بقوله: (أو حال) عطف على لغو، يعني: أو كون الظرف الأول خبراً متعلَّقَه عام، والثاني حال عامله الظرف، ومتعلَّقُه عام أيضاً، فهو مستقر كالذي قبله، وهذا هو الحال الرابع والخامس (على احتمال) للصحة (في حال) من الأحوال الخمسة، أو من الحالين الآخرين، كتب في الحاشية: ففيه لطف،

(١) في هامش المخطوط: وهذه الإضافات لا ريب أنها المستكرهة عند البيانيين وأما ما عدّوه من نحو:

[حمامة جوعى حومة الجندل اسجعي..]

فقد نبه بعض المحققين على أنه لا كراهة فيه.

ووجه الاحتمال أن الحال لا تتقدم على العامل المعنوي، وقد تقدم هنا في الحالة الخامسة، والمصوغ لذلك الحال ظرف. هذا حاصل ما كتبه في الحاشية، وأنت خبير، أنه لا احتمال في ذلك، بل هو صحيح، وقد ضرب وبحمد الله في نسخته على قوله: «على احتمال في حال»، فهل ما كتبه في الحاشية كتركيب بعض كلامه، ثم إنه قال: إن الأول إثبات ما ضرب عليه، كان صح ذلك، فأصابت بديهته، وأخطأت روايته (ومثله) أي: وما يحتمل خمسة أحوال قوله تعالى: (﴿قَالَ لَا...﴾) [يوسف: ٩٢] أن تعلق اليوم بالتثريب أو بالمقدر في «عليكم»، لا إذا تعلق بـ «يغفر»، وقد أجاز بما تعلق بالثلاثة الزمخشري (وإن اقتصر على) الحال (الثاني والثالث الرضي) من الخمسة (فـ)إن (القياس: [لبقائها][1]، وفي الثلاثة (يقتضي)، (وأما) قوله تعالى: (﴿لَا عَاصِمَ...﴾)[2] [هود: ٤٣]، (فـ)الظرف (الأول خبر «لا»)[3]، (و)الظرف (الثاني خبر مبتدأ مقدر أي العصمة)، تفسير للمبتدأ المقدر، وفي بعض نسخ الرضي جعل «من أمر الله» معمول فعل مقدر دلّ عليه «عاصم» أي: يعصم من أمر الله، انتهى. وجملة «يعصم» أو «العصمة» مبنية، فلا محل لها من الإعراب؛ لأنها مستأنفة لفظاً، قاله الرضي، وإنما احتج إلى ما

(١) في المخطوط ما بين المعقوفتين: «لباقيها».

(٢) الآية بتمامها: ﴿قَالَ سَآوِي إِلَىٰ جَبَلٍ يَعْصِمُنِي مِنَ الْمَاءِ ۚ قَالَ لَا عَاصِمَ الْيَوْمَ مِنْ أَمْرِ اللَّهِ إِلَّا مَن رَّحِمَ ۚ وَحَالَ بَيْنَهُمَا الْمَوْجُ فَكَانَ مِنَ الْمُغْرَقِينَ ﴿٤٣﴾﴾ [هود: ٤٣].

(٣) قد صرّح ابن هشام في «المغني» ص٧٠١ أن «اليوم» في الآية متعلق باسم «لا» وهو «عاصم». وقال العلامة السمين في «الدر المصون» (١٠٢/٤) إن (عاصم) بمعنى معصوم، وصيغة (فاعل) قد تجيء بمعنى مفعول، نحو: «دافق» أي: مدفوق، وأنشد:

[بطيء القيام رخيم الكلا م فأمسى فؤادي به فاتنا]

أي: مفتوناً، و«مِن» مراد بها المعصوم، والتقدير: لا معصوم اليوم من أمر الله إلا من رحمه الله فإنه يعصم، ثم ذكر وجهاً آخر فقال: أن يكون عاصم هنا بمعنى النسب أي: ذا عصمة، نحو: لابن وتامر... إلى أن قال: وأما خبر لا، فالأحسن أن يجعل محذوفاً والتقدير: لا عاصم موجود، وجوّز الحوفي وابن عطية أن يكون خبرها هو الظرف وهو: «اليوم». قال الحوفي: ويجوز أن يكون «اليوم» خبراً فيتعلق بالاستقرار، وبه يتعلق: «من أمر الله»... ثم فصل السمين في هذه المسألة وأسهب فارجع إليه.

ذكر من التأويل في الآية (لعدم استفادة معناه بتقدير واحد مما ذكرناه) من الأحوال الخمسة؛ لأن المبتدأ قبل دخول النواسخ عليه، وبعدها إذا كان مصدراً، نحو: ﴿لَا تَثْرِيبَ عَلَيْكُمُ ٱلْيَوْمَ ..﴾ [يوسف: ٩٢]، فإنه يصح فيه اعتبار الخمسة الأحوال التي تقدمت في المبتدأ الجامد في نحو: زيد عندك بالباب ، بخلاف ما إذا كان مشتقاً، نحو: ﴿لَا عَاصِمَ ٱلْيَوْمَ مِنْ أَمْرِ ٱللَّهِ..﴾ [هود: ٤٣]، فإنه يفسد المعنى، بتقدير واحد من الخمسة، وقد بيَّن الرضي وجه صحة الأول وفساد الثاني، فقال في (بحث المنصوب بـ «لا» التي لنفي الجنس): «وكل مصدر يتعدى بحرف من حروف الجر يجوز جعل ذلك الحال خبراً عن ذلك المصدر مثبتاً كان أو منفياً كما تقول: الاتكال عليك، وإليك المصير، ومنك المخوف وبك الاستعانة، وعليك المعوّل، وليس بك الالتجاء، ومنه: ﴿لَا تَثْرِيبَ عَلَيْكُمُ ٱلْيَوْمَ﴾ [يوسف: ٩٢]، وذلك لأن الخبر المقدر ههنا، أعني: ما يتعلق به فيه معنى المبتدأ؛ لتضمنه ضميره، ولا يجوز مثل ذلك في اسم الفاعل، فلا تقول: «بك مار»[(١)] انتهى[(٢)]. (ثم البناء للغوية) الظرف (الثاني)، وهو: «من أمر الله»، متعلق بالخبر، وهو قوله: (يأباه، وأما)، نحو: (لا مصلياً في الجامع في الدار بالنصب) لـ «مصلياً»، حيث تعلق في الجامع بمصلياً، فأشبه المضاف «فـ» نصب في الجامع (لغو) وفي الدار (مستقر)؛ لأنه خبره (لا بالبناء) عطف على النصب، فتقول: «مصلّيَ» بفتح الياء بلا تنوين فيكون في الجامع خبراً، وهو (مستقر)، ولا معنى هنا للظرف الثاني، وهو: «في الدار» بل هو (لغو) أي: لاغ، ولي من أجزاء الكلام، وفي استعمال «لغو» هنا بهذا المعنى إيهام لا يحَسن (ومفاد) نحو المثال (الأول) الذي نصب فيه مصلياً (ففي) وجود (مصلٍّ فيه) أي: في الجامع (عنها) أي عن الدار (و)مفاد (الثاني) الذي بني فيه مصلي نفي (مصلٍّ عنه) أي: عن الجامع، ويوضح ذلك ما قاله الرضي في بحث المنصوب بـ «لا»، قال: «وتقول: ولا مصلياً في الجامع» إذا نفيت

---

(١) في حاشية المخطوط: هذا كله مع جعل «من أمر الله» مستقراً، أما إذا جعل لغواً متعلقاً بعاصم فقد بيَّنه بقوله..

(٢) «شرح الرضي على الكافية» (١/٢٥٧).

في الوجود من يوقع صلاته في الجامع، أي: ليس في الوجود من يصلي في الجامع، ويجوز أن يكون مستقراً في الجامع من يصلي في غيره، فإذا قلت: لا مصلي في الجامع، فالمعنى: ليس في الجامع مصلٍّ سواء صلّى في الجامع أو في غيره». انتهى. فعلمت أن مع النصب لا بدّ من خبر غير «في الجامع»، إما ظاهر، كمثال أعني: «في الدار»، أو مقدر كمثال الرضي، وأن مع البناء قد تعين «في الجامع» للخبرية، فلا معنى لذكر «في الدار» بعده.

فائدة: قال الرضي: حكى أبو علي عن البغداديين إنهم يجيزون كون الظرف والحال والمجرور في نحو: «لا آمِرَ بالمعروف»، و﴿لَا عَاصِمَ ٱلْيَوْمَ مِنْ أَمْرِ ٱللَّهِ﴾ [هود: ٤٣] أن اليوم صلة المنفي المبني، وفيه نظر؛ لأن المضارع المضاف لا يبنى، وذهب ابن مالك إلى أن هذا مضارع للمعرب، لكنه انتزع تنوينه تشبيهاً بالمضاف(١)، انتهى. فعلى هذا يكون «في الدار» مع البناء ليس بلاغٍ، بل هو خبر، فهو مستقر و«في الجامع» لغو.

[أقسام الظرف ستة أقسام]:

(المقصد الثاني: في الانقسام بتقسم بتقسيم): (الظرف بتقسيم) الظرف (ستة، باعتبارات الانقسام) كتب في الحاشية: ستةً، منصوب على المصدريَّة، أي: ينقسم ستة انقسامات، انتهى. وسنذكر تحقيق ذلك في القسم الرابع من هذا الفصل.

[معرب ومبني]:

القسم (الأول): ينقسم الظرف (إلى معرب ومبني مطلقين) أي: بلا شرط (وهو كثير) وإلى (معرب ومبني مشروطين):

ف (**أولهما**): وهو المعرب من الظرف مشروطاً (بالإضافة) أو عدم نيّتها، نحو: قَبْلُ، وبَعْد، وغيرهما مما يقطع، عن الإضافة تارة مع نيّتها، أو عدم

---

(١) «شرح الرضي على الكافية» (١/٢٥٧).

نيّتها، ويضاف أخرى، ويعلم أن المسموع من الظروف المقطوعة عن الإضافة: قبلُ، وبَعْدُ، وأسفل، وفوق، وأمام، وقُدّام، ووراء، وخلف، ودونَ، وأول، و«من عِل»، و«من علو» ولا يُقاس عليها ما بمعناها، نحو: يمين، وشمال، وآخر، وغير[1] ذلك، وتقول: جئت مِن علٍ، معرَّباً كيَدٍ، ومِن عالٍ، كقاضٍ، ومِن مَعَالٍ، كرام، ومِنْ عَلاً، كعصاً، ومن عَلِوٌ، مثلث اللام، فإذا بنيت «عل» على الضم وجبَ حذف اللام، أعني: الياء نسياً منسياً، فلا يبقى كسرة يدلّ عليها، إذ لو قلت: علي، واستثقلت الضمة على الياء، ولو حذفتها، وأبقيت كسرةً تدل عليها، فقلت: «من علِ» لم يتبين كونها مبنية على الضم كأخواتها، وإذا قصدت بناءها على ساكن العين، وجب فتح فائها، وقد كان مع الإعراب، يجوز ضمه وكسره، تقول: «علو الدار»، كما تقول: سفلها، ويجوز بناء «علوَ» على الفتح من دون سائر الغايات لثقل الواو المضمومة، وأما الكسر فيه، فلتقدير المضاف إليه كما في قولهم:

١٦ ـ خَالَطَ مِنْ سَلْمَى خَيَاشِيمَ وَفَا[2] ......

---

(١) في حاشية المخطوط: فائدة: «أول» له ثلاث استعمالات:

١ ـ أن يكون صفة بمعنى أسبق، فيكون أفعل تفضيل، وتجري عليه أحكامه من جر المفضل عليه بـ«مِن» فيقال: أول من بدأ، ويضاف، ويعرف بـ«أل» ويثنى ويجمع، إلا أنه اختص بحكم ليس لغيره من أسماء التفضيل، وهو جواز حذف المضاف إليه، وبناؤه على الضم حملاً له على: «قبل» وبعدُ، فأعطي حكم رديفه، فيقال: بدأ بهذا أولُ، بالضم أي: أول الأشياء، ولا يجوز هذا في غيره من أسماء التفضيل، ويجوز فتحه بلا تنوين في «من أولَ» على تقدير الإضافة.

٢ ـ يدخله معنى الظرفية، نحو: ما رأيته مذ عام أولَ، أي: ما رأيته عاماً قبل عامنا، فينصب على الظرفية كغيره من الصفات المشربة معنى الظرفية، وقد استوفى تحقيق هذا المصنف رحمه الله.

٣ ـ أن يكون مجرداً عن الوصفية كسائر الأسماء الجامدة، فينصرف وينوّن كما في كل اسم جامد، فيقال له: «ما له من أولٍ ولا آخر». قال أبو حيان: وفي محفوظي أن مؤنث هذا «أولة»، فإن سميت به امتنع صرفه كأول، الذي هو علم «الأحد» قديماً كما سيأتي.

(٢) هو من الرجز للعجاج وهو من «شواهد شرح الرضي على الكافية» (١٠٢/٢، و«الخزانة» (٢٤٣) (٤٠٩/٣)، وأيضاً هو في «شرح الرضي» في (٢٩٥/١)، في (باب الأسماء الستة) حيث قال: «وأما قوله: خالط من سلمى.. إلخ. فقيل: حذف المضاف إليه ضرورة، وأصله «فاها»، وهو في «اللسان» مادة (فم) (٣٤٧١/٤)، و«أوضح المسالك» (٦) (٢٨/١).

أو استثقالاً للضمة، وأما الضم فعلى قياس سائر الغايات.

تنبيه[1]: اعلم إنما سميت الظروف المقطوعة عن الإضافة غايات؛ لأنه كان حقها في الأصل ألا تكون غاية لتضمنها المعنى النسبي، بل تكون الغاية هي المنسوب إليه، فلما حذف المنسوب إليه، وضمنت معناه استغرب صيرورتها غاية لمخالفة ذلك لموضعها، فسميت بذلك الاسم الغريب، ولم يسمّ «كل» و«بعض»، مقطوعي الإضافة غايتين؛ لثبوت العوض عن المضاف إليه، أعني: التنوين قاله الرضي[2]. ومقتضاه أن «قبل»، و«بعد»، وأخواتهما لا يسمى واحد منهما غاية مع الإضافة أو مع نيتهما.

(وثانيهما): وهو المبني من الظرف شروط بنائه (بها) أي: بالإضافة

---

(١) في حاشية المخطوط: اعلم أن حذف المضاف إليه في موضعين:
١ ـ أن يكون المضاف من الظروف النسبية التي لا تتم إلا بغيرها كقبلُ وبعدُ في الزمان، وأمام وخلف في المكان، أو مشبهاً بها في الإبهام كغير ومثل وحيث، وهذا ينقسم إلى نوعين:
أ ـ أن لا يعطف على ذلك المضاف مضاف آخر إلى مثل ذلك المحذوف، فيكون مثل ذلك المضاف مبني على الضم وتسمى الظروف حينئذٍ غايات، ومنها: «قط»، و«عوضُ»، و«منذ»، و«حيث».
ب ـ أن يعطف على ذلك المضاف مضاف إلى مثل ذلك المنوي، سواء كان المضاف الأول من الظروف المذكورة، كقبلُ وبعدُ زيد، أو من غيرها كقوله:
يا مَنْ رَأى عارضاً أسرّ بِهِ ... بينَ ذراعي وجبهة الأَسَدِ
فيكون المضاف الأول غير مبني، ولا يبدل من المضاف إليه تنوين.
٢ ـ أن يكون المضاف من غير الظروف النسبية، ولم يعطف عليه ما ذكرنا فينوَّن المضاف تنوين البدل من المضاف إليه، وذلك في «كل»، و«بعض»، و«إذْ»، و«أوان»، كقوله تعالى: ﴿وَكُلًّا ضَرَبْنَا لَهُ ٱلْأَمْثَٰلَ﴾ [الفرقان: ٣٩]، ﴿وَرَفَعْنَا بَعْضَهُمْ فَوْقَ بَعْضٍ دَرَجَٰتٍ﴾ [الزخرف: ٣٢]، وإذا قطع «كل» و«بعض» عن الإضافة، فالأكثر إبدال التنوين، وامتناع دخول اللام فيهما، وبعضهم جوّزه، وقد ينصب مع ذلك «كلا» على الحال، نحو: «أخذ المال كلاّ»، وذلك لكونه في صورة المنكَّر، وإن كان معرفة حقيقة لكونه بتقدير كله، وقد حكى الخليل في المؤنث «كلتهن»، وليس بمشهور». انتهى.
(٢) «شرح الكافية» (٢/١٠٢).

وهو (نحو: يوم وساعة)؛ فإنه مع الإضافة يبنى، وسيأتي تحقيقه، (وبنيّتها) أي: بنيّة الإضافة (وهو نحو: قبل وبعد).

(الثاني): ينقسم الظرف باعتبار لزوم إضافته وعدمها (إلى) ثلاثة أقسام:

القسم الأول: لازم الإضافة وهو ينقسم إلى قسمين: الأول: (لازم الإضافة)، وهو ينقسم إلى قسمين: الأول: (لازم الإضافة) بالوضع إلى جملة المصدر الذي تضمنته الجملة، وإن كانت في الظاهر مضافة إلى الجملة، فإضافتها إليها كلا إضافة، فشابهت الغايات، المحذوف ما أضيفت إليه. الأول: (حيث) وليس لنا ظرف مكان واجب الإضافة إلى الجملة سواه ثم قد يضاف إلى مفرد، ولكن لندوره لم يعتد به المصنف فيذكره في القسم الثاني كقوله:

١٧ ـ أَمَا تَرَى حَيْثُ سُهَيْلٌ طَالِعَا نَجْمٌ يُضِيءُ كَالشِّهَابِ سَاطِعَا(١)

وسيأتي لذلك زيادة إيضاح إن شاء الله تعالى.

والثاني: «إذ» وهي لما مضى من الزمان، ولا يطرأ عليها معنى الشرط

---

(١) البيت لم يسمّ قائله وهو من «شواهد المغني» (٢١٧) ص١٧٨، و«شرح شواهد المغني» للسيوطي (١٩١) (٣٩٠/١)، وفيه: «لامعاً» بدل «ساطعاً»، و«شرح شواهد المغني» للدرة (٢١٩) (١٠/٢، و«الخزانة» (٥٠١) (٣/٧)، و«تاج العروس» مادة (حيث) (١٠٢/٣)، و«شرح الكافية» (١٠٨/٢)، و«همع الهوامع» (٨٣٢) (١٥٣/٢)، و«شرح شواهد ابن عقيل» للشيخ عبدالمنعم الجرجاوي ص١٦٠، وبهامشه «فتح الجليل لشرح شواهد ابن عقيل» للشيخ قطة العدوي نفس الصفحة، و«شرح الأشموني مع حاشية الصبان» (٢٥٤/٢)، و«حيث» في البيت كما قال السيوطي مضاف إلى المفرد ندوراً وقيل: إلى جملة تقديراً، على أن سهيلاً مبتدأ، وخبره محذوف أي مستقراً وظاهراً في حال طلوعه. وفي حاشية المخطوط: قيل: إنه مضاف إلى جملة مقدراً على أن «سهيل» مرفوع بالابتداء، وخبره محذوف، أي مستقر، وظاهر حال طلوعه. قال العيني: وعلى الأول تكون «حيث» معربة؛ إذ لم تضف إلى جملة فهي منصوبة على الظرفية، أو على المفعولية إن كانت «ترى» قلبية، و«طالعاً» حال، وقيل: إنها مبنية. قال الرضي: لشذوذ الإضافة إلى المفرد، وترك إضافة «حيث» مطلقاً لا إلى جملة ولا مفرد. انتهى.

كما في (إذا)؛ لأن جميع أسماء الشرط متضمنة لمعنى «إنْ» التي للشرط في المستقبل، وإذْ موضوعة للماضي فتنافيا، وإذا دخلت «إذ» على المستقبل قلبه للماضي، كقوله تعالى: ﴿وَإِذْ يَمْكُرُ بِكَ..﴾[1] [الأنفال: ٣٠]، ﴿وَإِذْ يَقُولُ..﴾[2] [الأحزاب: ١٢] ويلزمها الظرفية إلا أن يضاف إليها زمان، كقوله تعالى: ﴿بَعْدَ إِذْ نَجَّىٰنَا ٱللَّهُ مِنْهَا..﴾[3] [الأعراف: ٨٩]، ﴿بَعْدَ إِذْ أَنتُم مُّسْلِمُونَ﴾[4] [آل عمران: ٨٠]، ولم يعهد مجرور إلا «بعد»[5]، وتقع مفعولاً بها كقوله: ﴿وَٱذْكُرْ أَخَا عَادٍ إِذْ أَنذَرَ قَوْمَهُۥ..﴾ [الأحقاف: ٢١] كما يأتي.

تنبيه فيه فوائد:

الأولى: قال الرضي: يقبح أن يليها اسم بعده فعل ماض، نحو: «إذ زيد قام»، بل الفصيح: «إذ قام زيد»؛ لأن «إذ» موضوع للماضي، فتعقيبه الماضي أولى للمشاكلة.

الثانية: تلزم «إذ» الإضافة إلى الجملة، وإن علمت حذفت وعوّض عنها التنوين كما في قولك:

١٨ ـ نعيتُكَ عَنْ طِلاَبِك أمَّ عَمْرِو بِـعَـافِـيَـةٍ وأَنْـتَ إِذٍ صَـحِـيـحُ[6]

---

(١) تمام الآية: ﴿وَإِذْ يَمْكُرُ بِكَ ٱلَّذِينَ كَفَرُوا۟ لِيُثْبِتُوكَ أَوْ يَقْتُلُوكَ أَوْ يُخْرِجُوكَ ۚ وَيَمْكُرُونَ وَيَمْكُرُ ٱللَّهُ ۖ وَٱللَّهُ خَيْرُ ٱلْمَٰكِرِينَ ﴿٣٠﴾﴾ [الأنفال: ٣٠].

(٢) تمام الآية: ﴿وَإِذْ يَقُولُ ٱلْمُنَٰفِقُونَ وَٱلَّذِينَ فِى قُلُوبِهِم مَّرَضٌ مَّا وَعَدَنَا ٱللَّهُ وَرَسُولُهُۥٓ إِلَّا غُرُورًا ﴿١٢﴾﴾ [الأحزاب: ١٢].

(٣) الآية بتمامها: ﴿وَمَا يَكُونُ لَنَآ أَن نَّعُودَ فِيهَآ إِلَّآ أَن يَشَآءَ ٱللَّهُ رَبُّنَا ۚ وَسِعَ رَبُّنَا كُلَّ شَىْءٍ عِلْمًا ۚ عَلَى ٱللَّهِ تَوَكَّلْنَا ۚ رَبَّنَا ٱفْتَحْ بَيْنَنَا وَبَيْنَ قَوْمِنَا بِٱلْحَقِّ وَأَنتَ خَيْرُ ٱلْفَٰتِحِينَ﴾.

(٤) في المخطوط في نسخة الشارح رحمه الله هكذا: «وإذ أنتم مهتدون»؟؟ ولم أجد الآية بهذا النص في المصحف ولا في «المعجم المفهرس» لألفاظ القرآن في مادة (هدى) وهذا وهم من الشارح رحمه الله ثم وجدت الخطأ نفسه في «شرح الكافية» المطبوع للرضي (١١٥/٢) فقد وهم الشارح تبعاً للرضي والصحيح أن الآية هي قوله تعالى: ﴿وَلَا يَأْمُرَكُمْ أَن تَتَّخِذُوا۟ ٱلْمَلَٰٓئِكَةَ وَٱلنَّبِيِّۦنَ أَرْبَابًا ۗ أَيَأْمُرُكُم بِٱلْكُفْرِ بَعْدَ إِذْ أَنتُم مُّسْلِمُونَ ﴿٨٠﴾﴾ والله أعلم.

(٥) في المخطوط في الحاشية: وأمام وحين وساعة، فسيأتي الخلاف في أنها مجرورة.

(٦) البيت من «شواهد المغني» (١٣٥) ص١١٩، و«شرح شواهد المغني» للسيوطي (١٢٤)=

فتكسر ذالها وتفتح، ويلزمها الكسر في نحو: «يومئذ» لما يأتي.

الثالثة: قال في «المغني»[1]: اختُلِف في لفظها عند الوقف عليها،

= (٢٦٠/١)، وفيه: «بعاقبة» بدل (بعافية)، و«شرح شواهد المغني» للدرة (١٣٦) (٢١٨/١)، و«الخزانة» (٤٩٨) (٤٩١/٦)، و«شرح الكافية» (١١٥/٢)، و«شرح الأشموني بحاشية الصبان» (٣٦/١)، والبيت لأبي ذؤيب الهذلي، وقبله وهو في أول القصيدة:

جمالك أيها القلب القرِيحُ ستلقى مَنْ تحبّ فتستريحُ

وبعده:

فقلت تجنّبن سخط ابن عمٍّ ومطلب شُلّةٍ ونوىً طروحُ

المفردات: (الطلاب): بمعنى الطلب، (القريح): الذي فيه القروح.

الشاهد في البيت: قوله: «إذٍ» حيث وقعت منوّنة مكسورة من غير أن تكون مسبوقة بما تضاف إليه، كيوم وحين، ونحوهما، وأن تنوين الكسر فيها عوض عن مضاف محذوف.

(١) لقد وقع الشارح رحمه الله في وهم وسهو هنا حيث أن حديثه ينصب في موضوع حرف «إذْ»، ولكنه سها، فنقل هذه الفقرة من «المغني» ص٣١ من موضوع آخر وهو حديث ابن هشام عن حرف آخر هو: «إذَنْ» الجزائية.

ولتمام الفائدة ننقل من «المغني» الوجه الثالث من أوجه «إذْ» الذي سها عنه الشارح رحمه الله. قال ابن هشام رحمه الله:

والثالث: أن تكون للتعليل، نحو: ﴿وَلَن يَنفَعَكُمُ ٱلْيَوْمَ إِذ ظَّلَمْتُمْ أَنَّكُمْ فِي ٱلْعَذَابِ مُشْتَرِكُونَ ﴿٣٩﴾﴾ [الزخرف: ٣٩]، أي: ولن ينفعكم اليوم اشتراككم في العذاب؛ لأجل ظلمكم في الدنيا، وهل هذه حرف بمنزلة لام العلة أو ظرف والتعليل مستفاد من قوة الكلام لا من اللفظ؛ فإنه إذا قيل: ضربته إذ أساء، وأريد بـ «إذ» الوقت اقتضى ظاهر الحال أن الإساءة سبب الضرب؛ قولان، وإنما يرتفع السؤال على القول الأول؛ فإنه لو قيل: لن ينفعكم اليوم وقت ظلمكم الاشتراك في العذاب، لم يكن التعليل مستفاداً؛ لاختلاف زمني الفعلين، ويبقى إشكال في الآية، وهو أن «إذ» لا تبدل من اليوم لاختلاف الزمانين، ولا تكون ظرفاً لينفع؛ لأنه لا يعمل في ظرفين، ولا لـ «مشتركون»؛ لأن معمول خبر الأحرف الخمسة لا يتقدم عليها ولأن معمول الصلة لا يتقدم على الموصول ولأن اشتراكهم في الآخرة لا في زمن ظلمهم.

ومما حملوه على التعليل ﴿وَإِذْ لَمْ يَهْتَدُوا۟ بِهِۦ فَسَيَقُولُونَ هَٰذَآ إِفْكٌ قَدِيمٌ ﴿١١﴾﴾ [الأحقاف: ١١]، ﴿وَإِذِ ٱعْتَزَلْتُمُوهُمْ وَمَا يَعْبُدُونَ إِلَّا ٱللَّهَ فَأْوُۥٓا۟ إِلَى ٱلْكَهْفِ﴾ [الكهف: ١٦]، وقوله:

[فأصبحوا قد أعاد اللّه نعمتهم إِذْ هُمْ قريش وإذ ما مثلهم بشرُ]

والصحيح أن نونها تبدل ألفاً تشبهاً لها بتنوين المنصوب، وقيل: بوقف التنوين؛ لأنها كنون «لن» و«أن»، وروي عن المازني[1] والمبرد، وتبنى على الخلاف في كتابتها، فالجمهور يكتبونها بالألف، وكذا رسمت في المصاحف، والمازني والمبرد بالنون، وعن الفراء: إن عملت كتبت بالألف، وإلا كتبت بالنون؛ للفرق بينها وبين «إذًا»، وتبعه ابن خروف.

الرابعة: قال في «المغني» أيضاً: قد يحذف أحد شطري الجملة فيظن من لا خبرة له أنها أضيفت إلى المفرد[2] كقوله:

١٩ ـ هَلْ تَرْجِعَنَّ لَيَالٍ قَدْ مَضَيْنَ لَنَا   وَالْعَيْشُ مُنْقَلِبٌ إِذْ ذَاكَ أَفْنَانَا[3]

---

(١) أبو عثمان بكر بن عثمان (ـ٢٤٩هـ) نحوي، متقدم، أخذ المبرد عنه، له: «التصريف الملوكي» وقول الأعشى:

إنّ محلاً وإنّ مرتحلاً   وإن في السّفر إذ مضوا مهلا

أي: إن لنا حلولاً في الدنيا وإن لنا ارتحالاً عنها إلى الآخرة، وإن في الجماعة الذين ماتوا قبلنا إمهالاً لنا؛ لأنهم مضوا قبلنا وبقينا بعدهم، وإنما يصح ذلك كله على القول بأن إذِ التعليلية حرف كما قدمنا.

والجمهور لا يثبتون هذا القسم، وقال أبو الفتح: راجعت أبا علي مراراً في قوله تعالى: ﴿وَلَن يَنفَعَكُمُ ٱلْيَوْمَ إِذ ظَّلَمْتُمْ﴾ [الزخرف: ٣٩] الآية، مستشكلاً إبدال «إذ» من «اليوم» فآخر ما تحصل منه أن الدنيا والآخرة متصلتان، وأنهما في حكم الله تعالى سواء؛ فكأن اليوم ماضٍ أو كأن إذ مستقبله. انتهى.

وقيل المعنى إذا ثبت ظلمكم، وقيل: التقدير بعد إذ ظلمتم، وعليهما أيضاً فـ «إذ» بدل من اليوم، وليس هذا التقدير مخالفاً لما قلناه في ﴿بَعْدَ إِذْ هَدَيْتَنَا﴾ [آل عمران: ٨]، لأن المدعي هناك أنها لا يستغنى عن معناها كما يجوز الاستغناء عن يوم في يومئذ؛ لأنها لا تحذف لدليل، وإذا لم تقدر «إذ» تعليلاً فيجوز أن تكون أنْ وصلتها تعليلاً، والفاعل مستتر راجع إلى قولهم: ﴿يَٰلَيْتَ بَيْنِي وَبَيْنَكَ بُعْدَ ٱلْمَشْرِقَيْنِ﴾ [الزخرف: ٣٨] أو إلى القرين ويشهد لهما قراءة بعضهم «إنَّكم» بالكسر على الاستئناف». انتهى كلام ابن هشام. «المغني» ص١١٣، ١١٤، ١١٥ رحمه الله.

(٢) «المغني» ص١١٧، وسياق كلام ابن هشام هنا في موضوع حرف «إذ».

(٣) البيت من «شواهد المغني» (١٣٠) ص١١٧، و«شرح شواهد المغني» للسيوطي (١١٩) (٢٤٧/١)، و«شرح شواهد المغني» للدرة (١٣١) (٢١٢/١)، والبيت قيل: إنه لأعرابي من بني تميم، وقيل: إنه لعبدالله بن المعتز وحينئذٍ لا يستشهد به. قال الدماميني: =

والتقدير: إذا ذاك كذلك.

الخامسة: أنها تلزمها الإضافة إلى الجملة كما تقدم وتكون الجملة اسمية أو فعلية فعلها ماض لفظاً ومعنىً أو معنىً فقط، وقد اجتمعت الثلاثة في قوله تعالى: ﴿إِلَّا تَنصُرُوهُ فَقَدْ نَصَرَهُ ٱللَّهُ إِذْ أَخْرَجَهُ ٱلَّذِينَ كَفَرُوا۟ ثَانِىَ ٱثْنَيْنِ إِذْ هُمَا فِى ٱلْغَارِ إِذْ يَقُولُ لِصَـٰحِبِهِۦ لَا تَحْزَنْ إِنَّ ٱللَّهَ مَعَنَا﴾ [التوبة: ٤٠]، فالأولى ظرف لـ«نصره» والثانية بدل منها، والثالثة قيل: بدل ثان، وقيل: ظرف الثاني[(١)]، والثالث غير الأول فكيف يبدلان منه، ثم لا يعرف البدل يتكرر إلا في بدل الإضراب، وهو ضعيف لا يحمل عليه التنزيل، ومعنى ثاني اثنين واحد من اثنين، فكيف يعمل في الظرف وليس فيه معنى الفعل؟ وقد يجاب بأن تقارب الأزمنة ينزل منزلة المتحدة أشار إلى ذلك أبو الفتح في «المحتسب»، والظرف يتعلق بوهم الفعل وأيسر رائحة[(٢)].

السادسة: ظاهر كلام الجمهور أنها لا تخرج عن الظرفية وسيأتي اختيار المصنف رحمه الله تعالى؛ بخروجها وخروج «إذا» و«حيث» عن الظرفية قليلاً.

والثالث: «إذا» ولا تجيء بعدها إلا الجملة، قيل: هي مضافة إليها، وقيل: بل الجملة، عاملة فيها، فالأصل في استعمالها أن يكون الزمان من

= الأفنان: إمّا جمع فن، وهو الغصن الملتف أو جمع فن وهو الحال والنوع ونصبه على الحال من «ليالي»، وبعده:

إذ نحن في غرة الدنيا وبهجتها ... والدار جامعة أزمان أزمانا
لما استمر بها شيحان مبتجحٌ ... بالبين عنك بما يرآك شنآنا

المفردات: (رجع): يستعمل لازماً ومتعدياً. (مضين): ذهبن. (العيش): الحياة. (منقلب): متغير من حالة إلى حالة. (أفنانا): تقدم. (أزمان): اسم امرأة. (أزمان): جمع زمن وهو ظرف. (شيحان): الغيور السّيئ الخلق. (مبتجح): مفتخر ومباه. (البين): البُعد. (شنآن): البغض.

(١) في حاشية المخطوط: وفي إبدال الثانية نظر؛ لأن الزمان الثاني، وفي «المغني» ص١١٧ هكذا: «وقيل: ظرف الثاني اثنين».

(٢) في «المغني» نفس الصفحة: «وأيسر روائحه».

أزمنة المستقبل مختص من بينها بوقوع حدث فيه مقطوع به في اعتقاد المتكلم، كما أن «إذ» لزمان من أزمنة الماضي مختص من بينها بوقوع حدث فيه مقطوع بوقوعه، وقد تكون «إذا» للماضي كـ «إذ» كما في قوله تعالى: ﴿حَتَّىٰٓ إِذَا بَلَغَ بَيۡنَ ٱلسَّدَّيۡنِ﴾(1) [الكهف: ٩٣] و﴿حَتَّىٰٓ إِذَا سَاوَىٰ بَيۡنَ ٱلصَّدَفَيۡنِ. .﴾(2) [الكهف: ٩٦] و﴿حَتَّىٰٓ إِذَا جَعَلَهُۥ نَارًا. .﴾(3) [الكهف: ٩٦] كما أن «إذ» تكون للمستقبل كما في قوله تعالى: ﴿وَإِذۡ لَمۡ يَهۡتَدُواْ بِهِۦ فَسَيَقُولُونَ هَٰذَآ إِفۡكٞ قَدِيمٞ﴾ [الأحقاف: ١١] على أنه يمكن أن يقال: إنها تعليلية كما في قوله تعالى: ﴿فَسَوۡفَ يَعۡلَمُونَ ۝٧٠ إِذِ ٱلۡأَغۡلَٰلُ فِيٓ أَعۡنَٰقِهِمۡ﴾(4) [غافر: ٧٠، ٧١] ويمكن أن تكون من باب ﴿وَنَادَىٰٓ أَصۡحَٰبُ ٱلۡجَنَّةِ﴾(5) [الأعراف: ٤٤]، وقد تكون «إذا» مع جملتها لاستمرار الزمان، نحو قوله تعالى: ﴿وَإِذَا قِيلَ لَهُمۡ لَا تُفۡسِدُواْ فِي ٱلۡأَرۡضِ قَالُوٓاْ. .﴾(6) [البقرة: ١١] أي: هذه عادتهم المستمرة. ﴿وَإِذَا لَقُواْ ٱلَّذِينَ ءَامَنُواْ﴾(7) [البقرة: ١٤]، ﴿إِذَا مَآ أَتَوۡكَ لِتَحۡمِلَهُمۡ قُلۡتَ لَآ أَجِدُ. .﴾(8) [التوبة: ٩٢]، وهو كثير والدليل على أن أصلها للمستقبل الواقع فيه حدث مقطوع به أن الأكثر الأغلب استعمالها في هذا المعنى هو قوله تعالى: ﴿إِذَا ٱلشَّمۡسُ كُوِّرَتۡ ۝١﴾ [التكوير: ١]، ولهذا كثُر في الكتاب العزيز استعماله لقطع علام الغيوب سبحانه بالأمور المتوقعة(9)، وفي «إذا» معنى

---

(١) تمامها: ﴿وَجَدَ مِن دُونِهِمَا قَوۡمٗا لَّا يَكَادُونَ يَفۡقَهُونَ قَوۡلٗا﴾.

(٢) تمامها: ﴿قَالَ ٱنفُخُواْۖ حَتَّىٰٓ إِذَا جَعَلَهُۥ نَارٗا قَالَ ءَاتُونِيٓ أُفۡرِغۡ عَلَيۡهِ قِطۡرٗا﴾.

(٣) تقدمت.

(٤) تمامها: ﴿وَٱلسَّلَٰسِلُ يُسۡحَبُونَ﴾.

(٥) تمامها: ﴿أَصۡحَٰبَ ٱلنَّارِ أَن قَدۡ وَجَدۡنَا مَا وَعَدَنَا رَبُّنَا حَقّٗا فَهَلۡ وَجَدتُّم مَّا وَعَدَ رَبُّكُمۡ حَقّٗاۖ قَالُواْ نَعَمۡۚ فَأَذَّنَ مُؤَذِّنُۢ بَيۡنَهُمۡ أَن لَّعۡنَةُ ٱللَّهِ عَلَى ٱلظَّٰلِمِينَ ۝٤٤﴾.

(٦) تمامها: ﴿قَالُوٓاْ إِنَّمَا نَحۡنُ مُصۡلِحُونَ﴾.

(٧) تمامها: ﴿قَالُوٓاْ ءَامَنَّا وَإِذَا خَلَوۡاْ إِلَىٰ شَيَٰطِينِهِمۡ قَالُوٓاْ إِنَّا مَعَكُمۡ إِنَّمَا نَحۡنُ مُسۡتَهۡزِءُونَ﴾.

(٨) تمامها: ﴿مَآ أَحۡمِلُكُمۡ عَلَيۡهِ تَوَلَّواْ وَّأَعۡيُنُهُمۡ تَفِيضُ مِنَ ٱلدَّمۡعِ حَزَنًا أَلَّا يَجِدُواْ مَا يُنفِقُونَ﴾.

(٩) في هامش الشرح المخطوط: بخلاف «إنْ» الشرطية فإن الأكثر الأغلب استعمالها في المستقبل الواقع فيه حدث غير مقطوع به فجعلوها للشك، وما أحسن ما ألغز به السبكي رحمه الله فيها فقال: =

الشرط، فلذلك إختير بعدها الفعل وقد تكون للمفاجأة فيلزم المبتدأ بعدها، واختار الرضي أن «إذا» الشرطية للمفاجأة، وأن «إذا» الفجائية حرف فراجعه[1].

فائدة: وتستعمل «إذا» على أوجه استوفاها صاحب «المغني»[2] فراجعه.

تنبيه: [من أحكام «حيث» و«إذ»]:

«حيث» و«إذ» يضافان إلى الاسمية والفعلية، وأما «إذا» ففي جواز إضافتها إلى الاسمية خلاف، فقولهم: «إذا زيد يقوم» إذا عند سيبويه داخلة على «يقوم» المقدر المفسّر به الظاهر، وأجاز بعضهم دخولها على الاسمية، وفيه نظر.

والثاني (لازم الإضافة) أيضاً لكن بعضه إلى مفرد تارة وإلى جملة أخرى كـ «لَدُنْ» و«قبل» و«بَعْد» وما شابههما، ويضاف إلى مفرد فقط كـ «لَدَى وعند والجهات الست) وكان الأولى أن يعدَّ هذا القسم قسمين، ومعناها: أول غاية زمان أو مكان، فهي يعني مِن عند، وتلزمها «مِنْ» ظاهرة وهو الأغلب، أو مقدرة، نحو: «لدن صباح» و﴿مِن لَّدُنْ حَكِيمٍ خَبِيرٍ﴾[3] [هود: ١]، فإذا صيغت الجملة تمحضت للزمان لما مرّ كقوله:

= سلِّم على شيخ الشيوخ وقل له ... هذا سؤال من تحبه يعظم
أنا إن شككت وجدتموني جازماً ... وإذا جزمت فإنني لم أجزمِ
و«إذا» لما جزم النبي بحصولِهِ ... بخلاف «إنْ» فافهمْ أخيَّ وفهِّمِ

وقد أجابه بعضهم فقال:

هذا سؤال غامض عن كلمتَي ... شرطٍ و«إنْ» و«إذا» مراد مكلِّمي
أنا إن نطقت بها لأني جازم ... و«إذا» إذا أثبتّها لم أجزمِ
و«إذا» لما جزم النبي بحصوله ... بخلاف «إن» فأفهم أخي وفهم

(١) «شرح الكافية» (١٠٨/٢).
(٢) «المغني» ص١٢٠ ـ ١٣٦.
(٣) الآية بتمامها: ﴿الٓر كِتَٰبٌ أُحْكِمَتْ ءَايَٰتُهُۥ ثُمَّ فُصِّلَتْ مِن لَّدُنْ حَكِيمٍ خَبِيرٍ ۝١﴾.

٢٠ - صَرِيعُ غَوَانٍ رَاقَهُنَّ وَرُقْنَه   لَدُنْ شَبَّ حَتَّى شَابَ سُودُ الذَّوَائِبِ[(١)]

ولا يجوز إضافة «لدن» مع حذف النون إلى مضمر، فلا يقال: «مِنْ لدهِ» بل «من لدنه»، وما بعد «لدن» مجرور بالإضافة لفظاً إن كان مفرداً أو تقديراً إن كان جملة إلا إذا أتى بعدها لفظ «غدوة»، فإنه يجوز مع جره نصبه وإن كان شاذّاً، وقد يرفع[(٢)] و«مذ» كعض وهي معربة لا وجه لبنائها

---

(١) البيت من «شواهد المغني» (٣٨٣) ص٢٠٨، و«شرح شواهد المغني» للسيوطي (٢٤٨) (٤٥٥/١)، و«شرح شواهد المغني» للدرة (٢٨٥) (١٠٤/٢)، و«شرح الكافية» للرضي (١٢٣/٢)، و«الخزانة» (٣٩٣/١، ١٨٨/٣)، و«همع الهوامع» (٨٥٠) (١٦١/٢)، و«أوضح المسالك» (٣٤٢)، و«شرح الأشموني مع حاشية الصبان» (٢٦٣/٣)، والبيت في «أساس البلاغة» (قدم) منسوب إلى علقمة وقبله:

كأن فضيضاً من غريضٍ غمامةٍ   على ظمأٍ جادت به أُمُّ غَالِبِ
لِمُسْتَهلِكٍ قد كاد مِنْ شدةِ الهوى   يَموتُ ومِن طولِ العِدَاتِ الكَوَاذِبِ

وبعد:

قد يديمةَ التجريب والحلم أنني   أرى غفلاتِ العيش قبلَ التجاربِ

وأول القصيدة:

نَأَتْكَ بلَيْلَى نَأْيَة لم تقاربِ   وما حُبُّ ليلى من فؤادي بذاهبِ

المفردات: (الفضيض): الماء العذب الذي ينفض من السحاب أي: يسقط ويتفرق. (والغريض): الطري، وهو كناية عن ريق المحبوبة. (الظمأ): العطش. (أم غالب): محبوبته. (العِدَات): جمع عِدَة، وهي الموعد. (والصريع): المصروعة. (والغواني): جمع غانية وهي الشابة التي غنِيت بجمالها عن التصنع والزينة، وقيل: المتزوجة، كأنها غنيت بزوجها عن غيره، وقيل: هي التي غنيت في بيت أبويها فلم تتزوج؛ والبيت للقطامي، واسمه عمرو بن شييم الثعلبي من فحول الشعراء، كان نصرانياً فأسلم ومدح الوليد بن عبدالملك. وانظر: «اللآلي» ص١٣٢.

(٢) في هامش المخطوط: وفيها عشر لغات: لَدُنْ: بفتح اللام وسكون النون، وتثليث الدال، ولدن: بسكون الدال وكسر النون مع فتح الدال وضمها، ولدن: بضم اللام وسكون الدال وفتح النون و(لد) بفتح اللام مع سكون الدال، أو ضمة، و(لد) بضم اللام وسكون الدال، فهذه تسع لغات جميعها مبنيّة؛ لأن منها ما وضعه وضع الحروف يحمل البقية عليه، وأعربت قيس «لدن» كعضد، والعاشرة... (بياض بالأصل) انتهى وسيأتي جمع لغات (لدن) في جدول.

بمعنى «عند»، ولا يلزمه معنى الابتداء[1]، و«منذ» بكسر أوله وقد تفتح وتضم، وهي أعمُّ تصرفاً من «لدى»؛ لأن «عند» تستعمل في الحاضر القريب وفيما هو في حرزك وإن كان بعيداً، بخلاف «لدى» فإنه لا يستعمل في البعيد، ومعنى «عند» القرب حسّاً أو معنى، نحو: «عندي أنك غنيّ» ويلزمها النصب[2] إلا إذا انجرت بـ «مِنْ» (والجهات الست) وهي «فوق» و«تحت» و«أمام» و«وراء» و«يمنة» و«يسرة»، ولا تضاف إلا إلى مفرد لما مرّ أنه لا تضاف من الكلمات إلى الجملة سوى «حيث» (وما شابههما من الظروف النسبية) إن أراد بالظروف النسبية ما لا يتم معناها إلا بغيرها كـ «قبل» و«بعد» وأخواتهما.

---

(١) في هامش المخطوط: وتنقلب ألف (لدى) و«إلى» و«على» مع الضمير ياء، وحكى سيبويه عن الخليل عن قوم: «لداك» و«إلاك» و«علاك».

(٢) هذه الفقرة نقلها الشارح رحمه الله من «شرح الرضي على الكافية» (٢/١٢٣، ١٢٤)، فتم تصحيح بعض الكلمات الغامضة من الشرح.

تنبيه: قد ذكر العلامة السمين رحمه الله في «الدر المصون» (٢/١٨، ١٩)، عند تفسير قوله تعالى: ﴿رَبَّنَا لَا تُزِغْ قُلُوبَنَا بَعْدَ إِذْ هَدَيْتَنَا وَهَبْ لَنَا مِن لَّدُنكَ رَحْمَةً إِنَّكَ أَنتَ ٱلْوَهَّابُ ﴿٨﴾﴾ [آل عمران: ٨] ذكر في «لدن» عشر لغات سنوجزها في الجدول الآتي:

م	اللغة	الشرح والضبط
١	لَدُنْ	اللغة المشهورة بفتح فضم فسكون
٢	لَدَنْ	بفتحتين فسكون
٣	لَدِنْ	بفتح فكسر فسكون
٤	لَدْن	بفتح اللام وسكون الدال
٥	لُدْنِ	بضم اللام وسكون الدال وكسر النون
٦	لُدْنَ	بضم اللام وسكون الدال وفتح النون
٧	لَدْ	بفتح اللام وسكون الدال
٨	لُدْ	بضم اللام وسكون الدال
٩	لَدُ	بفتح اللام وضم الدال
١٠	لَتْ	بإبدال الدال تاءً ساكنة

والقسم الثاني: وهو غير لازم الإضافة ظرف (غالب) الإضافة (وهو نحو: قبل وبعد) وأخواتهما تقدمت.

والقسم الثالث: ظرف (لا) يكون (أيهما) أي: لا يكون لازم الإضافة بقسميه، وغالبهما، فيضاف تارة ويفرد أخرى (ثم الإضافة) للظرف في الثلاثة الأقسام تقسم إلى قسمين:

١ ـ **الأول**: ذكره بقوله: (إما) أن يضاف إلى جملة (هو) أي ذلك الظرف (ظرف مصدرها).

٢ ـ **والثاني**: بقوله: (أو) يضاف إلى (غيرها) إلى مفرد أو جملة ليس هو ظرف مصدرها فـ (الأول) وهو أن يضاف الظرف إلى (جملة) هو ظرف مصدرها (إما واجب الإضافة إليها) حال كون الظرف (مكاناً وهو «حيث» أو) واجب الإضافة إليها حال كونه (زماناً وهو «إذ»).

[غير ومثل تشبهان الظروف المضافة إلى الجمل]:

فائدة: قد تشبه «غير» و«مثل» الظروف المضافة إلى الجمل لزوماً، أعني: «حيث» و«إذ» و«إذا»؛ وذلك لأنهما نسبيان مثلها؛ ولأنه لا حصر فيهما، كما أنها غير محصورة بحدود حاصرة لها انحصار، نحو: «اليوم»، و«الدار» فيهما فإن[1] [أضيفا] إلى الجملة المذكورة، لكن كما كانا مشبّهين بها تشبيهاً بعيداً لم يضافا إلى صريح الجملة كتلك بل إلى جملة مصدرة بحرف مصدري كقوله تعالى: ﴿مِّثْلَ مَآ أَنَّكُمْ تَنطِقُونَ﴾[2] [الذاريات: ٢٣] وقوله:

٢١ ـ غَير أَنّي قَدْ أَسْتَعِينُ عَلَى الْهَمِّ إِذَا خَفَّ بِالثَّوِيِّ النَّجَاءُ[3]

---

(١) وضعنا ما بين المعقوفتين ليتم المعنى.

(٢) الآية بتمامها: ﴿فَوَرَبِّ ٱلسَّمَآءِ وَٱلْأَرْضِ إِنَّهُۥ لَحَقٌّ مِّثْلَ مَآ أَنَّكُمْ تَنطِقُونَ ﴿٢٣﴾﴾.

(٣) البيت للحارث بن حلزة اليشكري في معلقته، وهو من بني يشكر، وكان أبرص يقال: إنه ارتجل قصيدته هذه بين يدي عمرو بن هند في شيء كان بين بكر وتغلب بعد الصلح وكان ينشد من وراء سبعة ستور، (والحلزة): القصيرة، ويقال: البخيلة.

ومطلع القصيدة: =

(وإما جائز) الإضافة الجملة المذكورة (وهو) الظرف (المضاف من غيرها) أي: من غير الثلاثة التي هي: «حيث» و«إذ» و«إذا» بشرط كونه إلى كون الظرف زماناً بشرط كون الجملة يستفاد منها أحد الأزمنة الثلاثة؛ فلذا كان الأصل أن يضاف (إلى) جملة (فعلية وهو أكثر، نحو: ﴿هَٰذَا يَوْمُ لَا يَنطِقُونَ ۝٣٥﴾ [المرسلات: ٣٥] أو] إلى جملة (اسمية) وهو أقل بشرط كونها (مفيدة للزمان) يكون ثاني جزئها فِعْلاً دالاً على أحد الأزمنة الثلاثة، وإنما احتيج إلى هذا الشرط؛ لأن الإضافة على خلاف الأصل [إذ المضاف إليه في الحقيقة هو المصدر الذي تضمنته] الجملة، ولهذا لا يضاف من المكان غير «حيث» إلى جملة؛ لأن الجملة لا يستفاد منها أحد الأمكنة معيناً كما يستفاد منها أحد الأزمنة معيَّناً (نحو: ﴿يَوْمَ هُمْ عَلَى ٱلنَّارِ يُفْتَنُونَ ۝١٣﴾ [الذاريات: ١٣]) و﴿يَوْمَ هُم بَٰرِزُونَ﴾(١) [غافر: ١٦] وإن لم يكن ثاني جزئي الاسمية فعلاً جزآها اسمين، فلا بدَّ أن يكون مضمونها مشهور الوقوع في أحد الأزمنة الثلاثة. أما في الماضي كقوله: «أتيتك (حين الحجاج أميراً)»، وفي المستقبل، نحو: «لأجزينَّك حين لا شيء لك» ومنع المبرد إضافته إلى الاسمية إلا بشرط كونها ماضية المعنى حملاً على «إذْ»، ويكذبه الآيتان المذكورتان، فإن لم يتقدم الاسمية زمان، نحو: «زيد أخو عمرو» فلا تصح إضافة ظرف إليها.

= آذنتنا ببينها أسماء ... ربَّ ثاوٍ يُمَلُّ منه الثواءُ

وقبل البيت:

أوقدتها بين العقيق فشخصين ... بعودٍ كما يلوح الضياءُ

وبعده:

بزفوف كأنها هِقْلَةٌ أُمّ ... رِئالٍ دَوِيَّةٌ سقفاءُ

المفردات: (الإيذان): الإعلام. (البين): الفراق. (الثَّواء والثوى): الإقامة والفعل ثوى يثوي. (النجاء): الإسراع. (الزفيف): إسراع النعامة في سيرها، والزفوف مبالغة. (الهقلة): النّعامة. (والظليم): هِقل. (والرأل): ولد النعامة والجمع رئال. (والدَّويّة): منسوبة إلى الدوّ، وهي المفازة. (والسقف): طول مع انحناء والنعت أسقف. «شرح المعلقات» للزوزني ص١٨٧، ١٨٨.

(١) تمام الآية: ﴿لَا يَخْفَىٰ عَلَى ٱللَّهِ مِنْهُمْ شَيْءٌ لِّمَنِ ٱلْمُلْكُ ٱلْيَوْمَ لِلَّهِ ٱلْوَٰحِدِ ٱلْقَهَّارِ﴾.

تنبيه: [إضافة الزمان و«حيث» إلى الجملة]:

اعلم أنه يضاف الزمان و«حيث» إلى الجملة وإن لم يكن ظرفاً أي: منصوباً بتقدير «في»، نحو: ﴿هَٰذَا يَوْمُ لَا يَنطِقُونَ ﴿٣٥﴾﴾ [المرسلات: ٣٥] ﴿هَٰذَا يَوْمُ يَنفَعُ ٱلصَّٰدِقِينَ﴾[1] [المائدة: ١١٩] بالرفع، و﴿ٱللَّهُ أَعْلَمُ حَيْثُ يَجْعَلُ رِسَالَتَهُۥ﴾[2] [الأنعام: ١٢٤] وهو مفعول به ليعلم مقدراً كما يأتي، وخالف أبو علي في «حيث» فجعل ما بعده صفة؛ لأن شرط إضافة «حيث» معناه: أن يكون ظرفاً، والمعنى: حيث يجعله أي: يجعل فيه، (والثاني) وهو أن لا يضاف الظرف إلى جملة هو ظرف لمصدرها فـ (أمَّا) أن يضاف إلى مفرد، نحو: «يوم الدين» (أو) إلى (جملة مصدرة بحرف مصدري) كأنْ و«أنَّ» وما لنزولها عن الاختصاص الذي بيْنها وبين الجملة التي هو ظرف لها كما حققه الرضي[3] (نحو: ﴿مِن قَبْلِ) أَن تَأْتِيَنَا..﴾[4] [الأعراف: ١٢٩] و﴿مِّن قَبْلِ أَن نَّطْمِسَ وُجُوهًا﴾ [النساء: ٤٧] (﴿وَمِنۢ بَعْدِ مَا) جِئْتَنَا﴾[5] [الأعراف: ١٢٩] و﴿مِنۢ بَعْدِ مَا كَادَ يَزِيغُ قُلُوبُ فَرِيقٍ مِّنْهُمْ﴾[6] [التوبة: ١١٨] و﴿مِن قَبْلِ أَن تَلْقَوْهُ..﴾[7] [آل عمران: ١٤٣].

واعلم أن (حكم المصدر القائم مقام الزمان) وسيأتي تحقيقه (حكمه) أي: كحكم الزمان (في الإضافة إلى) الجملة (الفعلية، نحو: أنظرني ريث

---

(١) تمام الآية: ﴿صِدْقُهُمْ لَهُمْ جَنَّٰتٌ تَجْرِي مِن تَحْتِهَا ٱلْأَنْهَٰرُ خَٰلِدِينَ فِيهَآ أَبَدًا رَّضِيَ ٱللَّهُ عَنْهُمْ وَرَضُوا۟ عَنْهُ ذَٰلِكَ ٱلْفَوْزُ ٱلْعَظِيمُ﴾.

(٢) تمام الآية: ﴿سَيُصِيبُ ٱلَّذِينَ أَجْرَمُوا۟ صَغَارٌ عِندَ ٱللَّهِ وَعَذَابٌ شَدِيدٌۢ بِمَا كَانُوا۟ يَمْكُرُونَ﴾.

(٣) «شرح الكافية» (٢/١٠٥).

(٤) تمام الآية: ﴿وَمِنۢ بَعْدِ مَا جِئْتَنَا قَالَ عَسَىٰ رَبُّكُمْ أَن يُهْلِكَ عَدُوَّكُمْ وَيَسْتَخْلِفَكُمْ فِى ٱلْأَرْضِ فَيَنظُرَ كَيْفَ تَعْمَلُونَ﴾.

(٥) تمام الآية: ﴿فَنَرُدَّهَا عَلَىٰٓ أَدْبَارِهَآ أَوْ نَلْعَنَهُمْ كَمَا لَعَنَّآ أَصْحَٰبَ ٱلسَّبْتِ وَكَانَ أَمْرُ ٱللَّهِ مَفْعُولًا﴾.

(٦) تمام الآية: ﴿ثُمَّ تَابَ عَلَيْهِمْ لِيَتُوبُوٓا۟ إِنَّ ٱللَّهَ هُوَ ٱلتَّوَّابُ ٱلرَّحِيمُ﴾.

(٧) في المخطوط: (من بعد أن تلقوه) والصواب ما أثبتناه وتمام الآية ﴿فَقَدْ رَأَيْتُمُوهُ وَأَنتُمْ تَنظُرُونَ﴾.

أخرج) الريث: البطء. وهو مصدر قائم مقام زمان مضاف محذوف (أي: مدة بطء خروجي) متى يدخل في الوجود هذا أصله، ثم فسّر [حاصل معنى][1] هذه العبارة الرضي بقوله: (أي: إلى أن أخرج وأجري مجراه) أي: مجرى المصدر القائم مقام الزمان[2] (آية بمعنى علامة)؛ لمشابهتها الوقت؛ لأن الأوقات علامات تؤقت بها الحوادث وتعين بها الأفعال، نحو:

٢٢ - بِآيَةِ يُقْدِمُونَ الْخَيْلَ شُعْثاً   كَأَنَّ عَلى سَنَابِكِهَا مُدَامَا[3]

قال ابن يعيش[4]: هو ليزيد بن عمرو بن الصعق، ومعناه: أبلغهم كذا بعلامة إقدامهم الخيل شعثاً متعين من الجهة، وشبّه ما يتصبب من عرقها ودمها بالمدام بحمرته والسنابك: جمع سنبك وهي مقدم الحوافر يريد أنه لما صار ذلك عادة لهم وأمراً لازماً صار علامة (والأغلب تصديرهما) أي: تصدير المصدر وما أجرى مجراه (بـ) الحرف (المصدري، نحو):

٢٣ - أَلاَ مَنْ مُبْلِغٌ عَنِّي تَمِيماً   بِآيَةِ مَا يُحِبُّونَ الطَّعَامَا[5]

---

(١) في المخطوط ما بين المعقوفتين هكذا: (حاصل المعنى).

(٢) «شرح الكافية» (٢/١٠٣، ١٠٤).

(٣) البيت من «شواهد المغني» (٧٧٤) ص٥٤٩، و«الخزانة» (٤٩٥) (٦/٤٦٣)، ونسبه للأعشى، و«شرح شواهد المغني» للسيوطي (٦١٨) (٢/٨١١)، و«معجم الشعراء» للمرزباني ص٣٤٣، و«شرح شواهد المغني» للدرة (٧٧٦) (٤/٢١)، و«لسان العرب» مادة (سلم)، و«شرح الكافية» (٢/١٠٤)، و«همع الهوامع» (١٢٤٦) (٢/٤٢٧).

(٤) يعيش بن علي بن يعيش (ـ٦٤٣هـ) نحوي، كبير، ولد ومات بحلب، له: «شرح المفصل» للزمخشري»، و«شرح التصريف الملوكي» لابن جني.

(٥) البيت ليزيد بن عمرو بن الصعق الكلابي، والصعق لقب وهو شاعر فارس جاهلي، وهو من «شواهد المغني» (٧٧٥) ص٥٤٩، وفي «شرح شواهد المغني» للسيوطي (٦٥٩) (٢/٨٣٦)، وفي «شرح شواهد المغني» للدرة (٧٧٨) (٤/٢٤)، و«شرح شواهد السيرافي» (٤٥٢) (٢/١٨٦)، و«الخزانة» (٣/١٣٨)، و«مجمع الأمثال» (١/٤٠٧)، و«الشعر والشعراء» (٢/٦٣٦)، و«معجم الشعراء» للمرزباني، ص٤٩٤.

والشاهد فيه: أنه أضاف آية: إلى (تحبون) و(ما) زائدة لغو، كأنه قال: بآية تحبون،=

قال الزمخشري في شرح شواهد سيبويه: هو ليزيد بن عمرو بن الصعق، أي: بعلامة محبتكم الطعام، ورواه عنه أبو محمد السيرافي فقال:

ألا أبلغ لديك بني تميم ... بآية ذكرهم وحبَّ الطعامُ
أجارتها أُسَيِّدُ ثم عادت ... بذات الضرع منها والسنامُ

وسببها أن بني عوف بن عمرو بن كلاب جاوروا بني أُسَيِّد بن عمرو بن تميم، فأجلوهم عن موضعهم، فقال يزيد في ذلك يهجوهم، وفي كتاب (أيام العرب) لأبي عبيدة[1] مثله إلا أنه قال: «بآية ما بهم..»، وقال: إنه نزل يزيد قريباً من بني أسيّد بن عمرو بن تميم واستجارهم لإبله فأجاروه ثم غار عليه ناس منهم فذهبوا بها، فقال ذلك يهجوهم. انتهى. وإنما جعل حب بني تميم للطعام علامة لهم؛ لأنهم يعرفون به ويعيِّرهم العرب بذلك. قال الشاعر:

= والآية العلامة، كأنه قال: بعلامة حبكم للطعام.
وبنو تميم يُعيَّرون بشدة المحبة للطعام والحرص عليه؛ لأجل أن عمرو بن هندٍ ملك الحيرة لما نذر من بني عامر (١٠٠) مائة رجل؛ لأجل قتلهم أخاً له أخذ منهم (٩٩) رجلاً، ثم التمس تمام المائة فلم يجد فأقبل راكب يوضع بعيره فلما أتى قال له: من أنت؟
قال: أنا رجل من البراجم.
قال: وما أتى بك؟
قال: إني رأيت الدخان فأقبلت نحوه.
فقال عمرو: «إن الشقي وافد البراجم» فذهب مثلاً، ثم عيّرت تميم بعد هذه القصة بالنهم والتماس الطعام في كل موضع، وسبب هذا الشعر أن بني أبي العوف بن عمرو بن كلاب جاوروا بني أسَيّد بن عمرو بن تميم فأجلوهم عن موضعهم فقال يزيد:
ألا أبلغ لديك بني تميم ... بآية ذكرهم هن الطعام
أجارتها أسَيّد ثم عادت ... بذات الضرع منها والسنامَ
وحينئذٍ على هذه الرواية لا شاهد في البيت؛ لإضافة (آية) إلى الاسم. انظر تفصيلَ في: «شرح شواهد السيرافي» (١٨٦/٢، ١٨٧، ١٨٨). وسيزيد الشارح رحمه الله من الحديث عن هذا البيت وقصة مناسبته.

(١) أبو عبيدة معمر بن المثنى (ـ٢١٠هـ) نحوي، بصري، عالم باللغة الأدب، له: «مجاز القرآن».

إذا ما مات حيث من تميم فسرّك أن يعيش فجيء بزادِ
بخبز أو بلحم أو بسمنٍ أو الشيء الملفف في البِجَادِ
تراه يطوف في الآفاق حرصاً ليأكل رأس لقمان بن عاد[1]

وإنما خص رأس لقمان لِعُظمه، وقال معاوية[2] ممازحاً للأحنف بن قيس التميمي[3]: ما الشيء الملفف في البجاد؟

فقال: العجينة، وكانت قريش تجتري في المجاعة بحسا من دقيق فتعيّرهم العرب بذلك. والسبب الذي أوجب تعيير تميم أن عمرو بن هند كان نذر أن يحرق مائة رجل من بني دارم بسبب قتلهم أخاه، فأحرق (٩٩) دارمياً وأراد أن يكملها مائة فلم يجد، فوفد عليه رجل برجمي، فقال له عمرو: ما جاء بك؟

فقال: حبّ الطعام قد أقويت ثلاثاً لم أذق الطعام، ولما سطع الدخان ظننتها نار طعام. فرمى به في النار، والبراجم حيّ من تميم (و)، نحو: (انتظرني ريثما أخرج، قيل): القائل هو الزجاج[4] في «المغني» (و)الظرف (المضاف إلى الجملة معرفة) بدليل وصفه بالمعرفة في (نحو: جئتك يوم قدم زيد الحار)[5] على أن يكون الحار صفة ليوم ليطابق بينهما؛ لأن الظرف مضاف في الحقيقة إلى مضمون الجملة وهو مصدرها المضاف إلى الفاعل

---

(١) الأبيات الثلاثة في «معجم الشعراء» للمرزباني، ص٤٩٤، وفي نسخة المخطوط: (إذا مات) والصواب ما أثبتناه. وقد تمَّ تصحيحه من المصدر المذكور، وفي حاشية المخطوط أيضاً: «حتى قال في حبهن الأمثال عند قولهم: آكل من لقمان بن عاد».

(٢) معاوية بن أبي سفيان القرشي الأموي (ـ٦٠هـ) مؤسس الدولة الأموية في الشام.

(٣) الأحنف بن قيس التميمي أبو بحر سيد بني تميم وأحد العظماء والدهاة الفصحاء الشجعان الفاتحين، يضرب به المثل في الحلم (ت٧٢هـ). «الأعلام» (٢٧٦/١).

(٤) أبو إسحاق إبراهيم بن السري (ـ٣١١هـ) نحوي، بغدادي، أخذ أول الأمر عن ثعلب ثم لزم المبرد.

(٥) في المخطوط: الحارة، وتمَّ تصحيحه من «شرح الكافية» (١٠٥/٢) وعبارته: «جئتك يوم قدم زيد الحارّ أو البارد».

أو المفعول (ونظر) فيه الرضي (بأنه) أي: بأن هذا الاستعمال (غريب غير ممنوع) قال: (ولا) ينبغي مع ذلك أن يحكم بأنه (مطرد) في ما إذا كان المسند إليه في الجملة نكرة، نحو: «جئتك (يوم قدم رجل» الحار في الفعلية و«يوم رجل كريم» قدم الجار في الاسمية (قلت) ذلك (بناء على اشتراط السماع في هذه الأمثال) وبناء أنَّ (التعريف) محمول (مخصوص على خصوص المثال) وهو حيث يكون المسند إليه معرفة لا مطلقاً.

[لا وجه لإبراز ضمير الظرف]:

(**فائدة**: قال الرضي): وغيره (لا تحتاج) بل لا يجوز (في الإضافة) أي: في إضافة الظرف (إلى ما) أي: إلى جملة (هو) أي: الظرف (ظرفه) أي: ظرف الجملة، يعني: ظرف مصدرها (إلى ربط الضمير) يربط بينها وبين الظرف وإلى الأول ومجرورها مطلقة بالإضافة، والثانية ومجرورها يحتاج (فلا يقال: جئتك يوم جاءك فيه زيد؛ لكفاية ربطها) إلى ربط الإضافة، نحو: ﴿يَوْمَ تَبْيَضُّ وُجُوهٌ وَتَسْوَدُّ وُجُوهٌ﴾[1] [آل عمران: ١٠٦]؛ وذلك لأن الظرف المصدر الذي تضمنته الجملة، ولا يجوز أن نقول: «يوم قدوم زيد فيه» فكذلك هنا، فإن لم ترتبط بالإضافة وجب الربط بالضمير، نحو: «يوماً قدم فيه زيد»[2] (قيل): القائل ابن مالك [عُدَّ][3] نادراً، وجعله الرضي شاذاً (كقوله:

٢٤ ـ مَضَتْ سَنَةٌ لِعَامٍ وُلِدْتُ فِيهِ ... وَعَشْرٌ بَعْدَ ذَاكَ وَحِجَّتَانِ[4]

---

(١) تمام الآية: ﴿فَأَمَّا ٱلَّذِينَ ٱسْوَدَّتْ وُجُوهُهُمْ أَكَفَرْتُم بَعْدَ إِيمَٰنِكُمْ فَذُوقُواْ ٱلْعَذَابَ بِمَا كُنتُمْ تَكْفُرُونَ﴾.

(٢) في حاشية المخطوط: فائدة: قيد المصنف اشتراط عدم الربط بجملة أضيف إليها ظرف لمصدرها وهو الظاهر من تعليل الرضي المتقدم.

(٣) لفظة ما بين المعقوفتين في المخطوط يصعب قراءتها ثم عثرت عليها في «شرح التسهيل» (٢/٢٦١) وتمّ تصحيحها منه.

(٤) البيت للنابغة الجعدي، وهو مستهل قصيدة، وهو في «ديوانه» ص١٧٨، وهو من «شواهد المغني» (١٠١٣) ص٧٧٢، وفي الديوان (مئة) بدل (سنة)، وفي «شرح شواهد المغني» للسيوطي (٨٠٤) (٢/٩٢٠)، و«شرح شواهد المغني» للدرة (١٠١٧)=

ذكره في «شرح التسهيل» حاصله.

تنبيه: [زيادة تفصيل في «يومئذ» و«حينئذ»]:

من المنقول (إضافة الزمان إلى «إذ» في يومئذ وحينئذ) وساعتئذ ونحوها (فقيل) أما يوم ف (مضاف إلى «إذ») إضافة إلى جملة في المعنى محذوفة يبدل منها التنوين، وتكون من إضافة العام إلى الخاص؛ لأن اللام يصدق على غيره أزمنة[1] (والتنوين للتعويض عما أضيفَ) «إذ» (إليه والكسرة لالتقاء الساكنين[2] وقيل): القائل الأخفش الكسر وفي «إذ» كسرة إعراب (للإضافة) أي: لإضافة

= (٣١٧/٤)، و«خزانة الأدب» (٥٣٢/٦، ٥٥٢)، و«لسان العرب» مادة (نطق)، و«شرح التسهيل» (٢٦١/٢)، و«الجليس الصالح الكافي والأنيس الناصح الشافي» للمعافى بن زكريا النهرواني (٩٧/٤) وقبل البيت:

فمن يك سائلاً عني فإني ... من الفتيان في عام الخُنانِ

وبعده:

فقد أبقت صروف الدهر مني ... كما أبقت من السيفِ اليماني

المفردات: (الخُنَان): داء كان يأخذ الإبل في مناخرها وحلوقها فتموت منه وكان ذلك في أيام المنذر بن ماء السماء فجعلوها تاريخاً لهم وقيل: غير ذلك في عام الخنان. الحجة السنة، يشير إلى أنه بلغ الثانية عشرة بعد المائة من عمره. (صروف الدهر): أحداثه. (اليماني): منسوب إلى اليمن، أراد أنه ما يزال كالسيف اليماني في المَضَاء على الرغم من تقادم عهده بالقتال.

قال ابن قتيبة: عمّر النابغة مائتين وعشرين سنة ومات بأصبهان. قال في الأغاني: وما ذلك بمنكر؛ لأنه قال في شعره:

لبست أُناساً فأفنيتُهُمْ ... وأفنيت بعد أناسٍ أناسَا

ثلاثة أهلين أفنيتهم ... وكان الإلهُ هو المستآسا

الشاهد في البيت قوله: (لعام ولدت فيه) حيث عاد الضمير من الجملة الفعلية المضاف إليها إلى المضاف، وهو اسم الزمان أي عام، وهو نادر، قال الدماميني: ولا حجة في البيت المذكور لجواز أن يعلق الظرف بمحذوف فيكون الضمير حينئذ من جملة أخرى، وتكون الجملة المضاف إليها عارية من الضمير. ذكره الدرة في «شرح شواهد المغني».

(١) في حاشية المخطوط: وفيه نظر؛ فإن «اليوم» فيه مطلق على جميع الأزمنة كـ«إذ» تطلق على الساعة والحين والليلة واليوم وغيرها.

(٢) في نسخة المخطوط: ضرب على ثلاثة أسطر تقريباً.

الظرف إليه (لإعرابها) أي: لإعراب «إذ» عنده؛ لزوال افتقارها إلى الجملة (وردّ بأنه لا وجه له)، أي: لا وجه لإعرابه مع قيام علة البناء)، كما كان قبل الإضافة، وهو وضعُها على حرفين، وأيضاً فإن الافتقار باق في المعنى كالموصول بحذف صلته بدليل قال:

٢٥ ـ نَحْنُ الأُلَى فَاجْمَعْ جُمُو عَكَ ثُمَّ وَجِّهْهُمْ إِلَيْنَا[1]

أي: نحن الأُلى عُرِفوا، وأيضاً فإن العوض ينزل منزلة المعوّض عنه فكان المضاف إليه مذكور، وأيضاً فإنه يعارض بقوله:

[بعافيةٍ وأنتَ إذٍ صحيحُ][2]

---

(١) البيت من قصيدة لعبيد بن الأبرص يخاطب امرئ القيس بن حجر أولها:

يا ذا المخوّفُنا بقتـ ـلِ أبيه إذلالاً وحَيْنَا
أزعمتَ أنّك قد قتلـ ـتَ سَرَاتَنَا كذِباً ومَيْنا
لولا على حُجْرِ ابنِ أمّ قَطَام تبكي لاَ علينا
إنا إذا عَضّ الثِّقا فُ برأسِ صَعْدتِنا لَوَيْنَا
نحمي حقيقتَنا وبعـ ـضُ القوم يسقط بينَ بَيْنَا
هلاّ سألت جموع كِنْـ ـدَةَ إذ تولَّوا أينَ أَيْنا

وبعده:

لا يبلغ الباني ولو رفع الدعائمَ ما بَنَيْنَا
كم من رئيسٍ قد قتلـ ـناهُ وضَيْمٍ قد أبَيْنَا

والبيت من «شواهد المغني» (١٢٢) ص١٠٥٧، و«شرح شواهد المغني» للسيوطي (١٢٣) (١/١٥٨)، و«شرح شواهد المغني» للدرة (١٠٦١) (٤/٣٦٦)، وفي «اللسان» مادة (أولى)، و«الخزانة» (٢/٢٥٣)، و«همع الهوامع» (٢٩١) (١/٢٩٠)، و«شرح الأشموني بحاشية الصبان» (١/١٦١)، و«شرح التسهيل» (١/٢٣٦)، و«مجيب الندا شرح قطر الندى» للفاكهي، ص١٣٤، ومغنى البيت: نحن الذين عُرِفوا بالشجاعة والإقدام وشدة البأس وقوة المراس، وإذا لم تصدق هذا القول فاجمع جموعك ثم وجههم نحونا لترى فعلنا وشجاعتنا وإقدامنا.
الشاهد في البيت قوله: (نحن الألى) حيث حذفت صلة الموصول، لا لدلالة صلة عليها بل لدلالة المقام عليها.

(٢) سبق ذكر هذا الشاهد ص١٥٢ ورقم (١٧).

فكسر «إذ» وقد أجاب عن هذا بأن الأصل «حينئذ» فحذف المضاف وبقي الجر كقراءة بعضهم: ﴿وَٱللَّهُ يُرِيدُ ٱلْأَخِرَةِ﴾(1) [الأنفال: ٦٧] أي: ثواب الآخرة، وأما حين تبقى إضافتها إلى «إذ» تعسُّفٌ على كلا القولين، وكذا «يوم» أيضاً، لما مرَّ من أنه كـ «إذْ» إذِ قولك: حين وقت كذا ويوم وقت كذا مستصحب المعنى، كما قال الرضي، وكذا ساعة وقت كذا، قال تعالى: ﴿يَوْمِ ٱلْوَقْتِ ٱلْمَعْلُومِ﴾(2) [الحجر: ٣٨] قال أبو علي: الوقت بمعنى: الوعد كقوله: ﴿فَتَمَّ مِيقَٰتُ رَبِّهِۦٓ ..﴾(3) [الأعراف: ١٤٢] أي: ميعاده، فهو نحو قوله تعالى: ﴿وَٱلْيَوْمِ ٱلْمَوْعُودِ ۝٢﴾ [البروج: ٢] (وقيل): القائل الرضي: إنَّ كلاً مِن «يوم» و«حين» و«ساعة» ونحوها (مضاف إلى الجملة) المحذوفة (وإذ بدل) كل (منه) أي: من الظرف ليصح أن (يلحق به التنوين) عوضاً عن المحذوف، فكان التنوين للتنكير ثابت في الظرف المبدل منه؛ لأنه بدل الكل يطلق على ما أطلق عليه المبدل منه فكأنه هو(4)؛ وإنما فَعَلوا ذلك؛ لأنه لو نوّن «يوم» ونحوه التبس بتنوين التنكير، ونحوه في قولك: «جاءني زيد وكنت حيناً كذا» فإنه لا يظهر أن التنوين فيه للعوض، أي: حين جاءني بل الظاهر أنه للتنكير؛ لأن يوماً ونحوه غير لازم الإضافة بخلاف «إذ» و«كل» و«بعض»؛ للزومها الإضافة، يتعين فيها التنوين العوض عن محذوف متعين [بالقرينة](5) الحاصلة من سياق الكلام، نحو قوله تعالى: ﴿وَكُلًّا

---

(١) الآية بتمامها: ﴿مَا كَانَ لِنَبِيٍّ أَن يَكُونَ لَهُۥٓ أَسْرَىٰ حَتَّىٰ يُثْخِنَ فِي ٱلْأَرْضِ تُرِيدُونَ عَرَضَ ٱلدُّنْيَا وَٱللَّهُ يُرِيدُ ٱلْأَخِرَةَ وَٱللَّهُ عَزِيزٌ حَكِيمٌ ۝٦٧﴾.

(٢) تمام الآية: ﴿إِلَىٰ يَوْمِ ٱلْوَقْتِ ٱلْمَعْلُومِ ۝٣٨﴾.

(٣) الآية بتمامها: ﴿وَوَٰعَدْنَا مُوسَىٰ ثَلَٰثِينَ لَيْلَةً وَأَتْمَمْنَٰهَا بِعَشْرٍ فَتَمَّ مِيقَٰتُ رَبِّهِۦٓ أَرْبَعِينَ لَيْلَةً وَقَالَ مُوسَىٰ لِأَخِيهِ هَٰرُونَ ٱخْلُفْنِي فِي قَوْمِي وَأَصْلِحْ وَلَا تَتَّبِعْ سَبِيلَ ٱلْمُفْسِدِينَ ۝١٤٢﴾.

(٤) في حاشية المخطوط: وألزم «إذ» الكسر لالتقاء الساكنين ليكون كاسم متمكن مجرور مضاف إليه الظرف الأول حتى لا يستنكر حذف المضاف إليه «يوم» ونحوه بلا بناء على الضم ولا تنوين عوض؛ لأنه لا بدَّ فيما حذف منه المضاف إليه من أحدهما كما مرّ.

(٥) ما بين المعقوفتين في المخطوط: «بالقرغة» وهو تصحيف والصواب ما أثبتناه.

﴿ءَاتَيْنَا . . .﴾[1] [الأنبياء: ٧٩] ﴿وَرَفَعْنَا بَعْضَهُمْ فَوْقَ بَعْضٍ . .﴾[2] [الزخرف: ٣٢] وقوله:

نعيتك عن طلابك أم عمرو   بعافية وأنت إذٍ صحيح[3]

وإنما خصوا «إذ» للبدل فيما ذكر لخفته لفظاً؛ ولصلوحه لجميع أنواع الأزمنة من الحين والساعة واليوم والليلة وغيرها.

فائدة: لما كانت الظروف المذكورة من اليوم والحين ونحوها قد تكون مستقبلة وماضية جرّدوا «إذ» من معنى الماضي وصار لمطلق الظرفية، فيجوز استعمالها في المستقبل أيضاً كقوله تعالى: ﴿فَوَيْلٌ يَوْمَئِذٍ لِّلْمُكَذِّبِينَ ﴿١١﴾﴾ [الطور: ١١]، وقد استوفينا في شرح هذا التنبيه ما أراد المصنف رحمه الله بقوله: (وفي تمام تحقيقه بسط).

(الثالث): [قسم ممنوع من الصرف ومتصرف]:

ينقسم الظرف (إلى ممنوع الصرف) اتفاقاً (للعلمية) أي: علمية الجنس (مع التأنيث وهو غدوة وبكرة)، وإنما يجب منعهما من حيث قصد المتكلم، نحو: «أجيئك اليوم غدوة أو بكرة» وإن لم يتعينا جاز تنوينهما اتفاقاً أيضاً، نحو: ﴿وَلَقَدْ صَبَّحَهُم بُكْرَةً . .﴾[4] [القمر: ٣٨] (وأما عشية) وعتمة وضحوة (المعيّن) كل منهما فعند بعضهم أنها ممنوعة الصرف لعلمية الجنس والتأنيث، لكن المشهور كما يأتي صرفها وليست أعلاماً، وإلى ممنوع الصرف للعلمية المقدرة (أو العدل كسحر) عند من قال إنه معدول به غير متصرف، وكأمس عند تميم؛ إذ هما معدولان

(١) تمام الآية: ﴿وَكُلًّا ءَاتَيْنَا حُكْمًا وَعِلْمًا وَسَخَّرْنَا مَعَ دَاوُدَ الْجِبَالَ يُسَبِّحْنَ وَالطَّيْرَ وَكُنَّا فَاعِلِينَ﴾.

(٢) تمام الآية: ﴿دَرَجَاتٍ لِّيَتَّخِذَ بَعْضُهُم بَعْضًا سُخْرِيًّا وَرَحْمَتُ رَبِّكَ خَيْرٌ مِّمَّا يَجْمَعُونَ﴾.

(٣) تقدم الشاهد برقم (١٨).

(٤) تمام الآية: ﴿عَذَابٌ مُّسْتَقِرٌّ﴾.

عن السَّحَر والأمس، فقد خرج كل منهما من صيغته الأصلية؛ إذ اللام لشدة امتزاجها بالكلمة صارت كأنها من صيغة الكلمة وفيه بُعْد، لكن العدل لا يقتضي منع الصرف وحده، فاحتيج إلى تقدير علمية الجنس معه، وأما «منذ» و(مذ) فمن جعلهما مبنيَّين لتضمنهما معنى الحرف أعني: اللام فلا إشكال، وإلى (مصروف وهو كثير معروف) عند علماء العربية.

[القسم] (الرابع): [المنصوب المختص باسم المفعول فيه]:

الظرف المنصوب المختص باسم المفعول فيه وهو ظرف زمان أو مكان تضمن معنى «في» ولم نَقُلْ كابن الحاجب: «ما فعل فيه فعل» إلخ. لما مرّ في أول الكتاب، فقولنا: تضمن «في» فصل يخرج، نحو: «يومنا يوم مبارك، ومكان حسن»، فاعلم أنَّ المفعول فيه ينقسم (إلى زمان فيقبل) نصبه (تقدير «في» مطلقاً)(١) سواء كان مبهماً كالدهر والحين والوقت، لا مختصّاً كالساعة واليوم والأسبوع والشهر والعام، قيل: ومن المبهم الظرف المعدود من المختص كالمعدود من المبهم كاليومين والوقتين، وقيل: هو قسم ثالث، وإلى (مكان فلا يقبل) بتقدير «في» (منه إلا المبهم وهو) أعني: الذي يقبل تقدير «في» ينقسم إلى ثلاثة أقسام:

الأول: (الجهات الست: تقدمت (وما أشبهها غالباً مما استبهم)، نحو: «عندي» و«لدى» و«وسط» و«بين» و«حذاء» و«إزاء» و«تلقاء»، واحترز بقوله «غالباً» من نحو: جانب ووجهة وجهة وكنف [وذرى](٢) مما استبهم ولم يضمنوه معنى «في».

---

(١) في حاشية المخطوط: لما سيأتي في إقامة المصدر مقام الزمان.

(٢) في المخطوط ما بين المعقوفتين: (ذرا) وتمّ تصحيحه من «شرح الكافية»، ثم قال الرضي في «شرح الكافية» (١/١٨٤): «فإنه لا يقال: زيد جانب عمرو وكنفه، بل في جانبه أو إلى جانبه».

والقسم الثاني: (من) المكان الذي يقبل تقدير «في» (ما ألحق به) أي: المبهم من المقادر (نحو) الميل و(الفرسخ والبريد).

والقسم الثالث: (كل مشتق) على صيغة اسم المكان ولا وجه لإهمال المصنف هذا القيد المشتق (مما) أي: من حدث (فيه) أي: في ذلك الحدث (معنى الاستقرار) وذلك الظرف المشتق (معمول لما) أي: العامل من فعل أو صفة (اشتق منه) ذلك العامل من (ذلك) أي: من حدث فيه معنى الاستقرار، قال الرضي: سواء اشتق العامل مما اشتق منه المكان (كجلست مجلسك) أم لا كقوله تعالى: ﴿وَاقْعُدُوا لَهُمْ كُلَّ مَرْصَدٍ﴾[1] [التوبة: ٥]، وقال ابن مالك وابن هشام: لا بدَّ من اتفاق المكان وناصبه في الاشتقاق من أصل واحد[2]، والآية [مؤولة][3] على حذف الجار أي: على كل مرصد، وأما الفعل الذي فيه معنى الاستقرار فلا ينصبه فلا يقال: كتبت الكتاب موضعك، بل في موضعك. وأما اسم المكان الذي لم يشتق من حدث بمعنى الاستقرار في مكان كالمضرب فلا ينصبه على الظرفية إلا ما ينصب غيره من المكان المختص، أعني: دخلت نزلت وسكنت كما يأتي، كذا نصّ عليه الرضي، وظاهر كلام ابن مالك في «ألفيته» أن اسم المكان مطلقاً سواء اشتق مما فيه معنى الاستقرار كالمجلس أو كالمرمى ينتصب قياساً بفعل موافق له في كونهما اشتقاق من أصل واحد، فتقول: «رميت مرمى زيد»[4] كما تقول: جلست مجلسك. ومما أشبه الجهات الست

---

(١) تمام الآية: ﴿فَإِن تَابُوا وَأَقَامُوا الصَّلَوٰةَ وَءَاتَوُا الزَّكَوٰةَ فَخَلُّوا سَبِيلَهُمْ إِنَّ اللَّهَ غَفُورٌ رَّحِيمٌ﴾.

(٢) انظر كلام ابن هشام في «أوضح المسالك» (٥٢/٢) حيث قال: ما اتحدت مادته ومادة عامله كذهبت مذهب زيد، ورميت مرمى عمرو..، وانظر كلام ابن مالك في «شرح التسهيل» (٢٢٦/٢، ٢٢٧)، و«شرح عمدة الحافظ وعدة اللافظ» (٣٠١/١) حيث يقول: الرابع لا يكون قياسياً إلا إذا كان العامل فيه موافقاً له في الرجوع إلى أصل واحد في اللفظ، وضرب أمثلة في الموضعين.

(٣) ما بين المعقوفتين في المخطوط هكذا (محولة) وهو تصحيف والصواب ما أثبتناه.

(٤) قال ابن مالك في «الألفية»: =

ظرفان، وكان على المصنف أن يذكرهما هناك وهما (لفظ مكان) لكثرته وإبهامه حال كونه (منصوباً بذلك) أي: مكان مختص غير مبهم مذكور (بعد نحو: دخلت) الدار، وفي هذا ثلاثة مذاهب:

المذهب الأول: أنه منصوب على الظرفية تشبيهاً له بالمبهم ونسبه الشلوبين إلى سيبويه، وينسب إلى الجمهور فلذا جرى عليه المصنف رحمه الله.

المذهب الثاني: أنه منصوب نصب المفعول به بعد إسقاط توسُّعاً لا نصب الظرف؛ إذ لو كان ظرفاً لم يختص بـ «دخل» وأخويه.

المذهب الثالث: أنه مفعول به و«دخل» تارة يتعدى بنفسه وتارة بحرف الجر وكذا «نزلت وسكنت» وهو مذهب الأخفش. انتهى الكلام على المفعول فيه وشروط نصبه. (ويجر ما سوى ذلك، وأما نحو: زنة الجبل[1] وقدر كذا ومقداره فالأظهر أنها صفات مصادر محذوفة)[2] وكان على المصنف ذكر هذا القيد فكأنهم حذفوا الظرف وأقاموا المصدر مقامه ثم حذفوا المصدر وأقيمت الصفة مقامه، والمقام يستدعي بحثاً في ذلك، فنقول: قال السيوطي رحمه الله في شرح «ألفيته» ما حاصله: واعلم أن في نحو: «سبحان الله عدد خلقه ورضا نفسه وزنة عرشه ومداد كلماته..»[3]

= نحو الجهات والمقادير وما صيغ من الفعل كمرمى من رمى
وشرط كون ذا مقيساً أن يقع ظرفاً لما في أصله معه امتنع

(١) في حاشية المخطوط: أي حذاء ووزن الجبل، أي ناحيته. قاله الجوهري. وأراد بنحو: الزنة أخواتها المذكورة في سبحان الله عدد خلقه... إلى آخره، وما شابهها، نحو: «ملء» في قوله ﷺ: **«ملء السماوات وملء الأرض»**.

(٢) تلك المصادر صفات لظرف مكان محذوف.

(٣) نص هذا الذكر: **«سبحان الله عدد خلقه سبحان الله عدد خلقه سبحان الله عدد خلقه سبحان الله رضا نفسه سبحان الله رضا نفسه سبحان الله رضا نفسه سبحان الله زنة عرشه سبحان الله زنة عرشه سبحان الله زنة عرشه سبحان الله مداد كلماته سبحان الله مداد كلماته سبحان الله مداد كلماته»**. الترمذي واللفظ له من حديث جويرية بنت الحارث برقم (٣٥٥٥)، ورواه مسلم الذكر والدعاء والتوبة والاستغفار، باب التسبيح=

كلمة «عدد» وأخواتها نابت مناب مصدر محذوف وذلك المصدر نائب مناب ظرف مكان والتقدير: في مكان قدر زنة عرشه، وكذلك البواقي ونقل أبو حيان في «شرح التسهيل» والجوهري[(١)] على أن سيبويه نص على أن المنتصب بالظرف زنة الجبل ووزن الجبل، وجزم به ابن مالك في «شرح التسهيل»، قال السيوطي: وقد ألفت في المسألة كراسة سميتها: «رفع السّنَة في نصب الزّنة» لما تعجب القاصرون من جواب لي في نصب «عدد» وأخواتها على الظرف وقالوا: ليس «قدر» ظرف مكان ولا زمان ولم يقدر أحد في الظرف لفظ «قدر» قال: وقال التبريزي[(٢)] والمرزوقي[(٣)] كلاهما في «شرح الحماسة» أن نصب «مقدار» و«قِيْدَ» على الظرف في قول الحماسي:

٢٦ ـ فَسَايَرْتُه مِقْدَارَ مِيلٍ وَلَيْتَنِي عَلَى كُرْهِهِ مَا دُمْتُ حَيّاً أُرَافِقُه[(٤)]

الظرف وقوله:

٢٧ ـ عَلَى الْوَجْدِ إلاَّ أَنَّ قَلْبِيَ لَوْ دَنَا مِنَ الْجَمْرِ قِيدَ الرُّمْحِ لاَحْتَرَقَ الْجَمْرُ[(٥)]

= أول النهار وعند النوم والنسائي، باب نوع من عدد التسبيح وعمل اليوم والليلة، ص٧٠.

(١) الجوهري إسماعيل بن حماد (ـ٣٩٣هـ) أبو نصر أول من حاول الطيران ومات في سبيله لغوي من الأئمة، له: «الصحاح» وغيره. «الأعلام» (٣١٣/١).

(٢) التبريزي الخطيب يحيى بن علي بن محمد الشيباني (٤٢١ ـ ٥٠٢هـ) أبو زكريا إمام من أئمة الأدب، له: «شرح ديوان الحماسة» لأبي تمام وغيره. «الأعلام» (١٥٧/٨).

(٣) المرزوقي أبو علي أحمد بن محمد بن الحسن المرزوقي الأصبهاني، لغوي، نحوي (ـ٤٢١هـ)، من تصانيفه: «شرح ديوان الحماسة»، و«شرح الفصيح» لثعلب وغيرهما. «بغية الوعاة» ص١٢٩.

(٤) البيت في «الشعر والشعراء» (٧٣٢/٢)، ونسبه لعبد الله بن الدمينة وفيه: «فرافقته» بدل: «فسايرته»، و«شرح شواهد المغني» للسيوطي (٨٦٥/٢).

(٥) البيت في التذكرة السعدية في الأشعار العربية، ص١٥٧ بدون نسبة وفيه «هل» بدل «على» وبعده:

أفي الحق أني مغرم بِكِ هائم وأنك لا خلٌّ هواك ولا خمرُ
فإن كنتُ مطبوباً فلا زلت هكذا وإن كنتُ مسحوراً فلا برأ السِّحرُ=

وقوله:

٢٨ ـ مَا زَالَ مُذْ عَقَدَتْ يَدَاكَ إِزَارَهُ   فَسَمَا فَأَدْرَكَ خَمْسَةَ الْأَشْبَارِ(١)

وسيأتي الكلام عليها قريباً، قال المتكلمون على الحديث في قوله ﷺ: **«إن موسى عليه السلام سأل ربه أن يدنيه من الأرض المقدسة رمية حجر»(٢)**

= وقال محقق السعدية: إن البيت في «ديوان المجنون».

(١) البيت للفرزدق وهو من «شواهد المغني» (٦٣٠) ص٤٤٢، وفي «شرح شواهد المغني» للسيوطي (٥٤٣) (٢/٧٥٥)، و«شرح شواهد المغني» للدرة (٦٣٤) (٤/٢٤٣)، وفي «همع الهوامع» (٨٥٥) (٢/١٦٥)، وفي «جواهر الأدب» ص٣١٧، و«الخزانة» (١/٢١٢)، وفي «أوضح المسالك» ص٣، ٦١، ٣٠٦، (٢/١٥٣)، و«شرح الأشموني» (١/٨٧)، و«شرح الأشموني بحاشية الصبان» (١/١٨٧)، و«لسان العرب» مادة (خمس)، و«شرح التسهيل» (٢/٢١٧) وبعده:

يدني خوافقَ من خوافقَ تلتقي   في ظل معترك العجاج مُثارِ

والبيت من قصيدة للفرزدق يمدح بها يزيد بن المهلب بن أبي صفرة.

المفردات: قوله: (فأدرك خمسة الأشبار). قال بعض الشرّاح: يقال للرجل الكامل الذي قد بلغ الغاية في الفضائل: «أدرك خمسة الأشبار»، وهو مَثلُ، وخمسة الأشبار مفعول، وقيل: معناه: مذ ترعرع وانتهى مدة خمسة الأشبار وهي ثلثا قامة الرجل. (إزاره): المراد به ما يلبسه الرجل في نصفه الأسفل، ويقال له: المئزر. (سما): شبَّ وارتفع. (أدرك): بلغ ووصل، وقيل: أراد بقوله: خمسة الأشبار: طول السيف؛ لأنه منتهى طوله في الأكثر.

الشاهد في البيت قوله: (مذ عقدت . . .إلخ.) حيث دخلت (مذ) على الجملة الفعلية كما هو أغلب أحوالها، ومثل (مذ) (منذ) في قول أبي ذؤيب الهذلي:

قالت أميمة: ما لجسمك شاحباً   منذ ابتذلت ومثلَ مالِك ينفع؟

(٢) في حاشية المخطوط: يعني: مكاناً قدر رمية حجر، وسيأتي أن شرط إقامة المصدر مقام أحد الظرفين قيام تعيين أو مقدار سواء بقي المصدر أو حذف وناب عنه غيره كما هنا فتقرر أن مذهب سيبويه وابن مالك والمرزوقي والسيوطي وهو المعروف في شروح الحديث أن هذه الكلمات وإن كانت في الأصل صفات لكنها لقيامها مقام الظروف قد صارت ظروفاً، وهو خلاف ما نصَّ عليه المصنف هنا. انتهى.

قال محقق هذه الرسالة عفا الله عنه: والحديث بلفظ: «رمية بحجر» بزيادة الباء، كذا في «صحيح البخاري» (١٢٧٤)، باب مَن أحبَّ الدفن في الأرض المقدسة أو نحوها، =

(وقد شذ: «هو مني مزجر الكلب» و«مناط الثريا»[1] لكنه كثير، نصّ الرضي على شذوذه، وخالفه ابن مالك وابن هشام وسيأتي تحقيقه قريباً، وقد عرفت المبهم من المكان والملحق به فأما ما لم يكن مبهماً ولا ملحقاً بالمبهم (نحو: ذهبت الشام) فإنه (قليل).

تنبيه: [ما يجر من الظرف بـ«في» أو بالباء]:

من ظرف الزمان والمبهم من المكان وما ألحق به (يجر بـ«في» أو بالباء بمعناها) أي: بمعنى «في» (نحو: ﴿فِيٓ أَيَّامٍ مَّعْلُومَٰتٍ . .﴾[2] [الحج: ٢٨] (و: ﴿مَّعْدُودَٰتٍ﴾[3] [البقرة: ٢٠٣] والزمان ﴿وَسَكَنتُمْ فِي مَسَٰكِنِ ٱلَّذِينَ ظَلَمُوٓاْ﴾[4] [إبراهيم: ٤٥] في المكان (وبمعناها) أي: بمعنى «في» (نحو: من قبلهم) في الزمان، ونحو: ﴿قُلْ أَرَءَيْتُمْ إِن كَانَ مِنْ عِندِ ٱللَّهِ . .﴾[5] [فصلت: ٥٢]، ونحو: ﴿وَلَوْ كَانَ مِنْ عِندِ غَيْرِ ٱللَّهِ . .﴾[6] [النساء: ٨٢] في المكان، بل يطرد وكذا[7] فلا يجوز جرّ «عند» بغير «مِنْ» وكذا «بعد»

= من حديث أبي هريرة: «**أُرسِلَ ملك الموت إلى موسى عليهما السلام فلما جاءه صكّه فرجع إلى ربه فقال: أرسلتني إلى عبد لا يريد الموت فرد الله عليه عينه. . .**» الحديث، وفيه: «**فسأل الله أن يدنيه من الأرض المقدسة رمية بحجر**» الحديث. وأورده البخاري في حديث الأنبياء من صحيحه وهو في مسلم (٢٣٧٢)، قال الحافظ في «فتح الباري» (١٦١/٣): قوله: «رمية بحجر» أي: قدر رمية حجر، أي: أدنى من مكان إلى الأرض المقدسة، هذا القدر أو أدنى إليها حتى يكون بيني وبينها هذا القدر، ورجح الحافظ التفسير الثاني.

(١) في حاشية المخطوط: لكنه مكان غير مبهم بتقدير «في».

(٢) تمام الآية: ﴿لِّيَشْهَدُواْ مَنَٰفِعَ لَهُمْ وَيَذْكُرُواْ ٱسْمَ ٱللَّهِ فِيٓ أَيَّامٍ مَّعْلُومَٰتٍ عَلَىٰ مَا رَزَقَهُم مِّنۢ بَهِيمَةِ ٱلْأَنْعَٰمِ فَكُلُواْ مِنْهَا وَأَطْعِمُواْ ٱلْبَآئِسَ ٱلْفَقِيرَ ﴿٢٨﴾﴾.

(٣) الآية بتمامها: ﴿وَٱذْكُرُواْ ٱللَّهَ فِيٓ أَيَّامٍ مَّعْدُودَٰتٍ فَمَن تَعَجَّلَ فِي يَوْمَيْنِ فَلَآ إِثْمَ عَلَيْهِ وَمَن تَأَخَّرَ فَلَآ إِثْمَ عَلَيْهِ لِمَنِ ٱتَّقَىٰ وَٱتَّقُواْ ٱللَّهَ وَٱعْلَمُوٓاْ أَنَّكُمْ إِلَيْهِ تُحْشَرُونَ ﴿٢٠٣﴾﴾.

(٤) تمامها: ﴿أَنفُسَهُمْ وَتَبَيَّنَ لَكُمْ كَيْفَ فَعَلْنَا بِهِمْ وَضَرَبْنَا لَكُمُ ٱلْأَمْثَالَ﴾.

(٥) الآية بتمامها: ﴿ثُمَّ كَفَرْتُم بِهِۦ مَنْ أَضَلُّ مِمَّنْ هُوَ فِي شِقَاقٍۭ بَعِيدٍ﴾.

(٦) الآية بتمامها: ﴿أَفَلَا يَتَدَبَّرُونَ ٱلْقُرْءَانَ وَلَوْ كَانَ مِنْ عِندِ غَيْرِ ٱللَّهِ لَوَجَدُواْ فِيهِ ٱخْتِلَٰفًا كَثِيرًا ﴿٨٢﴾﴾.

(٧) في حاشية المخطوط: «كما يجيء في الظرف غير المنصرف».

و«قبل» و«لدن» أشار إليه الرضي والمرادي[1] في «شرح الألفية» في المفعول فيه فلا (يقال: في عندك، ولا في قبلك، ويتفقان) أي: يتفق كل من المكان والزمان (في الصلاحية اللغوية والاستقرار ويفترقان) أي: ويفارق الزمان المكان (في الصلوح للأخبار) فيخبر بكل منهما عما لا يصلح أن يخبر بالثاني عنه، وقد يتفقان في الصلوح للإخبار عن شيء واحد؛ فيكون منهما في ذلك عموم وخصوص من وجه (فلا يخبر عن الزمان بالأعيان) إذا كانت أعياناً [إلا متجددة][2] بأن تحدث العين في وقت دون وقت، فتشبه المعنى، قاله الرضي (كالليلة الهلال) فالظرف خبر مقدم عنها أو كانت الأعيان (معلوماً إضافة معنى إليها كاليوم خمر) وغداً أمر[3] أي: شرب خمر قال الزمخشري في أمثاله: هو مثل قاله امرؤ القيس حين بلغه قتل أبيه وهو يشرب فقاله؛ يضرب في تنقُّل الدهر بحالاته (أو) كانت الأعيان (عامة وهو) أي الزمان (خاص، نحو: «لا كوكب الليلة»)، وقوله تعالى: ﴿لَيْسَ لِوَقْعَتِهَا كَاذِبَةٌ ۝٢﴾ [الواقعة: ٢] على تأويل ليس في وقت وقوعها نفس كاذبة فالزمان خاص، والكواكب والنفس عامان؛ لأنهما نكرتان في سياق نفي (أو) كانت الأعيان عامة ولم يكن الزَّمان خاصاً بل هو عام (مسؤول به) أي: بالزمان العام (عنه) أي: عن الزمان الخاص فمسؤول عطف على خاص الذي هو يعود إليه الضمير في «عنه» (نحو: في أي ليلة لا كوكب، وأما) عن الإخبار بالزمان (عن المعاني الحادثة) لا غيرها (فيصح فإن كان) الزمان (مستغرقاً) جميعه بها (وهو) فيهما (نكرة فمرفوع غالباً) على الخبرية، ويخرج عن

---

(١) المرادي الحسن قاسم بن عبد الله المرادي المصري (ـ٧٤٩هـ) مفسر، أديب، من كتبه: «تفسير القرآن» (١٠) مجلدات، و«إعراب القرآن»، و«شرح ألفية ابن مالك» وغيرها. «الأعلام» (٢١١/٢).

(٢) في نسخة المتن: «إلا متجددة»، وفي نسخة الشارح: «متجددة» بدون «إلا».

(٣) وفي «مجمع الأمثال» للميداني (٤٦٨٤) (٤١٧/٢) قال في شرحه: أي يشغلنا اليوم خمر وغداً يشغلنا أمر يعني أمر الحرب، ومعناه: اليوم خفض ودعة وغداً جِدّ واجتهاد، وهو لامرئ القيس، من كندة (ـ نحو ٨٠هـ) شاعر، مخضرم، من أهل حضرموت، يماني، وهو امرؤ القيس بن حجر بن الحارث الكندي. «الأعلام» (١١/٢).

الظرفية (كالصوم يومٌ) فإن الزمان مستغرق جميعه بالصوم، ونحو قوله تعالى: ﴿وَحَمْلُهُ وَفِصَٰلُهُ ثَلَٰثُونَ شَهْرًا﴾[1] [الأحقاف: ١٥] (والسير شهر وهو في أكثره) لا إذا كان في أقله قاله الرضي؛ لأن الزمان باستغراق جميعه أو أكثره صار كأنه هو لا سيما مع التنكير المناسب للخبرية (وجاز النصب والجر بـ «في»)، نحو: «الصوم يوماً» أو «في يوم» (أو) كان الزمان جميعه أو أكثره مستغرقاً بالمعاني، ولم يكن نكرة بل كان (معرفة فالثلاثة) من الرفع والنصب والجر جائزة (والنصب أرجح)؛ لأنه الأصل في الظرف لا سيّما مع عدم التنكير المناسب للخبرية (وقال الكوفيون: لا ينجر) الزمان بـ«في» (فيهما) أي: في حالتي التنكير والتعريف؛ (لإفادته التبعيض) لو انجر بها (ولا يُفيد) هذا الدليل للكوفيين؛ لسقوطه (فإن لم يُسْتَغْرَق) بصيغة المجهول أي: فإن لم يستغرق الزمان بالمعاني معرفة كان أو نكرة (فالأخيران) وهما النصب والجر (أغلب وفاقاً) بين الكوفيين[2] وغيرهم؛ لما تقدم عن الرضي، ويجوز الرفع أيضاً سواء كان معرفة أو نكرة، نحو: ﴿مَوْعِدُكُمْ يَوْمُ ٱلزِّينَةِ﴾[3] [طه: ٥٩] وقد روي بالوجهين قوله النابغة:

٢٩ ـ زَعَمَ الغُدَافُ بِأَنَّ رِحلَتَنا غَداً وَبِذَاكَ خَبَّرَنَا الْغُدَافُ الأَسْوَدُ[4]

---

(١) تمام الآية: ﴿حَتَّىٰٓ إِذَا بَلَغَ أَشُدَّهُۥ وَبَلَغَ أَرْبَعِينَ سَنَةً قَالَ رَبِّ أَوْزِعْنِىٓ أَنْ أَشْكُرَ نِعْمَتَكَ ٱلَّتِىٓ أَنْعَمْتَ عَلَىَّ وَعَلَىٰ وَٰلِدَىَّ وَأَنْ أَعْمَلَ صَٰلِحًا تَرْضَىٰهُ وَأَصْلِحْ لِى فِى ذُرِّيَّتِىٓ إِنِّى تُبْتُ إِلَيْكَ وَإِنِّى مِنَ ٱلْمُسْلِمِينَ﴾. قال محقق هذه الرسالة: قد ذكر النحاس في «إعراب القرآن» (١٠٩/٤)، فقال في الآية: التقدير: وقت حمله مثل ﴿وَسْـَٔلِ ٱلْقَرْيَةَ﴾، وقال العلاّمة السمين في «الدر المصون» (١٣٨/٦): ولو نصب «ثلاثين» على الظرف الواقع موقع الخبر جاز وهو الأصل، هذا إذا لم نقدر مضافاً فإن قدرنا أي: مدّة حمله لم يجز ذلك وتعين الرفع لتصادق الخبر والمخبر عنه.

(٢) انظر تفصيل هذه المسألة في: «الإنصاف في مسائل الخلاف» (٢٤٥/١، ٢٤٧) لابن الأنباري.

(٣) تمام الآية: ﴿وَأَن يُحْشَرَ ٱلنَّاسُ ضُحًى﴾.

(٤) البيت للنابغة الذبياني واسمه زياد بن معاوية، وهو في «الشعر والشعراء» (١٥٧/١، ١٥٨)، وفي «الخزانة» (١١٧/٢) وقبله:

أمن آل ميـة رائـح أو مـغـتـدي عـجـلان ذا زاد وغـيـر مـزوّدِ

وفيه اختلاف حركة الروي، وهو بلا نسبة في «لسان العرب» (وجه) (٤٧٧٧/٦).
والغداف: غراب القيظ.

وروي: (فنعاب) الغداف الأسود.

فإن قيل: قد رفع ظرف الزمان مع عدم استغراقه في القرآن ولا يرد على خلاف الأغلب، وإن أجازه بعض المحققين وذلك في قوله تعالى: ﴿ٱلْحَجُّ أَشْهُرٌ مَّعْلُومَٰتٌ..﴾[1] [البقرة: ١٩٧] (أجيب بـ) أن المسوّغ (المبالغة والتأكيد في الأمر به) ودعاء الناس إلى الاستعداد له حتى كأن الحج أفعاله مستغرقة بجميع الأشهر الثلاثة قاله الرضي فيكون مجازاً (أو بتقدير أشهر الحج) أشهر معلومات، فيخبر بظرف عن ظرف، وذلك جائز وفاقاً (أو بتقدير: أشهر الحج) أشهر معلومات[2] (و)أما الإخبار (بالمكان فعنهما) أي: فيخبر عن الأعيان والمضاف (مطلقاً) يريد سواء كان المخبر عنه اسم مكان أم لا، فالأول نحو: داري خلف دارك، ومثال الثاني: أنت مني مكان قرب، وسيأتي تحقيقه قريباً لكن قوله: «مطلقاً» لا يفيد ذلك (وهو) أي: المكان (إما غير متصرف كزيد عندك) المتصرف من الزمان، والمكان ما لا يلزم الظرفية بل يستعمل ظرفاً تارة وغير ظرف أخرى، وغير المتصرف ما لا يخرج عن الظرفية أصلاً[3]، قال ابن مالك في «ألفيته»:

---

(١) تمام الآية: ﴿فَمَن فَرَضَ فِيهِنَّ ٱلْحَجَّ فَلَا رَفَثَ وَلَا فُسُوقَ وَلَا جِدَالَ فِى ٱلْحَجِّ وَمَا تَفْعَلُوا۟ مِنْ خَيْرٍ يَعْلَمْهُ ٱللَّهُ وَتَزَوَّدُوا۟ فَإِنَّ خَيْرَ ٱلزَّادِ ٱلتَّقْوَىٰ وَٱتَّقُونِ يَٰٓأُو۟لِى ٱلْأَلْبَٰبِ﴾.

(٢) قال العلّامة السمين في «الدر المصون» (٤٨٩/١) في قوله تعالى: ﴿ٱلْحَجُّ أَشْهُرٌ﴾ ثلاثة احتمالات:

١ ـ أنه على حذف مضاف من الأول تقديره: أشهر الحج أشهر معلومات.

٢ ـ الحذف من الثاني تقديره: الحج حج أشهر، فيكون حذف من كل واحد ما أثبت نظيره.

٣ ـ أن تجعل الحدث نفس الزمان مبالغة، ووجه المجاز كونه حالاً فيه، فلما اتسع في الظرف جُعِل نفس الحدث ونظيرها ﴿وَحَمْلُهُۥ وَفِصَٰلُهُۥ ثَلَٰثُونَ شَهْرًا﴾ وإذا كان ظرف الزمان نكرة مخبراً به عن حدث جاز فيه الرفع والنصب مطلقاً، أي سواء كان الحدث مستوعباً للظرف أم لا، هذا مذهب البصريين، ثم فصل الكلام في هذه الآية فارجع إليه.

(٣) في حاشية المخطوط: كفظ وعوض أو لا يخرج عنها إلا إلى شبهها والمراد لشبه الظرفية.

وما يـرى ظـرفـاً وغـيـر ظـرف فــذاك وتــصــرُّفِ فــي الــعُــرْفِ
وغـيـر ذي الـتـصـرف الـذي لـزِمْ ظـرفـيـة أو شـبـهـهـا مـن الـكـلِـمْ[1]

وإنما يثبت تصرف الظرف بالإخبار عنه والجرّ ضمير «مِنْ» في الإخبار؛ لأن «مِنْ» كثرت زيادتها فلم يبتدئ بها فلذلك حكم على «قبل» و«بعد» و«عند» و«لدن» بعدم التصرف مع أنها تجر بـ«مِن»[2]. قال الرضي: وقد ينجر «متى» بـ«إلى» و«حتى» أيضاً، وتنجر «أي» بـ«إلى» أيضاً مع عدم تصرفهما، و«مِنْ» الداخلة على الظروف غير المتصرفة أكثرها بمعنى «في»، نحو: «حيث من قبلك من بعدك» ﴿وَمِنۢ بَيۡنِنَا وَبَيۡنِكَ حِجَابٌ﴾[3] [فصلت: ٦]. وأما نحو: «حيث مِن عندك» و﴿هَبۡ لِي مِن لَّدُنكَ..﴾[4] [آل عمران: ٣٨] فلا يعتد أيضاً به، وسيأتي في أول القسم الخامس تقسيم الظرف إلى متصرف وغير متصرف لكن استوفيناه هنا لتوقف هذه المسائل على معرفته، فإذا أخبرت بغير المتصرف (فالرفع ممتنع) قال الرضي: ولزم نصبه إجماعاً؛ لما عرفت من أنه لا يجوز فيه إلا النصب والجر بمن (أو متصرف معرفة كـ) «زيد (خلفك») وداري أمامك، (فـ) الرفع (مرجوح).

قال الرضي: لأن أصل الخبر التنكير، ومع كون رفع المعرفة مرجوحاً فإنه لا يختص بالشعر كقوله:

---

(١) البيتان في الألفية: باب المفعول فيه وهو المسمى ظرفاً، ص٢٢٣.

(٢) في حاشية المخطوط: وقال الحريري: لأنها أم حروف الجر ولأم كل باب اختصاص مأربه، وأما قول الشاعر:

كــل عــنــدٍ لــك عــنــدي لا يــســاوي نــصــف عــنــدي

فضرورة كما أجرى بعضهم «ليت» و«سوف»، وهما حرفان مجرى الأسماء الممكنة فقال:

لــيــت شــعــري وأيــن مــنــي لــيــتُ إن لــيــتــاً وإنّ ســوفــاً عــنــاءُ

وقد تستعمل «عند» لعدة معان: بمعنى الحكم كقولك: زيد عندي أفضل من عمرو، أي في حكمي، وبمعنى المِلْكَة كقولك: عندي مال عندي مال، أي في ملكي، وبمعنى الفضل والإحسان كقوله تعالى: ﴿فَإِنۡ أَتۡمَمۡتَ عَشۡرٗا فَمِنۡ عِندِكَۖ﴾ [القصص: ٢٧].

(٣) تمامها: ﴿فَٱعۡمَلۡ إِنَّنَا عَٰمِلُونَ﴾.

(٤) تمام الآية: ﴿ذُرِّيَّةٗ طَيِّبَةًۖ إِنَّكَ سَمِيعُ ٱلدُّعَآءِ﴾.

٣٠ ـ شَهِدْنا فَمَا تَلْقَى لَنَا مِنْ كَتِيبَةٍ يَدَ الدَّهْرِ إلاَّ جِبْرَئِيلُ أَمَامَهَا[(١)]

خلافاً للكوفيين والجرمي؛ فإنهم لا يجيزونه إلا في الشعر، انتهى كلام الرضي وهو مطلق كما ترى في كون الرفع مرجوحاً في ظرف المكان المتصرف المعرفة سواء وقع خَبَراً عن اسم المكان كداري خلفك، أو عن اسم آخر كزيد خلفك لكنه عقبه بفرق بينهما فقال[(٢)]: وإن كان يعني المكان خَبَراً عن المكان، نحو: داري خلفك ومنزلي أمامك، جوّزوا رفعه يعني في السعة، وإذا كان المكان في موضع الخبر [عن عين][(٣)] فالمراد تعيين المنزلة من قرب أو بُعد، قال سيبويه: ولا يُستعمل منه إلا ما استعملته العرب فلا تَقِسْ، فلا تقل: هو مني مجلسك، ومتكأ زيد، ومربط الفرس، قال: ولو أظهرت المكان في هذه الأشياء جاز، نحو: «هو مني مكان مجلسك، ومكان متكأ زيد، وذلك أن المكان يستعمل قياساً في تعيين القرب أو البُعد، ومما استعملته العرب قولهم: «هو مني مزجر الكلب» أي: مهان، و«مقعد القابلة» أي: قريب، وكذا «معقد الإزار» و«مقعد الخاتن» و«هو مني مناط الثريا». قال بعضهم: ما كان من هذه الظروف بمعنى القرب، نحو: «معقد الإزار» فجعَلُهُ ظرفاً أولى من رفعه، وما كان في معنى البُعد كمناط الثريا فرفعه أولى، قال: لأن الظرف حاوٍ للمظروف فقربه من المظروف يحقق له الاحتواء وبعده عنه يبعده عن الاحتواء وفيه نظر وذلك؛ لأن الظرف في نحو: «أنت مني مناط الثريا» ليس بعيداً من المظروف بل هو محتوٍ عليه لكنهما بعيدان عن المتكلم، انتهى كلام الرضي[(٤)]. (أو) متصرف (نكرة، نحو: أنت مني مكان، قريب، ودارك مني يمين أو شمال (ف) الرفع (راجح)، ويقدر مضاف إلى المبتدأ؛ ليصح الإخبار بالظرف المرفوع الباقي

(١) البيت لكعب بن مالك وهو في «الخزانة» (٦٦) (٣٩٧/١)، وفي «لسان العرب» مادة (جبر)، و«الدر المصون في علوم الكتاب المكنون» للسمين (٣١٣/١).

(٢) الضمير في قوله: «وقال» عائد على «الرضي في شرحه على الكافية».

(٣) ما بين المعقوفتين في المخطوط غير واضح للقارئ معرفته وقراءته وتمّ تصحيحه من «شرح الرضي» (٩٥/١).

(٤) «شرح الرضي» نفس الصفحة.

على ظرفيته عند البصريين، والمبتدأ في المثال ضمير مرفوع؛ فينقلب بالإضافة ضمير مجرور، فلذا قال المصنف رحمه الله: (أي مكانك مني) مكان قرب (أو) يقدر مضاف إلى الخبر ليصح الإخبار أيضاً، أي: أنت مني (ذو مكان) قريب، قال الرضي: والمكان باقٍ على الظرفية عند البصريين؛ إذ عندهم أن ظروف المكان، نحو: خلف وقدام وغيرها حروف سواء أضيفت أم لا، ويؤيد مذهبهم قوله:

٣١ ـ فَسَاغَ لِيَ الشَّرَابُ وَكُنْتُ قَبْلاً   أَكَادُ أَغصُّ بِالْمَاءِ الْحَمِيمِ[١]

يجعله بمعنى اسم الفاعل كما هو عند الكوفيين: إن ظروف المكان مع عدم الإضافة تخرج عن الظرفية وتصير بمعنى اسم الفاعل فمعنى: «جلست خَلْفاً» عندهم: «جلست متأخراً» نصب على الحال، ومعنى: «قام مكاناً طيباً» أي: مُغْتَبَطاً، اسم مفعول، فإذا وقعت خبراً عن المبتدأ كما في هذا المثال أعني: «أنت مني مكان قريب» وجب عندهم الرفع، وكذا أنت خلف وقدام، أي: متأخر ومتقدم هكذا نقله عنهم الرضي تبعاً لابن مالك، والرواية عنهم مختلفة كما حققه أبو حيان في «شرح التسهيل»، قال: أي ابن عقيل[٢] والكوفيون يجيزون الرفع والنصب (أو متصرف) هذا قسيم المتصرف المعرفة والنكرة أي: أو كان المكان متصرفاً وهو (مؤقت) يريد محدود ولهذا نقل لفظ الرضي، ولكنه أي: الرضي استعمل لفظ المؤقت في محله؛ إذ لا تطلق إلا على الزمان بخلاف المصنف (مخبر عن العين) لا عن المعنى؛ لإرادة (تقدير المسافة) القريبة أو البعيدة لا إذا كان لإفادة

---

(١) البيت ليزيد بن الصعق وهو في «الخزانة» (٤٢٦/١، ٢٢٩)، و«لسان العرب» مادة (حمم)، و«أوضح المسالك» (١٥٦/٣)، و«شرح ابن عقيل» (٢٣٦)، و«شرح شذور الذهب» (٤٧) ص١٠٤، و«شرح الرضي على الكافية» (١٠٢/٢)، و«شرح شواهد ابن عقيل» للشيخ عبدالمنعم الجرجاوي وبهامشه «فتح الجليل بشرح شواهد ابن عقيل» ص١٦٦، و«شرح الأشموني بحاشية الصبان» (٢٢٩/٢)، و«شرح التسهيل» (٢٤٧/٣).

(٢) قاضي القضاة عبدالله بهاء الدين بن عبدالله بن عبدالرحمٰن بن عقيل المصري، من علماء العربية في عصره، له: «شرح الألفية» لابن مالك (٦٩٨ ـ ٧٦٩هـ)، وكلام ابن عقيل في هذه المسألة في «شرحه» (١٩٨/٢، ١٩٩).

الاتصال المعنوي فسيأتي قريباً (فـ) الزمان (لازم والزمان في) القسم (الأخير) وهو كون الزمان متصرفاً مؤقتاً مخبراً به عن العين؛ لإرادة تقدير المسافة البعيدة أو القريبة (مثله) أي: مثل المكان فالمكان، (نحو: «دارك مني فرسخ») والزمان، نحو: «منزلُك مني ليلة» أي: ذات مسافة فرسخ (أو ذو) مسافة (سرى ليلة) على حذف مضاف بعد مضاف، و«مني» متعلق بدليل الخبر أي: بعيدة مني هذا القدر، قال ذلك الرضي، كتب في الحاشية: هذا توجيه الفارسي ولم يذكر الرضي غيره، وعن الأخفش[1]: (وأما)، نحو: (داري خلف دارك فرسخين) وميلاً وبريداً ويوماً وليلةً (بالنصب) فلا يرد على لزوم الرفع بل يجاب عنه بجوابين:

الأول: أن الخبر هو: «خلف دارك» لا الكلمات المنصوبة، ونصبها على التمييز عند الجمهور وهو (تمييز) عن نسبة (أي: تباعدت) فرسخين فالفرسخان هما اللذان مبعدان لها[2]، كما أن الماء في «امتلاء الإناء ماءً» هو المالئ[3]، وعند المبرّد أن نصب هذه الكلمات على الحال من الضمير في الخبر أي: ذات مسافة فرسخين.

والجواب الثاني: قوله: (أو) أن فرسخين (مصدر كدنوت أنملة» أي: دنوت دنوَّ أنملة، كما قيل في قوله تعالى: ﴿وَرَفَعْنَا بَعْضَهُمْ فَوْقَ بَعْضٍ دَرَجَٰتٍ﴾[4] [الزخرف: ٣٢] قاله الرضي، يعني: أن أنملة ودرجات نائبان عن المصدر، وكذا فرسخين وميلاً ونحوه في المثال المذكور.

قلت: وتحقيق ذلك متوقف على حصر ما ينوب عن المصدر فلا بدّ من ذكره تكميلاً للفائدة.

---

(١) في هامش المخطوط: بَعُد منزلك مني فرسخان، ورجحه في «المغني» بتعليل الحذف. وقال الدماميني: إن هذا معارض؛ فإن تقدير الفارسي في محل الحاجة إليه ومحل الحاجة هو آخر الكلام، ذكره في «شرح التسهيل». انتهى.

(٢) «شرح الكافية» (٩٦/١).

(٣) في «شرح الكافية» نفس الصفحة: «في امتلاء الإناء ماءً مالئ».

(٤) تمامها: ﴿لِّيَتَّخِذَ بَعْضُهُم بَعْضًا سُخْرِيًّا ۗ وَرَحْمَتُ رَبِّكَ خَيْرٌ مِّمَّا يَجْمَعُونَ﴾.

[أقسام المصدر وما ينوب عنه]:

فنقول: المصدر ضربان:

الأول: مصدر مؤكِّد الحدث الذي هو مضمون الفعل، نحو: «ضربت ضرباً».

الثاني: مصدر يبيّن نوعاً أو عدداً؛ فالذي يبين النوع، نحو: جلست جِلْسةً بكسر الجيم، والذي يبين العدد، نحو: جلست جَلْستين، فأما المصدر التأكيدي فإنه ينوب عنه أحد ثلاثة أشياء:

الأول: مرادفه، نحو: «قعدت جلوساً»؛ فإنه مذهب المازني وظاهر كلام ابن الحاجب وابن مالك أن نصبه بالفعل المذكور، فنقل عن الجمهور أن ناصبهُ فعل مقدر من لفظه.

الثاني: يلاقيه في الاشتقاق، نحو: ﴿وَٱللَّهُ أَنۢبَتَكُم مِّنَ ٱلۡأَرۡضِ نَبَاتٗا ﴿١٧﴾﴾ [نوح: ١٧]، وفيه المذهبان المتقدمان، ومذهب ثالث أيضاً وهو نصب «قعدت جلوساً» بالظاهر، ونصب: ﴿وأنبتكم من الأرض نباتا﴾ [نوح: ١٧] بالمقدر، واستحسنه بعض شرّاح «الألفية».

الثالث: اسم مصدر غيره، نحو: «اغتسلت غسلاً»، وأما المصدر المبيّن فإنه ينوب عنه أحد ثلاثة عشرة شيئاً:

الأول: نوع، نحو: «رجع القهقرى».

الثاني: وصف، نحو: ﴿وَٱذۡكُر رَّبَّكَ كَثِيرٗا﴾(١) [آل عمران: ٤١].

الثالث: هيئتُهُ، نحو: «يموت الكافر ميتةَ سوء».

الرابع: آلته، نحو: «ضربته سوطاً»، وهو مطرد في آلات الفعل دون غيرها، فلا يقال: «ضربته».

الخامس: «كلّ»، نحو: ﴿فَلَا تَمِيلُواْ كُلَّ ٱلۡمَيۡلِ﴾(٢) [النساء: ١٢٩].

---

(١) تمامها: ﴿وَسَبِّحۡ بِٱلۡعَشِيِّ وَٱلۡإِبۡكَٰرِ﴾.

(٢) تمامها: ﴿فَتَذَرُوهَا كَٱلۡمُعَلَّقَةِۚ وَإِن تُصۡلِحُواْ وَتَتَّقُواْ فَإِنَّ ٱللَّهَ كَانَ غَفُورٗا رَّحِيمٗا﴾.

السادس: «بعض»، نحو: «ضربته بعض الضرب».

السابع: الضمير، نحو: ﴿لَّآ أُعَذِّبُهُۥٓ أَحَدًا مِّنَ ٱلْعَٰلَمِينَ﴾ [المائدة: ١١٥].

الثامن: اسم إشارة، نحو: «ضربته ذلك الضرب» قال في «شرح التسهيل»: «ولا بدّ من جعل المصدر تابعاً» وظاهر كلام سيبويه أن ذلك لا يشترط[١].

التاسع: وقته، كقوله:

٣٢ ـ أَلَمْ تَغْتَمِضْ عَيْنَاكَ لَيْلَةَ أَرْمَدَا وَبِتُّ كَمَا بَاتَ السَّلِيمُ مُسَهَّدَا[٢]

أي: اغتماض ليلة أرمد، وهو عكس: «فعلته طلوع الشمس» حيث ينوب المصدر عن الوقت، قيل: لكنه قليل، وسيأتي قريباً الحكم بكثرته.

العاشر: «ما» الاستفهامية، نحو: «ما تضرب زيداً؟».

الحادي عشر: «ما» الشرطية، نحو: «ما شئت فقم» ذكر هذه جميعها في «التسهيل»، قال المرادي:

---

(١) «شرح التسهيل» (٢/١٨١، ١٨٢).

(٢) البيت للأعشى، وهو من «شواهد المغني» (١٠٥٢) ص٨١٣، وفي «شرح شواهد المغني» للسيوطي (٢/٥٧٦)، و«شرح شواهد المغني» للدرة (١٠٥٦) (٤/٣٦٠)، وهو في «الخزانة» (٦/١٦٣)، و«الخصائص» (٣/٣٢٢)، و«شرح الأشموني» (١/٢١١)، و«شرح الأشموني بحاشية الصبان» (٢/١١٤)، و«همع الهوامع» (٧٢٩) (٢/٧٧) والبيت من قصيدة للأعشى وبعده:

وما ذاك من عشق النساء وإنما تناسيت قبل اليوم خلّة مهددا

وقصيدة الأعشى هذه يمدح بها النبي ﷺ لما أتى مكة يريد أن يسلم فتراجع لتصديقه الوشاة من كفار مكة، بأن الإسلام يحرّم الخمر فكره ترك الخمر وعاد من مكة قبل لقائه بالرسول ﷺ ومات كافراً في نفس العام.

المفردات: (ليلة أرمدا): ليلة رجل أرمد. (السليم): اللديغ من الأضداد. (المسهد): الذي لا ينام. (الخُلّة): بالضم، الصداقة. (مهددا): امرأة.

الشاهد في البيت قوله: (ألم تغتمض عيناك ليلة أرمدا) حيث حَذَف المصدر الواقع مفعولاً مطلقاً، وهو مضاف للزمان وهو: «ليلة» فعندما حذف لفظ: انتصب (ليلة) انتصابه.

الثاني عشر: المرادف، نحو: «فرحت جذلاً» والخلاف في ناصبه كما تقدم.

الثالث عشر: العدد، نحو: «ضربته ثلاثين ضربة»، وزاد بعض المتأخرين اسم المصدر العلم، نحو: «برَّ به بِرّاً» و«فجر به فجارِ»، وفي «شرح التسهيل» إن المصدر العلم لا يستعمل مؤكداً ولا مبيناً، إذا عرفت ذلك فـ «أنملة» و«فرسخين»، و«ميلاً»، ونحوه في المثالين المذكورين، وكذا درجات في الآية ليست مما ينوب عن المصدر؛ إلا أن يلحق القسم الثالث عشر، ويقال: المراد بالعدد ما دلّ على الواحد كأنملة وميل وليلة، وما دلّ على الاثنين كفرسخين، وما دلّ على الثلاثة فصاعداً كدرجات الآية والظاهر من عبارة الرضي ذلك، وفيه بُعْد.

فائدة: [في أنملة تسع لغات] وفي أصبع عشر لغات جمعها كلها بعضهم في بيت أنشدنيه ابن الطيب رحمه الله تعالى[1] بالمدينة المنورة وهو:

[الهمزُ من «أنملٍ» ثلِّث وثانيَهُ كذاك «أصبع» زد فيهن أصبوعاً]

فيحصل من فتح الهمزة مع تثليث الثالث ثلاث لغات، ومن ضمِّها مع التثليث ثلاث ومن كسرها معه ثلاث في كلٍّ منهما.

---

(١) محمد بن الطيب محمد بن محمد الشرقي الفاسي المالكي (١١١٠ ـ ١١٧٠هـ) نزيل المدينة المنورة، محدّث، علّامة باللغة والأدب، مولده بفاس، ووفاته بالمدينة المنورة وهو شيخ المرتضى الزبيدي صاحب «تاج العروس» والشرقي نسبة إلى «شراقة» على مرحلة من فاس، من كتبه: «المسلسلات» في الحديث، و«فيض الانشراح» حاشية على كتاب «الاقتراح» للسيوطي في النحو، و«إضاءة الراموس» حاشية على القاموس، مجلدان ضخمان، و«موطئة الفصيح لمواطأة الفصيح» شرح به نظم فيصح ثعلب لابن المرحل، و«شرح كفاية المتحفظ»، و«شرح كافية ابن مالك»، و«شرح شواهد الكشاف»، و«حاشية على المطول»، و«رحلة وعيون الموارد»، «السلسلة من عيون الأسانيد المسلسلة»، وغيرها مما ينوف على (٣٠٠). «سلك الدرر» ٩١/٤ ـ ٩٢، «الأعلام» (١٧٧/٦، ١٧٨).

[تفصيل تابع للظرف]:

(و) أما نحو: «داري خلف دارك فرسخان وميل وبريد وليلة» (بالرفع) في الجميع؛ فـ (خبر وما قبله) وهو خلف (ظرفهُ) أي: ظرف الخبر ولا بدّ من تقدير مضاف بعد مضاف أي: داري ذات مسافة فرسخين خلف دارك، أشار إليه الرضي (وبعد داري خلف دارك فرسخان)، (أو كلاهما خبر ويجوز) دخول «مِن» على «خلف»[1] في المثال المذكور ونحوه، قال الرضي: لأن دخول «مِن» على مثله وخروجها على السواء فتقول: «داري (من خلف دارك: فرسخين أو فرسخان» (والعمل [بحاله][2] في الأصح) فنصب فرسخين على التمييز أو الحال أو على المصدرية ورفعه على الخبرية، والجار والمجرور متعلق به، أو خبر آخر، ومقابل الأصح خلاف أبي عمرو[3]؛ فإنه قال: إذا دخلت «مِنْ» وجب رفع الظرف الذي بعد المجرور على الخبرية؛ لأن التمييز فضلة وبدخول «مِن» خرج الكلام عن العام، قال الرضي: وليس بشيء؛ إذ يقال: «داري من خلف دارك» وسكت عليه (وأما) الظرف المتصرف المحدود الواقع بعد المعين؛ لإفادة تقدير مسافة الاتصال المعنوي، نحو: (أنت مني أي من أشياعي فرسخين) فإنه (منصوب) وجوباً إما على الحال أي: حال كوننا (ذوي فرسخين)[4].

فائدة: ويجيء: «أنت مني»؛ لإفادة الاتصال المعنوي كثيراً كقوله تعالى: ﴿فَمَن تَبِعَنِي فَإِنَّهُۥ مِنِّي ..﴾ [إبراهيم: ٣٦][5]، وكقوله ﷺ: «سلمان

(١) في حاشية المخطوط: فائدة. قال ابن هشام: سئلتُ قديماً عن قول القائل: زيد وعمرو كلاهما قائم، وكلاهما قائمان، أيهما الصواب؟ فكتبت: إن قدّر «كلاهما» تأكيداً، قيل: «قائمان»؛ لأنه خبر عن: زيد وعمرو، وإن قدّر مبتدأ فالوجهان، والمختار الإفراد.

(٢) ما بين المعقوفتين في نسخة المصنف في المتن «بحاله»، ونسخة الشارح «حاله».

(٣) أبو عمرو بن العلاء زبان بن عمارة (ـ١٥٤هـ) بصري، من أئمة اللغة والأدب وأحد القرّاء السبعة.

(٤) في «شرح الكافية» ٩٦/١: أي ذوي سير فرسخين.

(٥) تمامها: ﴿وَمَنْ عَصَانِي فَإِنَّكَ غَفُورٌ رَّحِيمٌ﴾ [إبراهيم: ٣٦].

منا»[1] فلا معنى للاستدلال بهذا الحديث على أن الأتباع من الآل، على أنه قد أجيب عن هذا الاستدلال بأنه من أهل ومعهم في حفر الخندق؛ فلا يحفر مع المهاجرين ولا مع الأنصار الذين تنازعوا فيه [فقال كل: يحفر سلمان معنا؛ لأنه كان رضي الله عنه ابتدأ، ومن ذلك قوله ﷺ: **«من غشّنا فليس منّا»**[2]] (وإذا أخبرت اليوم عن) أيام الأسبوع فأما عن (الجمعة أو السبت فرفعه) أي: فرفع اليوم (أولى) من نصبه لعلمية كل من لفظي الجمعة والسبت في معنى اليوم فلا يكون اليوم ظرفاً لنفسه، بل يكون من جملة المواطأة ويكون الخبر حينئذ مفرداً، وإن كانا في الأصل مصدرين (وجاز النصب) في اليوم، قال الرضي: على معنى (لملاحظة معنى الاجتماع) في الجمعة، ومعنى القطع في السبت، وفي نسخة السكون عوض القطع فمعنى اليوم الجمعة أو السبت نصب ليوم الاجتماع، أو السكون كائن في اليوم، ويكون الخبر حينئذ مقدراً عند الأكثر بجملة (كاليوم العيد والفطر) يعني: في أولوية الرفع للعلمية، وفي جواز النصب على معنى لملاحظة المعنى المصدري إذ هما في الأصل مصدران، وإذا أخبرت باليوم (عن باقيها) أي: باقي أيام الأسبوع (تعين) الرفع إذ الأحد وما بعده بمعنى اليوم، وقد عرفت أنه لا يكون اليوم ظرفاً لنفسه (خلافاً للفراء[3] وهشام)[4]؛ لأنهما مؤولان

(١) في «مجمع الزوائد» للحافظ الهيثمي (١١٧/٩، ١١٨): نسب هذا الحديث إلى أبي يعلى في حديث طويل وفيه: **«سلمان منا أهل البيت وهو ناصح فاتخذه لنفسك»** قاله لعلي رضي الله عنه، ثم قال الهيثمي: «وفيه النضر بن حميد الكندي وهو متروك». ثم أورد الهيثمي أيضاً حديث أنس وهو حديث طويل وفيه: **«سلمان منا أهل البيت فاتخذه صاحباً»** وعزاه إلى الترمذي والبزار، ثم قال الحافظ: «وفيه النضر بن حميد الكندي وهو متروك» وعلى هذا فالحديث ضعيف.

(٢) هو من حديث أبي هريرة أن رسول الله ﷺ مرّ برجل يبيع طعاماً فقال: **«كيف تبيع؟»** فأخبره فأوحي إليه أن أدخل يدك فيها فأدخل فإذا هو مبلول، فقال له رسول الله ﷺ: **«ليس منّا مَن غشّنا»** رواه أبو داود (٣٤٥٢) في البيوع، والبغوي في «شرح السنّة» (٢١٢١) (١٦٦/٨) وإسناده صحيح.

(٣) أبو زكريا يحيى بن زياد (ـ٢٠٧هـ) إمام الكوفيين في النحو والبلاغة والأدب، له: «معاني القرآن».

(٤) هشام النحوي الضرير، أبو عبد الله هشام بن معاوية (٢٠٩هـ) نحوي، كوفي، من أصحاب الكسائي.

اليوم بالآن كما يقال: «أنا اليوم أفعل كذا» أي: الآن، بمعنى اليوم الأحد إلى الآن الأحد، والآن أعم من الأحد فيصح أن يكون ظرفه (وقد يقام المصدر مقام الزمان بإضمار المضاف).

اعلم أن إقامة المصدر مقام الزمان على حذف المضاف كثيرة، وإقامته مقام المكان على حذف المضاف قليل، وأما إقامة العين مقام المصدر القائم مقام أحد الظرفين فليست قسماً ثالثاً، بل هي فرع على كل واحد من القسمين وقد تقدم قريباً حصر المواضع التي ينوب فيها عن المصدر غيره[(١)] سواء ناب المصدر عن الظرف أم لا.

ثم اعلم أن شرط إقامة المصدر مقام أحد الظرفين إفهام تعيين أو مقدار قاله المرادي، وهذا الشرط لازم سواء بقي المصدر أو حذف وأنيب منابه اسم عين أو غير عين (وقيل: لا) القائل أبو علي فقال: يقام المصدر مقام الزمان من غير إضمار المضاف؛ وذلك لما بينهما من التجانس بكونهما مدلولي الفعل؛ ولذلك فينصب الفعل مُبهمهما ومؤقتهما بخلاف المكان فلا ينصب الفعل إلا مبهمه، ثم ذكر المصنف رحمه الله أمثلة لإقامة المصدر مقام الزمان (نحو) قولهم: (انتظرني جزر جزورين أي مثل زمان) جزر جزورين، وقوله تعالى: ﴿وَإِدْبَٰرَ ٱلنُّجُومِ﴾[(٢)] [الطور: ٤٩] أي: وقت إدبارها (وآتيتك خفوق النجم) وطلوع الثريا، أي: وقت خفوقه وطلوعها (أو مقدم الحاج يعني القدوم) يعني: أنه يكون مثالاً بما ذكر إذا كان مصدراً، لا إذا كان اسم زمان؛ لأن مفعلاً يكون مصدراً، ويكون اسم زمان واسم مكان أي: وقته، يعني: وقت مقدمهم، قال المرادي: وكثرة إقامة المصدر مقام الزمان يقتضي القياس.

ثم اعلم أن إقامة المصدر مقام الزمان جائزة كإقامته مقام (المكان) لكن ظاهر عبارة المصنف تساويهما، بل تدل على أن إقامته مقام المكان

---

(١) تقدم ص١٧٣.

(٢) الآية بتمامها: ﴿وَمِنَ ٱلَّيْلِ فَسَبِّحْهُ وَإِدْبَٰرَ ٱلنُّجُومِ ﴿٤٩﴾﴾.

أكثر لزيادة المشبه به على المشبه، وليس كذلك فقد قدمنا لك كثرة إقامته مقام الزمان، وأنه قياسي بخلاف إقامته مقام المكان؛ فإنه قليل وليس بقياسي (في نحو: مشيت غَلْوة سهم) الغَلْوة: يعني معجمة كل مرماة[1]، يجمعها غَلَوات وغلاءٍ، يقال: غلا السهم: إذا ارتفع ذهابه وجاوز المدى (ورمية سهم وأقطعه حُضْر فرسه)[2] الإقطاع: يكون تمليكاً وغير تمليك، فمن الأول: أنه ﷺ أقطع الزبير حُضْرَ فرسِهِ بأرض المدينة[3]، ومن الثاني: أنه ﷺ لما قدم المدينة أقطع الناس الدور، أي: أنزلهم في دور الأنصار والحُضْر: بضم حاء مهملة وسكون ضاد معجمة آخره راء، العَدْو، وأُحْضِر يُحْضِر فهو مُحْضِر: إذا عدا (أي: مسافة كلٍّ) من الثلاثة، فالتقدير مشيت مسافة غَلْوة، ومسافة رَمْيَة، وأقطعه مسافة حُضْر فرسه (وربما أقيم العين مقام المصدر المذكور) وهو المصدر القائم مقام الزمان والمكان، وقد تقدم حصر مواضع إقامة غير المصادر مقامه سواء قام غيره وسواء ناب المصدر عن الظرف أم لا، فمن إقامة العين مقام المصدر القائم مقام الزمان، (نحو: لا آتيك الشمس والقمر) أقيم الدهر والليل وحدته وظل القمر والظلمة، فإن كان بالمتصرفين[4] الأولين فهو ظرف زمان، وليس من إقامة العين مقام الزمان؛ لأنه كان المعنى الثالث والرابع والخامس فهو منها. [ولما كان محتملاً لم يجعله المصنف مثالاً][5] لم يقدر له المصنف ظرفاً مضافاً إلى مصدر، فلم يقل: لا آتيك مدة بقاء الشمس كما قدر للقمر (أي) لا آتيك (مدة طلوعه قيل: ومنه):

---

(١) في حاشية الشرح المخطوط: هذا الذي يعرف في كتب اللغة، وقيل: الفَلْوة: مائة باع والباع قدر مد اليدين.

(٢) في «النهاية» (١/٣٩٨) في حديث ورود النار: «**ثم يصدرون عنها بأعمالهم كلمح البرق ثم كالريح ثم كحُضْر الفرس**». ومنه الحديث: «أنه أقطع الزبير حُضر فرسه بأرض المدينة».

(٣) الحديث في «سنن أبي داود» مع «عون المعبود» (٣٠٥٦)، قال المنذري: في إسناده عبدالله بن عمر بن حفص بن عاصم بن عمر بن الخطاب وفيه مقال.

(٤) هكذا العبارة فيها اضطراب كما في الشرح المخطوط ولم أعثر على سياقها في الأصول.

(٥) ما بين المعقوفتين من كلام الشارح إضافة منه مكتوبة على يمين صفحة الشرح.

٣٣ ـ بَاكَرْتُ حَاجَتَهَا الدَّجَاجِ بِسُحْرَةٍ لِأُعَلَّ مِنْهَا حِينَ هَبَّ نِيَامُهَا[١]

لا وجه لتمريض هذا بقوله «قيل»، والبيت للبيد، وباكره أتاه بكرة، والبكرة: الغد، والدجاج: واحده الدجاجة مثلثة الدال، والسُّحْرة: بضم السين وسكون الحاء مهملة، السحر الأعلى، والعَلُّ: بشدِّ اللام والعَلَل بفتحها: الشربة الثانية، أو الشرب بعد الشرب تباعاً، وقد علَّ يَعِلّ ويعُلُّ ـ بكسر العين المهملة في المضارع وضمُّها ـ، وقد علّه يعلِّه ويُعلّه كذلك عَلّاً وعللاً وقد أعلَّه، وهبَّ: انتبه من النوم، والهب والهبوب: الانتباه منه والضمير في «حاجتها» يعود إلى الخمر، وأصله: حاجتي إليها، فحذف المضاف إليه (ضمير المتكلم) وحرف الجر (إلى) ووصل الضمير المجرور، قال الرضي: فالإضافة بمعنى اللام للاختصاص، ويختص الشيء بغيره بأدنى ملابسة، نحو: «كوكب الخرقاء»[٢]، و«قتيل الطف»[٣]، وليست بمعنى «مِن» كما ذهب إليه ابن الحاجب، والشاهد في إقامة الدجاج مقام المصدر القائم مقام الزمان، وأصله: وقت صياح الدجاج، والضمير في «نيامها» للخمر والإضافة لامية أيضاً والمعنى: بادرت بقضاء حاجتي من شرب الخمر عند صياح الديكة حتى انتبه نيام مختصين بالخمر، وأما اسم العين القائم مقام مصدر قائم المكان فكقوله:

---

(١) البيت للبيد بن ربيعة في معلقته. وفي «شرح الزوزني للمعلقات» المطبوع ص١٣٢: (بادرت) مكان (باكرت).
وقبل البيت:
وصبوح صافية وجذب كرينة بمؤتر تأتاله إبهامها
وبعده:
وغداة ريح قد وزعت وقرة قد أصبحت بيد الشمال زمامُها
المفردات: (لأعلّ): لأسقى، (الكرينة): الجارية، والجمع الكرائن. (والانتيال): المعالجة. (القرة والقر): البرد. وأراد بالمؤثر العُود. ومعنى البيت يقول: بادرت الديوك لحاجتي إلى الخمر أي تعاطيت شربها قبل أن يصدع إليّ الديك لأسقي منها مرة بعد الأخرى حين استيقظ نيام السحرة، والسحرة والسَّحَر بمعنى.

(٢) كوكب الخرقاء: سهيل. «شرح الكافية» (١/٢٧٤، ١٩١).

(٣) قتيل الطف: والطف: موضع بالقرب من الكوفة.

[مـا زال مـذ عـقـدت يـداه إِزاره   فـسـمـا فـأدرك خـمـسـة الأشـبـار[1]

في شرح شواهد «الإيضاح»[2]: نصب الظرف بـ «سما» بتقدير مضاف أي: سما مقدار خمسة الأشبار. انتهى. فالتقدير: مكان مقدار خمسة الأشبار[3].

تنبيه: أما إقامة الزمان مقام المصدر فقليل: كقوله تعالى: ﴿وَذَكِّرْهُم بِأَيَّىٰمِ ٱللَّهِ..﴾[4] [إبراهيم: ٥] أي: بوقائعه ذكره الرضي.

(الخامس): [الظرف المتصرف]:

ينقسم الظرف (إلى متصرف وهو ما لا يلزم النصب والجر) وإلى (غير متصرف وهو ما لزمهما) قد مرّ قريباً استيفاء وشرح ذلك (ومنه) أي: من كل متصرف (أكثر الظروف المبنية) زمانية كانت أو مكانية (كإذ وإذا وحيث) وقد تقدم الكلام على معانيها في أول الثاني (ومتى) وهي ظرف زمان للاستفهام والشرط، وربما جرَّت هذيل بمتى «مِنْ» كقوله:

٣٤ ـ شَرِبْنَ بِمَاءِ الْبَحْرِ ثُمَّ تَرَفَّعَتْ   مَتَى لُجَجٍ خُضْرٍ لَهُنَّ نَئِيجُ[5]

---

(١) مرَّ هذا الشاهد برقم (٢٨) ص١٦٤.

(٢) «الإيضاح» اسم كتاب في علل النحو لأبي القاسم عبدالرحمٰن بن إسحاق الزجاجي (ت٣٣٥هـ) وشرحه المسمّى بـ «البرهان» للشيخ علي بن محمد المعروف بابن عبدوس الكوفي. «كشف الظنون» (١/٢١٠، ٢٤٢).

(٣) تقدَّم هذا الشاهد برقم (٢٨) ص١٦٤، وفي حاشية المخطوط: ومن ذلك ما رواه القالي في «أماليه» عن أبي زيد: «لقيت فلاناً غزالة الضحى، ورأد الضحى» أي: وقت انبساط الشمس. قال الراجز:

دعـت سـلـيـمـى دعـوة هـل مِـن فـتـىً   يـسـوق بـالـقـوم غـزالات الـضـحـى
فـــقـــال لا وانٍ ولا رث الـــقـــوى   ....

(٤) تمام الآية: ﴿إِنَّ فِى ذَٰلِكَ لَأَيَٰتٍ لِّكُلِّ صَبَّارٍ شَكُورٍ﴾.

(٥) البيت من «شواهد المغني» (٦٣١) ص٤٤٢، و«شرح شواهد المغني» للسيوطي (١٤٤)، و«شرح شواهد المغني» للدرة (٦٣١) (٣/٢٣٩)، و«همع الهوامع» (١١٢٧) (٢/٣٧٥)، وجواهر الأدب» ص٩٩، و«الخزانة» (٧/٩٧ ـ ٩٩)، و«الخصائص» (٢/٨٥)، و«شرح ابن عقيل» ص٢٥٢، و«أوضح المسالك» (٣/٦)=

أو بمعنى «في» فيكون على الوجهين حرفاً أو بمعنى «وسط» كما حكى أبو زيد: «وضعته متى كميّ»[1] أي: وسطه، ولا يجوز «متى زيد»؛ لما تقدم من أن الزمن لا يكون خبراً عن العين، وأما قولك: «متى أنت وبلادك»؛ فمتى ليس بخبر، بل هو ظرف خبر المبتدأ الذي بعده و«أنت وبلادك» مثل: «كل رجل وضيعته» أي: متى أنت وبلادك مجتمعان، (وصباح مساء ويوم يوم).

اعلم أنهم قد استعملوا جواز ظروف استعمال «خمسة عشر» فبنوا الجزئين فيهما كما تعين في «خمسة عشر»؛ لظهور تضمن الحروف في نحو: «خمسة وعشرون»، هذه المركبات؛ إذ يحتمل أن تكون كلها بتقدير حرف العطف وأن لا تكون بتقديره فإذا قدرناه قلنا: إن معنى: «لقيته يومَ يومَ وصباحَ مساءَ وحينَ حينَ» أي: يوماً فيوماً، وصباحاً فمساءً وحيناً فحيناً، أي: كل يوم وكل صباح وكل مساءٍ وكل حينٍ، وأنها تؤدي معنى هذا العموم كما في قولك: «انتظرتَه ساعة ساعة»؛ إذ فائدة الفاء التعقيب، فيكون المعنى يوماً فيوماً عقبه بلا فصل إلى ما لا يتناهى، فاقتصروا على أول المكرر وهو إثبات كما في قوله تعالى: ﴿ثُمَّ ٱرْجِعِ ٱلْبَصَرَ كَرَّتَيْنِ..﴾[2] [الملك: ٤] و«لبّيك» ونحوه، وكذا صباح مساء،

= برقم (٢٨٧)، و«شرح الأشموني» ص٢٨٤، و«شرح الكافية» (١١٦/٢)، و«شرح شواهد ابن عقيل» لعبدالمنعم الجرجاوي وبهامشه «فتح الجليل بشرح شواهد ابن عقيل» للشيخ قطة العدوي ص١٤٧، و«شرح الأشموني بحاشية الصبان» (٢٠٥/٢، ٢٢١)، و«شرح قطر الندى مع حاشية السجاعي» (١٢٢، ٣٢٣)، و«شرح التسهيل» (١٥٣/٣، ١٨٦)، والبيت لأبي ذؤيب الهذلي يصف السحاب على اعتقاد العرب في الجاهلية وقبله:

سقى أم عمرو كل آخر ليلة ... حناتم سود ماؤهنّ نجيجُ

المفردات: (سقى): معروف. (حناتم): أراد به السحب واحدتها حنتمة والحنتمة أيضاً الجرة الخضراء وشجرة الحنظل. (نجيج): غزير ومنه ﴿مَآءً ثَجَّاجًا﴾. (شربن): أراد به السحب. (ترفعت): توسعت. (متى): حرف جر بمعنى (مِن). (لجج): جمع لجة أراد البحر. (خضر): جمع خضرة. (نئيج): صوت عال.

(١) «شرح التسهيل» (١٨٦/٣)، ولفظه: «ومن كلامهم: أخرجها متى كِمّهِ، أي مِنْ كُمِّه».

(٢) في الشرح المخطوط: «فارجع» والصواب ما أثبتناه.

وحين حين، وإن لم تُقدَّر حرف العطف قلنا: إن المعنى: يوماً بعد يوم وصباحاً بعد مساء، وحيناً بعد حين، كقوله:

٣٥ - وَلاَ تَبْلَى بَسَالَتُهُمْ وَإِنْ هُمْ صلُوا بِالْحَرْبِ حِيناً بَعْدَ حِينِ(١)

فإن أضيفت هذه الظروف، فإما أن تكون الإضافة لامية على المثنى المذكور فيها عند عدم تقدير حرف العطف، وإما أن تكون لتشبيه هذه المركبات بالمضاف والمضاف إليه كما قلنا في «معدي كرب» فإذا خرجت هذه الظروف عن الظرفية وجبت الإضافة ولم يجُزْ التركيب قال:

٣٦ - فَلَولاَ يَومُ يوم مَا أَرَدْنَا جزاءَكَ والقُرُوضُ لها جزاءُ(٢)

وتقول: «أتيته في كل يوم يوم»، و«آتيك في كل صباح مساء»؛ وذلك لأن علة بناء الاسمين لم تكن ظاهرة كما مرَّ (وربما تصرف حيث وإذ ومتى) أما «حيث» فقد يضاف إلى الجملة، وإن لم يكن ظرفاً أي: منصوباً مع تضمن «في» قال الله تعالى: ﴿اللَّهُ أَعْلَمُ حَيْثُ يَجْعَلُ رِسَالَتَهُ﴾(٣) [الأنعام: ١٢٤]، وهو مفعول به لـ «أعلم» وقال أبو علي في كتاب (الشعر): ما بعد «حيث» صفة لا يضاف إليه؛ لأن «حيث» تضاف ظرفاً لا اسماً، قال الرضي: لا مانع من إضافته وهو اسم لا ظرف إلى الجملة كما في ظروف الزمان، نحو: ﴿هَذَا يَوْمُ يَنفَعُ الصَّادِقِينَ..﴾(٤) [المائدة: ١١٩]، و﴿هَذَا يَوْمُ لَا يَنطِقُونَ﴾ [المرسلات: ٣٥] بالرفع، وأما «إذ» فإنه يلزمه الظرفية إلا إذا أضيف إليه زمان كقوله تعالى: ﴿بَعْدَ إِذْ نَجَّنَا اللَّهُ..﴾(٥) [الأعراف: ٨٩]، ﴿بَعْدَ إِذْ

---

(١) «شرح الكافية» (٢/٢٩١، ٢/٩١)، و«الخزانة» (٤٨٣) (٦/٣٩٣)، و«أمالي القالي» (١/٢٦٠)، و«لسان العرب» مادة (صلا)، والبيت لأبي الغول الطهوي.

(٢) «شرح الكافية» (٢/٩١)، و«الخزانة» (٤٨٤) (٦/٣٩٩) ونسبه الفرزدق، و«شرح شذور الذهب» ص٢٤، ٧٦، و«همع الهوامع» (٧٦٤) (٢/١٠٥)، و«شرح التسهيل» (٢/٢٠٣، ٤١٦).

(٣) في حاشية المخطوط: «بعد إذ جاءنا الله» وهو تحريف.

(٤) تمامها: ﴿صِدْقُهُمْ لَهُمْ جَنَّاتٌ تَجْرِي مِن تَحْتِهَا الْأَنْهَارُ خَالِدِينَ فِيهَا أَبَدًا رَّضِيَ اللَّهُ عَنْهُمْ وَرَضُوا عَنْهُ ذَٰلِكَ الْفَوْزُ الْعَظِيمُ﴾.

(٥) تمامها: ﴿وَمَا يَكُونُ لَنَا أَن نَّعُودَ فِيهَا إِلَّا أَن يَشَاءَ اللَّهُ رَبُّنَا وَسِعَ رَبُّنَا كُلَّ شَيْءٍ عِلْمًا عَلَى اللَّهِ تَوَكَّلْنَا رَبَّنَا افْتَحْ بَيْنَنَا وَبَيْنَ قَوْمِنَا بِالْحَقِّ وَأَنتَ خَيْرُ الْفَاتِحِينَ﴾.

﴿أَنتُم مُّسۡلِمُونَ﴾[1] [آل عمران: ٨٠]، ﴿بَعۡدَ إِذۡ أُنزِلَتۡ إِلَيۡكَۖ﴾[2] [القصص: ٨٧]، ولم يعهد مجروراً إلا ببعد، وإلا أن يقع مفعولاً به كقوله تعالى: ﴿وَٱذۡكُرۡ أَخَا عَادٍ إِذۡ أَنذَرَ قَوۡمَهُۥ بِٱلۡأَحۡقَافِ..﴾[3] [الأحقاف: ٢١] على أن «إذ» بدل من قوله: ﴿أَخَا﴾ وأما «متى» (ومنه) أي: ومن قبل المتصرف «بُعَيْدَاتِ بَيْنَ» المبيّن الفراق، يقال: «لقيته بُعَيْداتِ بَيْنَ» إذا كان الرجل ممسكاً عن إتيان صاحبه ثم يأتيه ثم يمسك عنه نحو ذلك ثم يأتيه، فجُمِعَ بَعْدُ وصُغِّر؛ ليفيد تقريب زمن اللقاء بعد الفراق، أي: لقيته مرات كل مرة كائنة بعد فراق قليل (وذات مرة وذات يوم وأخوات لها) وهي: «ذات غداة وذات العشاء وذات الزُّمَين وذات العُوَيْم»[4] بتصغير الزمان والعام (وذا صباح وذا مساء، وذا صبوح وذا غبوق) وهذه الأربعة بغير تاء، (وأما) عدم لزوم «ذا صباح» الظرفية أعني: المتصف بتضمن «في» كما في قوله:

٣٧ ـ عَزَمْتُ عَلَى إِقَامَةِ ذِي صَبَاحٍ[5] ....

---

(١) في نسخة المخطوط: «بعد إذ أنتم مهتدون» وهو خطأ وتحريف والصواب ما أثبتناه، وتمام الآية: ﴿وَلَا يَأۡمُرَكُمۡ أَن تَتَّخِذُواْ ٱلۡمَلَٰٓئِكَةَ وَٱلنَّبِيِّـۧنَ أَرۡبَابًاۗ أَيَأۡمُرُكُم بِٱلۡكُفۡرِ بَعۡدَ إِذۡ أَنتُم مُّسۡلِمُونَ ﴿٨٠﴾﴾ [آل عمران: ٨٠].

(٢) في المخطوط: «بعد إذ أنزل إليك» وهو تحريف، وتمام الآية: ﴿وَلَا يَصُدُّنَّكَ عَنۡ ءَايَٰتِ ٱللَّهِ بَعۡدَ إِذۡ أُنزِلَتۡ إِلَيۡكَۖ وَٱدۡعُ إِلَىٰ رَبِّكَۖ وَلَا تَكُونَنَّ مِنَ ٱلۡمُشۡرِكِينَ ﴿٨٧﴾﴾ [القصص: ٨٧].

(٣) تمامها: ﴿وَقَدۡ خَلَتِ ٱلنُّذُرُ مِنۢ بَيۡنِ يَدَيۡهِ وَمِنۡ خَلۡفِهِۦٓ أَلَّا تَعۡبُدُوٓاْ إِلَّا ٱللَّهَ إِنِّيٓ أَخَافُ عَلَيۡكُمۡ عَذَابَ يَوۡمٍ عَظِيمٖ﴾ [الأحقاف: ٢١].

(٤) في المخطوط: «الزمان» ولا يتفق مع قوله بعده: «بتصغير الزمان والعام..» إلخ.

(٥) تمام البيت ذكره الشارح رحمه الله والبيت لرجل من خثعم(*) وهو من شواهد سيبويه. انظر: «شرح شواهد سيبويه» للسيرافي (١٩٣) (٣٨٨/١)، و«الخزانة» (١٧٠) (٨٦/٣)، ونسبه لأنس بن مدركة أو لأنس بن نهيك، وفي «اللسان» مادة (صبح)، و«الخصائص» (٢٣٢/٣)، و«شرح الكافية» للرضي (١٨٧/١)، و«همع الهوامع» ((٧٦٧) ٦٠٦/٢)، و«شرح التسهيل» (٢٠٣/٢، ٢٣١/٣)، ويروى «الشيء ما» بدل «لأمر ما».

الشاهد في البيت في قوله: «لأمر ما» أو «لشيء ما» حيث جاءت «ما» مفيدة التهويل والتعظيم.

(*) في «شرح شواهد سيبويه» للسيرافي (٣٨٨/١): «واسمه أنس بن مدرك الخثعمي».

فلغة خثعمية، وتمامه: «لأمرٍ ما يُسَوَّد مَن يسودُ» (و)لا يقاس على هذه الأوقات غيرها فلا (يقال: ذات شهر و)ذات سنة مثلاً ولا ذا أضحى (ومنه) أي: ومن غير المتصرف (نحو: غُدْوة) بضم غين معجمة لما بين صلاة الفجر إلى طلوع الشمس (وبكرة) بزنة غُدْوة للغداة وهي خلاف الغدوّ جمعها (بُكَر) بضم ففتح، وضُحَى: بضم ضاد معجمة آخره ألف مقصورة لما بعد الضحوة، وهُو يؤنّث ويذكّر وتصغيره: «ضُحَي» بلا هاء فرقاً بينه وبين تصغير «ضحوة» و«ضحوة»: بفتح ضاد معجمة فسكون حاء مهملة هي عند شروق الشمس قاله في «ضياء الحلوم»[(١)]، وفي «القاموس»: «الضَحو والضحوة والضحيّة كعشية: ارتفاع النهار، والضحى فويقه ويذكر..»[(٢)]. انتهى. و«بُكَر» بضم الباء موحدة على زنة «جُمَع» اسم مفرد البكرة، و«سَحَر» بالمهملات وفتحتين لآخر الليل قبل الفجر، وعشية لآخر النهار كالعشي، والنسبة إليها: عشوي، و«عتمة» بفتح عين مهملة وفتح تاء مثناة من فوق، قال الخليل: العتمة من الليل بعد غيبوبة الشفق، وفي «القاموس»: ثلث الأول بعد غيبوبة الشفق، أو وقت صلاة العشاء، وفي «ضياء الحلوم»: الظلمة (وصباحاً) بالنصب في خط المصنف، الصبح: وهو الفجر أَوْ أول النهار، وليس المراد هنا بالصباح يوم الغارة نحو قوله تعالى: ﴿فَسَآءَ صَبَاحُ ٱلْمُنذَرِينَ﴾[(٣)] [الصافات: ١٧٧] (ومساء) وهو نقيض الصباح (وليلاً) وهو ما بين غروب الشمس إلى طلوع الفجر أو إلى طلوع الشمس (ونهاراً)

---

(١) في «كشف الظنون» (١٠٩١/٢): «ضياء الحلوم في مختصر شمس العلوم»، و«شمس العلوم» قد تمَّ طبعه محققاً في عدة مجلدات أما «ضياء الحلوم» وهو مختصر لشمس العلوم الذي صنَّفه نشوان الحميري وهذا المختصر هو لابنه محمد بن نشوان الحميري، وهذا المختصر لا يزال مخطوطاً منه نسخة في مكتبة الجامع الكبير بصنعاء وأفادني القاضي إسماعيل الأكوع أن أحد الباحثين قد كان عزم على تحقيقه وهو د .السامرائي باحث عراقي قال: وصورنا صورة من مكتبة الجامع ولكنه كان يريد الحصول على أكثر من مخطوطة للكتاب فعاجلته المنية في الأردن قبل عام أو عامين، وعلى هذا فالكتاب لا يزال مخطوطاً ينتظر التحقيق والنشر.

(٢) «ترتيب القاموس» (١٤/٣) مادة (ضحو).

(٣) الآية بتمامها: ﴿فَإِذَا نَزَلَ بِسَاحَتِهِمْ فَسَآءَ صَبَاحُ ٱلْمُنذَرِينَ ۝١٧٧﴾ [الصافات: ١٧٧].

وهو نقيض الليل، وزاد الرضي عليها «سحير» مصغَّر، فهذه ثلاثة عشر ظرفاً، لا تكون غير متصرفة إلا حال كونها (معينات بالعناية) أي: بعناية المتكلم وإرادته لا بالعلمية، ولا بآلة تعريف كاللام والإضافة، بل تزيد غدوة يومك وبكرته وضحاه وضحوته وبُكَرِه وسحره وعشية ليلتك وعتمتها ومسائها[1]، أما كونها من دون اللام والإضافة فَظَاهر، وأما كونها ليست أعلاماً؛ فلأن عتمة وعشية وضحوة من هذه الظروف معروفة على الأَشهر مع تعيينها، ولو كانت أعلاماً لم تنصرف للعلمية والتأنيث، فكذا أخواتها ليست أعلاماً وإلا سحر وبكرة وغدوة؛ فإنها غير مصروفة مع ما ستعرفه في علميتها وحينئذ فهذه الظروف معدولة عن اللام؛ لأن من قاعدتهم أن لفظ الجنس لا يطلق على واحد معين منه إذا لم يكن مضافاً إلا معرفاً بلام العهد سواء كان علماً كالبيت للكعبة والنجم للثريا، أو غير علم كقوله: ﴿فَعَصَىٰ فِرْعَوْنُ ٱلرَّسُولَ﴾[2] [المزمل: ١٦]، ولما كان كل نكرة لا تصير معرفة إلا بأن تكون فيه العلمية، أو يكون فيه اللام أو الإضافة جعلوا هذه الظروف المعينة لازمة لطريقة واحدة أعني: الظرفيَّة تنبيهاً على مخالفتها لسائر المعارف (وفي الأولين) وهما غدوة وبكرة (علمية الجنس المحققة).

اعلم أن غدوة وبكرة غير متصرفين اتفاقاً، وإنْ لم يكونا معينين؛ لكونهما من أعلام الأجناس كأسامة. تقول في التعيين: «آتيك اليوم غدوة أو بكرة» وفي غير التعيين: «لقيته العام الأول، أو يوماً من الأيام غدوة أو بكرة» (فيمنع الظرف) في الحالين، لكن إن لم يقصد تعيينهما جاز أيضاً تنوينهما اتفاقاً، قال تعالى: ﴿وَلَقَدْ صَبَّحَهُم بُكْرَةً﴾[3] [القمر: ٣٨]، وإذا قلت: «كل غدوة وبكرة ورب غدوة وبكرة» فهما منوّنان لا غير؛ لأن «ربّ» و«كل» من خواص النكرات.

---

(١) هي كما في «شرح الكافية» ١٨٨/١ (غدوة، بكرة، ضحى، ضحوة، بكر، سحر، سحير، عشية، عتمة، مساء، صباح، نهار، ليل).

(٢) تمامها: ﴿فَأَخَذْنَٰهُ أَخْذًا وَبِيلًا﴾.

(٣) تمام الآية: ﴿عَذَابٌ مُّسْتَقِرٌّ﴾ [القمر: ٣٨].

[الْعَلَمِيَّة في غدوة وبكرة]:

تنبيه: اعلم أنَّ علمية الأجناس لفظية لا معنى تحتها، فعَلَمُ الجنس في معنى النكرة، فالتعيين في «غدوة وبكرة» بعناية المتكلم لا بِعَلَمِيَّة الجنس. قال الرضي: والحامل لهم على التكليف في الفرق بين الجنس وعلم الجنس أنهم رأوا، نحو: «أسامة» و«أبا الحصين» و«أم عامر» لها حكم الأعلام لفظاً من مَنْعِ صَرْف «أسامة» وترك إدخال اللام عليه، وإضافة أب وأم وابن وبنت إلى غيرها كما في الكُنَى في أعلام الأناسي، وتجيء عنها الأحوال، وتوصف بالمعارف ومع هذا كله يطلق على المُنَكَّر بخلاف، نحو: «أسد» فإنه ليس جار مجرى الأعلام في الأحكام المذكورة (وفي سحر علمية الشخص المقدرة).

اعلم أنا وجدنا «سحر» من جملة هذه الأسماء المعينة ممنوعاً من الصرف فاضطررنا إلى تقدير العلمية فيه بعد العدل عن اللام؛ لتحصيل السببين، وقال بعضهم: إنه عند تعينه متضمن للام [...][١] فهو مبني عنده كأمس عند الحجازيين، وعلى كلا القولين فهو مخالف لغير «غدوة وبكرة» من أخواته؛ لأنها منونة اتفاقاً إلا ما زعم الجوهري أن ضحى معيناً لا ينصرف، قال الرضي: ولا أدري ما صحته، قال: وقد ألحق عبد القاهر عتمة وضحوة معيَّنَيْن بـ «سحر» في منع الصرف لا عن سماع، والأولى منع ما زعم إذ لم يُسْمَعَا إلاَّ منوَّنَيْنِ.

تنبيه: فإن قلت: إن اللام ليست من صيغة الكلمة وبُنْيتها في «سحر» فِلِمَ تُخْرِجُ «سحر» من صيغته الأصلية كسائر الأسماء المعدولة.

قلنا: لشدة الامتزاج كأنها صارت من صيغة الكلمة (فيمتنع الصرف) في بكرة وغدوة وسحر (لا في الباقي؛ لانصراف ضحوة وعتمة وعشية)[٢] وقول المصنف رحمه الله: (في الأشهر) إشارة إلى خلاف الجوهري

---

(١) ما بين المعقوفتين في المخطوط لفظة لم أستطع قراءتها لغموضها.

(٢) في هامش المخطوطتين يسار السطر، لكن قد عرفت مما مرَّ أن التعليل لعدم انصراف الثلاثة علة لعدم علمية غير غدوة وبرة وسحر لا علة لانصراف الباقي.

وعبد القاهر تقدما (فإن لم يعين) هذه الظروف الثلاثة عشر (تصرفت) وإذا تصرفت وأردت تعيينها فلا بدّ من أن (تدخلها لام التعريف) أو الإضافة، تقول: «رأيته عند السحر الأعلى» ولا تقول عند سحر الأعلى.

فائدة: [في شرح أوقات اليوم والليلة]:

قد عرفت أن بقية الأوقات غير الثلاثة عشر متصرفة مطلقاً، فلا بأس بأن تجمع ما حصر منها عند رقم[1] هذا الشرح تكميلاً للفائدة؛ إذ يعسر على المبتدئ الوقوف عليها مجموعة؛ لأن الكتاب موضوع للظروف، فنقول: أما أوقات اليوم والليلة فالمغرب موضع الغروب، ثم استعمل في المصدر والزمان وقياسه الفتح لكنه استعمل مكسوراً كالمشرق.

والعشاء أول الظلام، وقيل: من المغرب إلى العتمة، وقيل: من زوال الشمس إلى طلوع الفجر، والعشوة والعشواء، بفتح العين مهملة وسكون شين معجمة فيهما: ما بين أول الليل إلى ربعه.

وأما العشي والعشية: آخر النهار[2]، الجمع عشايا وعشيات، وفي «النهاية»: العشي من بعد الزوال إلى المغرب، وقيل: من الزوال إلى الصباح.

والوَهْن: بفتح فسكون، وبفتحتين والموهن نحو: من نصف الليل، وقيل: بعد ساعة منه وقد وهن وأوهن: دخل فيه.

والقِطْع: بكسر القاف وسكون مهملة: الطائفة من الليل، وقيل: آخر ظلام الليل.

والهزيع: بكسر الزاي آخره عين مهملة، كأمير: طائفة من الليل، قيل: نحو ثلثه أو ربعه.

---

(١) أي: عند كتابة هذا الشرح.

(٢) «أما» يقترن جوابها بالفاء، والشارح رحمه الله أغفل ذلك.

والعَنْك: بعين مهملة ونون ساكنة أو مفتوحة: سدفة من الليل من أوله إلى ثلثهِ، وقيل: قطعة منه مظلمة، وقيل: الثلث الباقي، قال المجد[1] ويثلث أي: يثلث الفاء.

وجَوْز الليل: بجيم آخره زاي: وسطه، وكجُهمة الليل، بضم الجيم وسكون الهاء: أول مآخيره، وقيل: ما بين أوله إلى رُبْعه، والأول أوْلى.

والبُلجة: بضم الباء وسكون اللام ثم جيم قبل تاء التأنيث: آخر الليل وهي مع السحر.

والسُّدْفة: مع الفجر، والسحرة السحر الأعلى.

والتنوير: عند الصلاة. والغبش: آخر الليل ومقتضاه الذي على الصبح. قاله الزمخشري عند قوله تعالى: ﴿فَالِقُ ٱلۡإِصۡبَاحِ﴾[2] [الأنعام: ٩٦].

والصبوح: شرب الغداة، والغُبوق: شرب العشي، والقيل: شرب نصف النهار.

والجاشرية: حين يطلع الفجر، قال أبو زيد: سميت بذلك؛ لأنها تشرب سحراً إذا جشر الصبح، وهو منذ طلوع الفجر.

ويقال: متع النهار متوعاً: ارتفع، ومتع الضحى: بلغ آخر غايته، وهو عند الضحى الأكبر.

ودلكت الشمس: زالت، وقيل: مالت، وقيل: غربت، وقيل: أسفرت.

والهجير والهجر والهاجرة: نصف النهار عند زوال الشمس مع الظهر، وقيل: من عند زوالها إلى العصر؛ لأن الناس يستكنُّون في بيوتهم كأنهم قد

(١) هو الفيروزآبادي صاحب «القاموس».

(٢) تمام الآية: ﴿وَجَعَلَ ٱلَّيۡلَ سَكَنٗا وَٱلشَّمۡسَ وَٱلۡقَمَرَ حُسۡبَانٗاۚ ذَٰلِكَ تَقۡدِيرُ ٱلۡعَزِيزِ ٱلۡعَلِيمِ﴾ [الأنعام: ٩٦]. و«الكشاف» (٣٨/٢).

تهاجروا، وأما التهجير في حديث أبي هريرة عند البخاري ومسلم وابن ماجه: «**إذا كان يوم الجمعة وقفت الملائكة على باب المسجد يكتبون الأول فالأول، ومُثّلَ المهجر كالذي يهدي بدنة**[١]..» الحديث. قال المنذري[٢]: المهجّر هو المبكّر الآتي في أول الساعة[٣]، وقال المجد ما حاصله: التهجير: المضي إلى الصلاة في أول وقتها وليس من الهاجرة. انتهى. وكذا الرواح في أحد روايات هذا الحديث، وهي: «**من اغتسل يوم الجمعة غسل الجنابة ثم راح في الساعة الأولى فكأنما قرّب بدنة، ومن راح في الساعة الثانية**...»[٤] الحديث، حتى ذكر الرواح في خمس ساعات؛ فإن المراد به الذهاب أول النهار، وقال المجد: راحت يده لكذا: خفت، ومنه هذا الحديث، ولم يرد رواح النهار، انتهى بمعناه.

وحكى النووي عن الأزهري[٥] أن الرواح: الذهاب سواء كان أول النهار أو آخره، وفي الليل، وقيل: إن الساعات الخمس لحظات يسيرة بعد الزوال إلى آخره مع الإمام فالرواح على بابه، وهو قول بيّن، ضعَّفه النووي في «شرح مسلم» وغيره، وأما جعله ذلك الأصيل إلى بعد المغرب.

---

(١) البخاري (٣٣٦/١) في الجمعة، ومسلم (٨٥٠) في الجمعة، والنسائي (٩٧/٣، ٩٨)، وابن ماجه (١٠٩٢)، و«شرح السنة» بتحقيق الشيخ شعيب (٢٦١) (٢٣٢/٤).

(٢) المنذري عبدالعظيم بن عبدالقوي الحافظ الكبير (٥٨١ ـ ٦٥٦هـ) سمع الحديث من عدة من العلماء، وحدث عن شيوخ في الحديث ودرّس وصنف له: «الترغيب والترهيب»، وكان عابداً زاهداً. «تذكرة الحفّاظ» (١٤٣٦/٤).

(٣) تفسير هذه اللفظة في «الترغيب والترهيب» (٢٥٣/١)، باب الترغيب في التبكير إلى الجمعة.. إلخ. وعبارة الترغيب: المهجر: هو المبكر الآتي في أول ساعة، بدون «أل» في لفظة «ساعة».

(٤) من حديث أبي هريرة أيضاً: «الموطأ» (١٠١/١)، والبخاري (٣٠٤/٢، ٣٠٥) في الجمعة، وأبو داود (٣٥١)، والنسائي (٩٩/٣)، و«شرح السنّة» للبغوي (١٠٦٣) (٢٣٤/٤)، ومسلم (٨٥٠)، والترمذي (٤٩٩).

(٥) «شرح صحيح مسلم» للنووي (٣٨٤/٥)، ولم أجد المعنى الذي نقله النووي في «تهذيب الأزهري» المطبوع (١٣١١/٢) مادة (راح) بل جاء فيه: الرواح: العشي، يقال: رُحنَا رواحاً، يعني: السير بالعشي، وسار القوم رواحاً، وراح القوم رواحاً كذلك، قال: والرواح من لدن زوال الشمس إلى الليل. انتهى.

والظهيرة: عند انتصاف النهار؛ فإنما ذلك في [. . .][1]، والعصر عند الغروب من إيراد الهاجرة إلى تطفيل الشمس، وبه سميت صلاة العصر، ثم الطَّفَل: بطاء مهملة وفاء مفتوحتين، وهو العشي، والطَّفَل أيضاً: من الغدوة من لدن ذرور الشمس[2] إلى استكمالها في الأرض، والجنوح: إذا جنحت الشمس للمغيب[3].

وأما أوقات غير اليوم والليلة، فالحِقَب، بكسر الحاء المهملة وفتح القاف: السنون، وقيل: مدة لا وقت لها، واحدتها حِقْبَة بكسر فسكون، والحُقْب: بضم الحاء المهملة وسكون القاف أو ضمّها: الدهر، وقيل: أكثره، وقيل: ثمانون سنة وجمعه أحقاب، والقَرْن: يقال: هو ثمانون سنة، ويقال: ثلاثون سنة وأيام العجوز عند العرب خمسة:

١ ـ صِنّ: بكسر الصاد وشدّ النون.

٢ ـ وصنَّبْر: ويقال: صنبور بضم صاد مهملة وسكون نون وضم موحدة المعجمة وراء آخرها.

٣ ـ وَبْر: بفتح واو فسكون موحّدة آخره راء.

٤ ـ ومطفئ الجمر.

٥ ـ ومكفئ الظَّعْن: هذه الرواية الصحيحة عنهم وهي ونوء الصرفة، وسمّيت الصرفة لانصراف البرد وإقبال الحرّ.

---

(١) ما بين المعقوفتين بياض بالأصل.

(٢) ذرور الشمس: بالذال المعجمة: طلوعها. «ترتيب القاموس» (٢/٢٥٣).

(٣) في هامش المخطوط: واعلم أنهم قسموا الليل والنهار إلى أربع وعشرين ساعة، وسمّوا كل ساعة باسم. روى الثعالبي عن شمس بن الحسن وأقره: ساعات النهار والشروق ثم البكور والغدوّ ثم الضحى ثم الهاجرة ثم الظهيرة ثم الرواح، ثم العصر ثم الأصيل ثم العشي ثم الغروب وساعات الليل: الشفق ثم الغسق ثم العتمة ثم السدفة، ثم الجمعة ثم الزلفة ثم البهرة ثم السهد ثم الفجر ثم الصبح ثم الصباح.

تنبيه: اعلم أن هذه الساعات هي المرادة في حديث أنس عند أبي يعلى قال: قال رسول الله ﷺ: **«إن يوم الجمعة وليلة الجمعة أربعة وعشرون ساعة ليس بها ساعة إلا ولله فيها ستمائة ألف عتيق من النار»**. وزاد ثابت: **«كلهم قد استوجبوا النار»**، وهو ضعيف. انتهى.

ويوم النحر يوم الأضحى، بفتح الهمزة، ويوم القر بعده؛ لأن الناس مستقرون بمنى، ويوم النفر اليوم الذي بعده؛ لأن الناس ينفرون فيه متعجلين، والأيام المعلومات عشر ذي الحجة من أولها، والأيام المعدودات أيام التشريق، سمِّيت بذلك؛ لأن لحوم الأضاحي تشرق فيها، وقيل: سميت بذلك لقولهم: (أشرِق ثَبِير كيما يُغير) وقال ابن الأعرابي: سميت بذلك؛ لأن الهدي لا ينحر حتى تشرق الشمس، انتهى ما أردنا ذكره، وأما الأيام والشهور فسيأتي ذكرها آخر الشرح في الباب.

ولما أكمل المصنف رحمه الله الظروف المكانية غير المتصرفة فقال: (ومنها فوق وتحت ومع وَبَيْنَ بَيْنَ) بفتح النونين بلا إضافة. قال الرضي: (وحول وأخواته) وهي «حوال، وحوالي وأحوال». قال امرؤ القيس:

٣٨ - فَقَالَتْ سَبَاكَ اللَّهُ إِنَّكَ فَاضِحِي ... أَلَسْتَ تَرَى السُّمَّارَ والنَّاس أَحْوَالي[١]

والتثنية في «حوالي وحولي» كما في قوله تعالى: ﴿ثُمَّ ٱرْجِعِ ٱلْبَصَرَ كَرَّتَيْنِ﴾[٢] [الملك: ٤] (ومكان بمعنى بدل) قال الرضي: وكذا بدل أيضاً ومعنى بدل الشيء: الخلف منه (لا يمين وشمال وذات اليمين وذات الشمال ولفظة «بين» غير مركب فكثيرة التصرف) وأما (ما بقي من الجهات) الست وهي أمام ووراء (فمتوسط) بين التصرف وعدمه (وأما وسَط بالتحريك) أي: بفتح السين، ومعناه (فمتصرف لا في السكون) أي: بسكون السين في معناه (فنادر) التصرف (كدُونَ بمعنى: قُدَّام).

[معنيان لِـ «دون» التي بمعنى: «قدّام»]:

واعلم أن «الدون» التي بمعنى «قدام» يدخلها معنيان آخران:

---

(١) البيت لامرئ القيس، وهو في «اللسان» مادة (حول) (١٠٥٥/٢)، وأورده السيوطي في كتابه «شرح شواهد المغني» ضمن قصيدة امرئ القيس (٣٤١/١)، برواية: «فاضِحي» بدل «فاضح»، و«شرح التسهيل» (٢٤٣/٢)، و«همع الهوامع» ((٧٧٥) ١١٧/٢).

المفردات: (سباك الله): أبعدك وأذهبك إلى غربة، (وقيل): لعنك.

(٢) تمامها: ﴿يَنقَلِبْ إِلَيْكَ ٱلْبَصَرُ خَاسِئًا وَهُوَ حَسِيرٌ﴾.

الأول: لا تكون فيه غير متصرفة، وذلك حيث تكون (بمعنى: أسفل)، نحو: «أنت دون زيد» إذا كان لزيد مرتبة عالية وللمخاطب مرتبة تحتها، فيوصل إلى المخاطب قبل الوصول إلى زيد (ف) هي بهذا المعنى (تُصْرَف)، نحو: «هذا شيء دون شيء» أي: [خسيس].

الثاني: قوله: (أو) تكون (بمعنى غير فلا) تتصرف، نحو: ﴿ءَأَتَّخِذُ مِن دُونِهِۦٓ ءَالِهَةً﴾[1] [يس: ٢٣] كأن معناه: أإذا وصلت إلى الآلهة أكتفي بهم ولا أطلب الله الذي هو خلفهم ووراءهم، فهم كأنهم قدَّامَهُ في المكان، تعالى الله عنه[2]، ثم صار بمعنى «غير».

[«هُنَا» وأخواتُها من الظروف غير المتصرفة]:

فائدة: أهمل المصنف من الظرف غير المتصرف «هُنَا» وأخواته، تقول: هنا وهٰهنا بضم الهاء قبل النون المخففة إذا أردت القرب، و«هنَّا وههنا وهناك وههناك»[3] مفتوحات الهاء قبل النون المشددة، إذا أردت البُعْد، ويقال: جاءك مِنْ هَنِيَ، بكسر النون، ويقال للحبيب: هٰهنا، وهُنَا بضم الهاء، أي: تقرب وادْنُ، وللبغيض: ها هَنَّا، وهَنَّا، بفتح الهاء وتشديد النون، أي: تنحّ بعيداً[4]، (ومنها عند سيبويه صفة زمان أقيمت مقامه كقديماً وحديثاً) وطويلاً، ونحو قوله:

---

(١) تمام الآية: ﴿إِن يُرِدْنِ ٱلرَّحْمَٰنُ بِضُرٍّ لَّا تُغْنِ عَنِّى شَفَٰعَتُهُمْ شَيْـًٔا وَلَا يُنقِذُونِ﴾.

(٢) «شرح الكافية» (١٩٠/١).

(٣) زاد في «القاموس»: «مشددات». وفي «الدر المصون» للسمين (٨٠/٢) قوله: هنا: ظرف لا يتصرف بل يلزم النصب على الظرفية، وقد يُجَر بـ «مِنْ» و«إلى» وحكمه حكم «ذا» من كونه يجرّد من حرف التنبيه، ومن الكاف واللام، نحو: «هنا»، وقد تصحبه «ها» التنبيه، نحو: «ههنا»، ومع الكاف قليلاً، نحو: «هناك» ويمتنع الجمع بين «ها» واللام كقولك: «ههنالك» وأخواته: «هَنَّا» بتشديد النون مع فتح الهاء وكسر الهاء أيضاً و«ثَمَّ» بفتح الثاء، وقد يقال: «هَنَّتْ» ولا يشار بها إلا للبعيد خاصة ولا يشار بهنالك وما ذكر معه إلا للأمكنة.

(٤) في نقل الشارح رحمه الله كلمات غامضة تمّ تصحيحها من «القاموس» مادة (هـ ن ا) (٥٣٦/٤).

٣٩ ـ أَلاَ قَالَتِ الْخَنْسَاءُ يَوْمَ لَقِيْتُهَا   أَرَاكَ حَدِيْثاً نَاعِمَ الْبَالِ أَفْرعَا[١]

أي: زماناً حديثاً غير متقادم أفرع الشعر أي: جمامه، وهو بفاء وراء وعين مهملتين كأنها استنكرت تغيّر خلقته في أيام قريبة، وشرط ابن مالك[٢] وتبعه الدماميني للزوم الظرفية صفة الزمان المذكورة شرطين:

الأول: أن قيام الصفة مقام الزمان عارض.

الثاني: أن لا توصف هذه الصفة، فإذا قلت: «سير عليه قديماً أو حديثاً أو طويلاً» فكلٌ من هذه الألفاظ صفة «حين»؛ إذ المعنى: «سرت عليه حيناً» طويلاً أو قديماً أو حديثاً، فحذف الموصوف وقامت الصفة مقامه، فأما كون قيامها على جهة العروض فلأن هذه الصفات تستعمل مع موصوفها كثيراً، وأما كون هذه الصفات لم توصف بشيء في المثال، أي: ليس بظاهر، واحترز ابن مالك بالشرط الأول بما لا يكون قيامها مقام الموصوف عارضاً، بل كانت في الأصل صفة ثم استعملت ظرفاً، كما استعمل الأبطح ونحوه استعمال الأسماء وذلك نحو: «بلى» و«قريب»، واحترز بالشرط الثاني بما وصف من هذه الصفات، نحو: «سير عليه طويل من الدهر»[٣]؛ فيتصرف فيها، وأما الرضي وتبعه المصنف فلم يشترط ما شرطه ابن مالك إلا أنه استثنى لفظة «ملياً» (وقريباً) خاصة (فلا يلزم) كل منها الظرفية اتفاقاً، نحو قولك: «سير عليه طويلاً وحديثاً وكثيراً وقليلاً»[٤] فقريباً (وعدَّ منها «عند» قومٌ) وهو برفع «قوم» فاعل «عَدَّ» ومفعوله «عند» (ولبعضهم) وهو صاحب «العقد»[٥]. قال المصنف: (فيه نظر)، ووجه النظر

(١) البيت في «الخزانة» (١٧٢) (٩٨/٣)، ونسبه لمتمم بن نويرة، وفي «شرح الكافية» (١٩٠/١)، وفي المخطوط: (أفرع) بدل (أفرعا).

(٢) «شرح التسهيل» ٢٠٤/٢.

(٣) لفظة «سير» غير واضحة في المخطوط وقد تمّ تصحيحها من «شرح التسهيل» (٢٠٤/٢).

(٤) هذه العبارة أيضاً تمّ نقلها من «شرح التسهيل» (نفس الصفحة).

(٥) لم أجد اسم هذا الكتاب.

أن الظرف هو الاسم المذكور لوقوع حدث فيه كما تقدم، ومن المعلوم أن «عند» في قولك: «حيث عندك» لم يذكر لإفادة المعنى فيه بل لابتدائه منه، فهو كقولك: «جئت من المسجد» (وافقه) أي: وافق البعض (تفسير ابن هشام) في المغني ولفظه: «ولا تستعمل «عند» إلا ظرفاً أو مجرور بـ «من»[1]. انتهى. قال المصنف: «فلم يقل وهو لازم الظرفية؛ لفهم أنه ظرف بحسب الصورة لا حقيقة (وقد يتوسع) أي: يتجوز (في الظرف) قال السعد في أحوال متعلقات الفعل: اعلم أن الفعل مع المفعول به مع جميع متعلقات الفعل كالفعل مع الفاعل؛ فإن الغرض من ذكرها مع الفعل إفادة تلبسه بها من جهات مختلفة كالوقوع عليه وفيه ومعه، كما أن الغرض [من][2] ذكر الفاعل إفادة تلبسه به من جهة وقوعه منه» ثم قال أيضاً في المجاز العقلي: المجاز العقلي أعم من أن يكون في النسبة الإسنادية أو غيرها، فكما أن إسناد الفعل إلى غير ما حقه أن يسند إليه مجاز، فكذلك إيقاعه على ما حقه أن يوقع عليه، وإضافة المضاف إلى غير ما حقه أن يضاف إليه؛ لأنه جاز موضعه الأصلي. انتهى.

فمن التوسع في الظرف أن (يجعل مفعولاً به متصلاً ضميره بالفعل) مستغنياً عن لفظ «في» (ولو) كان الفعل (لازماً) فيصير كالمتعدي إلى واحد (أو متعدياً إلى اثنين) فيصير كالمتعدي إلى ثلاثة إذا كان متعدياً إلى (ثلاثة)؛ لأنه يصير كالمتعدي إلى أربعة، وليس لنا فعلاً يتعدى إلى أربعة، فلا يقال: (نحو): «يوم الجمعة أعلمت فيه زيداً عمراً قائماً، يوم الجمعة أعلمته زيداً عمراً قائماً». وجوَّزه الأخفش، وهل المتعدي إلى واحد يتجوّز فيه كذلك كما هو ظاهر إطلاق الرضي فيصير كالمتعدي إلى اثنين؟ فيقال حينئذ فيه: «كأكلته خبزاً» أي: أكلت فيه خبزاً فلحق بالمتعدي إلى اثنين أم لا، ولم أقف فيه على نص، ويقال في اللازم (يوم الجمعة صمته) أو يقال في المتعدي إلى اثنين: «يوم الجمعة علمته زيداً قائماً»)، هذا رأي الأكثرين،

---

(١) عبارة ابن هشام في «المغني» ص٢٠٧ في كلامه في «عند»: ولا تقع إلا ظرفاً أو مجرورة بـ «مِنْ».

(٢) زدنا ما بين المعقوفتين؛ ليتم المعنى.

ومنعه البعض، قال: لأن المتعدي إلى ثلاثة محصور فلا يزاد عليه، وترك المصنف رحمه الله تجويزهم التوسع في الظرف في الناقصة، نحو: «يوم الجمعة ليته زيداً قائماً».

فائدة: [في التوَسُّع في الظروف]:

قال الرضي: هذا ما قالوا، والذي أرى أن جميع الظروف متوسع فيها فقولك: «خرجت يوم الجمعة» كان في الأصل: «خرجت في يوم الجمعة» كأن مع الجار مفعولاً به بسبب حرف الجر ثم صار مفعولاً به من غير واسطة، واللفظ والمعنى على ما كان، وكذلك المفعول له، هو أيضاً في الحقيقة مفعول به يعني: على جهة التوسع تعدَّى إليه الفعل بنفسه تعدّياً بعدما تعدى إليه بحرف الجر، مهما مثل ذلك «ذنباً» في قولك: «أستغفر الله ذنباً»، وأصله: مِنْ ذنْبٍ؛ إلا أن حذف «في» واللام قياس في البابَين، كما [كان][1] حذف حرف الجر [قياساً][2] مع «أنْ وأنَّ» وليس بقياس في غير المواضع الثلاثة؛ فلا يجوز في: «مررت بزيد» مررت زيداً، فعلى ما قررناه المفعول له والمفعول به نوعان من أنواع المفعول به على جهة الاختصاص، وأما قول ابن الحاجب: «في يوم الجمعة صمته»: إن الضمير لا يجوز أن يكون فيه، لا يكون إلا ظرف الزمان أو المكان فمنقوض بنحو: «خرجت هذا اليوم» ولفظه: «هذا هٰهنا ظرف اتفاقاً لدلالة صفته» وقد توسع في الظروف (ويضاف إليه المصدر، نحو: ﴿مَكْرُ ٱلَّيْلِ﴾) ﴿وَٱلنَّهَارِ﴾[3] [سبأ: ٣٣] (أو) يضاف إليه (الصفة المشتقة كقوله:

---

(١) في المخطوط: «أن» بدل «كان» الذي بين المعقوفتين وتمَّ تصحيحه من «شرح الكافية» (١/١٩٠، ١٩١).

(٢) ما بين المعقوفتين في المخطوط: «قياس» وصححناه من المصدر السابق.

(٣) الآية بتمامها: ﴿وَقَالَ ٱلَّذِينَ ٱسْتُضْعِفُوا۟ لِلَّذِينَ ٱسْتَكْبَرُوا۟ بَلْ مَكْرُ ٱلَّيْلِ وَٱلنَّهَارِ إِذْ تَأْمُرُونَنَآ أَن نَّكْفُرَ بِٱللَّهِ وَنَجْعَلَ لَهُۥٓ أَندَادًا ۚ وَأَسَرُّوا۟ ٱلنَّدَامَةَ لَمَّا رَأَوُا۟ ٱلْعَذَابَ وَجَعَلْنَا ٱلْأَغْلَٰلَ فِىٓ أَعْنَاقِ ٱلَّذِينَ كَفَرُوا۟ ۚ هَلْ يُجْزَوْنَ إِلَّا مَا كَانُوا۟ يَعْمَلُونَ ﴿٣٣﴾﴾ [سبأ: ٣٣].

٤٠ ـ يَا سَارِقَ اللَّيْلَةِ أَهْلَ الدَّار[١]

قال السعد: «جعل الليل والنهار والليلة مسروقة» انتهى، والأصل: بل مكر في الليل والنهار، ويا سارق في الليلة أهل الدار، وقال ابن الحاجب: إن الزمان في نحو: «مكر الليل والنهار، وسارق الليلة» ليس مفعولاً فيه وإلا لنُصِب، والمصدر والصفة لا يضافان إلاَّ إلى فاعل أو مفعول، قال الرضي: [قد أصلنا][٢] أن المفعول فيه هو مفعول به، فلا نسلِّم أنه يجب نصبه؛ فإن المفعول به ينجرُّ بالإضافة، نحو: «ضارب زيد» فكذا في «سارق الليلة».

(السادس): [من الظروف ما يقع جواباً لـ «كَمْ» و«متى»]:

ينقسم الظرف (إلى ما يقع جواباً لـ «كم» و)إلى ما يقع (جواباً لـ «متى» فالأول) الزمان (المعدود) سواء كان (معرفة أو نكرة فيستغرق الظروف) وهو الفِعْل الناصب له (إن أمكن، نحو) أن تقول في جواب «كم»: («سرت شهراً، أو شهر رمضان») أن تستغرق السير الشهر (أي: ليلاً ونهاراً) أن تكون قاصداً (المبالغة) والتجوز (وإلا) يمكن استغراق جميع ليل الشهر ونهاره (فما أمكن) استغراقه منه (نحو: صمت أو سريت شهراً) في جواب: «كم صمت وكم سريت».

(فالأول): يستغرق جميع الأيام فقط؛ لأن الصوم ترك الطعام والشراب مدة ما مرَّ النهار[٣].

والثاني: مستغرق جميع لياليه؛ لأن السُّرَى سير الليل خاصة على الصحيح، والثاني وهو ما يصح جواباً لِمَتَى الزمان (المختص) إما بالتعريف،

---

(١) عبارة الرضي في «شرح الكافية» (١/١٩١): «قلنا علم على ما أصلنا».

(٢) البيت من الرجز وهو في «شرح الكافية» (١/١٩٠)، وهو بلا نسبة في «خزانة الأدب» (١٠٨/٣، ٢٣٣/٤)، و«همع الهوامع» (٧٩٣) (١٢٤/٢)، والليلة هنا ظرف متصرف وقد أضيف إليها سارق وهو وصف.

(٣) في حاشية المخطوط على يمين السطر فإذا ذهب النهار من هٰهنا وأقبل الليل من هٰهنا فقد أفطر الصائم.

وإما بالإضافة أو الوصف إذا كان معدوداً كالعشر الأولى من رمضان وكذا (إن لم يكن معدوداً) حيث يكون معرفة (و)كذا حيث (لا) يكون (معرفة) محدوداً كان أو لا، فغير المعدود المعرفة المحدود (كيوم الجمعة) وغير المعدود النكرة كـ (يوم ما قدم فيه زيد) وغير المعدود المعرفة غير المحدود كالزمن الماضي، والنكرة كزمناً، تقول في جواب: «متى أقمت بباب كذا»، «متى أقمت، أو متى سريت، أو متى سرت» في العشر الأول من رمضان، أو يوم الجمعة، أو يوم ما قدم فيه زيد، أو الزمن الماضي، أو زمناً، يعني: ولا يجوز أن يكون جواب «متى» معدوداً غير مختص بالتعريف كيوم، وثلاثة أيام من رمضان، كما يجيء بـ «لا» لا بدَّ أن تقول الثلاثة الأولى من رمضان (فما اقتضى الاستغراق) بأن كان الظرف أعني الفعل الناصب له واجباً أن يستغرق الظرف كالإقامة (ف) إنه يكون (للجميع) أي: لجميع الظرف (أو) اقتضى (عدمه) أي: عدم الاستغراق بأن كان غير صالح إلا للبعضية (ف) إنه يكون (للبعض) أي: لبعض الظرف (ك) الصوم والمعنى أو(لا) يقتضي أيهما على خصوصه، بل يحتمل الاستغراق والتبعيض (احتمل) هما (كيوم الجمعة) في جواب (متى صمت) فإنه لا يحتمل غير الاستغراق أنَّ يوم الجمعة في جواب (متى خرجت)؛ فإنه لا يقتضي غير التبعيض أو يوم الجمعة في جواب متى (سرت)؛ فإنه يحتمل الاستغراق والتبعيض.

واعلم أن ليس كل ما يصلح جواباً لمتى قد يصلح جواباً لِكَم، وليس كل ما يصلح جواباً لكم يصلح جواباً لمتى، وقد يصلح البعض جواباً لهما، فبين النوعين عموم وخصوص من وجه (فاجتمعا في) المعدود المختص بالتعريف، فإنه يصلح جواباً لهما «نحو العشر الأولى من كذا»[1]؛ ليكون جواباً لكم، ويستغرقه الفعل وجوباً، ويكون جواباً لمتى؛ فيتعين فيه الاستغراق تارة والتبعيض تارة، ويحتملهما تارة أخرى كما عرفت أو اقترن في موضعين:

(١) انظر: «شرح الكافية» (١/١٨٧).

الأول: المعدود وغير المختص؛ فإنه لا يصلح إلا جواب «كم» (نحو ثلاثة أيام» في جواب «كم صمت».

والثاني: المختص غير المعدود؛ فإنه لا يصلح إلا جواب «متى»، نحو: (يوم الجمعة) في جواب: «متى قدمت».

(نكتة): [في الزمان المقرون بـ «أَلْ»]:

النكتة: الفائدة الدقيقة الحاصلة بالتأمل؛ لأن غالب من يتأمل ينكت في الأرض بقضيب أو نحوه أو لأن التأمل يؤثر في القلب، أو على كلا القولين فهو من تسمية السبب باسم المسبَّب؛ إذ الفائدة الدقيقة سبب للنكت في الأرض أو في القلب. (قال سيبويه: أو نحو الدهر) والأبد (والليل والنهار: مقروناً كلٌّ منهما باللام (أي) مع كون الليل معطوفاً عليه (النهار و)كقوله تعالى: ﴿يُسَبِّحُونَ ٱلَّيْلَ وَٱلنَّهَارَ لَا يَفْتُرُونَ ﴿٢٠﴾﴾ [الأنبياء: ٢٠] (يختص بِكَمْ) ولا يصلح جواباً لمتى، فأما إذا قلت: «سِير عليه الليل أو سير عليه النهار» يسير إلى ليل ونهار معيّنَيْن فيقعان جواباً لمتى (وكذا) قال سيبويه: أسماء الشهور، نحو: (المحرم وصفر) إلى آخرها إذا لم تضف إليها لفظ شهر لا تصلح إلا جواباً لِ «كَم» لا غير؛ لأنهم جعلوهن جملة واحدة لعدة الأيام، كأنك قلت: «سير عليه الثلاثون يوماً»، إذا قلت: «سير عليه صفر» فيستغرقها السير (في رواية النجم الرضي) الإمام في العربية عن سيبويه (وصالح لهما في) إطلاق (رواية) الإمام (ابن هشام لأشهر المحرم وغيره) مما أضيف إليه شهر (فمتى) يختص (باتفاق نقل الأعلام)[1] عن سيبويه، قال: لأن شهر رمضان بمنزلة يوم الجمعة؛ إذ الشهر حين أضيف خرج عن كونه اسماً لثلاثين يوماً؛ لأن الشيء لا يضاف إلى نفسه، قاله الرضي، وسيأتي الخلاف فيما يضاف إليه الشهر (قال نجم الأئمة: إن كان هذا) الذي نقله سيبويه (رواية عنهم) أي عن العرب (فحبذا، وإن كان رأياً منه ف) لا صلة (أي يتغير المحرم بدخول الشهر كما لا يتغير بدخول الأيام

(١) كذا في نسخة الشارح المخطوط، وفي نسخة المصنف صاحب المتن: «نقل الأعلم».

عليه الدهر) صوابه: لا يتغير بإضافة إلى المحرم لفظ «الشهر» كما لا تتعين الأيام بإضافتها إلى الدهر؛ ليكون ردّاً على كلامه المتقدم، وأي فرق بينهما من حيث المعنى، فقول سيبويه كأنك قلت: سير عليه الثلاثون يوماً، غير مانع؛ إذ ليس تعيين العدد مع اختصاص الزمان المانع من وقوعه جواباً لمتى كالعشر الأولى من رمضان[1] على (قلت: هذه الريبة في الإمام المشهور) سيبويه (مما يلحق) في التشبيه (بما) لـ (لسعة) يعني: (العقرب والزنبور) التي تناظر فيها سيبويه والكسائي، فكان من خبرهما أن سيبويه قدم على البرامكة يوماً فلما حضر سيبويه تقدم إليه الفرَّاء وخلف[2]، فسأله خَلَف عن مسألة، فأجاب فيها فقال: أخطأت، ثم سأله ثانية وثالثة وهو يجيبه، وهو يقول له: أخطأت، فقال: هذا سوء أدب، فأقبل عليه الفراء، فقال: إنَّ في هذا الرجل حِدَّة وعجلة ولكن ما تقول فيمن قال: «لا أبون» و«مررت بأيين» كيف تقول على مثال ذلك من «وأيت» أو «أويت» فأجابه، فقال له: أعد النظر، فقال: لست أكلمكما حتى يحضر صاحبكما، فحضر الكسائي فقال له: تسألني أم أسألك؛ فقال له سيبويه: سل أنت، فسأله عن قول العرب: «قد كنت أظن أن العقرب أشد لسعة من الزنبور فإذا هو هي، قالوا أيضاً: فإذا هو إياها» فقال سيبويه: فإذا هو هي، ولا يجوز النصب، وسأله عن أمثال ذلك، نحو: «خرجت فإذا عبدالله القايم والقايم» فقال: كل ذلك بالرفع، فقال الكسائي: العرب ترفع ذلك وتنصبه، فقال يحيى[3] قد اختلفتما وأنتما رئيسا بلديكما، فمن يحكم بينكما؟ فقال له الكسائي: هذه العرب ببابك قد سمع منهم أهل البلدين فيحضرون ويُسْأَلون، فقال يحيى وجعفر[4]: أنصفت، فأحضروا، ووافقوا الكسائي فما

---

(١) في نسخة المخطوط من الشرح قال الشارح: «وقد ضرب على قوله أي الشهر إلى قوله: «الدهر» في النسخة التي بخطه» أي: بخط المصنف صاحب المتن.

(٢) خلف الأحمر (نحو ١٨٠هـ) ابن حيان راوية عالم بالأدب، شاعر من أهل البصرة، قيل: معلم الأصمعي وأهل البصرة. «الأعلام» (٢/٢١٠).

(٣) هو يحيى بن خالد البرمكي (١٢٠ ـ ١٩٠هـ) الوزير ومؤدب الرشيد.

(٤) جعفر البرمكي بن يحيى بن خالد (١٥٠ ـ ١٨٧هـ) وزير الرشيد العباسي وأحد مشهوري البرامكة. «الأعلام» (٢/١٣٠).

استكان سيبويه، وأمر له عيسى بعشرة آلاف درهم، فخرج إلى فارس فأقام بها حتى مات، ولم يَعُدْ إلى البصرة، فقال: إن العرب أرثوا على ذلك، أو أنهم علموا منزلة الكسائي عند الرشيد ويقال: إنما قالوا: القول قول الكسائي ولم ينطقوا بالنصب، وأن سيبويه قال ليحيى: مرهم أن ينطقوا بذلك؛ فإن ألسنتهم لا تطوع به، وروي أَنَّ مرض سيبويه من ذلك كان سبب موته، قال أبو الحسن حازم بن محمد الأنصاري[1] في منظومته في النحو في هذه المسألة:

لذلك أعيت على الأفهام مسألةٌ ... أهدت إلى سيبويه الحتف والغمما

منها:

وأصبحت بعده الأنفاس باكيةً ... في كل طرسٍ كدمع سحَّ وانسجما
وليس يخلو امرؤ من حاسدٍ أضم ... لولا التنافس في الدنيا لما أَضما
والغَبْن في العلم أشجى محنة عُلِمَتْ ... وأبرح الناس شجواً عالم هُضِما

كتب في الحاشية: ولا يخفى ما في الكلام من اللطف يعني به الإشارة إلى أَنَّ ارتياب الرضي في سيبويه [...][2] في قوله: تشيُّعه لعلي بن الحسن يريد المصنف رحمه الله أن سيبويه لا يقول ذلك إلا عن رواية لا عن رأي، وقد عرفت أن ما ذكره سيبويه مخالف للقياس على ما سمع كلٌّ عنهم في العشر الأولى من رمضان، لكن الرواية من سيبويه تحتاج إلى تثبت[3]؛ فإن ثبتت فليس بمعصوم (ولقد خَيَّل) بصيغة الفاعل، فاعله (الرَّيْبُ) أَيْ خيَّل للسامع الريب الصادر من الرضي (في) عمرو (بن عثمان) وهو سيبويه (تشيعه) أي: تشيع الرضي (لعلي بن

---

(١) القرطاجني. والقصة مع الأبيات أوردها ابن هشام في «مغني اللبيب» ص٢٢٢، ٢٢٤، و«صاحب المنظومة» (ت٦٨٤هـ) أديب أندلسي، ألف في البلاغة والقوافي.

(٢) ما بين المعقوفتين في المخطوط عبارة لم يتضح لي قراءتها لغموضها وصغر حروفها وخلوّها من النقط.

(٣) في المخطوط: (ثبت).

الحسين) الكسائي فإن الرضي إذا ارتاب فيه في هذه المسألة فلا يبعد أن يرتاب في مسألة (العقرب والزنبور) ولشدة تشيع الرضي يميل طبعه بالإطلاق إلى مَن أطلق عليه أحد هذين الاسمين، فكيف بمجموعهما؟!

[قصة في حقد الرافضة على الخليفة عمر بن الخطاب وغيره من الصحابة]:

ولعامة الإمامية غلوٌّ في التشيع وسخافات تمجُّها الأسماع، كما يحكى أن طبيباً منهم استعار بغلاً فركب عليه إلى فلاة ثم سأل سايس البغل عن اسمه، فقال: عُمَر، فلامه خادم الطبيب وحذَّره أن يسميه، فرأى السايس نهراً على بُعْد فاشتد يعد وثم اغتسل فيه، وانتظر رسول الطبيب، فلما وصل إليه سأله عن غسله، فقال: كان جُنُباً، ولذا لم ينطق اسمه حين سأله عنه؛ لأن اسمه عَلِيٌّ، فرضي عنه[١] (كما خيَّل البدر) محمد (بن مالك تشيعه لسعيد) بن مسعدة (أبي الحسن) الأخفش شبَّه ما خيله للسامع ريب الرضي في سيبويه من التشيع للكسائي بما خيله ابن مالك في سيبويه من التشيع للأخفش بجامع كون كلٍّ من التشيّعين قاض (في النفي) أي: في نفي الأخفش (عن «كيف» ظرفية المكان والزمان) في «القاموس»: «كيف: ظرف عند سيبويه، وقال الأخفش: ليست بظرف، قال ابن مالك: صدق؛ إذ

(١) هذه القصة التي أوردها هنا الشارح رحمه الله هي واحدة من عدد من القصص الثابتة الدالة على الحق الدفين الغليظ في قلوب الرافضة على الصحابة الكرام رضي الله عنهم وامتداد هذا الحقد إلى الشيخين أبي بكر وعمر رضي الله عنهما، ولم تكتفِ الرافضة بكراهية ذات عُمر رضي الله عنه بل امتد هذا الغيظ فيهم إلى أي شخص تسمّى باسم (عُمَر) حتى ولو أدّى إلى قتل واغتيال من اسمه (عُمَر) من قِبَل الرافضة قاتلهم الله. وانظر ما أوردناه في مقدمة رسالة «الإيضاح لما خفا من الاتفاق على تعظيم صحابة المصطفى» للعلاّمة اليمن يحيى بن الحسين بن القاسم بن محمد رحمه الله (ت١١٠٠هـ) بتحقيقنا والرسالة الآن تحت الطبع يسّر الله نشرها، وخذل الروافض وجعل الله مكائدهم في الإسلام والمسلمين عائدة إلى نحورهم، والله غالب على أمره والله المستعان.

ليست بزمان ولا مكان»[1]. قلت: (وهو) أي: النفي المذكور (عند الإنصاف من القوة بمكان؛ لعدم ظهور معنى الزمن فيها والمكان، والعجب أنها إنما غدت ظرفاً للحال[2]؛ لتأويلها بما لا يُعَد) من الظروف «على أي حال» وهو لفظ (على أي حال) قالوا: إنما غدت «كيف» ظرفاً؛ لأن معنى «كيف أنت» على أي حال أنت، والجار والمجرور لاحِق بالظرف، وعلى أي حال بدل، ويجوز أن يتعلق «على أيّ حال» بلا يعد، فيقدر الذي تؤوِّل به «كيف» وهو على أي حال غير المذكور ففي الكلام لطف (وقد عرَّض) بشدّ الراء من فَعَل الشيء: عرَّضه لكذا، (من حكم بذلك) أي الذي حكم بظرفية «كيف» (لذلك) أي: لكونها معنى الجار والمجرور، ومفعول «عرّض» قوله: (كلّ مجرور مع ما يجره من الحروف؛ للتطفُّل على الدخول في الظرف) فيُعَدُّ من جملتها؛ لأن «كيف» قد غدت ظرفاً؛ لتضمنها معنى الجار والمجرور، فكيف لا يعد هو ظرفاً، ولا يخفى ما في الدخول في الظروف من ظرف[3]، و«للتطفل» متعلق بـ«عرَّض»، وعطف عليه قوله (ونقول) أي: والقول الجار والمجرور على قوله:

٤١ ـ لَلَبْسُ عَبَاءَةٍ وَتَقَرَّ عَيْنِي أَحَبُّ إِلَيَّ مِنْ لَبْسِ الشفوفِ[4]

---

(١) تعقيب صاحب «القاموس» على هذه العبارة قائلاً: «نعم لما كان يُفَسَّر بقولك على أي حال؛ لكونه سؤالاً عن الأحوال سمّي ظرفاً مجازاً». انتهى. «ترتيب القاموس» (١٠٧/٤).

(٢) في المخطوط في الهامش: وهي الصفة للشيء لا زمان الحال لا للماضي ولا للمستقبل.

(٣) في هامش المخطوط على جانب السطر: قلت: يبنى هذا الاعتراض على المنقول عن اتفاق العلماء على تسمية الجار والمجرور ظرفاً، ولا يعلم خلافه وحينئذٍ فلا بأس في تسمية ما يضمّن معنى الظرف ظرفاً.

(٤) البيت لميسون بنت بحدل الكلابيّة وهو في «الخزانة» (٦٥٨) (٥٠٥/٨)، وهو من «شواهد المغني» (٤٧١) ص٣٥٢، و«شرح شواهد المغني» للسيوطي (٤١١)، و«شرح شواهد المغني» للدرة (٨٦٨)، و«همع الهوامع» (١٠٣٦) (٣٢٢/٢)، و«شرح شذور الذهب» ص٤٠٥، و«لسان العرب» مادة (مِن) (قاله صاحب «الخزانة»)، و«أوضح المسالك» (٥٠٥) (١٩٢/٤)، و«شرح الأشموني» (٥٧١/٣)، و«شرح الأشموني مع حاشية الصبان» (٢١٣/٣)، و«شرح شواهد ابن عقيل» للشيخ عبد المنعم الجرجاوي وبهامشه «فتح الجليل بشرح شواهد ابن عقيل» للشيخ قطة العدوي ص٢٣٤.

(على أي حال تُعَد كيف وأنا أظرف منه) من الظرف، أو من الظرافة، وأنا أيضاً (بزمان الظرف) كذلك (ومكانه) أعرف منه، كتب في الحاشية: وفي توجيه الكلام بالنظر إلى اللطائف وجوه لا يخفى على الظرف[1].

تنبيه: [رأي صاحب المتن في «كيف»]:

إن كان «كيف» ظرفاً بمعنى على أي حال فهو متعلق باسم فاعل مقدر أي كائن، ولكيف استعمالات استوفاها الرضي[2] وغيره فراجعها (والذي عندي وإن كنت ممن لا عند له) يقال: عندي كذا، فيقال ذلك عند استعمال غير ظرف، ويراد به القلب، والمنقول أنها أي: أن «كيف» من الكنايات لا من الظروف (وأنها شقيقة، أول نوعي «كم») وهو الاستفهامي؛ لأن «كم» من الكنايات تكون للاستفهام ومميزها منصوب مفرد، نحو: «كم مالاً جمعته»، وتكون للخبر ومميزها مجرور مفرده مجموع، نحو: «كم مالٍ، أو عبيد جمعت»، ويدخل في مميزها «مِنْ» فتقول: «كم من مالٍ جمعته»، والاستفهام: «كم من مال، أو عبيد جمعت»؟ في الإخبار ولهما صدر الكلام (وإن شاققتها) هو من الشقاق، والمعنى وإن تابعتها (في كونها) أي: في كون «كيف» كناية (عن الكيف وتلك) أي: «كم» كناية (عن الكم)؛ فإن هذا الشقاق والتبيّن لا يمنع أُخُوَّتهما (فقد كناهما) في ثبوت الأُخُوّة (في المعنى الكسائي التنازع)[3] أي: كفاهما في ثبوت الأخوة تشابههما في كون كل منهما[4] من الكنايات (وكفَّهما) بشد الفاء مفتوحة، أي: منعهما (عن التباين) والتشاقق (في الغرض الاستفهامي) متعلق بفاعل «كفَّ» وهو (التراضع) أي: منعهما عن التباين تراضعهما في الغرض الاستفهامي، وكنى بالتراضع عن

---

(١) في حاشية المخطوط من الشرح: وقد ضرب المصنف رحمه الله في الأم التي بخطه على قوله: «ونقول» إلى قوله: «أعرف» وإنما شرحنا عليها؛ لأنها موجودة في نسخ.

(٢) «شرح الكافية» (٢/١١٦، ١١٧).

(٣) في نسخة المتن المخطوط: «التصارع».

(٤) في الشرح المخطوط: «في كون منهما».

التصارع (فإنْ اعترض) في جعل كيف من الكنايات لا من الظروف (مَنْ) أي معترض جامد (لم يُسَلِّم) للخالق الذي يؤتي فضله من يشاء (الحكم فيمن خلق) فالحاسد لم يرض بقسمة الله وحكمه ولم يسلّم الحكم لله تعالى، والحسد أول ذنب عُصِي به في الأرض؛ وذلك حسد إبليس آدم وحسد قابيل وهابيل[1] (ولم يَسْلَم) المعترض (من الداء المستفاد منه في) سورة (الفلق) بقوله تعالى: ﴿وَمِن شَرِّ حَاسِدٍ إِذَا حَسَدَ ۝﴾ [الفلق: ٥] فلم يعترض إلا باستنكار صدور هذا القول من متأخر، فقال: (كيف سبق لاحق من الخَلَف) بفتح اللام بعد الخاء المعجمة كل من يجيء بعد من مضى في الخير، وبسكون اللام في الشر، يُقال: خَلَفُ صِدْقٍ بالفتح، وخَلْفُ شَرٍّ بالسكون، ومعناهما: القَرْن من الناس (إلى ما لا يدركه سابق من السلف) سلف الإنسان من تقدمه بالموت من آبائه وذوي قرابته؛ ولهذا سمي الصدر الأول من الصحابة والتابعين السلف الصالح (قلنا عليك إذا كنت ممن جاءته البينات أن تنظر في الحقائق إلى ما قال القائل لا) إلى (مَن قال) قولاً (وليس التقدم في الأعصار بمعيار لأولي الأبصار وقد وصلنا بالخلوص إلى هذا البحث اللطيف إلى[2] ما أردنا من حسن خاتمة العقد الوسيم) «إلى» هَذَا متعلق بالخلوص[3] و«إلى» متعلق بـ«وصلنا»، وقد تقدم للمصنف في غضون هذا المؤلَّف بتسميته بالعقد الوسيم وشاع أنه يسمى «نزهة النظر»، (وحصّلنا به إلى ما وعدنا من الوفاء ببيان معظم أحكام الظرف والتقسيم سائلين ذا الجلال من فضله أن يجعلنا من المُجَلِّين)[4] أي السابقين (في) جلبة (الخضوع لجلاله، المصلين

---

(١) ذكر شيخ الإسلام ابن تيمية في رسالته «أمراض القلوب وشفاؤها»، ص٢٤ أنها ثلاثة فقال: «قيل: أول ذنب عصي الله به ثلاثة: الحرص والكبر والحسد؛
١ ـ فالحرص من آدم في الأكل من الشجرة.
٢ ـ والكبر من إبليس.
٣ ـ والحسد من قابيل حيث قتل هابيل».

(٢) إلى: الأولى متعلق بـ «الخلوص»، و«إلى» الثانية متعلق بـ «وصلنا».

(٣) لفظة «بالخلوص» سقطت من نسخة الشارح وهي في نسخة المتن.

(٤) المُجَلِّين: على وزن: مُصَلِّين؛ جمع مُجَلِّي. قال في «القاموس»: «والمجلِّي: السابق في الحلبة». «ترتيب القاموس» (١/٥٢٤).

على واسطة عقد النبوة خاتم الرسالة وآله، كان[1] الفراغ من تكميله ونقله إلى البياض وتحصيله، في السدس الأول من النصف الثاني) يريد من أول الزوال؛ لأن من أول اليوم إلى الزوال ست ساعات، ومنه إلى آخره ست ساعات أيضاً (من اليوم الرابع عشر من الشهر الخامس) هو جمادى الأولى من شهور سنة ١١٣٥هـ ختمت بخير (وصلى الله على محمد وآله وسلم)[2] الإمامية تروي حديثاً موضوعاً وهو: «لا تَفْصِلوا بيني وبين آلي بـ «عَلَى»، ويسندون إلى علي بن الحسين أنه كان يقول في دعائه: «صلِّ على محمد وآله»، ومقتضى كتاب «الأحكام»[3] وسائر دواوين الإسلام أنهم لا يُقْبَلُون فيما تفردوا به، وجميع الأحاديث الواردة في تعليم الصلاة بلفظ: «وعلى آل محمد» أو «وعلى آله»، فحذف «على» سهو من المصنف كزيادة «سيّدنا» التي ضعفوا زيادتها في الصلاة المكتوبة.

[العرب يؤرخون بالليالي]:

ثم اعلم أن هذا التاريخ عند العرب غير مستعمل؛ فإنهم يؤرخون بالليالي لا بالأيام من الشهر، ومن كلامهم: «سرنا عشراً بين يوم وليلة» كقوله:

٤٢ ـ فَطَافَتْ ثَلَاثاً بَيْنَ يَوْمٍ وليلةٍ وَكَانَ النَّكِيرُ أَنْ تُضِيفَ وَتَجْأَرَا[4]

---

(١) في نسخة المتن: «وافى» بدل «كان».

(٢) هذه الصلاة سقطت من خاتمة نسخة المتن وهي مثبتة في نسخة الشرح.

(٣) لعله كتاب «الأحكام» للإمام الهادي يحيى بن الحسين.

(٤) البيت للنابغة الجعدي وهو في «ديوانه» ص٦١ وقبله:

فلما سقاها البأس وارتدّ لُبُّها إليها ولم يترك لها متذكَّرا

وبعده:

فباتت كأنَّ بطنها طَيُّ رَيْطةٍ إلى نَعِجٍ من ضائن الرَّمْلِ أعْفَرا

وهو في «شرح الكافية» (١٥٦/٢).

المفردات: (النكير): الإنكار، (تُضيف): من أضاف بمعنى أشفق. (تجأر): تصيح وترفع صوتها. (البأس): الشدة. (لبّها): عقلها، (الريطة): الملاءة والثوب. (النعج): اللون الواحد الخالص. (الرمل الضائن): الذي فيه ليونة ونعومة. (الأعفر): الذي بلون التراب.

بخلاف العجم فإنهم يؤرخون شهورهم بالأيام؛ لأن شهورهم تدخل عند الزوال. نقله أبو هلال العسكري[(١)] وغيره. وقد تطرّق علي بن الحسن الشهير بابن صردر[(٢)] حيث قال:

علـقـتـهـا سـوداء مـعـقـولـة ... سـواد عـيـنـي صـفـة فـيـهـا
مـا انـكـسـف الـبـدر عـلـى تَـمِّـهِ ... ونُـوْرِهِ إلا لـيـحـكـيـهـا
لأجـلـهـا الأزمـان أوقـاتـهـا ... مـؤرخـات بـلـيـالـيـهـا

فاكتفوا بالليالي عن ذكر الأيام لسبقها، وقيل: هو من باب التغليب، والنكتة في تغليب المؤنث على المذكر سبق المؤنث، قال الحربي[(٣)]: من أصول العربية التي يطرد حكمها أنه متى اجتمع المؤنث والمذكر غلب حكم المذكر على المؤنث إلا في موضعين:

أحدهما: الليالي على الأيام في التاريخ.

والثاني: إذا ثنيت الذكر والأنثى من الضباع، قلت: ضَبُعان بضم الباء وسكونها؛ لأن الضَّبُع بضم الباء وسكونها اسم المؤنث، واسم الذكر ضِبْعَان، بكسر الضاد وسكون؛ وإنما فُعِل بذلك فراراً من كثرة الزوائد لو غلب الذكر، قال الخفاجي[(٤)]: وقد غلب المؤنث في مواضع أُخَر، منها: المروتان؛ للصفا والمروة، قال ابن دريد[(٥)]:

---

(١) الحسن بن عبدالله بن سهل بن سعيد بن يحيى عالم بالأدب (ت بعد ٣٩٩هـ) له شعر، من كتبه: «التلخيص في اللغة»، و«معجم»، و«جمهرة الأمثال» وغيرها. «الأعلام» (١٩٢/٢).

(٢) علي بن الحسن بن علي البغدادي ابن صردر شاعر مجيد (ت٤٦٥هـ) مدح القائم العباسي. «الأعلام» (٢٧٢/٤).

(٣) إبراهيم بن إسحاق البغدادي من أعلام المحدِّثين وأهل الأدب، زاهد، من مصنفاته: «غريب الحديث وإكرام الضيف» وغيرهما. «الأعلام» (٢٢/١).

(٤) عبدالله بن محمد بن سعيد بن سنان (٤٢٣ ـ ٤٦٦هـ)، له: سر الفصاحة.

(٥) أبو بكر بن محمد بن الحسن بن دريد الأزدي (٢٢٣ ـ ٣٢١هـ) إمام من أئمة اللغة، له: «الجمهرة في اللغة»، و«الاشتقاق»، و«المقصورة الشهيرة»، وغيرها.

[ثُـمَّـتَ جـاء الـمـروتـيـن فـسـعـى][1]

والظاهر أنه لم يصب من قال: الصفوان.

- ومنها: ما أضيف من الأبناء والبنات لغير الأناسي من الحيوان وغيره؛ فإنه يجمع مذكره ومؤنثه على بنات، فيقال في ابن لبون وابن آوى وابن عِرْس: بنات لبون وبنات آوى، وبنات عرس، ولا يجمع على بنين إلا شذوذاً كبني نعش في بنات نعش.

- ومنها: أُمَّاك للأم والأب.

- ومنها: باب العطف، نحو: «تقوم هند وزيد».

- ومنها: الثيِّبان، للرجل والمرأة، بناء على أن الثيب لا يطلق على الرجل، وأنت إذا استقريت مواقعه علمت أن ما ذكروه أغلبي، ألا تراهم يقولون في قوله تعالى: ﴿فَإِنْ أَتَيْنَ بِفَٰحِشَةٍ فَعَلَيْهِنَّ نِصْفُ مَا عَلَى ٱلْمُحْصَنَٰتِ مِنَ ٱلْعَذَابِ..﴾[2] [النساء: ٢٥] النازل في حكم الإماء إلا أنه شامل للعبيد بطريق التغليب، لا بدلالة النص، أو إشارته قيل: ولكنه مخالفة قاعدة التغليب أن أسباب السفاح فيهن غالبة كما قد مرَّ في قوله تعالى: ﴿ٱلزَّانِيَةُ وَٱلزَّانِى..﴾[3] [النور: ٢] بقي هنا أمر، وهو أنه قال في «الكشاف»؛ وفي ذهني أنه عند قوله تعالى: ﴿وَٱلَّذِينَ يُتَوَفَّوْنَ مِنكُمْ وَيَذَرُونَ أَزْوَٰجًا يَتَرَبَّصْنَ بِأَنفُسِهِنَّ أَرْبَعَةَ أَشْهُرٍ وَعَشْرًا..﴾[4] [البقرة: ٢٥٤]، قيل: عشراً ذهاباً إلى

---

(١) عجز بيت من مقصورة ابن دريد رقمه (٥٢) ومطلعه:
[ثـمَّـتَ طـاف وانـثـنـى مـسـتـلـمـاً ثـــم جـــاء.............]
...إلخ. البيت.

(٢) تمامها: ﴿ذَٰلِكَ لِمَنْ خَشِىَ ٱلْعَنَتَ مِنكُمْ وَأَن تَصْبِرُوا۟ خَيْرٌ لَّكُمْ وَٱللَّهُ غَفُورٌ رَّحِيمٌ﴾.

(٣) تمام الآية: ﴿فَٱجْلِدُوا۟ كُلَّ وَٰحِدٍ مِّنْهُمَا مِا۟ئَةَ جَلْدَةٍ وَلَا تَأْخُذْكُم بِهِمَا رَأْفَةٌ فِى دِينِ ٱللَّهِ إِن كُنتُمْ تُؤْمِنُونَ بِٱللَّهِ وَٱلْيَوْمِ ٱلْـَٔاخِرِ وَلْيَشْهَدْ عَذَابَهُمَا طَآئِفَةٌ مِّنَ ٱلْمُؤْمِنِينَ﴾.

(٤) تمام الآية: ﴿فَإِذَا بَلَغْنَ أَجَلَهُنَّ فَلَا جُنَاحَ عَلَيْكُمْ فِيمَا فَعَلْنَ فِىٓ أَنفُسِهِنَّ بِٱلْمَعْرُوفِ وَٱللَّهُ بِمَا تَعْمَلُونَ خَبِيرٌ﴾.

الليالي[1]، ولا تراهم قط يستعملون التذكير فيه ذاهبين إلى الأيام، فتقول: صمت عشراً، ولو ذكّرت خرجت من كلامهم، ومن البيّن قوله تعالى: ﴿إِن لَّبِثْتُمْ إِلَّا عَشْرًا﴾[2] [طـه: ١٠٣] ثـم: ﴿إِن لَّبِثْتُمْ إِلَّا يَوْمًا﴾[3] [طـه: ١٠٤]، وحاصله أنه في باب (العدد) سواء فيه التاريخ وغيره، تعتبر الليالي للتغليب، أو للاكتفاء بالسابق كما مرَّ، ولما كان التاريخ متعلقاً بالزمان ناسب أن نُذَيِّلَ هذا الشرح بجملة تشتمل على تحقيقه فنقول:

تذييل: [التاريخ في كتب العربية]:

اعلم أن التاريخ قد استوفاه العلماء رحمهم الله في كتب العربية وأفرده السيوطي[4] برسالة سماها: «الشماريخ في التاريخ»[5]، ولا يليق بكاتب جهل التاريخ، وفيه مسائل:

الأولى: أن العرب إنما تؤرّخ بالأشهر الهلالية التي تكون كل شهر منها ثلاثين يوماً تارة وتسعاً وعشرين أخرى دون الشمسية.

الثانية: إنما يؤرخون بالليالي لما مرّ؛ ولأن الليلة سابقة على يومها إلا يوم عرفة شرعاً. وقد نصّ النحاة في باب (التاريخ) أن ليلة كل يوم هي التي قبله؛ لأن أول الشهر ليلة وآخره يوم؛ وبذلك صرّح أئمة الشافعية في غير موضع من كتبهم: وليلة عرفة وإن تأخرت عن يومها شرعاً فذلك في الحكم لا غير، وهو مشروعية الوقوف في هذا الوقت المخصوص، ولا

---

(١) «الكشاف» (٣٧٢/٢)، وعبارته: «وقيل: عشراً ذهاباً إلى الليالي، والأيام داخلة معها ولا تراهم قط يستعملون التذكير فيه ذاهبين إلى الأيام، تقول: صمت عشراً ولو ذكّرت خرجت من كلامهم..» وقد نازع الزمخشري في هذه المسألة أبو حيان كما ذكره العلامة السمين في «الدر المصون» (٥٧٧/١ ـ ٥٧٨)، فارجع إليه.

(٢) الآية بتمامها: ﴿يَتَخَٰفَتُونَ بَيْنَهُمْ إِن لَّبِثْتُمْ إِلَّا عَشْرًا ۝١٠٣﴾.

(٣) الآية بتمامها: ﴿نَّحْنُ أَعْلَمُ بِمَا يَقُولُونَ إِذْ يَقُولُ أَمْثَلُهُمْ طَرِيقَةً إِن لَّبِثْتُمْ إِلَّا يَوْمًا ۝١٠٤﴾.

(٤) هو جلال الدين عبدالرحمٰن بن الكمال السيوطي (٨٤٩ ـ ٩١١هـ) عالم محدّث، مصنفاته عديدة.

(٥) في «كشف الظنون» (١٠٥٩/٢): «الشماريخ في علم التاريخ» وذكر أن رسالة أخرى مثلها لابن طولون حسن بن أحمد الشامي.

يعترض ذلك بقوله تعالى: ﴿وَلَا ٱلَّيۡلُ سَابِقُ ٱلنَّهَارِۚ..﴾[1] [يس: ٤٠]؛ لأن المفسرين ذكروا فيه معنى نحو هذا، فقال مجاهد[2]: «في قضاء الله وعلمه لا يفوت الليل النهار حتى يدركه فيذهب بضوئه»، رواه ابن المنذر[3]، وقال الضحاك[4]: لا يذهب الليل من هٰهنا حتى يجيء النهار من هٰهنا»، رواه ابن أبي حاتم[5]، وقال البغوي[6]: أي هما متعاقبان، لا يجيء أحدهما قبل وقته، لا يدخل أحدهما في سلطان الآخر، لا تطلع الشمس بالليل، ولا يطلع القمر بالنهار وله ضوء، فإذا اجتمعا وأدرك كل واحد منهما صاحبه قامت القيامة، وقيل: لا يتصل ليل بليل بحيث لا يكون بينهما فاصل، وذكر أبو الخطاب ابن دحية[7] إن الإسراء كان في الليلة التي بين الأحد والاثنين على القول بأن الليلة تتبع اليوم الذي قبلها أن ليلة عرفة هي التي هو قبلها بإجماع، وكان بعضهم يقول: ليلة السبت في ظن الناس ليست ليلة السبت في نفس الأمر، بل هي ليلة الجمعة ذكر معنى ذلك الصالحي في «سبل الهدى والرشاد والإسراء»[8].

---

(١) تمامها: ﴿وَكُلٌّ فِي فَلَكٍ يَسۡبَحُونَ﴾.

(٢) مجاهد بن جبر المكي تابعي (٢١ ـ ١٠٤هـ) مفسِّر من أهل مكة، أخذ التفسير عن ابن عباس. «الأعلام» (٥/٢٧٨).

(٣) ابن المنذر (٢٤٢ ـ ٣١٩هـ) محمد بن إبراهيم النيسابوري أبو بكر، فقيه، مجتهد من الحفّاظ، كان شيخ الحرم، له: «المبسوط في الفقه» وغيره. «الأعلام» (٥/٢٩٤).

(٤) الضحاك بن مزاحم البلخي الخراساني (ـ١٠٥هـ) أبو القاسم كان مؤدب الأطفال. «الأعلام» (٣/٣١٥).

(٥) ابن أبي حاتم عبدالرحمٰن بن محمد بن إدريس الحنظلي الرازي (٢٤٠ ـ ٣٢٧هـ) أبو محمد إمام مفسِّر، حافظ الحديث من كبارهم، له تصانيف جمّة. «الأعلام» (٣/٣٢٤).

(٦) البغوي: الحسين بن مسعود البغوي إمام محدِّث مفسِّر فقيه (٤٣٦ ـ ٥١٦هـ) له: «شرح السنّة» وغيرها.

(٧) في المخطوط: «دحية» والصواب ما أثبتناه هو الشيخ العلّامة المحدِّث الرحّال أبو الخطاب عمر بن حسن بن علي الكلبي الداني المالكي (٥٤٦ ـ ٦٣٣هـ) ترجمته في «سير أعلام النبلاء» (٢٢/٣٨٩ ـ ٣٩٥).

(٨) «سبل الهدى والرشاد في سيرة خير العباد»، اسم كتاب للشيخ محمد بن يوسف الدمشقي الصالحي، وهو أحسن كتب المتأخرين وأبسطها في السيرة النبوية. «كشف الظنون» (١/٩٧٨).

الثالثة: يقال: كتب لأول ليلة شهر كذا، أو آخرته، أو لمُهَلّهِ أو لمستهلِّهِ، ومنع أبو علي أن يقول: لليلة خلت؛ إلا إذا انقضت وجاء نهار أول يوم من الشهر، ويقول: كتب أول يوم لليلة خلت، ومنع أبو علي أن يقول لمهلّه أو لمستهلّه، قال: لأن الهلال إنما يستهلّ بأول ليلة من الشهر وقد مضت ثم لليلتين خلتا، ثم لثلاث خلون... إلى العشر فخلت إلى النصف، فالنصف من كذا، وهو أجود من الخمس عشرة خلت أو ست ثم لأربع عشرة بقت إلى العشرين، ثم العشرين بقين... إلى آخره، فلآخر ليلة أو لسلخه أو لانسلاخه، وقيل: إنما يؤرخ بما بقي مطلقاً[1].

تنبيه: قيل: إن اللام في نحو: «لثلاث عشرة خلون» بمعنى «بعد» وفي نحو: «لثلاث بقين» بمعنى «قبل» قال الرضي: والأولى بناؤها على الاختصاص. انتهى.

تنبيه آخر: وإنما قيل للعشر فما دونها «خلون، وبقين»؛ لأنه مميز لجمع صار عشر ليال إلى ثلاث ليال ولما فوق ذلك خلت؛ لأنه مميز لمفرد، نحو: «إحدى وعشرين ليلة». هذا إن كان: «خلون، وخلت» صفة لمميز العدد وأما إذا جعلناه صفة لنشر العدد، فقال الحريري[2]: إن العرب تختار أن تجعل النون للقليل، فتقول: (خلون) و(بقين) والتاء للتكثير، فتقول: (خلت) ويجعلون شهر الجمع الكثير ضمير مفرد مؤنث، وضمير الجمع القليل ضمير جمع مؤنث؛ كما نطق به القرآن في قوله تعالى: ﴿إِنَّ عِدَّةَ ٱلشُّهُورِ عِندَ ٱللَّهِ ٱثْنَا عَشَرَ شَهْرًا فِى كِتَٰبِ ٱللَّهِ يَوْمَ خَلَقَ ٱلسَّمَٰوَٰتِ وَٱلْأَرْضَ مِنْهَآ أَرْبَعَةٌ حُرُمٌ ذَٰلِكَ ٱلدِّينُ ٱلْقَيِّمُ فَلَا تَظْلِمُوا۟ فِيهِنَّ أَنفُسَكُمْ..﴾[3]

---

(١) في حاشية المخطوط: وأخرج أبو داود والحاكم في «المستدرك» عن أبي هريرة رضي الله عنه: «**مَن احتجم لسبع عشرة وتسع عشرة وإحدى وعشرين كان له شفاء من كل داء**» وهذا دليل واضح على خلاف ما اختاروه.

(٢) أبو القاسم بن علي الحريري (٤٤٦ ـ ٥١٦هـ) شاعر أديب، له: «المقامات»، و«ملحة الإعراب» وغيرهما.

(٣) تمام الآية: ﴿وَقَٰتِلُوا۟ ٱلْمُشْرِكِينَ كَآفَّةً كَمَا يُقَٰتِلُونَكُمْ كَآفَّةً وَٱعْلَمُوٓا۟ أَنَّ ٱللَّهَ مَعَ ٱلْمُتَّقِينَ﴾.

[التوبة: ٣٦]، فجعل ضمير الأشهر الحرم حينئذ ضمير جمع لقلتهن، وضمير شهور السنة ضمير مفرد لكثرتها، وكذلك اختاروا أن ألحقوا [لصفة][(١)] الجمع الكثير هاء الوحدة و[بصفة][(٢)] الجمع القليل الألف والتاء وعلى هذا جاء في سورة البقرة: ﴿وَقَالُوا۟ لَن تَمَسَّنَا ٱلنَّارُ إِلَّآ أَيَّامًا مَّعْدُودَةً..﴾[(٣)]، وفي سورة (آل عمران): ﴿إِلَّآ أَيَّامًا مَّعْدُودَٰتٍ﴾[(٤)] [آل عمران: ٢٤]، وأبان الحريري وجه الآيتين فراجعه[(٥)]. ويقال في العشر الأول والآخرة، ولا يقال: (الأوائل والأواخر)، وقد أجاب ابن الحاجب عن ذاك بجواب طويل حاصله: أنه قيل: «الأُوَل»؛ لأن مفرده صفة العشر الأولى؛ لأنه لليالي فهو مؤنث، والأولى يجمع على فُعَل قياساً مطرداً كالفضلى والفُضَل، ولا يجمع على الأوائل إلا أَوّل المذكر، وأما الأواخر: فجمع آخرة كفاطمة وفواطم، والأُخَر جمع أخرى مؤنث آخر؛ وإنما تعيَّن ذكر الآخرة هنا دون الأخرى؛ لأن المقصود هنا الدلالة على التأخر الوجودي، ولا يفيده الآخرة بخلاف الأخرى؛ لأنها أنثى آخَر بالمدّ وفتح الخاء معجمة، وهما إنما يدلان على وصف مغاير لمقدم ذكره سواء كان في الوجود متأخراً أو متقدماً، تقول: «مررت بزيد ورجل آخر» فلا يُفْهَم من ذلك إلا مغايرة وصفه للمتقدم، وهو زيد دون كونه متأخراً وجوداً؛ ولهذا عدلوا عن ربيع الآخر بفتح [الخاء][(٦)] وجمادى الأخرى حتى تحصل الدلالة على مقصودهم في التأخر الوجودي.

الرابعة: تحذف التاء من ثلاثة إلى تسعة إن أرخت بالليلة أو السنة ويقال: إحدى وثنتان، وتثبت إن أرخت باليوم أو العام أو الشهر ويقال

---

(١) ما بين المعقوفتين في المخطوط: «بلغت» وتمَّ تصحيح اللفظة من «درة الغواص» ص١٠١.
(٢) في المخطوط: «بلغت». والصواب ما صححاه من «درة الغواص» ص١٠١.
(٣) تمام الآية: ﴿قُلْ أَتَّخَذْتُمْ عِندَ ٱللَّهِ عَهْدًا فَلَن يُخْلِفَ ٱللَّهُ عَهْدَهُۥٓ ۖ أَمْ تَقُولُونَ عَلَى ٱللَّهِ مَا لَا تَعْلَمُونَ﴾ [البقرة: ٨٠].
(٤) تمام الآية: ﴿وَغَرَّهُمْ فِى دِينِهِم مَّا كَانُوا۟ يَفْتَرُونَ﴾.
(٥) «درة الغوّاص» ص٩٩، ١٠٠، ١٠١.
(٦) ما بين المعقوفتين لا توجد في المخطوط فأضفناها ليتم المعنى.

أيضاً: أحد واثنان فإن حذفت المعدود جاز حذف التاء، ومنه الحديث: **«وأتبعه ستاً من شوال...»**[1].

الخامسة: [أسماء الأيام وجمعها عند العرب]:

يجمع الأحد على الآحاد بالمد وإِحاد بالكسر والقصر ووحود وأُحدان وكانت العرب تسميه: «أَوَّل».

والاثنين سمي به؛ لأنه ثاني الأيام، ويقال فيه: «ثِنَى» كـ «إِلَى» وجاء في الشعر يوم بلا لام، ويجمع على: «أثناء» ويجمع على: «أثانين» قيل: وهو خطأ، وكانت العرب تسميه: «أَهْوَن».

فائدة: ولد رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم يوم الاثنين، واستنبئ[2] يوم الاثنين، وتوفي يوم الاثنين[3]، ورفع الحجر الأسود يوم الاثنين، وأنزلت سورة (المائدة) يوم الاثنين: ﴿ٱلْيَوْمَ أَكْمَلْتُ لَكُمْ دِينَكُمْ..﴾[4] [المائدة: ٣] وكانت وقعة بدر يوم الاثنين، وكانت الهجرة يوم الاثنين والمعراج في الليلة المسفرة عن يوم الاثنين، والمحفوظ عن وقعة (بدر) ونزول ﴿ٱلْيَوْمَ أَكْمَلْتُ لَكُمْ دِينَكُمْ﴾ يوم الجمعة، قيل: ولد حين طلع فجر الاثنين، وقيل في النهار.

والثلاثاء: بالمد وفتح الثاء الأولى، ويجوز ضمها، يجمع على: «ثلاثاوات» و«أثالث» وكانت العرب تسمّيه: «جُبَار» بضم الجيم وكسرها، وبالموحدة آخره راء.

---

(١) حديث: **«مَن صام رمضان ثم أتبعه ستاً من شوال فذلك كصيام الدهر»** من حديث أبي أيوب الأنصاري في «صحيح مسلم» (١١٦٤)، وأحمد (٢٣٥٣٣، ٢١٣٥٦١)، وأبي داود (٢٤٣٣)، والترمذي (٧٥٩)، وابن ماجه (١٧١٦)، والبغوي في «شرح السنّة» (١٧٨٠).

(٢) أي: بعثه الله نبياً.

(٣) سيكرر الشارح رحمه الله الكلام في تاريخ ميلاد رسول الله ﷺ وموته في عدد من المواضع كما سترى.

(٤) تمام الآية: ﴿وَأَتْمَمْتُ عَلَيْكُمْ نِعْمَتِي وَرَضِيتُ لَكُمُ ٱلْإِسْلَٰمَ دِينًا فَمَنِ ٱضْطُرَّ فِي مَخْمَصَةٍ غَيْرَ مُتَجَانِفٍ لِّإِثْمٍ فَإِنَّ ٱللَّهَ غَفُورٌ رَّحِيمٌ﴾.

والأربُعاء: مثلث الباء، يجمع على: «أربعاوات» و«أربعاءات، وأرابيع» وكان اسمه عند العرب «دُبَار» بضم الدال المهملة وكسرها وبالباء الموحدة آخره راء، وفي كتاب «العين»[1]: دبار اسم لليلته، واشتهر على الألسنة أنه المراد في قوله تعالى: ﴿يَوْمِ نَحْسٍ مُّسْتَمِرٍّ﴾ [القمر: ١٩] وتشاءموه لذلك حتى ذكر ذلك المفسرون في كتبهم وهو خطأ؛ لأنه تعالى قال: ﴿فِيٓ أَيَّامٍ نَّحِسَاتٍ...﴾[2] [فصلت: ١٦]. وهي ثمانية أيام، فيلزم أن تكون الأيام كلها نحسات؛ وإنما المراد نحس عليهم كذا قال السيوطي، وقد يقال: إنه لم يقل: مستمرات كما قال: مستمر.

فائدة: في «صحيح مسلم»: **«خلق الله التربة يوم السبت وخلق فيها الجبال يو الأحد وخلق الشجر يوم الاثنين وخلق المكروه يوم الثلاثاء وخلق النور يوم الأربعاء وبث الدواب يوم الخميس، وخلق آدم عليه السلام يوم الجمعة بعد العصر في آخر ساعة من ساعات الجمعة فيما بين العصر والليل»**[3] أخرجه أحمد والنَّسائي، وهذا الحديث يقضي بسعادة الأربعاء لما خلق فيه النور، فلو تشاءموا بالثلاثاء الذي خلق فيه المكروه لكان أليق مع أنه لا يجوز.

والخميس: جمعُهُ: «أخمساء، وأخمسة، وأخامس» وكانوا يسمونه «مؤنساً».

والجُمُعة: بضمتين، وضم فسكون، وبضم ففتح، يجمع على «جُمُعات ـ بضم الجيم والميم، وبضم الجيم وسكون الميم، وبضم الجيم وفتح الميم ـ وجُمَع ـ بضم وفتح ـ». وكانت تُدْعى: العروبة، بمهملتين

---

(١) كتاب العين في اللغة منسوب لإمام اللغة الخليل بن أحمد الفراهيدي، وقد اختلف في نسبته إليه اختلافاً كثيراً. «كشف الظنون» (١٤٤٢/٢، ١٤٤٤).

(٢) تمامها: ﴿لِّنُذِيقَهُمْ عَذَابَ ٱلْخِزْيِ فِي ٱلْحَيَوٰةِ ٱلدُّنْيَا ۖ وَلَعَذَابُ ٱلْءَاخِرَةِ أَخْزَىٰ ۖ وَهُمْ لَا يُنصَرُونَ﴾.

(٣) «صحيح مسلم» من حديث أبي هريرة (٢٧٩٢) بشرح النووي، وفيه: «فيما بين العصر إلى الليل» بدل الواو، و«مسند أحمد» (٨٣٤١) ولم أجده في «سنن النسائي» كما ذكره الشارح، وعزاه صاحب «المعجم المفهرس لألفاظ الحديث النبوي» (٢٦٨/١) مادة (تربة) إلى مسلم وأحمد فقط، ولم أجده في فهارس «سنن النسائي» ولعله في «سنن النسائي الكبرى»، أو أن الشارح رحمه الله وَهِمَ، والله أعلم.

وبعد الواو موحدة بوزن: «جُلُوبة» وكانت وقعة (بدر) ونزول المائدة: ﴿ٱلْيَوْمَ أَكْمَلْتُ لَكُمْ دِينَكُمْ..﴾ [المائدة: ٣] يوم الجمعة، وقيل: يوم الاثنين، وفي يوم الجمعة خلق آدم، وفيه أهبط إلى الأرض، وفيه تاب الله عليه وفيه مات.

والسبت: يجمع على: «سُبُت، وسُبُوت» وكان يدعي شِيّار بكسر معجمة وبمثناة تحتية آخره راء، ويجمع أسماء الأسبوع قديماً قوله:

أؤمل أن أعيش وأن يومي بأوّلَ أو بأهونَ أو جُبَارِ
أو التالي دبارٌ أوْ فيومي بمؤنس أو عروبة أو شِيَارِ[١]

السادسة: [في أسماءِ الشهورِ العربية]:

المحرم: قال النووي: أُدخلت الألف واللام فيه دون غيره، قاله النووي في «شرح مسلم»، يجمع على: «محرمات، محارم، ومحاريم» وهو شهر الله الأَصَب وقد صح في غير ما حديث: **«أن أفضل الصوم بعد رمضان شهر الله المحرّم»**[٢]، ومن العرب من يسمّيه: «مؤتمِر»، والمؤتمِر: بهمز بعد الميم ومثناة فوقية، وبعد الميم المكسورة راء آخر أيام العجوز سمّي به أيضاً، والجمع: مآمر ومآمير، وفي كونه أول السنة أحاديث، قيل: ولد رسول الله ﷺ لخمس بقين، وقيل: في عاشوراء.

وصفر: جمعه أصفار، قال ابن الأعرابي[٣]: والناس كلهم يصرفونه إلا أبا عبيدة[٤] فخرق الإجماع، وقال: للعلمية والتأنيث بمعنى الساعة، قال ثعلب[٥]: سَلَحَ وهو لا يدري؛ لأن الأزمنة كلها ساعات، ومِن العرب من

(١) «لسان العرب» مادة (جبر) (٥٣٧/١)، ولم ينسب البيتين لقائل معين، وفي «تاج العروس» (جبر) (١٦٤/٦)، وفيه: (أُرجّي) بدل (أؤمل) بدون نسبة، ولكنه قال: نقله الفراء عن المفضل.

(٢) «صحيح مسلم» (١١٦٣)، و«شرح السنة» للبغوي (١٧٨٨).

(٣) أبو عبدالله محمد بن زياد (ـ٢٣١هـ) راوية علاّمة في اللغة والأدب والأنساب وهو كوفي.

(٤) معمر بن المثنى (ـ٢١٠هـ) نحوي بصري، عالم باللغة والأدب، له: «مجاز القرآن».

(٥) أبو العباس أحمد بن يحيى (ـ٢٩١هـ) شيخ الكوفة، عاصر المبرد وكانت بينهما مناظرات.

يسميه: «ناجز» بنون وبعد الألف جيم فزاي، وقيل: هو اسم رجب، وكل شهر من شهور الصيف وكانوا يتشاءمون به، وورد في الحديث ردّاً عليهم: **«لا طِيَرَةَ**[1]**، فإن كان في شيء ففي الدار والمرأة والفَرَس»**، الطيرة: بكسر الطاء المهملة وفتح الياء المثناة من تحت، وقد تسكّن، وهي التشاؤم بالشيء ولم يأت على هذا الوزن من المصادر غير الطِّيَرة والخِيَرَة، وأصله: التطيُّر بالسوانح والبوارح[2] من الطير والظباء وغيرهما، وكان ذلك يصدّهم عن مقاصدهم فنفاه الشرع ونهى عنه، وجاء في حديث: **«ذلك شيء يجده أحدكم في نفسه فلا يصدنكم»**[3] أي: لا يمتعكم مما توجهتم إليه، فإن

---

(١) الحديث في البخاري (١٠/١٦٧) مع الفتح، من حديث أبي هريرة ولفظه: **«لا عدوى ولا طيرة ولا هامة ولا صفر»**. ومسلم، كتاب السلام (١٤/٢١٧)، وابن حبان (١٣/٤٩٨) (إحسان)، وابن ماجه المقدمة ص٣٤، وللعلاّمة جار الله بن فهد المكي (٨٩١ ـ ٩٥٤هـ) رسالة في شرح هذا الحديث مطبوعة سمّاها: «بلوغ المنى والظفر في بيان لا عدوى ولا طيرة ولا هامة ولا صفر»، بتحقيق أحمد بن محمد المصلحي، دار الأندلس، جدة.

(٢) في «لسان العرب» (برح) (١/٢٤٦): «والبارح من الظباء والطير خلاف السانح، والبارح ما مرَّ من الطير والوحش من يمينك إلى يسارك، والعرب تتطير به؛ لأنه لا يمكّنك أن ترميه حتى تنحرف، والسانح ما مرَّ بين يديك من جهة يسارك إلى يمينك، والعرب تتيمّن به؛ لأنه أمكن للرمي والصيد، وفي المثل: (مَنْ لي بالسانح بعد البارح؟) يضرب للرجل يسيء الرَّجُلَ فيقال له: إنه سوف يحسن إليك، فيضرب هذا المثل، وأصل ذلك أن رجلاً مرَّت به ظباء بارحة فقيل له: سوف تسنح لك، فقال: «مَن لي بالسانح بعد البارح». وفي «مجمع الأمثال» (٤٠٢٦) (٢/٣٠١) يضرب مثلاً في اليأس عن الشيء.

(٣) مسلم (١٢١)، وأحمد (١٥٦٦٣، ٢٣٧٦٨)، وأبو داود (٣٩٠٤)، والترمذي (١٣٥)، والدارمي (١/٢٥٩)، وابن ماجه (٦٣٩)، و«شرح السنة» (٣٢٥٩) (١٢/١٨١) من حديث معاوية بن الحكم وتمامه: قال: قلت: ومنّا رجال يأتون الكهان؟ قال: **«فلا تأتوهم»** قال: قلت: ومنّا رجال يخطّون، قال: **«خطَّ نبيٌّ فمن وافق علمه عَلِم»**. قال في «شرح السنة» (١٢/١٨٣) قوله: ومنّا رجال يخطّون. قال ابن عباس: هو الخط الذي يخطه الحازي، وهو عِلمٌ قد تركه الناس، قال: يأتي صاحب الحاجة إلى الحازي فيعطيه حلواناً فيقول له: اقعد حتى أخط لك، وبين يدي الحازي غلام معه ميل، فيأمره الحازي أن يخطَّ خطوطاً كثيرة على رمل أو تراب في خفة وعجلة؛ لئلا يلحقها العدد والإحصاء ثم يأمره فيمحوها خطين خطين على مهل وهو يقول:

أبـــنـــي عـــيـــان أســـرعـــا الـــبـــيـــانْ

ثم ينظر إلى آخر ما يبقى منها، فإن بقي منها خطان، فهو علامة النجاح، وإن بقي خطّ واحد فهو دليل الخيبة والحرمان.

ذلك من قبيل الظنون ولا حقيقة له، وأخرج البخاري في الأدب وأهل السنن الأربع والحاكم عن ابن مسعود يرفعه: **«الطيرة شرك»**[1] أي: إن اعتقدها الفاعل، وضابطها أن ما لم يقع ضرره ولا اطردت به عادة خاصة ولا عامة فهو منكر، وهو الطيرة، وما يقع عنده ضرر عموماً لا يخصه، ونادراً إلا متكرراً كالوباء فلا يقدم عليه ولا يفر منه. وما يخصّه ولا يعمّه كالدار والفرس والمرأة فمباح الفرار منه، ويكون حديثها مخصِّصاً ـ بكسر الصاد ـ لنحو حديث: **«الطيرة شرك»**، وقيل: بل العموم غير مخصَّص، والمراد شؤم الدار: ضيقها، والمرأة: سوء خلقها، والفرس تشمُّسها[2]. ويُبْعِدُه حديث: **«دَعُوها ذميمة»**[3]، وقيل: لا يبعده، والمعنى: دعوا هذه الدار التي تعتقدون شؤمها حتى لا يبقى فساد عقيدتكم إذا خرجتم منها.

قيل: ولد رسول الله ﷺ في صفر وربيع أول[4]، قال الفراء: الأول ردّاً على الشهر، والأُولى رَدّاً على ربيع، لكن، سيأتي قريباً للفراء أنه مذكر، ومنهم من يسميه خوّاناً، بخاء معجمة آخره نون بوزن شدَّاد، ويجوز ضم الخاء والجمع أَخْوِنة.

---

(١) حديث الطيرة شرك. أخرجه ابن حبان من طريق زهير بن معاوية عن عتبة عن عبيدالله بن أبي بكر عن أنس به (١٣/٤٩٢) برقم (٦١٢٣). قال الشيخ شعيب الأرناؤوط في تحقيقه للإحسان: إسناده حسن، وأبو داود عن زر بن حبيش عن ابن مسعود به، كتاب الطب، باب في الطيرة رقم (٣٩١٠)، والترمذي عن زر بن حبيش عن ابن مسعود به.

(٢) الشموس منَ الدواب: الذي لا يكاد يستقر، وامرأة شموس: إذا كانت تنفر من الرّيبة ولا تستقر عندها والجمع شُمُس. «مقاييس اللغة» لابن فارس، ص٥٣٦.

(٣) الحديث رواه أبو داود من حديث أنس بن مالك، ولفظه: قال رجل: يا رسول الله، إنا كنّا في دار كثير فيها عددنا، وكثير فيها أموالنا، فتحوّلنا إلى دار أخرى فقلّ فيها عددُنا، وقلّت فيها أموالُنا، فقال رسول الله ﷺ: **«ذروها ذميمة»**. أبو داود مع «عون المعبود» (٣٩٠٥) (١٠/٤٢٢)، قال المنذري: في إسناده رجل مجهول، ورواه عبد بن معاذ الصنعاني، عن معمر بن راشد، عن يحيى بن عبدالله بن بحير، عن فرو وأسقط مجهولاً، وعبدالله بن معاذ وثقه يحيى بن معين وغيره، وكان عبدالرزاق يكذّبه.

(٤) قد نبّهنا سابقاً على تكرار الشارح رحمه الله لتاريخ ولادة النبي ﷺ وغيرها من الوقائع النبوية الخاصة به التي اختلف فيها أهل السير فلا حاجة لسردها بدون ترجيح.

فائدة: ولد النبي ﷺ في فصل الربيع وهو أعدل فصول السنة في شهر ربيع الأول لاثنتي عشرة ليلة خلت منه، وهو المشهور بين العلماء والمحفوظ، وبالغ ابن الحوا[1] فنُقِل عنه الإجماع، وقيل: لليلتين خلتا منه وقيل: لثمان، ورجحه ابن دحية، قال الحافظ[2]: وهو مقتضى كلام أكثر الأخبار وقيل: لعشر حكاه الدمياطي[3] عن جعفر[4] وصححه، وقيل: لسبع عشرة، وقيل: لثمان عشرة، وقيل: في أوله حين طلع الفجر، والمشهور بين العلماء أنه في عام الفيل، وبالغ خليفة بن خياط[5] وابن الحوار وابن دحية وابن الجوزي[6] وابن القيم[7] فنقلوا فيه الإجماع، وروى البيهقي[8] والحاكم[9] في «المستدرك» وصححه وأقرّه الذهبي[10] وصححه في «التاريخ الكبير» عن ابن

---

(١) لم أجد له ترجمة وربما أن هذا الاسم مصحّف لوروده في المخطوط براء في آخره وبدونها.

(٢) لعله الحافظ ابن حجر العسقلاني، والله أعلم.

(٣) أحمد بن أيبك محدِّث مصري (٧٠٠ ـ ٧٤٩هـ). «ذيل تذكرة الحفاظ» للحسيني، ص٥٤.

(٤) الإمام جعفر بن محمد بن علي بن الحسين بن أبي طالب رضي الله عنهم، أحد الأعلام (٨٠ ـ ١٤٨هـ) ترجم له الحافظ الذهبي في «السير»، ترجمة مطولة وعدَّد فضله ومناقبه.

(٥) خليفة بن خياط (ت٢٤٠هـ) له: «المسند»، و«الطبقات»، و«التاريخ»، محدِّث ومؤرخ.

(٦) عبدالرحمٰن بن علي الجوزي أبو الفرج (٥٠٨ ـ ٥٩٧هـ) العالم المحدِّث، المفسِّر الواعظ الزاهد، صاحب المؤلفات العديدة في مختلف الفنون.

(٧) ابن القيِّم الإمام العلاّمة محمد بن أبي بكر الدمشقي (ت٧٥١هـ) له: «أعلام الموقعين»، و«زاد المعاد»، وغيرهما.

(٨) الحافظ الكبير أبو بكر أحمد بن الحسين البيهقي (٣٨٤ ـ ٤٥٨هـ) إمام في الحديث، له: «دلائل النبوة»، و«السنن الكبرى»، وغيرها.

(٩) الحاكم الإمام أبو عبدالله محمد بن عبدالله النيسابوري (٣٢١ ـ ٤٠٥هـ) من أئمة كبار المحدثين، له: «المستدرك على الصحيحين» وغيره.

(١٠) الذهبي أبو عبدالله محمد بن أحمد بن عثمان (٦٧٣ ـ ٧١٨هـ) من أئمة الحديث والتاريخ والجرح والتعديل، مؤرخ، له: «سير أعلام النبلاء»، و«تاريخ الإسلام»، وغيرهما.

عباس[1] قال: قال رسول الله ﷺ: «**ولدت يوم الفيل**»[2]. قال أبو حيان: في اليوم الذي بعث الله فيه الطير الأبابيل على أصحاب الفيل، وقيل: بعد الفيل بخمسين يوماً، وقيل: بزيادة خمس، وقيل: إن قدوم أصحاب الفيل مكة لثلاث عشرة ليلة بقيت من المحرم، وكان أول المحرم تلك السنة يوم الجمعة، وقيل: كان أصحاب الفيل في النصف من المحرم، ومولد رسول الله ﷺ بعده بخمس وخمسين ليلة. وقيل: بأربعين يوماً، وقيل: بعشر سنين، وقيل: بثلاثين عاماً، وقيل: بأربعين يوماً، وقيل: بعشر سنين، وقيل: بثلاثين عاماً، وقيل: بأربعين عاماً، وقيل: بسبعين، وقيل: ولد لاثنتي عشرة ليلة خلت من رمضان سنة **٢٣** من عودة أصحاب الفيل، وقيل: في صفر، وقيل: في ربيع الآخر، وقيل: في المحرم بخمس بقين منه، وقيل: في عاشوراء، قيل: وكأن المعراج في ربيع الأول أيضاً ويسمى ربيع الآخر، و«بُصَانان»[3] قيل: ولد فيه رسول الله ﷺ، وقيل: كان فيه المعراج أيضاً.

وجمادى: جمعه: «جماديات» قال الفراء: كل الشهور مذكرة إلا جماديين، تقول: جمادى الأولى وجمادى الآخرة، ولا تقول: الأُخْرَى، لما مرّ في جواب ابن الحاجب، ومنهم من يسميه: «حَنِيْناً»، بحاء مهملة وبين النونين مثناة تحتية، كأمير وَسكيت، وباللام، وفي «القاموس»: سمي به جمادى الأولى وكذا الآخرة، والجمع: «حَنَايِن، وأَحِنَّة، وحين»[4] والآخرة: «وُرْنَة»، والجمع «وُرْنَات»[5].

---

(١) ابن عباس بن عبد المطلب، عبدالله ابن عمِّ رسول الله ﷺ القرشي (٣ق هـ - ٦٨هـ) الهاشمي، حبر الأمة، الصحابي الجليل، مناقبه كثيرة.

(٢) «دلائل النبوة» للبيهقي (٧٦/١)، باب العام الذي ولد فيه رسول الله ﷺ، والحاكم في «المستدرك» (٤١٨١) (٦٥٨/٢)، وأقرَّه الذهبي في «التلخيص».

(٣) في «لسان العرب» (٢٩٥/١): مادة (بصن): بصان: اسم ربيع الآخر في الجاهلية بوزن غراب، قال قطرب: والجمع أبصنة وبِصْنَان كأغربة وغِربان، وأما غيره من اللغويين فإنما هو عندهم: «وَبُصَان» عل مثال «سَبُعَان» و«وَبِصَان» على مثال: «شَقِران» قال: وهو الصحيح، قال أبو إسحاق: سمي بذلك؛ لوبيص السلاح فيه، أي بِريقه.

(٤) عبارة «القاموس»: «جمع أَحِنَة، وحُنُون وحنائن». «ترتيب القاموس» (٧٣٠/١).

(٥) في «ترتيب القاموس» (٦٠٣/٤): «وَرْنَة» اسم ذي القعدة.

ورجب، جمعه: «أرجاب، ورجبات» ويقال: الأصم؛ إذ لم يكن يسمع فيه قعقعة سلاح لتعظيمهم له، ويقال: الأصب وكانت مضر تعظّمه خلاف غيرهم فسماه النبي ﷺ في حديث... «رجب مضر»[١]، و«منصل الأسنة»[٢]، وورد في صومه أحاديث هي ما بين منكر وَمَوْضُوع.

فائدة: كان المعراج بجسد رسول الله ﷺ في اليقظة على الصحيح في رجب، وجزم به النووي[٣] في «الروضة»، تبعاً للرافعي[٤]، وقيل: في رمضان، وقيل: في شوال، والذي عليه كثير من العلماء أنه في شهر ربيع الأول، وقيل: في شهر ربيع الآخر، وكان بعد شق الصحيفة، وقيل: بيعة العقبة واستدل ابن دحية بمقدمات حساب من تاريخ الهجرة؛ فإنه في الليلة التي يسفر عنها صبح الاثنين، ثم اختلف العلماء، فقيل: كان قبل الهجرة بسنة، وبالغ ابن حزم[٥] فنقل عنه الإجماع، وقيل: بخمس سنين، وكان المعراج بعد البعثة باتفاق الأئمة وحمل عليه كلام شريك[٦]، وإن كان

---

(١) «صحيح البخاري» (٤٣٨٥) (١٧١٢/٤)، كتاب التفسير من حديث أبي بكرة بلفظ: **«إنَّ الزمان قد استدار كهيئته يوم خلق الله السماوات والأرض السنة اثنا عشر شهراً، منها أربعة حُرُم: ثلاث متواليات، ذو القعدة وذو الحجة والمحرم ورجب مضر الذي بين جمادى وشعبان»**.

(٢) في «لسان العرب» مادة (نصل) (٤٤٤٦/٦): «كان يقال لرجب مُنصِل الألَّة، ومنصل الإلال، ومنصل الألّ؛ لأنهم كانوا ينزعون فيه أسنة الرماح. وفي الحديث: (كانوا يسمّون رجباً منصِلَ الأسنة) أي مخرج الأسنة من أماكنها إبطالاً للقتال فيه وقطعاً لأسباب الفتن لحرمته». وانظر: «تفسير القرطبي» (١٣٣/٨).

(٣) أبو زكريا يحيى بن شرف النووي الدمشقي (٦٣١ ـ ٦٧٦هـ) إمام من أئمة الشافعية ومحدّث، له: «رياض الصالحين»، و«شرح المهذب»، و«الروضة» وغيرها.

(٤) أبو القاسم عبد الكريم بن محمد الرافعي القزويني (ـ٦٢٣هـ) من أكابر فقهاء الشافعية، له: «المحرر في الفقه».

(٥) ابن حزم علي بن أحمد بن سعيد بن حزم الظاهري (٣٨٤ ـ ٤٥٦هـ) عالم الأندلس في عصره وأحد أئمة الإسلام، له: «المحلى»، و«جمرة الأنساب» وغيرها. «الأعلام» (٢٥٤/٤).

(٦) شريك بن عبدالله النخعي الكوفي القاضي المشهور بالحزم، اشتهر بقوة ذكائه في مجال القضاء في عصر المنصور العباسي والمهدي وكان عدلاً في قضائه. «الأعلام» (١٦٢/٣).

ظاهره أنه يوهم أنه قبل البعثة، وأما مكانه فكان عند البيت في الحطيم أو الحجر الشك من قتادة[(١)]، وقيل: من بيته، وقيل: من شعب أبي طالب، وقيل: من بيت أم هانئ[(٢)]، وهو في شعب أبي طالب، والله أعلم.

وشعبان: جمعه شعابين وشعبانات، ومنْهم من يسمّيه: «وَعِلاً» بعين مهملة بوزن كَيِّف، والجمع أوعال وَوِعلان.

ورمضان: مشتق من الرمضاء، وهي شدة الحرّ، وجمعه: رمضانات وأَرْمِضة، ورِماض. قال البخاري: وشهر رمضان أفصح من ترك الشهر، وأخرج ابن أبي حاتم بسند ضعيف: «**لا تقولوا: رمضان؛ فإنه من أسماء الله، ولكن قولوا: شهر رمضان**»، وقد سمّاه النبي ﷺ: «**رمضان**» غير مضاف إلى شهر في غير ما حديث صحيح، كقوله ﷺ: «**مَن صام رمضان إيماناً واحتساباً...**»[(٣)] الحديث. ومن العرب مَن يسمِّيه: فاتقاً»[(٤)] والجمع فواتق، قيل: ولد رسول الله ﷺ لثنتي عشرة ليلة خلت منه سنة ثلاث وعشرين من غزوة أصحاب الفيل، قيل: وكان المعراج فيه أيضاً.

وشوال: جمعه: شواويل، وشواول، وكان يسمى عاذلاً، والجمع عواذل، ويسمى أيضاً، وِغلاً، بالمهملة بزنة: فِلس، قيل: وكان المعراج فيه.

---

(١) قتادة بن دعامة السدوسي البصري، مفسر، أحفظ أهل البصرة، وكان رأساً في العربية ومفردات اللغة (٦١ ـ ١١٨هـ). «الأعلام» (١٨٩/٥).

(٢) أم هانىء بنت أبي طالب الهاشمية ابنة عم النبي ﷺ قيل: اسمها فاختة أم المؤمنين، مناقبها كثيرة، لها أحاديث في الكتب الستة وغيرها، عاشت إلى بعد خلافة علي رضي الله عنهما. «الإصابة» (١٥٣٣) (٤٨٩/٤).

(٣) البخاري (٢٢١/٤)، ومسلم (٧٦٠) وتمامه: «**غفر له ما تقدم من ذنبه**».

(٤) هكذا في المخطوط بالفاء في أوله، والصواب أنه «ناتق» بنون في أوله، ونسبه الشارح رحمه الله إلى بعض العرب، بقوله: «ومن العرب»، ولكن العلامة السمين في «الدر المصون» (٤٦٦/١) نسبه مطلقاً إلى العرب فقال: وكان اسمه في الجاهلية ناتقاً، أنشد المفضل:

وفي ناتقٍ أَجْلَتْ لدى حومةِ الوغى ... وولّت على الأدبارِ فرسانُ خثعَما

وذو القعدة وذو الحجة في أول كلٍّ منهما الفتح والكسر، وفتح الأول وكسر الثاني أفصح من العكس وجمعهما: ذوات القعدة وذوات الحجة، وكان يسمى الأول: «هواعاً» والجمع: أهوعة، وهواعات، والثاني: برك، والجمع: بركات.

تنبيه: الأشهر الحرم أربعة بنصّ القرآن العظيم، وهي بإجماع العلماء: ذو القعدة، وذو الحجة، والمحرم، ورجب؛ وإنما اختلفوا في الأدب المستحسن في كيفية عدّها على قولين؛ حكاهما الإمام أبو جعفر النحاس[(١)] في كتابه «صناعة الكاتب»، قال: ذهب الكوفيون إلى أنه يقال: المحرم ورجب وذو القعدة، وذو الحجة، قال: والكتّاب يميلون إلى هذا القول؛ ليأتوا بهنَّ في سنة واحدة، وأهل المدينة يقولون: ذو القعدة وذو الحجة والمحرم ورجب، والأولى ما قاله أهل المدينة؛ لأن الأحاديث تظافرت به عن رسول الله ﷺ. . ذكره النووي.

السابعة: قال المؤرخون: ويُذكر «شهر» فيما أوله راء، فيقال: شهر ربيع مثلاً، ولا يقال: شهر صفر، قال الطيبي[(٢)]:

ولا تُضِفْ شهراً لِلَفْظِ شَهْرِ إلاَّ لِمَا أَوَّلُهُ الرا فَاذْرِ

وكان شيخنا أبو الطيب رحمه الله[(٣)] يستثني مما أوله راء «رجب» وينشد لغيره:

ولا تُضِفْ لَفْظَةَ شَهْرِ لاِسْمِ إلاَّ ربِيْعَيْنِ وشَهْرِ الصَّومِ

(١) أبو جعفر أحمد بن محمد النحاس (ـ٣٣٨هـ) نحوي مصري، رحل إلى العراق وأخذ عن المبرد والزجاج وبرع وألّف في إعراب القرآن ومعانيه، وفي الخلاف بين البصريين والكوفيين وشرح المعلقات والمفضليات.

(٢) الطيبي الحسين بن محمد بن عبدالله الطيبي (ت٧٤٣هـ) عالم مشارك في أنواع العلوم، من تصانيفه: «الكاشف على حقائق السنن النبوية»، «معجم المؤلفين» لكحالة (٦٣٩/١).

(٣) سبقت ترجمته في هامش برقم (١) ص١٧٥.

وقد زاد البوريني[1] وبعض أصحابه على بيت الطيبي:

إلا الأَضمَّ فهو فيه ممتنعٌ   لأنه فيما رووه ما سُمِعْ

والمنقول عن سيبويه رحمه الله جواز إضافة «شهر» إلى كل الشهور، قال السيوطي: وهو المختار، وسمّي الشهر شهراً: لشهرته، قاله النووي وغيره.

الثامنة: أيام العجوز عند العرب خمسة أيام في نوء الصرفة أي غروبها فجراً؛ إذ النوء يطلق على الغروب والطلوع منه كما يأتي:

أولها: صِنّ، بكسر صاد مهملة وتشديد النون.

والثاني: صِنَّبْر، بالصاد مهملة، وكسر النون مشددة، ويجوز فتحها وسكون الموحدة آخرها راء، وضبط في النسخ الصحاح: بكسر أوله، ويقال: «صنبور» بضم الصاد مهملة، وسكون نون وضم موحدة وبعد الواو راء.

والثالث: آخرهما: «وَبْر» بفتح الواو وسكون الموحدة آخره راء.

والرابع والخامس: مطفئ الجمر، ومكفى الظعن، وقيل: إنها سبعة: «صِنّ وصنّبر» وآخرهما: «وبر، وآمر» بزنة فاعل من الأمر، و«مؤتمِر» بزنة مفتعِل منه أيضاً، و«معلِّل» بعين مهملة بزنة: محدِّث، و«مطفئ الجمر»، وقال مجد الدين[2] في باب «الراء»: آمر ومؤتمر آخر أيام العجوز، وعدّها في باب «الزاي» كالصحاح: سبعة أيام على نحو ما ذكرنا، ويجمع أيام العجوز قول ابن أحمر:

كسع الشتاء بسبعةٍ غُبْرُ   أيام شهلتِنَا من الشهرِ
فإذا انقضت أيامها ومضت   صِنٌّ وصنَّبْرٌ مع الوَبْرِ

---

(١) البوريني الحسن بن محمد بن محمد الصفوري (٩٦٣ ـ ١٠٢٤هـ) مؤرخ، أديب، محدث، فقيه، من تصانيفه: «تراجم الأعيان من أبناء الزمان» وغيره.

(٢) هو الفيروزآبادي صاحب «القاموس». انظر: «ترتيب القاموس» (١٦٠/٣).

وبـــآمـــرِ وأخـــيـــه مـــؤتـــمـــر ومـــعـــلّـــل وبـمـــطـفـــئ الـجـمـــرِ
ذهـــب الـــشـــتـــاءُ مـــولّـــيـــاً عـــجِـــلاً وأتـــتـــك واقـــدة مـــن الـــنـــجْـــرِ[1]

(فائدة): الشهلة: العجوز النصف العاقلة، خاص بالنساء، وهو بفتح الشين المعجمة، واللام بينهما هاء ساكنة، والنَّوْء: بفتح النون وسكون الواو وآخره همزة، يجمع على أنواء، قال في «مجمع البحار»[2]، وهي ثمان وخمسون منزلة حول القمر كل ليلة في منزلة، وكانت العرب تزعم أن مع سقوط المنزلة وطلوع [...][3]، يكون مطر فتقول: بنوء كذا، ينوء نوءاً، نهض وطلع؛ (إنه [...][4] الساقط منها بالمغرب فالطالع بالمشرق، وقيل: أراد بالنوء الغروب، وهو من الأضداد.

التاسعة: قال في «المصباح»: الشهر، قيل: مُعَرَّب، وقيل: عربي؛ مأخوذ من الشهرة، وقيل: الشهر، الهلال سمي به؛ لشهرته ووضوحه، ثم سميت الأيام»[5]. انتهى.

---

(١) قد تقدم ذكر الشارح رحمه الله لأيام العجوز، ص١٤٠، وفي «تاج العروس» (عجز) (٩٠/٨) نقلاً عن ابن بري أن هذه الأبيات ليست لابن أحمر أبي الغوث، وإنما هي لأبي شبل عُضم البرجمي فارجع إليه، ونقل عن ابن مالك قوله فيها:
سـأذكـر أيـام الـعـجـوز مـرتّـبـاً لـهـا عـدداً نـظـماً لـذي الـكلّ مـسـتمـرْ
صِـنٌّ وصِـنَّـبـرٌ ووبـرٌ مـعـلّـلٌ ومـطـفـئ جـمـر آمـرٌ مـؤتَـمِـرْ
وفي «شرح ديوان المتنبي» لأبي البقاء العكبري (٦٧/١) عدّها سبعة وأنشد:
ذهـب الـشـتـاء بـسـبـعـة غُـبْـرِ بـالـصّـنّ والـصِّـنَّـبْـر والـوبْـرِ
وبـآمـرِ وأخـيـه مـؤتـمـر ومـعـلّـل وبـمـطـفـئ الـجَـمْـرِ
(٢) كتاب واسمه: «مجمع البحار في غرائب التنزيل ولطائف الأخبار» لمؤلفه الشيخ محمد طاهر الصديقي الفتني (ت٩٨١هـ) وله عليه ذيل وتكملة جرى فيه على طريق نهاية ابن الأثير. «كشف الظنون» (١٥٩٩/٢).
(٣) ما بين المعقوفين في المخطوط لفظة غير واضحة لم أهتد لقراءتها.
(٤) ما بين المعقوفتين أيضاً في المخطوط لفظة أخرى لم أهتد لقراءتها.
(٥) «المصباح المنير» (٣٢٥/١).

قال محقق هذه الرسالة الفقير إلى ربه عبدالرحمٰن بن عبدالقادر المعلمي: كان الفراغ من كتابة وتبييض هذه الرسالة بعد التعليق عليها ما عدا الفهارس قبل ظهر يوم=

قال مؤلفه عافاه الله تعالى: قد فرغ من الاستعداد لنقل هذا الشرح إلى البياض من السواد ـ مؤلفه عفا الله عنه ـ، ضحوة يوم السبت لثمان ليال خلون من صفر سنة ١١٨٩هـ ختمها الله بكل خير وظفر، سائلاً ممن وقف عليه إصلاح ما فيه من الخلل، والدعاء لمؤلفه بالعفو عن جميع الخطأ والزلل.

= الأحد ١٥ من شهر رمضان المبارك سنة ١٤٢٤هـ ـ ٢٠٠٣/١١/٩م فللّه الحمد والشكر على ذلك كما يحب ويرضى أسأله سبحانه وتعالى العون والسداد وقبول هذا التحقيق إنه السميع العليم، وأسأله العفو عن الخطأ والزلل في القول والعمل والحمد لله ربّ العالمين وصلّى الله على رسوله محمد وعلى آله وصحبه وسلّم. تمّ ذلك في صنعاء ـ الحصبة ـ جوار المعهد العالي للقضاء.

الفهارس

فهرس الآيات القرآنية

فهرس الأحاديث النبوية

فهرس الشواهد النحوية

فهرس المراجع

١ - **أخبار القضاة**: لابن وكيع.
٢ - **إرشاد الأريب**: لياقوت الحموي.
٣ - **إرشاد العقل السليم إلى مزايا القرآن الكريم**: لأبي السعود العمادي.
٤ - **إعراب القرآن**: للنحاس، تحقيق عبدالمنعم خليل إبراهيم.
٥ - **الأعلام**: للزركلي.
٦ - **اقتضاء الصراط المستقيم**: لابن تيمية.
٧ - **الأمالي**: لأبي علي القالي.
٨ - **أوضح المسالك**: لابن هشام.
٩ - **البداية والنهاية**: للحافظ ابن كثير.
١٠ - **البدر الطالع بمحاسن من بعد القرن السابع**: للشوكاني.
١١ - **بغية الوعاة في طبقات اللغويين والنحاة**: للسيوطي.
١٢ - **تاج العروس شرح القاموس**: للمرتضى الزبيدي.
١٣ - **التبيان شرح الديوان**: لأبي البقاء العكبري.
١٤ - **تذكرة الحفّاظ**: للذهبي.
١٥ - **التذكرة السعدية في الأشعار العربية**: محمد بن عبدالرحمن العبيدي، تحقيق د. عبدالله الجبوري.
١٦ - **ترتيب القاموس**: الطاهر أحمد الزاوي.
١٧ - **الجامع لأحكام القرآن**: للقرطبي.
١٨ - **جواهر الأدب**: محمد أحمد الهاشمي.
١٩ - **حاشية الدسوقي على مغني اللبيب**.
٢٠ - **خزانة الأدب ولب لباب لسان العرب**: عبدالقادر بن عمر البغدادي، تحقيق محمد نبيل طريفي، ود. أميل بديع يعقوب.

٢١ ـ **الخصائص**: لابن جني، تحقيق محمد علي النجار.
٢٢ ـ **درة الغواص في أوهام الخواص**: لأبي القاسم الحريري.
٢٣ ـ **الدر المصون في علوم الكتاب المكنون**: للسمين، تحقيق جماعة من المختصين.
٢٤ ـ **ديوان ابن الأمير الصنعاني**.
٢٥ ـ **ديوان الشوكاني المسمى أسلاك الجوهر**: تحقيق د. حسين عبدالله العمري.
٢٦ ـ **ديوان النابغة الجعدي**: تحقيق د. واضح الصَّمد.
٢٧ ـ **سلك الدرر في أعيان القرن الثاني عشر**: محمد خليل المرادي.
٢٨ ـ **سنن أبي داود مع شرحه عون المعبود**.
٢٩ ـ **سير أعلام النبلاء**: للذهبي.
٣٠ ـ **شرح الأشموني مع حاشية الصبان**.
٣١ ـ **شرح بانت سعاد**: لابن هشام الأنصاري.
٣٢ ـ **شرح ابن عقيل**.
٣٣ ـ **شرح التسهيل**: لابن مالك، تحقيق د. عبدالرحمٰن السيد، ود. محمد بدوي المختون.
٣٤ ـ **شرح شذور الذهب**: لابن هشام الأنصاري.
٣٥ ـ **شرح شواهد سيبويه**: للسيرافي، تحقيق د. محمد علي سلطاني.
٣٦ ـ **شرح قطر الندى**: لابن هشام مع حاشية السجاعي.
٣٧ ـ **شرح عمدة الحافظ وعدة اللافظ**: لابن مالك.
٣٨ ـ **شرح شواهد مغني اللبيب**: للسيوطي، تحقيق الشيخ محمود الشنقيطي.
٣٩ ـ **شرح شواهد مغني اللبيب**: للشيخ محمد علي طه الدرة.
٤٠ ـ **شرح الكافية**: للرضي الأسترابادي.
٤١ ـ **شرح المعلقات**: للزوزني.
٤٢ ـ **شرح شواهد ابن عقيل**: للشيخ عبدالمنعم الجرجاوي وبهامشه **فتح الجليل بشرح شواهد ابن عقيل**: للشيخ قطة العدوي.
٤٣ ـ **شرح السنة**: للبغوي، تحقيب شعيب الأرناؤوط.
٤٤ ـ **الشعر والشعراء**: لابن قتيبة.
٤٥ ـ **صحيح البخاري**.
٤٦ ـ **صحيح مسلم**.
٤٧ ـ **الفتاوى**: لابن تيمية.

٤٨ - **فتح المغيث**: للسخاوي.
٤٩ - **فيض القدير بشرح الجامع الصغير**: للمناوي.
٥٠ - **كشف الظنون في أسامي كتب العلوم والفنون**: لحاجي خليفة.
٥١ - **الكشاف**: للزمخشري.
٥٢ - **لسان العرب**: لابن منظور.
٥٣ - **مجمع الزوائد**: للحافظ الهيثمي.
٥٤ - **مجمع الأمثال**: للميداني.
٥٥ - **مجموع مهمات المتون**.
٥٦ - **مختار الصحاح**: محمد بن أبي بكر الرازي.
٥٧ - **المزهر**: للسيوطي.
٥٨ - **المصباح المنير في غريب الشرح الكبير**: أحمد بن محمد الفيومي.
٥٩ - **معجم الشعراء**: للمرزباني.
٦٠ - **مغني اللبيب عن كتب الأعاريب**: لابن هشام الأنصاري، تحقيق د .مازن المبارك، ومحمد علي حمد الله.
٦١ - **الموافقات**: للشاطبي.
٦٢ - **نحو وعي لغوي**: د .مازن المبارك.
٦٣ - **نشر العرف لنبلاء اليمن بعد الألف**: محمد بن محمد زبارة.
٦٤ - **النهاية في غريب الحديث**: لابن الأثير.
٦٥ - **نيل الوطر من تراجم رجال اليمن في القرن الثالث عشر**: محمد بن محمد زبارة.

فهرس المحتويات

الموضوع	الصفحة

الموضوع	الصفحة

الموضوع	الصفحة